المشكاة

مجلة متخصصة بالدراسات الفكرية والحقوقية التي تتناول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني في العالم العربي

العدد الثاني عشر - حزيران/ يونيو - ٢٠١١

المشكاة

تصدر عن

مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان

مدير مركز دمشق
د. رضوان زيادة

رئيس التحرير
د. حازم نهار

هيئة التحرير

- د. برهان غليون
- د. خالد الدخيل
- د. محمد أمين الميداني
- أ. سلام الكواكبي
- أ. كمال الجندوبي
- أ. إدريس اليازمي
- د. عبد الرزاق عيد
- د. محمد الرميحي

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير:

بريد إلكتروني: hazemnahar@gmail.com

وباسم مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان:

بريد إلكتروني: radwan.ziadeh@gmail.com

المساهمات الموقّعة تعبِّر عن وجهة نظر كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن آراء ومواقف المجلة
أو مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان

○ تمت عمليات الصف والإخراج الفني في مؤسسة سينا للنشر ـ القاهرة ـ مصر ○

محتويات العدد

● **الافتتاحية:**

المجتمع المدني.. أفكار للمقاربة ..... حازم نهار ٨

● **ملف العدد: تجربة المجتمع المدني في سورية**

لجان إحياء المجتمع المدني، سنوات من عمر التجربة!!.. ..... أكرم البني ١٣

لجان احياء المجتمع المدني: مسار في احياء وتعزيز العلاقات السياسية والمجتمعية .... فايز سارة ١٩

المجتمع المدني في سوريا: من قرار سلطوي إلى قرار شعبي ..... ناريمان عامر ٢٤

عن المجتمع المدني، نظرات وخبرات ..... ميشيل كيلو ٢٨

● **ترجمات:**

التحرير مقابل السيطرة ..... ر. ديبرت - ر. روزينسكي . ٧٥

التركيب المحيّر ..... توماس كاروثرز ٨٩

دعم الديمقراطية ومساعدات التنمية ..... برايان ليفي ١٠٤

دعم الديموقراطية ومساعدات التنمية ..... ك. وولاك - س. هوبلي . ١١٢

● **دراسات:**

هل المثقفون السوريون حزب؟ ..... ميشيل كيلو ١٢١

المقاومة والإرهاب، جدلية السياسة المسلحة وسلاح السياسة ..... محمد نشطاوي ١٢٨

برنامج العدالة الانتقالية والثورة السورية ..... مركز دمشق ١٣٩

فصل من كتاب: العلمانية في سورية ..... كاريستين وايلند ١٥٧

مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان

ـ مركز غير حكومي مستقل تأسس عام ٢٠٠٥، يعمل من أجل تعزيز واحترام قيم ومبادئ حقوق الإنسان في سورية، ويلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة.ويهدف إلى تكوين وتنمية ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع عن طريق البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والدورات والأنشطة والبرامج البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية بما يخدم في النهاية مجال حقوق الإنسان.

المركز عضو في الشبكات الدولية التالية :

ـ الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) ـ باريس.

ـ الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN) ـ كوبنهاغن.

ـ الحملة الدولية من أجل المحكمة الجنائية الدولية ـ نيويورك.

سياسة المركز :

ـ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا يتبع أو ينضم لأية هيئة سياسية محلية أو عربية أو دولية تؤثر على نزاهة المركز ونشاطه، ومن هذا المنطلق يتعاون المركز مع الجميع.

ـ يسعى المركز إلى القيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بالقوانين والتشريعات السورية بشكل خاص والعربية والعالمية بشكلٍ عام؛ وتقديم مشاريع قوانين مقترحة بما يتناسب مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ـ يقف المركز ضد أي نوع من أنواع انتهاك حقوق الإنسان التي نص عليها الدستور والمواثيق الدولية المتعلقة بذلك، كما يعمل على كشفها في حال وجودها والعمل على إزالتها بكل الوسائل المشروعة.

* ـ يعمل المركز على تحقيق أهدافه عن طريق وسائل الاتصال والإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة كما يعمل على إقامة المؤتمرات والندوات وورشات العمل حول مواضيع تعنى بحقوق الإنسان والديمقراطية واستقلال القضاء وغير ذلك، بالإضافة إلى الدورات التدريبية التي ينظمها المركز بشكل دوري.

ـ يتعاون المركز مع الهيئات العلمية والفكرية ومع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان التي تزاول أنشطة علمية وفكرية مشابهة على أساس من المساواة والنزاهة التامة والحيدة في الأمور السياسية. لذلك يعمل على تعزيز التنسيق والتشبيك مع باقي منظمات المجتمع المدني داخل سورية وخارجها، كما يعمل من خلال مختلف الآليات الدولية والإقليمية لإثارة قضايا وأولويات حقوق الإنسان في العالم العربي وبلورة مواقف مشتركة إقليمية ودولية حولها..

ـ يعتمد المركز في تمويله على اشتراكات وتبرعات أعضائه، بالإضافة لعائدات مطبوعاته ودورياته. ويقبل المركز التبرعات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني بشكل رئيسي.

للمزيد الرجاء زيارة الموقع الالكتروني للمركز

www.dchrs.org

الافتتاحية:

المجتمع المدني.. أفكار للمقاربة

تبدأ عادة أي مقاربة من قبل المثقفين السوريين (والعرب عموماً) لمفهوم المجتمع المدني ودوره بالحديث عما يثيره هذا المفهوم من إشكاليات نظرية والتباسات وصعوبات معرفية، ثم تسير في اتجاه استعراض تاريخية المفهوم في أوروبا وعصر الأنوار، وتكاد لا تترك اسماً لمثقف أو فيلسوف إلا وتحشره في هذا الإطار، لتنتهي المقاربة في المحصلة إلى لا شيء، أو بالأحرى إلى نتائج غير واضحة أو غير مفيدة في السياق العملي.

لا شك أن هناك فائدة لمعرفة تاريخية المفهوم وتحديد عناصره ودلالاته المعرفية والأيديولوجية، فهي تحسن من ثقافتنا ومعرفتنا بالآخر، وترفع من إحساسنا بنقص مفاهيمنا وثقافتنا ومعرفتنا. لكن الانتقال من اجترار المفاهيم والأفكار نحو خلقها وابتكارها محلياً والاستفادة منها في الواقع العملي، يقتضي مقاربة من نوع آخر تنطلق من النظرية والأفكار من جهة أولى، وتنظر إلى الواقع العياني ومدى قابليته لتقبل ما هو جديد، أو العقبات التي يطرحها من جهة ثانية، ولتصل في المآل إلى إبراز عدد من الأفكار المحددة التي تشكل بوصلة لاستنباط استراتيجيات وآليات عمل حقيقية.

الإبقاء على معادلة «فكر ـ واقع» في الذهن لدى أي مقاربة من هذا النوع يجنبنا الوقوع في فخ التحول إلى عبيد للنصوص المقدسة، ويساعدنا في الخروج من شرك التجريب الدائم وإنتاج الأخطاء إلى ما لا نهاية.

الإبقاء على معادلة «فكر ـ واقع» في الذهن لدى أي مقاربة من هذا النوع يجنبنا الوقوع في فخ التحول إلى عبيد للنصوص المقدسة، ويساعدنا في الخروج من شرك التجريب الدائم وإنتاج الأخطاء إلى ما لا نهاية.

ثمة ضرورة للعمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل وتبيئة المفهوم من خلال إعادة صياغته وتحديد مدلولاته النظرية والعملية، وهو الأمر الذي لا بد أن يمر بمحاولة استكشافه والعودة إلى الفضاء الزماني/ المكاني الذي شهد ولادته، ورصد الملامح العامة للتطورات والتحولات والتمفصلات والانقطاعات في الدلالة والمعنى التي طرأت عليه منذ ذلك الوقت عبر سيرورته المتقطعة، وهذا ضرورة بالقدر الذي يزودنا بالقدرة على الوصول لاستخلاصات عامة تفيدنا في الاقتراب من الواقع وتفهمه فهماً نقدياً.

التناول الفكري ضروري، لأن كل عمل بالضرورة يتضمن الفكر، وكل خطأ في الممارسة يستدعي على الأقل مراجعة فكرية، وضروري أيضاً عندما نلاحظ أن مفهوم المجتمع المدني يتمتع بوضوح شديد في أذهان المواطنين في أوروبا وأمريكا، ولكنه يقابل بالغموض في ذهن المثقف العربي، فما بالنا بالإنسان العادي.

ثمة ضرورة أيضاً لقراءة الواقع السوري وماضيه القريب، وبحث الإشكاليات

حازم نهار

التي يثيرها مفهوم المجتمع المدني وضرورة تحديد وتحليل العقبات والعوائق المعرفية والأيديولوجية، وعلى المستويين النظري والاجتماعي، التي تحول دون تحوله إلى جزء عضوي من ثقافتنا، و إلى واقع معاش.

ثمة ضرورة أخيرة هي الاستفادة من القراءة النظرية المعرفية للمفهوم ودلالاته، ومن قراءة الواقع السوري في بعديه السياسي والاجتماعي على الأخص، في تحديد الاستراتيجيات وآليات العمل المناسبة.

إدراك هذا الترابط والتجادل بين الفكر والواقع واسترتيجيات العمل أساسي لكل مقاربة جادة في التعامل مع مفهوم المجتمع المدني ودوره ووظائفه.

كل عمل بالضرورة يتضمن الفكر، وكل خطأ في الممارسة يستدعي على الأقل مراجعة فكرية

المجتمع المدني عضو في مصفوفة فكرية حديثة

المجتمع المدني، بما ينطوي عليه من دلالات ثقافية وسياسية اقتصادية واجتماعية وأخلاقية، ظاهرة أوربية المنشأ، رافقت بزوغ البرجوازية كطبقة صاعدة على أنقاض النظام الإقطاعي، ولا يمكن فصلها عن التحولات العميقة التي طالت بنى المجتمع في مستويات الاقتصاد والإنتاج، كما في مستويات الثقافة والفكر والفلسفة، وذلك منذ البواكير الأولى لعصر الأنوار وما قدمه من رؤيا وتصور جديد للعالم والتاريخ والطبيعة، ثم ما تلا ذلك من إنجازات على صعيد نمو العقلانية والتفكير الحديث، والتعزيزات المستمرة للأسس التي استندت إليها العلمنة في صراعها مع الكنيسة، وصولاً إلى الأشكال الأولى من الديمقراطية الليبرالية التي تأسست على أنقاض الملكيات المطلقة، والتي أعلنت بداية عصر جديد في النظر إلى الإنسان باعتباره الحقيقة الأولى.

المجتمع المدني لا يلتقي أو يتوافق مع دولة الاستبداد وحكم الفرد ودولة الحزب القائد للدولة والمجتمع ودولة العشيرة ودولة الفئة أو الطغمة سواء أكانت دينية أم علمانية

هذه التحولات أفرزت أنماطاً جديدة من العلاقات، وترتب عليها تدريجياً إيجاد جمعيات ومؤسسات ومنظمات ناشطة في الميادين كافة، ومن ثم نما رأي عام في المجتمع له أهمية، بدءاً من اللحظة التي طرحت فيها قضية الانتخابات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن.

خلال صيرورة النمو هذه، ومع نمو ظاهرة الإنسان/ الفرد، تشكلت منظومة فكرية فلسفية سياسية واسعة ومتماسكة، تضم إلى جانب مفهوم المجتمع المدني: الإنسان، المواطن، الأمة، الشعب، العلمانية، العقلانية، الديمقراطية، المواطنة، الدولة الحديثة، الرأي العام، الانتخابات، الوطن، المشاركة السياسية، المساواة أمام القانون، الشرعية الدستورية... إلخ، ليصبح من الاستحالة النظرية والعملية التعامل مع أي من هذه المفاهيم دون الأخرى. لذلك نقول إن المحاولات الفكرية الساذجة التي

حاولت وضع أسئلة فكرية سياسية على شاكلة: أيهما أولاً المجتمع المدني أم الديمقراطية؟ من يسبق من؟ هي إشكاليات زائفة وليس لها من وظيفة فكرية أو عملية سوى بث المزيد من الفوضى الفكرية والتخبط العملي.

المجتمع المدني بالضرورة هو مجتمع علماني تتاح فيه الحرية لجميع الأديان والمذاهب والأيديولوجيات في التعبير عن نفسها والفعل والتأثير، لكن تبقى دولته السياسية محايدة تجاه الجميع، وتستمر معبرة عن الكل الاجتماعي، الأمر الذي يسمح لنا بالاستنتاج أن المجتمع المدني لا يلتقي أو يتوافق مع دولة الاستبداد وحكم الفرد ودولة الحزب القائد للدولة والمجتمع ودولة العشيرة ودولة الفئة أو الطغمة سواء أكانت دينية أم علمانية.

في المجتمع المدني يكف الوطن عن كونه قطعة أرض أو جغرافيا، وتكف الدولة عن كونها مجرد حدود سياسية معترف بها، ويصبح مفهوم الوطن أو الدولة ذا محتوى سياسي اقتصادي اجتماعي، بل وثقافي وأخلاقي وقانوني.

لا يعارض المجتمع المدني الدين أو المتدينين، لكنه يعارض سلطة رجال الدين، ولا يتوافق مع دولة دينية، كما لا يضع المجتمع المدني نفسه في مواجهة الروابط والعلاقات الأولية، ولا ينفيها نفياً سلبياً، لكنه بحكم علاقاته وروابطه الحديثة ينفيها نفياً جدلياً، أي يجعل الانتماءات الحديثة والروابط التي تفرضها هي الأصل والمحور، وهذه تظهر في نوعين من العلاقات: علاقات الضرورة، أي العلاقات الاقتصادية القائمة على المصالح والمنافع المتبادلة والمشتركة، وعلاقات الاختيار أو القائمة على الإرادة الحرة، كالانضمام للأحزاب والنوادي والجمعيات والمؤسسات الحديثة المختلفة.

في المجتمع المدني يعاد بناء الانتماءات الأولية (كالانتماء إلى أسرة معينة أو إلى دين محدد أو إلى جماعة إثنية أو لغوية أو ثقافية) من جديد، وهذا أمر طبيعي، فالانتماءات الجديدة) أي الانتماء إلى الوطن أو الدولة السياسية أو المجتمع المدني أو الأمة) تحتوي الانتماءات السابقة وترتقي عليها، بحكم أنها انتماء للكل الذي يكسب الانتماءات الجزئية

مضامين جديدة غير معيقة للتطور. بهذا المعنى يكف الوطن عن كونه قطعة أرض أو جغرافيا، وتكف الدولة عن كونها مجرد حدود سياسية معترف بها، ويصبح مفهوم الوطن أو الدولة ذا محتوى سياسي اقتصادي اجتماعي، بل وثقافي وأخلاقي وقانوني.

ليس هناك تجربة ديمقراطية ناجحة في ظل عدم وجود مجتمع مدني أو دون مجتمع المؤسات، كما لا يمكن تصور وجود مجتمع مدني ناضج وفاعل في ظل حكم استبدادي مطلق أو في ظل مناخ غير ديمقراطي، فالديمقراطية والمجتمع المدني متلازمان ومترابطان، شأنهما في ذلك كالعلاقة الجدلية التي تربط بين المجتمع المدني والدولة السياسية.

ملف العدد

تجربة المجتمع المدني في سورية

لجان إحياء المجتمع المدني، سنوات من عمر التجربة!!..

أكرم البني

ليس غريباً أو مفاجئاً أن تظهر فكرة تنظيم فعل ثقافي لإحياء المجتمع المدني في بلد مثل سوريا التي هي نموذج متأخر للبلدان التي حكمتها أنظمة شمولية لعقود من الزمن، احتكرت حقل السياسة ومعظم أوجه النشاط الاقتصادي وفرضت نفسها كمجال وحيد للحراك الاجتماعي، مما غيب الوجه الديمقراطي للحياة وأسقط دور الإنسان بوصفه المحرك الرئيس لكل نمو وتحدٍ، ودمر تالياً المجتمع المدني أو همشه وألحق منظماته بالسلطة إلحاقاً تاماً.

فباسم المشروعية الثورية أو الوطنية نصبت النخبة الحاكمة نفسها وصياً على البلاد والعباد، وأنكرت حق المجتمع في الوجود المستقل، لتبيح لأجهزتها التدخل في كل شيء بما في ذلك إعادة تشكيل المجتمع ومتابعة أدق تفاصيله، ملحقة منظماته الأهلية والجمعيات غير الحكومية والنقابات بسيطرتها المباشرة، النوادي الرياضية بالاتحاد الرياضي والأنشطة الطلابية وفرق الكشافة باتحاد شبيبة الثورة والمنظمات النسائية بالاتحاد النسائي والمنتديات الثقافية بوزارة الثقافة..الخ وبات أي خرق أو تجاوز لهذه المنظومة يلقى الإدانة والقمع والعقاب!!..

لكن فكرة إحياء مجتمع في حال من الموات المزمن ما كان لها أن تحضر وتشق طريقها في الحياة لو لم تتضافر أسباب مباشرة، منها تداعيات المتغيرات بعد انهيار السلطات الاشتراكية وهزيمة الأيديولوجية والعقلية الوصائية، ومنها الارتخاء النسبي للقبضة القمعية بدافع من اضطرار السلطة للتكيف مع نمو حاجات المجتمع ومواكبة التطورات العالمية، ومنها أيضاً محاولة التعويض عن قصور دور المعارضة السياسية وقد أضعفها القمع والإقصاء وشروط نضال قاسية، ومنها أخيراً التحديات والأخطار التي تحدق بالوطن وحضور روح عالية من المسؤولية لدى أوساط ثقافية تتطلع إلى تجنيب البلاد النتائج السلبية التي يحتمل أن تنجم عن تغيير مبهم وغامض ربما يتطور الى اقتتال متخلف مجاني، طائفي أو قومي، على قاعدة ماض من الصراع الدموي بين السلطة والإخوان المسلمين وفي ضوء نمو الحال الكردية وما تعانيه من تمييز واضطهاد والتي لا يزال القطاع الأكبر من أبنائها محرومين من أهم حقوقهم الثقافية والإنسانية، وعشرات الألوف تعامل كغرباء في وطنها وقد حرمت من الجنسية السورية إلى اليوم.

يمكن القول وربطاً بتضافر الأسباب السابقة، إن وعياً جديداً نشأ يشجع على ايلاء البنية المجتمعية والمدنية الأولوية في النشاط، وإيصال قدر من الأفكار والمعارف إليها تمكنها من وعي نفسها وبلورة دور مطلوب لها كهيئة عامة مستقلة نسبيا عن التمثيلات السياسية، واستدعى التركيز على هذا الهدف غير المسبوق في تاريخ سوريا تبدل المهمات واستخدام السياسة والثقافة كرافعة للعمل المدني على أن يقلص دورها أكثر فأكثر لصالح هذا الأخير.

وكان لا بد لضمان اللحمة ووحدة الإيقاع ووضوح الرؤية أن يعتمد المشاركون مبدأ التوافقات سبيلاً لمعالجة خلافاتهم وبناء تفاهمات عامة كمساحة للقاء وللنشاط المشترك، ما يستدعي بداية تربية الذات والآخر على القبول بالرأي الآخر والابتعاد عن العقلية الوصائية وأساليب الأحزاب في التوجيه المركزي والضبط، والتأكيد على أن لجان إحياء المجتمع المدني ليست مرجعية تنظيمية لأحد أو بديلاً أيديولوجياً أو منافساً سياسياً بل هي فضاء مفتوح على التنوع واحترام التعددية وحق الاختلاف.

وبدا تتبلور شيئاً فشيئاً روحاً خاصة للجان إحياء المجتمع المدني بصفتها لجان مجتمعية مستقلة لا مركزية وغير حزبية، تنبذ العنف والقمع والإكراه وتعتمد الحوار والنضال السلمي سبيلا لحل المشكلات، وتهدف إلى تنشيط الحياة العامة واستعادة المواطنين إلى حقل العمل العام والمشاركة الإيجابية، وإلى إعادة إنتاج الثقافة والسياسة في المجتمع بوصفهما شرطين أساسيين من شروط التقدم والبناء الديمقراطي.

تميزت لجان الإحياء في سنوات نشاطها بهويتها الديمقراطية وقربها من الناس وبقدرتها على المبادرة لتفعيل مشاركات نضالية تحتية وطنية وديمقراطية وأيضاً بخطابها الموضوعي المفعم ثقة بالناس والساعي إلى تخفيف الاحتقانات والتشجيع على الإصلاح والتغيير، لتغدو مع الزمن فضاء آمناً للجميع أعاد بناء عتبة من الثقة بين مختلف الأطراف كان مجتمعنا في أمس الحاجة إليها.

وكان التحدي أن يستمر النشاط الإحيائي بعد انتكاسة «ربيع دمشق» وعودة المناخات الأمنية وحظر المنتديات الثقافية والاعتقالات التي طالت بعض نشطاء المجتمع المدني واتخذت بحقهم أحكاما جائرة، فثابرت اللجان على نشاطها التثقيفي وندواتها الحوارية، وبذلت جهداً خاصاً لحماية ما وصلت إليه.

والأهم الدور الذي لعبته في مساهمتها بإذابة جدران الجليد بين قوى سياسية معارضة أو شبه معارضة عرفت لفترات طويلة الجفاء والقطيعة، وفي مبادراتها لتطوير التواصل بين الفاعليات العربية والكردية على وجه الخصوص، وننوه هنا بدورها الخاص في تخفيف التوترات وتهدئة النفوس إبان أحداث القامشلي المؤسفة، إضافة إلى الدور المتميز الذي لعبته في الاعتصامات الوطنية لنصرة الشعب الفلسطيني أو العراقي وأيضاً المطالبة بالحريات وحقوق الإنسان والتناوب في حضور التجمعات التضامنية مع المعتقلين أمام محاكمهم والاعتصام الشهير في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أمام رئاسة مجلس الوزراء في العاشر من كانون الثاني وتكرر على مدار أعوام عدة، وأيضاً إصرارها على وضع السلطة أمام مسؤولياتها من خلال توجيه عدة عرائض إلى رئاسة الجمهورية تدعو لحوار وطني عام ولإنجاز برنامج للإصلاح الديمقراطي وهو ما يمكن أن يقي المجتمع من عواقب خطيرة ومدمرة.

ولعل الدرس العراقي البليغ لجهة العجز في لحظة الخطر عن استنهاض مجتمع في حال موات، أعطى دفعة موضوعية لدور لجان الإحياء، إلا أن السلبيات الناجمة عن العمل الملموس والميداني ثم التحديات والضغوط الخارجية كانت بين الفينة والأخرى تحدث التباسات فكرية وسياسية وارتباكاً في عمل لجان الإحياء، ما استدعي تباعاً إعادة النظر في بعض التوافقات التي تتعرض للانتقاد ويشوبها الغموض، وخاصة لجهة التجديد المستمر للعلاقة بين العمل الثقافي والسياسي وإيضاح التخوم بين النشاطين المدني والسياسي وأيضاً حدود

التسامح مع الرأي الآخر ومدى تقبل التعددية والاختلاف.

يمكن اعتبار هذه الارتباكات ظاهرة صحية يستدعيها في كل محطة من محطات تطور هذه الظاهرة، النمو والتجاوز وليس الترهل والانحطاط، الأمر الذي تطلب وقفات نقدية متكررة لإعادة صياغة الرؤى والمفاهيم حول شروط العملية الإحيائية وأشكال ممارستها، وكانت النتيجة المتكررة التي خلصت إليها اللجان بعد كل وقفة نقدية هي ضرورة تخفيف التوغل نحو السياسي والانحياز أكثر لصالح العمل الثقافي والمدني، وأيضاً توسيع مساحات الحرية لاستيعاب مشاركة أوسع من كل التنوعات الفكرية والسياسية في هذه العملية على حساب العقل السياسي الوصائي والتصورات البرنامجية الحزبية أو الأيديولوجية المسبقة، فالبديهي أن تحترم لجان الإحياء التنوع والتعدد كانعكاس طبيعي للتنوع والتعدد الموجود أصلاً في المجتمع غرض الإحياء.

وهنا لا بد من إظهار حقيقة أن اللجان تنبهت ونبهت بصورة مبكرة ثمة فارقا في خصوصية التجربة السورية بين فكرة إحياء المجتمع المدني وبين المجتمع المدني ذاته، ما يقود إلى ضرورة التمييز بين لجان ثقافية غرضها إحيائي وبين التكوينات المدنية المؤسساتية في المجتمع وأدوارها التخصصية، فالأولى فعل إقلاعي إن صحت العبارة يجاهد من أجل نشر وتعميم الثقافة المدنية وحفز ما يستطيع من العوامل المحركة لقوى المجتمع وحثها على النهوض والمشاركة، بما في ذلك تشجيع المبادرة الذاتية والجمعية عند قيامها للدفاع عن بعض حقوق الناس، وتعزيز ثقة البشر بأنفسهم وجدوى دورهم في تحقيق التحولات وحماية التغيرات الاجتماعية.

والثانية هي مجموعة المؤسسات والمنظمات التطوعية، كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية غير الحكومية الملتفة حول أنشطة سياسية وحقوقية أو خدمية (حقوق الإنسان، المرآة، البيئة، محاربة الفساد، حماية المستهلك...)، وجدت لتملأ الفضاء العام بين الفرد والدولة، وتنشأ بدافع نمو مصلحة مشتركة لأعضائها أو لتقديم مساعدات عامة للمواطنين بعيد عن دور الدولة ووصايتها، تحكمها أنشطة متنوعة تدعو الناس إلى المشاركة في تقرير مصائرهم وفي مواجهة السياسات التي تؤثر على حقوقهم وشروط معيشتهم.

من جهة ثانية، إذ يعني إحياء المجتمع المدني فيما يعنيه تعميم مفهوم المواطنة واعتباره معيار التشارك والمساواة بين الناس، بذلت اللجان جهداً خاصاً لتبيان وإيضاح المسافة بين رابط المواطنة المدني الذي يساوي بين الناس دون النظر إلى الجنس والطائفة والدين والقومية وبين الروابط البدائية للمجتمع الأهلي، كرابطة الدم أو الدين التي تغذي العلاقات العشائرية والطائفية والتي لا تزال عند البعض تحتل الأولوية في تقييم الفرد وبناء موقف منه.

مثلما كشفت طابع المسافة بين الفعل الإحيائي المدني وبين الحقل السياسي الذي تحكمه مبادئ وبرنامج عام للتغير، دون أن تغفل حقيقة اعتبار إحياء المجتمع المدني سياسة لكن من نوع آخر، لكونها تسعى إلى نمط مختلف من التنظيم والنشاط الاجتماعي ترعاه علاقات بين أفراد وفئات متنوعة بوصفهم أعضاء في مجتمع واحد تجمعهم هموم مشتركة وحرص موحد على الوطن دون النظر إلى اختلاف انتماءاتهم الحزبية ومواقفهم الفكرية والسياسية، مما يعني توليد حقل من التضامنات النابعة من شروط حياة البشر وتساكنهم وهمومهم لا يخضع لبرنامج حزبي أو لإرادة سياسية.

وفي كل مرحلة من تطور عمل لجان إحياء المجتمع المدني كانت تنضج أكثر فأكثر فكرة الإحياء وتأخذ قوتها بما تعنيه من ضرورة خلق خطوات تراكمية في المناخ والوعي والعمل الملموس للرد على سيطرة شمولية زرعت السلبية والشعور بعدم الجدوى وروح الخلاص الفردي في الأوساط الشعبية، ونجاحها يتطلب جهداً حقيقاً على أكثر من صعيد، بدءا من توفير مناخ صحي وآمن يزيل ظواهر القمع والوصاية ويشجع أبناء الوطن الواحد على التواصل على قاعدة الهم المشترك ومبدأ التعاون والتكافل.

فلم يكن بالإمكان الحديث عن مجتمع مدني حي في إطار دولة تسلطية بل يتطلب نجاح عملية الإحياء نقد وتغيير المناخ السياسي السائد وتوفير شرط جديد يزيح بعبع الخوف والرعب ويفتح شهية الناس إلى المشاركة في الشأن العام، مرورا بنشر ثقافة الديمقراطية وتربية النفس والآخرين على التسامح واحترام ظواهر التعددية وحق الاختلاف وتخفيف حدة الاستقطابات والتوترات المجتمعية ونوازع التطرف والمغالاة، فعملية الإحياء لا تتطلب الدخول في مواجهات عنيفة وحادة، بل تعزيز طرائق الحوار والنقد وعوامل الضغط السياسي السلمي والتحتي.

وترافق هذا المسار مع الاستمرار في تنشيط الدعوات لخلق تشابكات متنوعة بين أفراد المجتمع وفئاته المختلفة تنطلق من اعتبار مبدأ المواطنة والشراكة المتكافئة في الوطن دون غيره من الروابط العشائرية أو الطائفية أو القومية أو الحزبية التي هي مصدر الحقوق والواجبات وأساس العلاقة والمساواة، مما يقرب المسافات بين كتل مجتمعية تعيش حالة من التمحور النسبي على الذات أو يميزها حد من الخصوصية بسبب تفاوت وجوه همومها ومعاناتها، كالمعارضة وأطيافها، الشارع الديني والدائرون في فلك الإسلام السياسي، الوضع الكردي، وكم كبير من النشطاء والشخصيات المستقلة لا تزال محبطة من فشل تجاربها السابقة، وكذلك قوى داخل تركيبة الدولة ومؤسساتها.

يضاف إلى هذا كله البحث عملياً عن مبادرات أولية تغذي إيمان الناس بأنفسهم وبجدوى دورهم وتخلصهم من الخوف والتردد مثل إشراكهم في مناقشة ومعالجة أي معضلة من المعضلات الإنسانية التي تشهدها الحياة اليومية واحتضان أي شكل من أشكال العمل العفوي بما في ذلك استنباط المهمات البسيطة لاستنهاض قوى المجتمع المدني وترميم ما تهمش من منظماته أو تحرير ما أخضع منها. وهذا ما عزز مشاركتها في لجنة التنسيق الوطني الديمقراطي التي ضمت ممثلين عن مختلف القوى والفعاليات الديمقراطية العربية والكردية، وشجعها على طرح العديد من المبادرات الإعلامية والميدانية، كان أهمها مشروعها الأولي لبناء وثيقة توافقات حول عملية التغيير الديمقراطي في البلاد عرفت باسم إعلان دمشق وعرضته بداية على كافة المعنيين بالتغيير من قوى سياسية وأوساط ثقافية وساهمت في الحوارات لإنضاجه كوثيقة نهائية صدرت بالفعل باسم إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي.

وللأسف وتحديداً بعد صدور إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي يجب الاعتراف بحصول بعض بلبلة في صفوف لجان إحياء المجتمع المدني وتزايد طرح الأسئلة حول مبرر وجودها وجدوى استمرار دورها، وبخاصة لأن الفعل الإحيائي لم يختبر شعبياً بما فيه الكفاية ولا يزال في اتجاهه العام تطلع معرفي يحاول أن يكتشف مستوى من مستويات التنظيم البشري هو التحتي والأعمق. الأمر الذي انعكس ارتباكاً في عملها، ووضعها أمام تحدٍ

مركب ليس فقط بسبب هذه النقلة السياسية في صفوف المعارضة والتي كانت تشارك فيها بفاعلية ونشاط، وإنما أيضاً جراء عودة المناخات الأمنية والتضييقات الاعتقالات التي طالت بعض الناشطين واتخذت بحقهم إحكاما جائرة.

وتجاه هذه المستجدات تبين للقائمين على هذه التجربة إن عملية إحياء المجتمع المدني لا تتعلق بأي مستوى من تطور النشاط السياسي وهي ليست رغبة أو فعل إرادي بل استجابة لشرط موضوعي يحث على استرجاع دور المجتمع في الحياة العامة واستقلاله. وتالياً فالنشاط الإحيائي ليس مجرد مهمة يمكن إنجازها في وقت محدد بل هي مستمرة موضوعياً ربما حتى لحظة تنخفض فيها المساحات المهمشة اجتماعياً وسياسياً وترتقي فيها درجة التضامن بين القوى والتكوينات المختلفة في المجتمع. ما يتطلب ضرورة لحظ المسافة بين النشاط السياسي الذي تحكمه مبادئ ومهمات عامة للتغير وآليات خاصة، وبين لجان إحياء المجتمع المدني بصفتها تعمل في مستوى مختلف ولنقل تمارس سياسة لكن من نوع آخر، فهي تسعى إلى نمط مختلف من التنظيم والنشاط الاجتماعي ترعاه علاقات بين أفراد وفئات متنوعة، هم أعضاء في مجتمع واحد تجمعهم هموم مشتركة وحرص موحد على الوطن دون النظر إلى اختلاف انتماءاتهم وتباين مواقفهم الفكرية والسياسية، بما يعني أن عمل اللجان يأخذ استمراريته من الحاجة القائمة لتوليد حقل من التضامنات النابعة أساساً من شروط حياة البشر وهمومهم والتي لا تخضع لبرنامج حزبي أو لإرادة سياسية، وبعيدة كل البعد عن العقل الوصائي والتصورات الحزبية أو الإيديولوجية المسبقة.

لكن لنعترف إن عمل اللجان إثر هذا المتغير قد توجه أكثر نحو الداخل، وبدأت تتحول تدريجياً كغيرها من المؤسسات المدنية الناشئة، إلى جزيرة معزولة تقتصر على عدد محدود من الأفراد، خارج دائرة الفعل المجتمعي، حتى بدا أنها أصبحت هي ذاتها بحاجة إلى إحياء، وكان من البديهي سماع أقوال تفيد بأن الميتين ليس بإمكانهم إحياء أحد، الأمر الذي شجع البعض على تركيز الجهود الذاتية لتجاوز حالة الانعزال والعمل على فتح مداخل على قطاعات معينة من المجتمع السوري لها مصلحة حقيقية في عملية الإحياء، ورأوا بأن ثمة قطاعات اجتماعية أو سياسية أو مهنية لم تدخل في دائرة عمل اللجان أو في أهدافها، ولكل منها خصوصيته المعروفة التي تكونت بحكم ظروف عديدة مر بها وطننا مثل قطاع الشباب فلا يتوقع على الإطلاق أن يكون هناك أي عمل إحيائي أو مدني حقيقي دون عودة الشباب إلى دائرة المشاركة والفعل، وهذا يتطلب بحث الأسباب الكامنة وراء غياب الشباب والتي تتجلى أساساً بالخوف الموروث، والإحساس بعدم القيمة أو الجدوى، وبالرفض الضمني لجميع المؤسسات الموجودة خطاباً وممارسات وشخوصاً وآليات عمل. ويمكن أن تضاف أوساط من فئات سياسية معينة تحظى بحضور وتميز في المرحلة الراهنة مثل التيار الديني، كتيار إيديولوجي وشعبي، وقطاع المواطنين السوريين الأكراد، كأقلية قومية لها خصوصيتها وكتيار سياسي، ومع أن الاضطهاد قد طاول جميع تيارات وفئات المجتمع السوري، إلا أن الإسلام الشعبي والأكراد على وجه الخصوص ـ كقطاعين اجتماعيين أساسيين في بلدنا ـ لهما تجربة خاصة وحضور خاص، ولذلك فمسألة إعادتهما إلى ساحة المجتمع والسياسة والشأن العام على أسس جديدة وواضحة تصبح إحدى القضايا الأساسية للدور الإحيائي. ويمكن أن نضيف تالياً قطاع النقابات، كقطاع مهني، بما هي مؤسسات مدنية

تعرضت لإلحاقها بالسلطة وانتهاك استقلاليتها، ما يرشحها أن تكون ميداناً غنياً للعمل المدني الإحيائي.

ولعل خلاصة ما توصل إليه المستمرون في هذه التجربة، تشير إلى إن لجان إحياء المجتمع المدني هي لجان توافقية مستقلة، تختلف عن باقي منظمات وهيئات المجتمع المدني بطابعها الإحيائي، وفكرة الإحياء تأخذ قوتها من ضرورة خلق مقدمات تراكمية في المناخ والوعي والعمل الملموس للرد على سيطرة شمولية، دامت لعقود من الزمن، زرعت السلبية والشعور بعدم الجدوى وروح الخلاص الفردي بين الناس.

وأنها تهدف إلى تفعيل الحياة العامة، واستعادة المواطنين إلى حقل العمل العام، والمشاركة الإيجابية فيه، ويتجه نشاطها أساساً نحو الناس، لتقوية إيمانهم بأنفسهم والثقة بجدوى دورهم في العمل العام، وتتطلع بدأب لتفعيل وحفز المبادرات والمشاركات الوطنية والديمقراطية، وتطوير أية مبادرة أو فكرة أولية تعزز روح المشاركة، والتحرر من الخوف والتردد.

وأن اللجان تعتبر نفسها فضاء ديمقراطي مفتوح لجميع المواطنين، تنبذ العنف والقمع، وتناهض كل أشكال الإكراه والتعذيب، وتعتمد سبل العمل السلمي والعلني والحوار والتوافق سبيلاً لحل مشكلاتنا، وتسعى نحو خطاب موضوعي مفعم ثقة بالناس، يخفف الاحتقانات، ويشجع على الإصلاح والتغيير الديمقراطيين، وتساهم بدورها في تعزيز قيم المواطنة، وإعادة إنتاج الثقافة والسياسة في المجتمع بوصفهما شرطين أساسيين من شروط التقدم والبناء الديمقراطي في وطن لجميع أبنائه، بما يعني نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتربية النفس والآخرين على التسامح، والاعتراف بالتنوع والتعددية القومية والثقافية والدينية، واحترامها، وتأكيد مفهوم المواطن المتساوي بغض النظر عن انتمائه القومي أو الديني أو العشائري على قاعدة القاسم الوطني المشترك.

وأنها ترى في الديمقراطية أساس الوحدة الوطنية، وأهم مقومات الرد على الاستبداد والاستعمار والحفاظ على استقلال الوطن ووحدة ترابه. وهي تساهم مع جميع القوى وفاعليات المجتمع لنصرة الحريات والتعددية وإزالة ما يقف حائلاً دون حرية الإنسان واحترام حقوقه، وخصوصاً لجهة المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإيضاح مصير المفقودين، والسماح بعودة المنفيين دون شروط، ورفع قرارات الحجر والتجريد والمنع من السفر عن الناشطين السياسيين، والمطالبة بمنح الجنسية السورية للمحرومين منها، والعمل من أجل حرية الرأي والتعبير والتنظيم والتجمعات السلمية وتعديل القوانين المكبلة للحريات العامة والسياسية، وفي القلب منها رفع حالة الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وأيضاً إعادة النظر بقانون المطبوعات وإصدار قانون للأحزاب، يضمن حق تشكيل الهيئات السياسية والاجتماعية، وحق تشكيل منظمات وجمعيات أهلية ومدنية، وحرية العمل والنشاط في المجالين السياسي والاجتماعي.

لجان إحياء المجتمع المدني:
مسار في إحياء وتعزيز العلاقات السياسية والمجتمعية

فايز سارة

إلى روح استاذنا وصديقنا انطون المقدسي

إلى أصدقائي في تجربة اللجان: لقد وضعتم لبنات تحول مهم في الحياة السورية

ولدت لجان احياء المجتمع المدني في سياق حركة عامة شهدتها سوريا مع النصف الثاني من العام ٢٠٠٠، وهو العام الذي توفي فيه الرئيس حافظ الاسد، وانتقلت فيه السلطة الى ولده الدكتور بشار الاسد وسط اجراءات بدت سهلة وبسيطة رغم ما يبدو امامها من اجراءات وتعقيدات تم تذليلها بسرعة بما في ذلك تعديل نص من الدستور، يتصل بعمر المرشح للرئاسة السورية، بحيث صار مناسباً لعمر مرشح الرئاسة الذي كان في الرابعة والثلاثين بينما المطلوب ان يكون المرشح في الثامنة والثلاثين من العمر.

وصاحب التغيير في الرئاسة السورية، تبدل في المزاج السوري العام، لاسيما بعد خطاب القسم الذي القاه الرئيس الجديد، والذي تضمن تباشير اصلاحية، تتصل بطبيعة النظام وسياساته، وهو ماكان السوريون يطمحون الى سماعه بعد سنوات طويلة عاشوها، شهدوا فيها معاناة غير محدودة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، وخاصة في اواخر السبعينات واغلب سنوات الثمانينات، حيث ترافق القمع الشديد مع الفقر وذل الحاجة مع التهميش السياسي والاجتماعي.

وسط هذه الاجواء ولدت تجربة لجان احياء المجتمع المدني، شارك في بداياتها الاولى مثقفين وكتاب ورجال اعمال وناشطين سياسيين، وكان لعدد من هؤلاء خلفيات وتجارب سياسية متنوعة ومختلفة، كانت بين عوامل دفعتهم للبحث عن اجابة على سؤال ما العمل بالنسبة لسوريا؟. وكيف؟. ومالذي يمكن القيام به للخروج من الوضع السوري الصعب في سياق نشاط عام، اختلطت فيه السياسة بالثقافة بالعمل الاجتماعي، وتداخلت.

ولم تكن الاجابات سهلة ولاميسرة، لكن ظرف البحث عن الاجوبة كان قائماً ومتوفراً في حده الادنى. فقد انفتح ثقب في الجدار الصلب للنظام الامني، سمح بحراك محدود في مستويين، حراك على المستوى الشخصي، وآخر على مستوى المجموعات، مما جعل حيز القول والكتابة افضل بكثير مما كان عليه في السابق، وكذلك الحال بالنسبة للقاءات والاجتماعات التي تضم افراداً او جماعات، وقد كان مثلها ممنوعاً بموجب حالة الطوارئ السورية المعلنة بصورة ممتدة منذ آذار/ مارس عام ١٩٦٣.

ورغم الطابع التعددي المنوع في خلفية النشطاء والممتد طيفه بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فقد غلبت السياسة على

جملة الحراك العام السوري، ليس لأعتبار ان السياسة ام النشاط العام وموجهته، بل ايضاً بسبب جوع السوريين للمشاركة السياسية، التي ابعدوا عنها بالقوة والارهاب وبالرشوة احياناً، وهكذا اخذ الحراك السوري هوية سياسية، وهو ماتولت التعبير عنه الكتابات التي اخذ ينشرها كتاب وناشطين وصحافيين سوريين وخاصة في الصحافة اللبنانية وفي الانترنت، وبعضهم اخذ في تداولها مكتوبة، وقد ذهبت في الاتجاه ذاته المحاضرات والمداخلات التي تلقى في المنتديات التي تشكلت على عجل في دمشق بصورة اساسية وفي عدد من المدن السورية الاخرى، ووسط هذا الحراك الثقافي/ السياسي، ظهرت وثيقتان هامتان، وقعهما كثير من نشطاء الحراك العام والفاعلين فيه، وسط تقدير، ان هاتين الوثيقتين ربما كانتا الاهم في تاريخ سوريا السياسي في فترة ما بعد الاستقلال، وتتجاوز اهميتهما ذلك الى انهما فتحا الباب نحو صدور وثائق سورية لاحقة، لاتقل اهمية عنهما في التاريخ السوري الحديث، ومنها وثيقة اعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي الصادرة في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٥.

كانت الوثيقة الاولى التي اصدرها الحراك السوري العام بيان ال ٩٩ في ٢٠٠٠/٩/٢٧ والذي استمد اسمه من عدد الموقعين عليه، وتضمن لأول مرة موقف علني جماعي، ركز على مطالب ابرزها إلغاء حالة الطوارئ، وإصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير والملاحقين لأسباب سياسية، وإرساء دولة القانون، وإطلاق الحريات العامة، والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي.

ثم تبع ذلك في ٢٠٠١/١/١٠ صدور بيان الالف الذي شكل الوثيقة الأساسية الاولى للجان احياء المجتمع المدني، وجرى التأكيد فيه على ثمانية نقاط:

١ ـ إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الخاصة والأحكام العرفية، وإطلاق سراح المعتقلين والمساجين السياسيين، وعودة المبعدين السياسيين.

٢ ـ إطلاق الحريات السياسية وأبرزها حرية الرأي والتعبير والتشريع لتنظيم النشاطات للأحزاب السياسية.

٣ ـ إعادة النظر بقانون المطبوعات والإعلام بعامة ليضمن حرية الصحافة والنشر.

٤ ـ إصدار قانون ديمقراطي لتنظيم الانتخابات على جميع المستويات تحت رقابة قضاء مستقل ليصبح البرلمان ـأو المجلس النيابيـ مجلساً تشريعياً حقيقياً ـأصيلاًـ ومؤسسة رقابية تمثل إرادة الشعب.

٥ ـ ضمان الاستقلال التام وسلامة القضاء وتطبيق القانون بالتساوي على الحاكمين والمحكومين.

٦ ـ إعطاء المواطنين حقوقهم الاقتصادية (وأكثرها في نصوص الدستور) وبخاصة حقوقهم بحصتهم العادلة من الثروة الوطنية والعمل المناسب، وحفظ حقوق الأجيال القادمة في نصيبهم العادل من ثروة الوطن وحقهم في بيئة نظيفة.

٧ ـ أصبح لزاماً إعادة النظر في علاقات الجبهة التقدمية الوطنية بالحكومة، وإعادة النظر في فكرة أن (حزب البعث) هو الحزب القائد للمجتمع والدولة.

٨ ـ إنهاء التمييز القانوني ضد المرأة.

وكما هو واضح، فان الوثيقتان بما تضمنتهما من تأكيدات، عبرتا عن الاحتياجات والمطالب السورية الاساسية، التي تفتح الباب امام تطور

جديد في سوريا وفي حياة السوريين، وخاصة فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان، اللتين تم تغييبهما في خلال نحو اربعة عقود من حكم حزب البعث.

لقد انطلقت لجان احياء المجتمع المدني في تلك الاجواء وهي اقرب الى السياسة المباشرة، ولهذا فقد بدا من الطبيعي في البدايات، ان تظهر ميول بعض الاعضاء المؤسسين في اللجان نحو تشكيل حزب سياسي، فيما كانت الفكرة الأكثر شيوعاً الابقاء على اللجان باعتبارها دائرة تفكير وتدبير في المجالات المختلفة، كما ظهرت ميول عند بعض المؤسسيين في خلق تراتبية وظيفية في اللجان، وهو امر مستوحى من تجارب الاحزاب السياسية، التي لها هيئات قيادية من جهة وناطق رسمي او مسؤول اعلام، يبين مواقف اللجان، ويعبر عن حالها وسياساتها.

ورغم تلك الاشكالات الداخلية التي صاحبت تشكيل اللجان، فانها لعبت دوراً مهماً من خلال حضور شخصياتها المؤسسة في الحراك العام ومجرياته المختلفة نتيجة تنوعهم وتعدد خلفياتهم واهتماماتهم، المدعومة بشجاعة وقدرة كبيرتين على ترسيخ صورتهم ووجودهم وسط الحراك العام، وقد ساعد في تعزيز هذه الصورة، الموقف الحذر الذي اتسم به موقف معظم قوى المعارضة السياسية من الحراك العام، وربما كان بعضهم في ذلك يستعيد ماحصل في السبعينات وبخاصة عام ١٩٧٩، عندما سمح النظام بهامش صغير للحراك، في اطار سياسة هدفها تصفية ماظهر على سطح ذلك الحراك، فتم اعتقال البعض ومتابعة آخرين والتضييق على من تبقى منهم في اطار احكام القبضة الامنية والسياسية على المجتمع أنذاك.

صدرت الوثيقة الثانية للجان إحياء المجتمع المدني في ٢٠٠١/٤/١٢ تحت عنوان "توافقات وطنية عامة"، اضافت الى محتويات الوثيقة الاولى الصادرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تحليلاً للوضع السوري في ابعاده الداخلية والخارجية، وأكدت ضرورة ان ينهض المجتمع المدني للتعبير عن ذاته من اجل حرية الفرد وحقوق الإنسان، وبناء دولة حق وقانون، تكون دولة جميع مواطنيها بلا استثناء ولا تمييز، ويتطلب ذلك كما رأت اللجان "إحياء مؤسسات مجتمعية واجتماعية متحررة من هيمنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية التي منحت نفسها جميع الصلاحيات، ومتحررة من الروابط والعلاقات والبنى التقليدية، كالمذهبية والعشائرية والطائفية ومستقلة عنها، وذلك لإعادة إنتاج السياسة في المجتمع بوصفها فاعليته الحرة الواعية والهادفة، ولتحقيق التوازن الضروري بين المجتمع والدولة وتنسيق وظائفهما في سبيل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة وتعزيز الوحدة الوطنية، من ثم توطيد هيبة الدولة وسيادتها وصيرورة القانون مرجعاً عاماً وحكماً للجميع".

لقد تمثل الحضور الفاعل لنشطاء اللجان في هذه المرحلة من خلال المشاركة النشطة في المنتديات، وقد ظهر العديد منها قي دمشق والمحافظات، وكان اولها منتدي جمال الاتاسي للحوار الديمقراطي بدمشق بداية عام ٢٠٠١، وقد شارك في حضور اعماله والحديث في ندواته العديد من نشطاء اللجان في العاصمة، وعندما جرى اعتقال اعضاء مجلس ادارته في ٢٠٠٤، كان ثلاثة منهم من كادرات اللجان. ولم يكن حضور نشطاء اللجان في منتدى الحوار الوطني الذي اطلقه النائب رياض سيف باقل مما كان عليه الحال في منتدى الاتاسي، كما ان نشطاء اللجان شاركوا في تأسيس ونشاطات منتدى عبد الرحمن الكواكبي في حلب، وشاركوا بفاعلية في تأسيس ونشاط العديد من جمعيات حقوق الانسان

وخاصة في تأسيس ونشاطات جمعية حقوق الانسان في سوريا، التي انتخب المحامي هيثم المالح رئيساً لها في تموز/ يوليو عام ٢٠٠١.

وفي حقيقة الامر، فان هذه الفترة، لم تمتد كثيراً. اذ سرعان ما شنت اجهزة الامن حملة ضد الحراك العام، فاعتقلت عشرة من النشطاء، كان معظمهم من الذين شاركوا في المبادرة الى تأسيس اللجان قبل ان يغادروها، فيما كان بعضهم مازال في لجان احياء المجتمع المدني. اذ تم اعتقال كل من عارف دليلة، وفواز تللو ووليد البني وكمال اللبواني،، وحبيب عيسى، وحبيب صالح، وحسن سعدون ورياض الترك. اضافة الى عضوي مجلس الشعب رياض سيف،، ومأمون الحمصي. والمعتقلين الأربعة الاوائل كانوا من نشطاء اللجان.

ورغم ان الاعتقالات مع مارافقها من اغلاق المنتديات في ايلول من عام ٢٠٠١، قد ادت الى صدمة اصابت الحراك السوري العام، فان تلك الصدمة سرعان ماأخذت تفقد تأثيراتها، ومع منتصف العام ٢٠٠٢، اخذ الحراك يستعيد بعضاً من حيويته ونشاطه، وكان اثر ذلك المباشر على لجان احياء المجتمع المدني، ان عزز فيها التوجهات الهادفة الى التركيز على النشاط العام أكثر من التركيز على السياسة باعتبارها بعضاً من النشاط العام وليست كله.

وبطبيعة الحال فقد ترجم هذا التوجه في خطوات بعضها يتصل ببنية اللجان ونشاطها الداخلي وخاصة فيما يتعلق بترتيب اوضاعها الداخلية ومهماتها، واصدار مجلتها "المواطن" واطلاق موقع الكتروني بالاسم ذاته، وفي الخطوات الخارجية/ السياسية، كان الاهم ثلاثة مفاصل اساسية، كان اولها فتح بوابة العلاقات مع الجماعات السياسية، وفي هذا السياق بدأ التواصل مع الاحزاب والقوى السياسية، بما فيها الاحزاب الكردية التي كانت شبه معزولة عن الاحزاب العربية، ومما عزز نشاط اللجان في هذا الجانب انها ضمت طيفاً من العرب والاكراد وبعضهم اعضاء وقيادات في احزاب عربية وكردية، لعبوا دوراً من خلال لقاءات وندوات في اقامة تواصل عربي كردي كان غائباً ومغيباً في السابق، ثم تعزز حضور اللجان في تعزيز العلاقات السياسية في عدد من المحطات كان منها حضور اللجان وممثلين عن جماعات عربية وكردية في الاحداث التي شهدتها القامشلي بين السلطة والاكراد في آذار/ مارس ٢٠٠٤، حيث قاموا بدور التهدئة وتقييم احداث تلك المرحلة، كما كان بين تلك المؤشرات قيام اللجان بالدعوة العلنية الى الغاء القانون ٤٩ الخاص بتجريم جماعة الاخوان المسلمين، ورفع الحظر عنهم وضروة عودتهم الى العمل السياسي في ضوء تحولهم الى حزب علني ينبذ العنف ويقبل التعددية والتداول السلمي على السلطة في اطار عودة الحياة السياسية الى البلاد، ولعبت اللجان الى جانب بعض الاحزاب دوراً مهماً في اقامة تحالف اعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٥، والذي ضم اضافة الى اللجان شخصيات مستقلة وجماعات واحزاب يسارية ودينية وقومية عربية وكردية وآشورية في اوسع تحالف، شهدته سورية بعد استقلالها.

اما في المفصل الثاني، فقد قامت اللجان بتعزيز انشطة جماهيرية مشتركة مع الجماعات السياسية والمدنية، كان بينها تنظيم خميس فلسطين الذي بدأ باعتصامات بدمشق مؤازرة للفلسطينين في مواجهة السياسة العدوانية الاسرائيلية، ثم امتدت تلك الاعتصامات دعماً للعراق قبل وبعد الاجتياح الاميركي في العام ٢٠٠٣، وكان ذلك من خلال لجنة تنسيق مشتركة، وقد تطورت اللجنة بعدها لتقوم بتنظيم اعتصامات تتصل بالشأن السوري،

وقد بدأ ذلك في اعتصامات تتصل باليوم العالمي لحقوق الانسان قرب مجلس الوزراء في كانون الاول ٢٠٠٤، وجرى مرارا تنظيم اعتصامات بمناسبة ذكرى اعلان حالة الطوارئ في آذار/مارس امام قصر العدل بدمشق اعتباراً من العام ٢٠٠٥.

وفي المفصل الثالث، فان لجان احياء المجتمع المدني، شاركت في دعم جهود نشطاء مدنيين سعوا من اجل اقامة وتعزيز منظمات المجتمع المدني وبينها منظمات حقوقية ونسائية بينها جمعية حقوق الانسان في سوريا ولجنة المبادرة النسائية، ولجنة ذوي المعتقلين، كما ساهم نشطاء اللجان في انشطة مدنية عديدة من اجل تعزيز جهود السوريين في استعادة واحياء مجتمعهم الذي تم تغييبه عن المشاركة في الحياة العامة منذ استيلاء البعث على السلطة في العام ١٩٦٣.

لقد خاض نشطاء اللجان في اعماق مختلفة من العمل العام، فاختلط السياسي بالاجتماعي وبالثقافي، وتعددت وتنوعت مستويات انشطتهم، فكان منها نشاطات فردية، قام بها اعضاء في اللجان انطلاقاً من مفهومهم لدورهم الفردي، وتمت نشاطات على مستوى الهيئات القائمة في المحافظات طبقاً للظروف والاحتياجات المحلية، اضافة الى النشاطات التي كانت تقوم بها اللجان على المستوى الوطني.

ان بين العوامل التي عززت حضور اللجان ونشاطها في العمل العام، كان وجود عدد من الكتاب والصحافيين بين نشطائها، وقد لعبت كتاباتهم وتغطياتهم الصحافية ومساهماتهم على القنوات التلفزيونية والفضائية والمحطات الاذاعية دوراً مهما ليس في اظهار اللجان ونشاطاتها، انما ايضاً في ابراز توجهات وانشغالات العمل العام واظهار قضاياه ومناقشتها.

ان الدور المميز الذي قامت به اللجان في اطار العمل العام السوري بجوانبه السياسية والاجتماعية والثقافية وفي المستويات المختلفة جعل هذه الهيئة محط تدقيق ومتابعة من جانب النظام الامني، الامر الذي عرض اللجان للمتابعة وخاصة في نشاطاتها الفكرية والسياسية، وكانت النتيجة ان نشطاء اللجان كانوا عرضة للتحقيق والاعتقال سواء في الحملات الجماعية التي شهدتها سوريا في العشر سنوات الاخيرة، فكان البعض من نشطائها في اعتقالات ربيع دمشق ٢٠٠١، ثم اعتقل بعضهم في اعتقالات اعلان دمشق ـ بيروت بيروت ـ دمشق عام ٢٠٠٥، ثم اعتقلت منهم مجموعة في الحملة التي شملت كادرات اعلان دمشق، وتمت في اعقاب انعقاد المجلس الوطني لاعلان دمشق اواخر عام ٢٠٠٧ وبدايات ٢٠٠٨، اضافة الى اعتقالات فردية طالت عدد من الكادرات، وفي كل الحالات فقد كانت التضييقات والملاحقات والاعتقالات التي طالت نشطاء اللجان بعضاً من ثمن مسار احياء العلاقات السياسية والمجتمعية والثقافية في سوريا،و التي هي جوهر المهة التي سعت لجان احياء المجتمع المدني للقيام بها منذ تأسيسها اواخر العام ٢٠٠٠.

المجتمع المدني في سوريا
من قرار سلطوي إلى قرار شعبي..

ناريمان عامر

حقق مفهوم المجتمع المدني في الربع الأخير من القرن المنصرم وبداية القرن الحالي، حضوراً نظرياً عربياً لافتاً، على يد كتاب ومفكرين عرب وكورد كثر مثل عزمي بشارة، وجاد الكريم جباعي، كريم حلاوة، وسربست نبي .. ويعود هذا الحضور النظري القوي لأسباب عديدة قد يكون أهمها أنّ تحقّق وتعيّن هذا المفهوم سينتج الخطوة العملية الأهم في سبيل تحرر من الأنظمة العربية الاستبدادية. بعد أن استنفذت القوى السياسية عموماً واليسارية منها بشكل خاص قدرتها على خلق حقولها وميادينها الخاصة. فقد احتكرت هذه الأنظمة السياسة وكل القنوات التي يمكن أن تحرر الفعل السياسي من قبضتها. بل واحتكرت المؤسسات التي من المفترض أن تكون شكلاً من أشكال المجتمع المدني كالنقابات، والاتحادات العماليّة، والاتحادات الفلاحيّة، والاتحادات الحرفية والرياضية و.. ولا نجانب الصواب إذ نقول: أن السلطات العربية عملت على احتكار المجتمع المدني أيضاً، وعلى طريقة غرامشي «الهيمنة» ولكن بشكلٍ مقلوب، لتضمن عدم بروز تيارات تسير بعكس توجهاتها القائمة على احتكار الدولة والمجتمع.

لذلك فقد انبرت الأقلام تناقش هذا المفهوم وتمحصه، وتتناوله من كل جوانبه وتدرس التشابه والتمايز بين هذا الفيلسوف وذاك في نقاشه، وتتدارس أي نموذج قد يكون الأصلح للمنطقة العربية، لكن دون أن يخرج هذا الجهد المشكور من صفحات الكتب. ولم تكن فكرة المجتمع المدني مع الاعتراف بأهميتها البالغة أوفر حظاً من كثير من القضايا والأفكار والتنويرية التي طرحت وبشدة في الساحة العربية. وهكذا جسدت فكرة المجتمع المدني عربياً أزمة الثقافة والسياسة العربية، أكثر من تجسيدها لتحقق ذاتها العياني. وهنا تجب الإشارة إلى أن التطور العفوي للمجتمعات العربية أفرز بذور جنينية محملة بإمكانيات التحقق. وكان النصيب الأوفر من هذه البذور للدول ذات نمط الحكم الملكي، والتي كانت أقل تشدداً مع هكذا ظواهر لثقتها المدّعمة بمشروعية احتكار السلطة. وكان النصيب الأقل للدول ذات نمط الحكم «الجمهوري» الساعي لتوريث السلطة (مصر ـ ليبيا ـ اليمن..)، أما الحلقة الأضعف فقد كانت «الجمهورية» العربية السورية التي طبقت معادلة التوريث تلك، وعُدل دستوراً للبلاد ليصبح على مقاس الوريث الشاب.

تجربة إحياء المجتمع المدني في سوريا كانت تجربة خاصة، وتلك الخصوصية ارتبطت بضيق المسار المتاح لها. وقد كان لكلمة «إحياء» دلالتها الموضوعية. فسوريا ذات التاريخ والأصالة العريقين أفرزت نواها الخاصة والمتحققة لقيام مجتمع مدني فيها، وفي أشد الظروف قسوة. ذلك أن نظرة سريعة إلى تاريخ سوريا الحديث والمعاصر تحيل إلى أشكال مبتكرة وضعت بصمتها وبقوة في

نسيج المجتمع السوري المأسور. ابتداء من الجمعيات السرية التي كانت شكلاً من أشكال اليقظة العربية في ظل الاحتلال العثماني، مروراً بالتنظيمات السرية والمتنوعة المشارب التي أفرزها المجتمع في نضاله ضد الاحتلال الفرنسي، وصولاً إلى الحراك الذي طال سوريا في مرحلة ما بعد الاستقلال وما قبل هيمنة حزب البعث العربي الاشتراكي على الدولة والمجتمع. وهذه المرحلة ـ الأخيرة ـ ماتزال حاضرةً في ذاكرة السوريين بطيف نبض حياة طال مجتمعهم و صمت قبل جريان الدماء الجديدة فيها. وصولاً إلى المرحلة الأشد سوءاً على المجتمع السوري. فبعد استلام حزب البعث العربي الاشتراكي للسطلة في مناخ عام شهد صعود الديكتاتوريات العربية عموماً، وشهد تسيّد الرئيس الراحل حافظ الأسد ـ بمشروعه المقاوم ـ قائداً لسوريا بشكل خاص، وضع المجتمع السوري بين فكي الديكتاتورية ونفير معارك خارجية منها ما تحقق ولم يحقق النتائج المرجوة، ومعارك أخرى لم يتحقق منها سوى النفير الذي صم الآذان.

في وضع كهذا عانت النوى السابقة من أزمة مركبة: أزمة ديكتاتورية وقمع شديد، وأزمة سد منافذ أي حراك لا يخدم القضية الكبرى المفترضة، وتراجع هائل في إفراز المجتمع لآليات التطور العفوية الخاصة به. لذلك فإن ما قام به المفكرون من إحياء للمفهوم على الصعيد النظري لم يكن ليجد تعيناتٍ وأصداء في سوريا.

ويمكن القول بثلاثة عوامل ساهمت في ضعف تبيئة هذا المفهوم سورياً جاءت كترجمة للأزمة السابقة:

١ ـ القبضة الأمنية المتشددة للسلطة حيال أي هيئة أو تنظيم جديد يبرز في المجتمع خارج مؤسساتها.

٢ ـ ركود المجتمع وتسطح وعيه كنتيجة طبيعية لما عاناه من تحريم للتعاطي مع أي شكل سياسي كان أو مدني خارج مؤسسات الدولة.

٣ ـ ضعف العناصر التي يجب أن تكون فاعلة في عملية التبيئة وفقرها وافتقارها للعب المطلوب في ظل الظروف السابقة الذكر.

فكان أن بقي هذا المفهوم فكرة نظرية هائمة، حتى جاء الوريث الشاب رئيساً جديداً للجمهورية العربية السورية.

الوصول إلى السلطة دون شرعية قانونية دفع الرئيس الجديد لطرح مشروع للإصلاح. ما هو جدي فيه يُختصر بمحاولة كسب شرعيةٍ بديلة، والمُختلف فيه كان مدى جدية كل ماعدا ذلك. وبغض النظر عن جدية النوايا أو زيفها بما اختُلف عليه في مشروع الإصلاح هذا، فقد تمخض عن تلك المرحلة قرار سياسي بالإفراج عن المجتمع المدني المترهل في سوريا. فالإصلاح الإداري الذي أخذ أولية في مشروع الإصلاح المتكامل يجب أن ينبثق عن بنى طالها الإصلاح أيضاً! صورية هذا الطرح تصادمت مع تلقي مضمونه..

فقد تم تلقف هذه الدلالة مجتمعياً عبر العدو السريع لإحياء نوى المجتمع المدني السوري، بهاجس خلق نوى فاعلة في المجتمع، متحررة من الإيديولوجية السلطوية التي تعمل السلط الاستبدادية على تسوير مجتمعاتها بها. وبالتالي لتكون الحامل الاجتماعي الأهم لعملية نهوض مأمولة في ظل غياب حوامل سياسية.

وعملية الخلق هذه لم تكن لتتم إلا على أيدي الساسة القدماء وشخصيات الأحزاب السرية التي تم قمعها بشدة من قبل النظام، وبعض شرائح الشباب التواقة للجديد، والمتعطشة للفعل وإمكانية المشاركة في نهوض وبناء الحالة الراكدة في

مجتمعاتهم. وأسماء لامعة من الشخصيات السورية المثقفة، فاعليتهم الحقيقية كانت بتمكين الأساس النظري لهذا المفهوم. لكن هذه المكونات لم تكن ذات حضورٍ متوازن. فقد غلب حضور الطابع السياسي وشخوصه على بقية المكونات، لتصبح المكونات تلك لاحقة لما تفتحه القنوات السياسية من مسارات جديدة.

ونتيجة لاحتكار السياسة المبالغ فيه في المجتمع السوري، ونتيجة لخصوصية السياسة بسيطرتها على أغلب المناحي العامة للحياة، كانت المواضيع السياسية المواضيع الأكثر حضوراً. وبذلك بدأ الإنزياح من حقل الثقافة العام وحقل الفعل في المؤسسات المدنية، إلى حقل السياسة وميادينه المقرّمة سورياً، بدأ هذا الإنزياح مع بدء العمل، وزاد طغيان السياسة مع تقدمه، لينتهيان معاً وبقرارٍ سياسي من السلطة القائمة.

المثال الأهم لهذا الكلام كانت ظاهرة المنتديات والتي كانت تعبر عن بلورة حقيقية لنشاط جديد بدأ في سوريا ونجح في استقطاب شريحة واسع من المهتمين ومن شرائح المجتمع باختلافها، فقد فتحت المنتديات على امتداد سوريا، وبسرعة كبيرة، لكن لوثة البدء الحاصل كنتيجة لقرار سياسي وجدت مقابلها في أن أغلب من شكلوا هذه المنتديات كانوا ساسة قدماء، لم يستطيعوا الخروج من إيهاب السياسة في التعاطي مع الجديد الذي حُددت مساراته من قبل السلطة بالجانب الثقافي فقط.

فالمنتدى الأشهر على مستوى سوريا والذي كان الاستثناء الوحيد، في زمن الرئيس الراحل حافظ الأسد، «منتدى الأتاسي» تم إغلاقه نتيجة لتلاوة بيان من حزب الخوان المسلمين المحظور سياسياً في سوريا. منتدى «رياض سيف» تم إغلاقه لاستضافته محاضرات ومحاضرين ناقشوا الوضع السياسي في سوريا بشكل مباشر. وكذلك منتدى «سمير النشار ـ الكواكبي» في حلب، وغيره، وغيره. فكانت النهاية غير السعيدة إغلاق كافة المنتديات الثقافية المستقلة في سوريا.

المثال الثاني الذي دل على طغيان الجانب السياسي على الجوانب الأخرى للعمل المدني كان ميدان حقوق الإنسان. وهو الميدان الذي كان ذو نشاطٍ لافتٍ من حيث الشكل، وباهتٍ من حيث المضمون.

ذلك أنه استطاع أن يقدم إحصائياتٍ وبياناتٍ عن المعتقلين السياسيين والمفقودين، واستطاع تقديم توضيحاتٍ هامة عن أساليب القمع الأمني الفظيع في سوريا وطرائقه، لكنه لم يعر الاهتمام الكافي لجوانب الحياة الباقية. ولم يكن موفقاً في نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها مجتمعياً، ويعود ذلك لجملة أسباب قد يكون أهمها عدم الانسجام بين عناصر العمل ومرد هذا التنافر كامن في الانتماءات السياسية المختلفة.

فقد تم تشكيل لجان الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية التي تم استحداثها في ظل المناخ السابق الذكر، لم تكد تبرز إلى العلن حتى برز انشقاقها الأول معها، هذا الانشقاق كان بسبب الموقف السياسي لدى بعض الشخصيات الموجودة ضمن هذه اللجان، فكان أن قامت بعض الشخصيات الحزبية والمثقفة بتشكل جمعية حقوق الإنسان في سورية. لم يطل تماسك هذه الجمعية، فنتيجة للخلافات ذات الطابع الحزبي أيضاً، قامت بعض الشخصيات الحزبية والمثقفة بالانشقاق للمرة الثانية وخروج جمعية جديدة هي المنظمة العربية لحقوق الإنسان. ومرةً أخرى وجد الخلاف طريقه إلى هذه المنظمة، وبسبب الخلافات التي تنتمي بأغلبها لصبغةٍ واحدة، حصل الانشقاق لثالث وتم

تشكيل المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان. لتولد منها وبنفس الآليات جمعية جديدة اسمها سواسية.

وإن كانت السياسة بالمعنى العام هي العامل الأهم في أي تغيرٍ مجتمعي، فإن نقدنا في الحالة السورية كان في شكل التعاطي مع السياسة التي تعد من أكبر المحرمات لدى النظام القائم، وهنا كان يُتوقع من القائمين على هذا الحراك إفراز نمطاً من التعاطي تتم عبره مقاربة السياسة من بعيد، من أجل ضمان الاستمرار في دولة بلا ضمانات، ومن أجل ضرورة البناء الهادف والمثمر في المجتمع. لكن ما حدث قد حدث. وانتهت فسحة من الأمل بخيبة لم يقم منها المجتمع السوري إلا في عهد الثورات العربية.

تونس افتتحت مرحلة جديدة في التاريخ، بدأ العرب بدخول التاريخ مرة أخرى، استفز نجاح الشعب التونسي بإسقاط الرئيس زين العابدين بن علي مفهوم الإرادة الذي خمل عند الشعوب العربية، وبدأت الثورات تجتاح المنطقة العربية دولة تلو أخرى، وبالرغم من تشاؤم العقل بأن تطال رياح التغير الدولة السورية بسبب الضراوة الأمنية، وبسبب تنوعها الطائفي والقومي، ولكونها دولة مواجهة وممانعة، وعلى اعتبارها البلد المركز للصراعات الإقليمية في المنطقة و..و.. إلا أن الشعب السوري أراد التغير وأشاح وجهه عن أي معوق للتغير وقرر خوض معركته الخاصة من أجل استعادة الشعب للحكم، وإقرار حق التداول السياسي في سوريا. تبرز مشكلة ضعف مؤسسات المجتمع المدني بقوة في الحراك الشعبي السوري من خلال بعثرة التنسيق. فالآن وبعد خمسة أشهر من الحراك السوري لم تبرز إلى العلن هيئة تعبر عن رؤية موحدة واضحة للشعب، ومع وجود محاولات خجلة في الداخل السوري إلا أن المؤتمرات ومحاولات الفعل السياسي الخارجية تحتل المشهد. الأمر الذي يدلل بشدة على ضعف تنسيق الداخل كنتيجة منطقية لاحتكار السياسة لعقود! لكن وبالمقابل يفرز المجتمع آليات فعله الخاصة عبر رفضه لأي هيئة تحاول ركب موجة التغير السياسي في سوريا دون أن يكون لها تجذّر داخلي، ويجذ الخطى اتجاه خلق نوى فعل حقيقية تتمثل بالتنسيقيات الميدانية، ومحاولات التواصل عبر الفيس بوك وخلق شكل من التجمعات الشبابية، وفرز تكتلات سياسية، بالإضافة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني «المهيمن عليها» سابقاً بدأت تفرز ومن داخله رديفاً يوازي الحراك الشعبي مثل تنسيقة الأطباء والمحامين والمهندسين والعمال الأحرار وصولاً إلى المؤسسة العسكرية «الضباط الأحرار». وبالرغم من أن هذه النوى لا تزال غضة ولا تزال تخوض صراعها من أجل الصمود والنضال. وبالرغم من أن المجتمع الأهلي مازال في مقدمة من يخوض النضال من أجل التغيير إلا أن الأفق المفتوح على امتداد الأزمة في سوريا سيمنحها الوقت الكافي للتراص والتبلور لتكون في نهاية المطاف مجتمعاً مدنياً حقيقاً منبثق من الشعب السوري ومعبر عنه وبقرار منه..

عن المجتمع المدني، نظرات وخبرات

ميشيل كيلو

١ ـ في النشأة

نشأ ما عرف بـ «حراك المجتمع المدني» في سوريا ضمن ظرف عام اتسم بخصوصيات عديدة وحكمته عوامل متعددة، يتصل بعضها بالنظام، وبعضها الآخر بالأحزاب عامة والمعارضة خاصة، وبعضها الأخير بالمواقف المختلفة من الوضع الذي كانت تعيشه سوريا مطالع الألفية الجديدة.

١ ـ وضع النظام

كثيرا ما قال أنصار النظام، ومن لا يعرفون الوقائع الحقيقية من المحايدين والمعارضين، إن ما عرفته سوريا من حراك سياسي بعد عام ٢٠٠٠، عام غياب مؤسس النظام الرئيس حافظ الأسد، يعود إلى نهج الإصلاح الذي أعلن عنه الرئيس الجديد آنذاك الدكتور بشار الأسد عقب توليه السلطة، وتركز بصورة خاصة في خطاب ألقاه أمام مجلس الشعب يوم ١٧ تموز عام ٢٠٠٠، بمناسبة فوزه في الاستفتاء الرئاسي، وخص الديموقراطية فيه بفقرات بدت وكأنها تقدم وعودا بانفتاح يستهدف إجراء تبدل عميق في النظام، سيغير جوانب هيكلية فيه وسيطاول طابعه كنظام سلطوي يتمحور حول فرد هو الرئيس، الحاكم المطلق، والجهة التي تعيد إنتاج الأمر السياسي القائم، وتضبط حركته، وتنسق مواقف أجهزته وقواه المختلفة، وتمسك بخيوطه باعتبارها نظاما ينتج نفسه من رأسه. لكن هذا الزعم ليس، ولم يكن، صحيحا، لأن أول لقاء ضم أربعة مؤسسين للحراك، الذي حمل فيما بعد اسم «اللجنة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني» تم يوم ٢٧ أيار من عام ٢٠٠٠، قبل وفاة الأسد الأب بأسبوعين، وكان الدافع إليه الاقتناع بأن سورية لا تستطيع مواصلة الطريق الذي اعتمده نظام «الشخص الواحد والحزب الواحد والفكرة الواحدة»، كما سيقول بيان اللجنة التأسيسية إلى الرأي العام بعد أشهر قليلة، حاملا تواقيع قرابة ألف ومائة مثقف وناشط سوري، ومتضمنا مطالب كررتها بعد حين حركات المجتمع المدني العربية في كل مكان، بما في ذلك بلدان الجزيرة العربية كالسعودية واليمن والبحرين والكويت، وغدت برنامج حقبة تاريخية لم تكتمل بعد، وإن كانت قد بدأت بنقلة نوعية عاشتها تونس، يتبين اليوم إنها كانت نقلة عربية بكل معنى الكلمة، خاصة بعد مرت بمصر، وأخذت تجتاح ليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان واليمن والبحرين والعراق والأردن، تصاحبها تباشير وإرهاصات تخترق الدول العربية الأخرى جميعها.

... وكان حافظ الأسد قد بدأ باتخاذ تدابير محددة ضد أشخاص ورموز في نظامه، بعد خطبة ألقاها عام ١٩٩٢ في مجلس الشعب أدان فيها بقوة الفساد والتسيب وسوء إدارة البلاد، التي بلغت حد الخيانة الوطنية، على حد قوله ؛ تدابير تطلبت منع بعض المسؤولين البارزين من مغادرة البلاد، هم وأفراد أسرهم، وشن حملة ملاحقات بوليسية وقضائية ضد الفاسدين رافقها حديث نسب إليه عن «حركة تصحيحية ثانية» سيقودها م أجل تطهير نظامه وتغيير سياساته. ومع أن كثيرين اعتقدوا أن هذه الحملة استهدفت إبعاد وإزاحة

أشخاص يمكن أن يعترضوا على توريث السلطة وتسليمها إلى ابنه بشار، وتقييد هوامش حركة الأجهزة التي قد تتحفظ على تدبير كهذا، بدا آنذاك كضرب من اللامعقول يصعب نجاحه، بسبب غربة الدكتور بشار عن السلطة، ووجود مراكز قوى داخلها تخشى قلة خبرته على مصالحها كما على النظام، فإن الأسد الأب تحدث عن التصحيح بتكرارية متزايدة ووضع له معايير جعلت الموقف الإيجابي من توريث السلطة جزءا من الوطنية السورية والانضباط السلطوي.

هذا الحديث المتواتر حول ضرورة تصحيح النظام أملته الرغبة في مواجهة أزمة عميقة كانت تعصف بنظام ركد ووجد نفسه عاجزا عن حل مشكلاته بالأيديولوجية القومية / الاشتراكية، التي أعاد إنتاج واقعه انطلاقا منها وأنضجها بعد عام ١٩٧٠ بصورة خاصة، لكنها دخلت في طور مأزق شامل: وطنيا: من خلال بقاء الجولان محتلا بعد حرب ١٩٧٣ «التحريرية»، وتوطد أقدام المستوطنون/ المحتلون الصهاينة هناك دون أي إزعاج جدي بعد اتفاقية لفصل القوات توصل إليها عام ١٩٧٤ هنري كيسنجر، وزير خارجية أميركا آنذاك، بينما انخرط النظام أكثر فأكثر في حملات متعاظمة الشدة ضد من أسماهم «عملاء الصهاينة» في محيطه العربي وداخل مجاله السيادي، ووصل بالمطاردة إلى درجة جعلتها سياسة ثابتة هددت بإغراقه في مشكلات تصعب السيطرة عليها، طرفها الآخر دول ذات وزن أهمها العراق، وقوى مؤثرة كمنظمة التحرير الفلسطينية، شدته الخلافات المتفاقمة معها على معارك ثانوية، حولت الآخرين من خصوم سياسيين محتملين وحقيقيين إلى أعداء، وقيدت يديه وحالت دون حشد موارد سوريا وتركيزها على التناقض العدائي الوحيد الرئيس مع الاحتلال، الأمر الذي أدخل قلب العروبة النابض في حالة صراع فعال مع بيئته العربية، تطلب تجميد صراعه المباشر مع المحتل، أنهك خلاله قواه وأضعف مصداقيته القومية، وانتهك أسس الوطنية السورية. وداخليا: بفعل سير التطور الداخلي نحو حال من التشوه الاجتماعي والسياسي وضع نصف الدخل الوطني في يد قلة لا تتجاوز كثيرا ٥٪ من المواطنين، بينما نالت الفئات البينية، المستبعدة عن السلطة السياسية ومركز القرار والعاجزة أكثر فأكثر عن المحافظة على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية قرابة ٣٠٪ من الدخل، وعاش قرابة ٦٥٪ من الشعب (القوى العاملة في المدن والأرياف) على حصة تدور حول ٢٠٪، علما بأنها كانت منخرطة في حالة انحدار متعاظم تزايد من عام لآخر، مما أبعد سوريا أكثر من أي وقت مضى ليس فقط عن النظام الاشتراكي، المعتبر دستوريا نظام البلاد الرسمي، وإنما كذلك عن أي معنى ملموس للعدالة الاجتماعية والمساواة. بتفاقم هذا التطور المتناقض، الذي وضع ثروات متزايدة في قلة متناقصة العدد، وخفض حصة أغلبية متعاظمة الأعداد في الدخل الوطني، بدأ ينشأ في سوريا مجتمعان ينفصلان انفصالا مضطردا أحدهما عن الآخر، هما مجتمع السلطة، وقاعدته أجهزتها والمنتسبون إلى ما يدور حولها من مكونات الحقل السياسي الرسمي، الذي وضع يده على القسم الأكبر من الثروة، وانفرد بالقوة وبالسيطرة على المجال السياسي والإعلام والتعليم - في مراحله المختلفة - والخدمات، وأحاط نفسه بمنظمات شعبية أطر فيها قطاعات واسعة من الناس ربط تلبية مصالح قياداتها بالولاء له، في حين تعاظم دور أجهزته الأمنية في ضبط المجال العام وتحديد خيارات الناس وحدود حركتهم، إلى أن صارت جهة تهيمن على كل شيء وشأن وتوجه كل فعل ومسعى، مهما كان تافها أو ثانويا. بالمقابل، عاش مجتمع الناس، مجتمع الشعب،

خارج السياسة: في حال من الغربة الإجبارية عنها، بعد أن غدت ممنوعة عليه إلى درجة الحظر الكامل والتجريم، وعانى من انعدام الحقوق، وعلى رأسها حق التعبير والتجمع والتحزب والمعرفة، وكذلك حق تقديم الالتماسات والاستغاثة بكبار رجال السلطة، وحق التواصل بين قطاعاته المختلفة، فكان لهذا الانقسام دورا قرر طابع الاحتجاز الشامل، الذي عاشه النظام وانعكس على شعب وجد نفسه خارج أية أدوار وطنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، معرضا لضروب لا حصر لها من التقييد والتضييق، في ظل وضع لا يترك له أي مجال للتنفيس عن غضبه، يخضعه لمعادلة حدها الأول قبوله صامتا بالأمر القائم وتأييده له عند الطلب، وحدها الثاني أنواع مدروسة ومتسلسلة ويومية من العقاب والحرمان.

في هذه الظروف التي آل إليها الحال السوري، كانت الدعوة إلى التصحيح دليلا إضافيا يؤكد شعور النظام باجتيازه أزمة شرعية، جعلته بعيدا أكثر من أي يوم مضى عن وعوده وشعاراته الرسمية، المرفوعة في كل مكان والمكتوبة على كل جدار، غريبا عن أهدافه،التي كان ملايين السوريين يرددونها كل صباح، في «الوحدة والحرية والاشتراكية». وكان قد شرع يبحث عن شرعية جديدة تنتج شيئا من الإجماع الإيجابي أو الصامت حوله، أو تحول دون تبلوره حول خصومه الداخليين والخارجيين، فرفع شعار الإصلاح ومحاربة الفساد، وقال إن الحرب ضدهما لن تتوقف، بعد أن عرف الرئيس الواقع الداخلي على حقيقته، وكان من يخبرونه بتفاصيله يخوفون عنه حقائقه، ويستغلون انشغاله بالسياسة الخارجية والتصدي لمؤامرات الإمبريالية والصهيونية خصوصا والخارج عموما. في هذه الأجواء، ساد البلد شعور خفي بأن شيئا ما سيحدث، وأن الأحوال لن تبقى على ما هي عليه، وإن كان النظام نفسه لم يقل ألكثير حول خططه، ولم يقدم برامج إصلاح قطاعية أو عامة، واكتفى بتأكيد «ثقة الشعب في القيادة»، التي ستجد، كما فعلت دوما، السبيل الصحيح إلى ما يريده!.

٢ ـ وضع المعارضة

لم يكن وضع المعارضة أحسن من حال النظام. لقد فقدت هي أيضا قوتها وزخمها، بعد أن تعرضت لانقسامات حادة وملاحقات متواصلة وحملات مستمرة، وحوصرت بأعداد هائلة من أفراد الأمن ومخبريه، وفقدت جزءا مهما من كوادرها، بسبب المطاردات وفترات السجن الطويلة (نيفا وعشرة أعوام لكل حالة اعتقال في المتوسط)، أو التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، وأدت إلى تبدل أوضاع كثير من أعضائها، ممن وجدوا أنفسهم معزولين عن شعب فقد اهتمامه بالسياسة والقسم الأكبر من ثقته بأحزاب بدت له إما عاجزة (كأحزاب المعارضة) أو خائنة تنكرت لما كانت قد وعدته بتحقيقه، بل وحققت عكسه، قبل أن تتحول إلى أدوات في أيدي الأجهزة الأمنية وغطاء أيديولوجي يحجب حقيقة النظام عن الأعين (أحزاب الجبهة لوطنية التقدمية المتعاونة مع النظام). بما أن معظم أحزاب المعارضة كانت قد نشأت من انشقاقات عن أحزاب أم، أو تعرضت هي نفسها لانشقاق متتالية، فإنها تحولت في نهاية الأمر من جهات تريد التخلص من النظام إلى تجمعات تحاول الحفاظ على نفسها بجميع الوسائل، بما في ذلك سياسات تقوم على أعظم قدر من السرية وأقل قدر من العلنية، تعتمد برامج ومواقف كثيرا ما تحولت إلى برامج ومواقف لفظية متطرفة، غرضها لدى بعض تنظيماتها شق غيرها وانتزاع أكبر عدد من

أعضائها من خلال المزايدة عليها، وليس ممارسة تأثير فاعل على النظام بالدرجة الأولى. بالمحصلة، وصلت الأمور إلى حال لم يعد النظام فيها مهتما بالقضاء على «المعارضة»، وأفاد من وجودها في الرد على من يتهمونه بالاستبداد والقمع، خاصة وأنها لم تكن قادرة، هي نفسها، على ممارسة سياسات مؤثرة عليه، ووجدت نفسها تعيش وتنشط في دوائر مغلقة رسمت لها بقوة تكاد تكون قدرية، في إطار معادلة مضبوطة بدقة: فلا النظام يقضي عليها بصورة نهائية، ولا هي تغير سياساتها وتنجح في الخروج من مأزقها وتكتفي بالعدد المتناقص من أعضائها السريين، الذين تركز جل اهتمامها وجهدها على أبقائهم خارج قبضة الأجهزة، كي لا يتعرضوا هم للهلاك في السجون،وهي لمزيد من الضمور التنظيمي والعجز.

بالمقابل، لم يكن وضع الأحزاب المتحالفة مع النظام أفضل، فقد دخلت عام ١٩٧٢ في تحالف مع الحركة التصحيحية، التي أقامت الوضع السياسي الراهن في سوريا بعد خلاقات وتصفيات واسعة طاولت حزب البعث، لكنها وافقت على ميثاق يمنعها من العمل في أوساط الطلاب والجيش، ويلزمها باعتماد مقررات حزب البعث العربي الاشتراكي القطرية ومبادئه دليلا تهتدي به خلال رسم سياساتها وتحديد مواقفها ؛ ميثاق جعل قرارات الجبهة تتخذ بالأغلبية البسيطة، التي ضمنها بصورة أوتوماتيكية عدد أعضاء حزب البعث فيها، الذي مثل نصف أعضائها زائدا واحد، وقال إن لصوت رئيسها، وهو في الوقت نفسه رئيس الجمهورية وقائد الجيش وأمين عام حزب البعث... الخ قوة مقررة، في حال تساوت الأصوات بين الأحزاب والبعث: الحزب الذي جعلته المادة الثامنة من الدستور «قائد الدولة والمجتمع».. في سياق هذا «التحالف»، وعلى الأرجح بسببه، تفككت جميع أحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية» (هذا هو اسمها الرسمي)، وانشقت مرارا وتكرارا، وتمثلت معظم انشقاقاتها داخل هيئاتها القيادية العليا وفي المحافظات، فكان من الطبيعي أن يؤدي التزامها بالميثاق وتفضي انقساماتها إلى تلاشى دورها حد الاختفاء التام،وتطوى صفحتها في حياة الشعب العامة، مثلما طويت صفحة حزب أكبر منها بكثير هو البعث الحاكم، الذي تحول بدوره إلى حزب يتبع السلطة، بدل أن تكون السلطة تابعة له، ولم يسمع أحد عنه أو عنها الدفاع في أي يوم من الأيام عن الشعب أو الوقوف إلى جانبه في أي شأن أو أمر، ولم يدع في أي وقت، هو أو هي منفردة ومجتمعة، إلى التحقيق في أي خروج على مبادئه، كالتحقيق على سبيل المثال في أحد كبار الفاسدين، أو في أسباب الفساد والسياسات التي أدت إلى انتشاره كالنار في الهشيم، أو كمعرفة الواقع الذي أدى إلى هزائم النظام المتلاحقة أمام إسرائيل، وتحولات سياساته المفاجئة في أحيان كثيرة، وانخراطه في سياق إقليمي أبعده عن العالم العربي، رغم أن مبادئه ترى فيه أولوية مطلقة يمليها الانتماء المصيري إليه.

بالتحولات التي عرفتها البلاد خلال ثلاثين سنة (بين ١٩٧٠ و٢٠٠٠)، ونقلت السلطة من الجيش إلى نخبة منظمة ومسلحة جديدة تتمثل في أجهزة أمن تخترق كل شيء: من أصغر قرية في الصحراء إلى أكبر منظمة رسمية او حزبية في دمشق، وتتحكم بتعيين أي شخص، وتشرف على جميع وزارات ومؤسسات ومرافق السلطة والدولة والمجتمع، وعلى أدق خصوصيات وشؤون المواطنين، وتلعب دورا مقررا في كل شيء: من تخطيط المدن إلى البرامج التعليمية وتوزيع الدخل والسماح بأي نشاط يمارسه أي مواطن: من فتح

صالون حلاقة أو مطعم فول إلى تأسيس أسرة، ويعد رئيس الجمهورية المنسق الأعلى لأنشطتها المتغلغلة إلى الجيش وحزب البعث، الحزب القائد، إلى الجبهة الوطنية التقدمية عامة، والمتحكمة تماما وحتى أدق التفاصيل في ما أسميته مجتمع السلطة، المفصول بفجوة عميقة وتزداد اتساعا عن مجتمع الناس، مجتمع الشعب العادي، والذي يتعامل مع مجتمعه بوسيلة رئيسة، وغير سياسية، هي العنف، بعد أن أدخلته أجهزته إلى سائر تكوينات الحياة العامة ومناحيها، وعينت من خلاله علاقات المواطنين المباشرة، كان من الحتمي أن تقوم السلطة بتقطيع سائر أشكال التواصل السياسي بين بنات وأبناء المجتمع الثاني، وأن تسد قنوات التواصل بينهم هم أنفسهم وبينهم وبين المعارضة، وتتحكم بمصادر المعلومات والمعرفة الخارجية والداخلية، كي لا يحصلوا على ما هم بحاجة إليه من معارف تمكنهم من بناء وعي مستقل خاص بهم، يتفق مع مصالحهم ويقبض على واقعهم، يتلمسون بواسطته سبل التحرر من أوضاعهم. كما كان من الحتمي أيضا إقامة حواضن مغلقة حول السلطة تجعلها محاطة بأسرار لا سبيل تسريبها لغير حلقة ضيقة من المنتمين إليها أو لوصولها إلى المجتمع الثاني، تستخدم لغة ورموزا لا يعرفها الشعب ولا يستطيع فك شفراتها الحقيقية، مع أن مفرداتها قد تكون مألوفة لديه، تتيح للسلطة تفوقا دائما عليه، يتعز من خلال ما تزوده به، خاصة في حالات الأزمات والأحداث الخطيرة والطارئة، من كم ضخم من أنصاف المعلومات والحقائق المضللة، التي «تساعده» على رسم صورة خاطئة عما يجري، تنأى به عن الواقع وما يتطلبه من تصرفات وأفعال عقلانية وصائبة، فضلا عن لجوئها إلى آلية إضافية تسهم بدورها في ضبطه وإبقائه تحت العين والسيطرة، تقوم على رصد دقيق للعناصر والجهات التي تتخلق فيه، ويمكن أن تؤثر عليه بطريقة قد تعينه على التجمع حول مرتكزات وأسس وعي تتفق ومصالحه، لتعريضها لمطاردات وملاحقات متواصلة تنهكها وترغمها عل الانكفاء على نفسها بالقمع والتخويف من جهة، والإغراء والشراء من جهة أخرى، فلا تتبلور وسط المجتمع الثاني، مجتمع الشعب، جهات أو قوى أو تجمعات أو هيئات يمكن أن تستقطب تعاطفا شعبيا، وتجمع حولها أفرادا أو جماعات، علما بأن أية بوادر تشير إلى تخلق جهات كهذه تواجه بقمع وقائي شديد من مجتمع السلطة، الذي يرى فيها نواة تمرد لا بد من كتمه. وليست قليلة الحالات التي تم فيها اعتقال أشخاص لا لسبب غير أنهم يحظون باحترام بيئتهم، ويتمتعون بسلطة معنوية ما على وسطهم المجتمعي.

ثمة، أخيرا، تبقى نقطة من الضروري الوقوف عندها هي أن السلطة «المحدثة» أمنيا لا تستند على طبقة أو تحالف طبقات أو فئات مجتمعية أو حديثة بعينها، محددة وقطعية، بل هي تستند من جهة على تكوينات أجهزتها الخاصة، على ما أسميته مجتمع السلطة، الذي ليس له ارتباط مجتمعي خاص بطبقة أو فئة يعلو على ارتباطه مع أجهزته، يعين في ضوئه مواقفه، ويعطيه الأولوية في نظراته وممارساته، ويخوض من خلاله المعارك الضرورية لحماية نفسه ومصالحه، وتنفيذ سياساته وتحقيق أهدافه، ومن جهة أخرى على تكوينات ما قبل مجتمعية، جزئية وأهلية ونافية للمجتمعية، عاجزة عن حمل مشتركات وقيم جامعة يمكن أن تخترق وتوحد قطاعات ومصالح مجتمعية عامة، فهي تكوينات ما قبل وطنية/ ما قبل أموية أيضا، لكنها تحظى برعاية خاصة لكونها تسهم إسهاما مباشرا، طوعيا معظم الأحيان، في تنمية نمط من التناقضات يحرص مجتمع النظام على تنويعه وتعميقه، هو التناقضات الأفقية، التي تضع المواطنين بعضهم في مواجهة بعضهم الآخر، وتنمي عوامل الصراع والعداء بينهم، عند قاع السلم الاجتماعي،

كي لا يدركوا التناقضات الحقيقية، العمودية، التي يرتبط بإدراكها والتفاعل معها وعي مصالحهم الاجتماعية الحقيقية ووعيهم الطبقي والوطني السليم: ويضعوا أنفسهم في مواجهة من هم فوق، ويضفوا طابعا سياسيا على تناقضاتهم مع السلطة، فتتمكن مختلف مراتب الهيئة المجتمعية من اتخاذ مواقف تتيح لها الدفاع عن مصالحها ضد من ينتهكونها أو يعتدون عليها، وهم دوما فوق. هذه القاعدة ما قبل المجتمعية بفرعيها السلطوي والاجتماعي/ الجزئي، ونمط التناقضات الذي تطبع من خلاله العلاقات الاجتماعية بتشوهات عميقة ومتنوعة، تعين السلطة على التحول من طرف إلى حكم في صراعات وأزمات، تنميها وترعاها وتمتنع عن تقديم الحلول لها، كي "تخبطها" كل مرة على رأس المجتمع أو إحدى مكوناته، وتعمق الهوة التي تفصل عالم السلطة الموحد عن عالم المجتمع المشحون بالتفكك والتفجر، وعالم المالكين عن العاملين، والحاكمين عن المحكومين. بفضل هذه الآليات والسياسات، يضج عالم البشر/ عالم العمل بالحرمان والخوف، وبمشكلات وأزمات كثيرة تبدو وكأنها غير قابلة للحل أصلا، تدير السلطة أزماتها بعيدا عن أي تدخل يأتي أو يمكن أن يأتي من خارج قمتها، التي تتكفل بإدارة توازناتها وشؤونها: مجتمعية كانت أم سياسية.

٣ ـ الموقف من هذا الوضع

كان الرد التقليدي، المألوف والسائد، على هذا الوضع يتجسد من خلال معادلة حدها الأول العمل تقوية أحزاب المعارضة، وحدها الثاني إضعاف السلطة بشتى الوسائل المتاحة. غير أن هذا الرد لم يؤد في أي وقت أو مكان إلى النتائج المرجوة، لأسباب كثيرة منها سيطرة السلطة سيطرة شبه مطلقة على الحقل السياسي، وضعف، وفي حالات كثيرة، انعدام قنوات التواصل بين أطراف المعارضة وبينها وبين المجتمع، وتراجع نوعية المعارضين، الذين حل محل المجربين والمثقفين منهم، ممن اعتقلوا في السجون أو ذهبوا إلى المنافي، بدلاء ليسوا على السوية ذاتها من القدرة والوعي، واعتياد الأحزاب المعارضة على نمط من السرية حجبهم عن الشعب وحولهم بمرور الزمن إلى حلقات وعصب صغيرة مغلقة، ملاحقة ومشلولة، يشغلها أساسا هم الحفاظ على الذات، ويشحنها بحال من التوجس والحذر والقلق يشل طاقاتها ويعزلها عن عالم الناس، فإذا أضفنا إلى ما سبق عاملا بنيويا مهما هو أن معظم الأحزاب السياسية، التي عرفتها بلادنا، تأسست ونمت انطلاقا من نخب محدودة الأعداد، طرحت برنامجا خاصا خاطبت من خلاله الشعب، واستعانت بمفرداته لتوسيع الحلقة الضيقة التي قامت بتأسيسها، قبل أن تزج بنفسها في بحر السياسة، مفهومة بصورة تكاد تكون دائمة كعلاقة مباشرة أو غير مباشرة، سلبية أو إيجابية، مع السلطة، عملا بقول للينين (الذي تم تجريده عن واقعيته الملموس وأضفي طابع مطلق عليه)، يرى أن: السلطة هي مسألة السياسة المركزية. نشأت الأحزاب السورية جميعها على هذا النحو، كأحزاب نخب فشلت بهذا القدر أو ذاك في التخلص من طابعها النخبوي، وافتقرت دوما إلى حامل مجتمعي يمثل بهذا الشكل أو ذاك كتلة تاريخية قائمة بذاتها، لكونها لم تتأسس انطلاقا من حامل كهذا أو في حاضنته، مع أن بعضها بدا وكأنه يلبي حاجات فئات أو طبقات اجتماعية جديدة ويحمل طابعا عاما. عندما تتأسس السياسة من فوق، فإنها تبقى فوق: سياسة ترى نفسها بدلالة السلطة أو الأحزاب، تسعى، إن هي انتبهت إلى التشوه البنيوي اللصيق بنشأتها،

إلى مخاطبة وكسب المجتمع من خلال العراك على السلطة أو ما تتيحه سياساته من ألاعيب تدور بين مكوناتها، تبعدها بدورها أكثر فأكثر عن المجتمع، أو بعد المجتمع عنها، وتزين لها محاسن العمل في أوساط النخب، بحجة أنها الجهات الوحيدة الفاعلة، أو القادرة على الفعل، في البلدان المتخلفة والمجتمعات المحتجزة. لا عجب أن الحياة الحزبية دارت في بلداننا، وعلى الرغم من تباين التمثيل الحزبي، في حلقة مفرغة، طاولت فئات ضيقة من الشعب، وأن جميع الأحزاب دخلت بعض قيامها بفترة في أزمة هيكلية وضعت أكثر فأكثر الشعب الذي تحدثت باسمه في جانب، و«تعبيراته الحزبية» في جانب مقابل، وأن تعاقب الأزمات وتوسعها أفقر طابع السياسة المجتمعي وأحل محلها بدائل جزئية كالهوية الطبقية أو الأيديولوجية المحددة والمحدودة، التي جعلت كل حزب ممثل طبقة معينة أو فئة محددة من طبقة، وأفضت إلى تشويه علاقات المجال الحزبي، علاقات الأحزاب بعضها مع بعض، والعلاقات بينها وبين الجمهور، وقلبتها إلى «صراعات طبقية» مستوحاة من تجارب خارجية عرفتها مجتمعات تختلف بنيتها اختلافا جذريا عن مجتمعنا، لا تشبه أحزابها أحزابنا، وصراعاتها صراعاتنا، أو إلى صراعات هوية، مذهبية أو وطنية/ قومية، أدت بدورها إلى مزيد من تشويه المجال السياسي والشأن العام، وهيكلية الأحزاب وبرامجها.

بسبب هذا الواقع، لا عجب أن بقي المجتمع خارج السياسة، وأن خروجه منها زاد بنية الأحزاب، التي لم تكن أو مفتوحة أو تفاعلية في أية حالة من حالاتها، ولم تتح للحزبي قدرا من الحرية والاستقلالية، يتفق وانتسابه الطوعي والوجداني إليها ويعينه على ترجمة سياساتها انطلاقا من رؤاه وتجاربه الخاصة، واعتبارات الوسط الذي ينشط فيه، أو يلطف تناقض الضرورات التنظيمية مع حريته وثقافته ونظرته إلى العمل الحزبي وسياسات حزبه، بحيث يعبر عن فسحته الشخصية ووعيه الخاص داخل التنظيم الذي انتمى إليه. كانت بنية الأحزاب مغلقة، متوجسة وقلقة، تسيّر من فوق، من قمة ضيقة العدد، بالتحكم عن بعد: من قيادة كثيرا ما ضربت عرض الحائط برغبات وخيارات وقرارات أعضاء حزبها، وأرغمتهم على تبني مواقفها، بغض النظر عن طبيعتها ونتائجها، وحملتهم مسؤولية ما وقع فيها من أخطاء وإرباك، وطردت أو «طفشت» أعدادا كبيرة منهم بين حين وآخر، ومنعت أي نقد وأي تباين في وجهات النظر بين الأعضاء وبينها، وداخل القواعد، مهما كان نطاقه ضيقا، بحجة وحدة الحزب وردع الشللية في صفوفه، مع أنها شكلت هي نفسها، وعلى الدوام، شلة محدودة العدد لا سلطة أو رقابة لأحد عليها، غرقت في الامتيازات، ولم يعرف أحد من خارجها (أي من داخل قواعد الحزب) ما تعتزم فعله أو تفكر فيه، فهي تقرب منها من تريد وتبعد عنها من تشاء، حتى أن رئيسها نفسه نادرا ما كان يستشير أحدا في قرارات فائقة الأهمية تتصل بتحالفاتها وبرامجها وتوجهاتها، فلا غرابة في أن السياسة عموما آلت إلى وضع انفردت فيه السلطة بالتحكم بالدولة ومفاصلها، والقيادات الحزبية بقواعدها ومناصريها، بينما رزح المجتمع تحت وطأة الهامشية وخرج خروجا متعاظما وأكيدا من الشأن العام، دون أن يفهم صراعات الأحزاب التي لطالما دارت باسمه، ودون أن يعي أعضاء الأحزاب أنفسهم سبب ضياع ما يقدمونه من تضحيات صادقة، ويقومون به من أنشطة مخلصة، كثيرا ما اتسمت بنكران الذات والولاء للقضية التي آمنوا بصحتها وبقدرتها على خدمة مجتمعهم وشعبهم.

هذا الوضع كان أمام أعين من انضووا في حراك المجتمع المدني، عندما بدؤوا يعينون دورهم في نهاية القرن الماضي وبدايات الحالي، ويرسمونه في ضوء محددين رئيسين هما:

ـ أولا: أن لا يعيدوا إنتاج تجربة الأحزاب السياسية، ولا ينخرطوا في تجربة نخبوية ترى الشأن العام بدلالة ذاتها خلال فترة التأسيس وبعدها بقليل ن ثم تراه بدلالة السلطة والصراع معها أو عليها. كان الحراك مصمما على رفض هذا النموذج لاعتقاده أن إعادة إنتاجه ستفضي حتما، وبغض النظر عن جمال ونزاهة المسميات، إلى إقامة نظام استبعاد وإقصاء وتحكم وفساد وإفساد كالذي أنتجته الأحزاب ويعيش العرب في ظله، علما بأنه لم يقم لأن أعضاء أو قادة حزب البعث كانوا أشرارا ومستبدين، أو من كارهي وطنهم، بل قام لأن بنية الحقل الحزبي والسياسي، التي قامت خارج الحقل المجتمعي ولن تر أو تعي نفسها بدلالته، ولم تخدم محركات الوحدة والتقدم والحداثة فيه، ولأن أيديولوجياتها، التي تركزت أصلا على مسألة رئيسة أو واحدة بالأساس هي السلطة، ورأت نفسها بدلالتها بدرجة تكاد تكون قطعية، كان من المحتم أن تقود إلى نظم استبدادية سلطوية، سواء كان في السلطة قوميون أو شيوعيون أو ليبراليون أو إسلاميون.

ـ ثانيا: أن يعودوا إلى المجتمع، لا لكي يقنعوه أو يقنعوا قطاعات منه بالسير وراءهم كنخبة، بل ليقدموا له، لأول مرة في تاريخ السياسة المعاصرة والحديثة، الزاد الفكري والمعرفي، المادي والروحي، العقلي والشعوري، الذي يمكنه من التحول إلى فاعل مباشر في الشأن العام، بغض النظر عن طبيعة التنظيمات التي سيعتمدها، ومن حمل مشروع تحرره الذاتي بنفسه، دون تفويض أو إنابة، وامتلاك استقلالية نسبية عن تعبيراته الحزبية والسياسية وتمثيله السلطوي، ينقلب معها، بقواه الذاتية وخياراته، من مجتمع خامل، بعيد عن شؤونه أو مبعد عنها إلى حاضنة تاريخية وجودها الفاعل والمستقل شرط لازم لتأسيس أحزب مجتمعية حقا، لا ترى نفسها ولا تعمل بدلالة السلطة، بل بدلالة مجتمعها المدني وأولويته، علما بأنه لا يجوز أن يفهم بالدرجة الأولى كإطار تلتقي فيه وتتعايش أو تتصارع داخله، طبقات وكسور مجتمعية وفئات متعارضة، بل يجب اعتباره والتعامل معه بصفته تكوينا نوعيا جامعا يتخطى أي مكون من مكوناته، وأي جزء من أجزائه، مثلما يتجاوز مجموع كسوره مهما كان حجم كل واحد منها، تكمن مهمة الحراك الثقافي/ المدني الرئيس في تزويده بأفكار ومعارف تتيح له بلورة وعي خاص يعبر عن استقلاليته وخصوصياته وهويته المشتركة، دون أن يحول هذا بين أي تكوين منضو فيه وبين إعادة إنتاجه بما يتفق ومصالحه ورؤيته الخاصة، على أن تكون متطابقة مع مصالحه العليا، فلا تهدد وحدته أو تفرض شكلا نهائيا، أو أيديولوجية كلية، عليه، تحتجزه وتعمل على إفقاده القدرة على الانفكاك عنهما.

٢ ـ ما المجتمع المدني؟

في سياق هذا التوجه وهذه الظروف العامة، وبسبب جدة المفهوم، وغربته عن المنظومة المعرفية/ الفكرية التي عينت وعينا كأفراد تربوا في مدارس يسارية، شيوعية أو قومية، وخبرتنا في العمل السري، التي تراكمت بهذا القدر أو ذاك ضمن شرط سياسي قمعي تعيشه بلادنا، ينكر حق المواطن في العمل العام، العلني والواضح، ويعرضه لعقوبات شديدة القسوة إن هو تجرأ ومارسه أو تنطح لمسائله ومشكلاته (بلغت فترة السجن الوسطية بعد عام ١٩٨٠ حوالي عشرة أعوام لأي

شخص يلقى القبض عليه، مهما كان نشاطه قليل الأهمية. وهناك أشخاص أمضوا خمسة عشر عاما في السجن لمجرد أنهم قرؤوا جريدة سرية أو التقوا مناضلا متواريا عن الأنظار ولم يبلغوا السلطات عنه، حتى إن كانوا إخوته أو أصدقائه)، فقد كان علينا تلمس ما نريده كما يتلمس شخص يجتاز نفقا مظلما الجدران بحذر، خشية السقوط. ومع أننا قرأنا ما وقع بين أيدينا من كتب ومقالات، وتابعنا ما عرفته الساحة من حوارات حول مفهوم المجتمع المدني،الذي انتشر في العالم بعد ثورات شرق ووسط أوروبا وتعرض له بعض مثقفينا في مناسبات تفرقة (صادق العظم خلال ندوة عقدت في بيروت)، فإننا كنا نحاول بلورته أولا قبل أقلمته مع ظروفنا، ونتعمد أن نرى فيه مفهوما غير أيديولوجي، حاضنة عامة يجب أن تتسع لشتى أنواع الأنشطة والتيارات، الاجتماعية والسياسية والثقافية، ونعتقد أنه نقطة تتقاطع عندها وتنطلق منها مسائل على قدر كبير من الأهمية، من طبيعة نظرية وعملية، وأنه الأرضية التي يجب أن يعاد تأسيس السياسة عندنا في إطارها وانطلاقا منها، لتكون فاعلية مجتمعية مباشرة حقا، وإلا كررنا واستعدنا في ظرف تاريخي مختلف التجربة المرة التي عشناها خلال العقود الماضية، وحولت أحزابا قومية وماركسية ودينية وليبرالية إلى جهات مارست عكس ما كانت قد وعدت بتحقيقه، فتحولت من أحزاب حملت لواء الحرية إلى قوى قهر غير مسبوق للمواطن وللشعب، ومن جهات تسلقت إل السلطة من خلال وعد الاشتراكية، وبعد أن استولت عليها انخرطت في أكبر عملية إثراء شخصي ونهب عاشتها بلادنا على مر تاريخها الحديث، وشحنت باسم الوحدة العربية المجال القومي بمشكلات وتناقضات لم تكن معروفة فيه قوضت ما كان قد تبقى من أواصر تشد أطرافه يبعضها إلى بعض، وربطت القومية ربطا حصريا بقطرية جديدة تعبوية وعدوانية الطابع، لعبت دورا خطيرا في شق صفوف العرب وتفجير أوضاعهم ووضعت سوريا في مواجهة دائمة معهم.

لقد توصلنا إلى قناعة ما لبثت أن رسخت في عقولنا هي التالية: إما أن نبدأ من منطلقات جديدة وبأدوات فكرية وعملية مختلفة، وننزع من رؤوسنا فكرة النخبوية والوصاية على الشعب أو أجزاء منه باسم أي مشروع أو هدف مهما كان نبيلا وساميا، ونسعى إلى وضع معارفنا في خدمة وعي من نمط مختلف، مفتوح وغير نهائي أو أيديولوجي، يقوم على ما كان الياس مرقص يسميه «منطق الواقع»، ونضع نصب أعيننا فكرة رئيسة هي أننا لسنا نخبة تعمل من أجل أي خلاص، وأن جهدنا يجب أن ينصب على إطلاق عملية فكرية/ معرفية من طبيعة مغايرة لما سبق للأحزاب أن فعلته، أو أننا سنكون كغيرنا: نخبة تجمع حولها دائرة أوسع من قلة سياسية أو مذهبية ما، تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة بحجة تطابقها مع، وبذريعة أنها هي عينها المصالح الشعبية والوطنية، وتفعل ذلك بالخداع والكذب، وبالقسر والإرغام والعنف.

لم يكن غائبا عنا، بطبيعة الحال، أن مجتمعاتنا لم تعتبر في أي يوم منطلق السياسة والشأن العام وغايتهما في آن معا، وأن وزن الدولة وتاليا السلطة هو الذي كان غالبا في تاريخنا اليومي القديم والحديث، وأن ما نسميه اليوم الشعب أو المجتمع لم يبلغ تمام تبلوره الحديث بعد عندنا، وأن تداخل وتدامج مكوناتهما لم يصل بعد إلى الحد الذي يجعلهما قادرين على قلب العلاقة السياسية من علاقة دولة/ سلطة إلى علاقة مجتمع/ دولة، ترى التكوينات السياسية نفسها فيها بدلالة المجتمع ومصالحه وعلاقاتها معه، بينما لا يعتبر الفرد في مجتمعاتنا نفسه جهة تكثف علاقات المجتمع، التي

تتقاطع عنده وفيه، ولا يرى في نفسه مواطنا: شخصية قانونية واعتبارية تنتمي إلى دولة هو حاملها الرئيس، بينما الطبقات غائمة التشكل والحدود بينها متداخلة أشد التداخل، والوعي بالانتماء إليها ما دون حديث أو مطابق إلا في حالا نادرة، فهو قبلي أو بدوي أو فئوي في أحسن حالاته، ووجود القانون كناظم أعلى لعلاقات الدولة بالمواطن وبالعكس ضعيف ومليء بالثغرات ما قبل القانونية والأعراف الخاصة بمجتمع تقليدي مجزأ، ودون قدرة الشعب على التوحد والاندماج عقبات كثيرة، تحتل على صعيد المسائل الوطنية والقومية حيزا أكبر بكثير من الحي الذي تشغله فيما يتصل بالمسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والطبقات المالكة والعاملة لا تحمل أي مشروع خاص بها أو للمجتمع، بينما يفتقر ما سمي أحزابها بدوره إلى مشروع كهذا، علما بأن الأحزاب التقدمية، وخاصة منها الحزب الشيوعي، رفعت دوما لواء تحطيم المجتمع القديم وبناء مجتمع جديد يحل مكانه، بدل أن تتطلع إلى لحم أجزاء المجتمع ودمجها وتزويدها بوعي حديث يشدها بعضها إلى بعض، وإلى تلمس واعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية تحدث نقلة نوعية فيه، كي تصبح النقلة الثورية إلى مجتمع جديد ممكنة أصلا، ويكون بوسعها إعادة بناء وإنتاج نفسها كأحزاب مجتمعية الطابع، تتخطى مهامها محدودية الطبقة التي تنسب نفسها إليها، والتي ليست طبقة متبلورة وحديثة ومنتجة وواعية بعد.

كان لا مفر إذن من توجه متنوع الأشكال إلى مجتمعنا، يتيح لنا مخاطبته بطرق متفاوتة/ متدرجة، تأخذ بعين الاعتبار ما فيه من تفاوت في التطور والوعي، وتوصل رسالتنا إلى قطاعاته وفئاته الأكثر تقبلا للفكر والوعي الحديثين، المدنيين، اللذان يتخطيان ما دأب العقل الحزبي السائد على رؤيته فيه من تبلور طبقي حديث وهمي، ومن حقيقة قومية تتسم بقدر من التجريد يجعلها هوائية وغير تاريخية أو واقعية. هكذا وقع اختيارنا على إعطاء أولوية لقيم وأفكار جامعة، اعتقدنا أنها لن تكون موضع خلاف كبير، لاتصالها بما يخرج عن المفاهيم والأفكار السائدة، كالإنسان والمواطنة، وركزنا على ما ينقصهما، عنيت مفاهيم الحرية والمواطنة والعدالة والمساواة والكرامة بما هي ركائز لأية دولة ومجتمع حديثين، وما ينشأ عنها داخل أي مجتمع، وبالضرورة، من تفاعل سلمي وتواصل حواري؛ مفاهيم تتبناها في العادة وتناضل من أجلها وفي إطارها الطبقة الوسطى، التي قلت قبل قليل إن لها بعدا مجتمعيا عاما يتخطاها كفئة واسعة التمايز، ليس قط لأنها تشكل الجزء الأكبر من الشعب وتضم ألوانا مختلفة منه، وتطبع بطابعها سلوك فئاته الدنيا، الأقرب في حالات كثيرة إلى العفوية والأحكام المسبقة والعادات والأعراف، بينما تنفرد مواقف فئاتها المثقفة بالحداثة والعقلانية، وتلعب دورا جد مهم في تعيين عقلية قطاعات واسعة جدا من المجتمع وفي إملاء سلوكه حيال معظم المسائل والمشكلات التي تواجهه، وفي علاقاته الاجتماعية والسياسية أيضا. وقد وجهنا خطابنا إلى هذه الفئات بتحديد شديد، لاعتقادنا أنها تمتلك أكثر من أية فئات أخرى فطرة وفكرة الحرية، وتحتاج إلى حكم القانون بحكم وظائفها ومكانها من عالمي النظر والعمل، وكي تستعيد دورها الضائع وتزيل عنه التشوهات التي قوضته، وتعمل تنتج وتؤثر في غيرها، على صعيدي السلطة والشعب، وتنجح في لملمة صفوفها والانضواء من جديد في حياة بلادها. هكذا، توجهنا إلى المثقفين والمتعلمين من أساتذة جامعات ومعلمين ومحامين وكتاب ومفكرين وفنانين ومحامين ومبدعين وأطباء

ومهندسين وكوادر أحزاب وطلبة وتلامذة صفوف دراسية عليا من نقابيين وموظفين ورجال أعمال من الجنسين... الخ. كان رأينا أن قسما كبيرا من هؤلاء يريد العودة إلى الشأن العام من بوابة سياسة جديدة تمكن الفئات البينية من كسر الطوق الحديدي المغلق،الذي فرضه النظام على دورها وعقلها، بعد أن أخرجها كقوة مستقلة، مفكرة ومنتجة، من الحقل السياسي العام، وحال بينها وبين أن تبقى أو تكون قوة رئيسة فيه، وربطها بمصالحه وسخرها لخدمته وفصلها عن بقية المجتمع، وفكك صفوفها وحول قطاعات واسعة منها إلى أدوات يستخدمها خلال مواجهاته الدائمة مع قطاعات متزايدة الاتساع من مجتمع تغرب عنه، وغدا طرفا في صراع معلن أو خفي معه، أخرجه عن عمد من السياسة، فارتدت أقسام واسعة منه إلى أشكال لاعقلانية من الأيديولوجيات الغيبية، بينما اجتازت أقسام أخرى دروب الحداثة وقطعت أشواطا متقدمة منها.

كانت خططنا يقوم باختصار على التواصل والتفاعل مع أوسع قطاعات ممكنة من الشرائح الحديثة، دون أن نقطع مع غيرها أو نناصبها العداء، أو نيأس من إمكانية ردها إلى السياسة وكسبها لسياسات مجتمعية ومدنية، على أن يتم ذلك في إطار حر إلى أبعد الحدود، حده الأول نحن، وحده الآخر من نخاطبه، ولكن باعتباره مواطنا فردا أو تكوينا اجتماعيا همنا جعله مستقلا إلى أوسع مدى ممكن عنا، عبر أفكار نضعها بتصرفه وفي متناوله تتيح له بلورة وعي ذاتي مستقل يعينه على بلورة رؤية خاصة تمكنه من التفاعل الخلاق مع الواقع كما يراه؛ أفكار ليس قصدها خداعه والالتفاف عليه وكسبه لسياسة حزبية نمثلها كنخبة أو كطليعة، ولا تتطلع إلى التلاعب به وسوقه إلى أي مكان، أو تجنيده لأي هدف، تدفعه إلى تفعيل دوره ضمن وسطه وبيئته ومكان عمله ودائرته وسكنه، ليسهم بالطريقة التي يقع اختياره عليها في نشاط عام، نظري وعملي، يريد استعادة السياسة إلى المجتمع والمجتمع إلى السياسة، لتتشكل في فضائه دوائر تفكير وتفاعل وتواصل تتجمع حول مبادرات يطلقها فاعلوه المباشرون أنفسهم، وليس أحدا بالنيابة عنهم أو باسمهم، بحيث تطاول سائر مشكلاتهم واهتماماتهم في أماكن عيشهم وسكنهم وعملهم ولهوهم وحزنهم، لغرض وحيد هو تحويل شؤونهم الخاصة إلى شأن عام، على أن يواكب ذلك بلورة وعي جماعي ومطالب ومواقف مشتركة يتحول معها الشأن العام إلى شأن خاص بكل واحد منهم، يرتقي بهم من صعيد وعي مطلبي في المرحلة الأولى إلى صعيد وعي سياسي/ مجتمعي شامل وعام في مرحلة لاحقة، لن تقتصر أنشطتها عندئذ على القطاعات المثقفة والعارفة من الفئات الوسطى، وإنما ستشمل أيضا قطاعات شعبية واسعة، تخطت في الوعي والممارسة مشكلاتها اليومية المعيشة والمباشرة وتركزت أكثر فأكثر على المشكلات المجتمعية والوطنية العامة، التي ستتحول إلى مشكلات يومية بالنسبة إليها، وستوحدها على أرضية فاعلية مجتمعية سياسية الشكل والمضمون، بصور متعاظمة، تعيد تعريف وإنتاج الحياة العامة انطلاقا من الشعب، وتعين الشأن العام بدلالة مصالحه ودوره فيه، وتحدث تبدلا في طابع ووظائف السلطة والدولة انطلاقا من خياراته ومواقفه، بما أن الممسكين بالسلطة سيتم انتخابهم منه، فهم بالتالي أقرب إليه وأكثر قدرة على التعبير عنه، وهو من جانبه أكثر تعبئته وقدرة على الضغط عليهم، لكونه الحاضنة التي ستجد الأحزاب القائمة نفسها مجبرة على الانضواء فيها والتأقلم معها، ومراعاة مطالبها وأساليبها في العمل والنضال.

قامت فكرة المجتمع المدني برمتها على تعريف وجدناه لدى الفيلسوف اليوناني أرسطو للإنسان، يرى فيه «ذاتا حرة وجديرة بالحرية بغض النظر عن تعييناتها الموضوعية». هذا التعريف سمح لنا بإلقاء نظرة مختلفة على الأشياء والمسائل، لم تزودنا بمثلها أو بما يقاربها تجاربنا الحزبية وثقافتنا السياسية. قال التعريف أن البشر لا يتساوون في تعييناتهم الموضوعية (منبتهم الاجتماعي، ثرواتهم، مواصفاتهم الشخصية، معتقداتهم الدينية والأيديولوجية... الخ)، لكنهم يتساوون في الحرية وحقهم فيها، فهي إذن المحدد الوحيد الذي يعينهم، بينما لا يؤدي أي تعيين آخر من تعييناته هذه الوظيفة، وإنما يبعد، ما أن يعتمد كعامل مستقل ومقرر، الإنسان عن حقيقته كذات حرة وجديرة بالحرية. ومع أن من هذه التعيينات الموضوعية ما هو واسع الانتشار والأهمية كالدين على سبيل المثال، فإنه لا يجوز اعتماده كأساس للسياسة أو لتنظيماتها من أحزاب وجمعيات، أو لعلاقات البشر بعضهم مع بعض، أو لجعله من مهام الدولة والسلطة، أو لتعيين هوية الإنسان أو تحريره من مشكلاته، بل إن اعتمادهما سيكون بحد ذاته مشكلة لا حل لها بغير الاعتراف بتساوي البشر في حريتهم، الخاصة التي تحدد وجودهم بصورة جامعة مانعة وتصالحهم معه ومع أنفسهم، ومن الحتمي إرساء السياسة عليها وجعل الدولة ميدانا لتنميتها والتعبير عنها، إذا كان يراد للدولة أن تكون دولة حقا، وللسياسة أن تستحق اسمها وتحتوي بعدا إنسانيا، وتنجح في تنمية الإنسان وحضوره في حياته والعالم باعتبارها كائنا حرا، وكان يراد للدولة أن تتصالح معه، لأول مرة في تاريخ العرب، وتمارس المهمة التي لطالما فوتت بنيتها الاستبدادية تحقيقها عليها: تنمية حريته باعتبارها وظيفتها الرئيسة والأكثر أهمية.

إلى هذا، إذا كان الإنسان لا يتعرف إلا بحريته وحدها، وكان أي تعريف آخر له يبعده عن ذاته وعن هويته ككائن حر، فإن المجتمع المدني يجب أن يكون بالتعريف، بأقصر تعريف منطقي ممكن: «مجتمع البشر الأحرار»، وتاليا «مجتمع المواطنين الأحرار»، بما أننا نتحدث عن إنسان لا يعيش وحيدا أو داخل صومعة معزولة تقع خارج العالم والدولة، بل عن إنسان مجتمعي يعيش في دولة، هو مواطن فيها، وظيفتها الرئيسة تنمية حريته. في فترة لاحقة، أضفنا إلى هذا التعريف كلمة «والمنتجين»، فصار: المجتمع المدني هو «مجتمع المواطنين الأحرار والمنتجين»، لاعتقادنا أن الحرية لا تأتي من فراغ أو من عالم الدولة وحده أو السياسة وحدها، بل هي أيضا نتاج للعمل الإنساني مفهوما بأوسع معانية: كفاعلية نظرية وعملية تترتب عليها علاقات محددة بين البشر ومع الطبيعة، ولأنها نشأت في سياق تقدم عمل الإنسان وتزايد سيطرته على طبيعته الذاتية والطبيعة الخارجية، ونجاحه المتزايد في احتلال مركز أية فاعلية تصدر عنه وفي إضفاء طابع عقلاني متعاظم عليها، فالإنسان حر ومنتج: حر لأنه منتج، ومنتج لأنه حر. والحرية والعمل صنوان لا يفترقان، ما دام الإنسان يعيد بحريته إنتاج العالم حسب حاجاته ومطامحه، ويجعل منه، بحريته، عالما له.

كان من نتائج هذا الوعي أننا بدأنا ننتقد أي نظام وحزب لا يجعل حرية الإنسان محور جهده وهدفه الرئيس، ولا يربط في سياساته وتكوينه وممارساته ووعيه الواقع بالحرية والحرية بالواقع. وقوى موقفنا هذا أننا كنا ننتمي إلى أحزاب لا تكترث بالحرية أو تجعلها منطلقها وغايتها، وأن نظمنا الحاكمة جاءت من هذا المنبت، الذي تجاهل ـ أو لم يدرك ـ معنى الحرية كهوية للإنسان تؤسس وحدها مساواة حقيقية بين البشر، تتظاهر في

الدولة الحديثة من خلال مساواتهم النظرية أمام القانون، التي لا بد أن تتوطد فيها من خلال مساواتهم الفعلية أمام جميع تجليات الواقع، في سائر فروعه ومحدداته، وضمان هذه المساواة عبر قانون يصدر عن إرادتهم الحرة ويتفق معها، يتم تغييره أو التخلي عنه، كليا أو جزئيا، إن هو خالفها.هكذا اتسعت دائرة نظرنا إلى السياسة، التي صار لها معنى جديدا هو تنمية الحرية وخلق الشروط والظروف الضرورية للإمعان في تنميتها، باعتبارها بلا حدود، أو لأنه لا يجوز أن يكون لها حدودا تقف عندها، ما دامت تتفق مع القانون، الذي صدر عنها، وتتطابق مع تلبية حاجة الإنسان إلى العمل المنتج، وما دام الإنسان أساس وحامل أية فاعلية عامة مهما كانت، باعتباره صانع الواقع والتاريخ ومصدر أية فاعلية عقلانية.

بما أننا كنا نستهدف حقل السياسة بنشاطنا، فإننا ربطنا الحرية بالمواطنة والمواطنة بالحرية، وقلنا إن الإنسان كذات حرة هو، في السياسة، مواطن الدولة الحر، الذي لا يجوز أن يقيد حريته أي اعتبار أو قيد، ولا يحق لأحد إخضاعه لأي حساب لا يتفق مع الحرية أو يخرج عن نطاقها، أخذا بعين الاعتبار أن مشكلات الحرية لا تحل بغير الحرية، وأن الحرية مبدأ نظري يتجسد في مفهوم واقعي يطرح مشكلات وتحديات فعلية كثيرة على الفاعلين المجتمعيين والسياسيين والاقتصاديين والثقافيين.. الخ، لكن شرط التصدي الناجح لها يبقى تنمية الحرية بما هي تحديدا حرية الإنسان / المواطن. هنا، لم تعد المواطنة مجرد مفهوم أو مطلب سياسي، لقد غدت حاجة إنسانية تتخطى السياسة. صحيح أنها تنبع جزئيا من حقل السياسة الخاص، لكنها بالمقابل مكون رئيس لحقل فلسفي/ نظري/ عقلي/ عملي يرى الإنسان كذات تتعين بالحرية، التي تمليها وتحددها قيم معنوية وفكرية ليست دوما سياسية بالضرورة. عند هذه النقطة، توصلنا إلى استنتاج يقول: حيث لا توجد مواطنة، وتاليا مجتمع مواطنين أحرار ومنتجين، مجتمع مدني، تنتفي علاقة المجتمع/ الدولة وتحل محلها علاقة السلطة/ الدولة، التي لا تني تتضخم على حساب الأولى حتى تلتهم تماما طرفيها كليهما. إنها تلتهم المجتمع وتقوضه كحامل طبيعي وسياسي لا بديل له للدولة، في حين تقلب الواقع وتوقفه على رأسه بدل قدميه: يحدث هذا، عندما تعيد السلطة إنتاجه بما يناسب حاجاتها وتوازناتها ومصالحها، على النقيض مما يفرض العقل وتقتضي الحرية: أن ينتجها هو فترى نفسها ووظائفها بدلالته، وتكون في خدمته وترى نفسها كجهة تعمل لتنمية حريته وسيطرته على ذاته وعالمه. ليس هذا الكيان السياسي الذي عندنا دولة، لأن قاعدته لتي ينهض عليها ليست بمجتمع لمدني، بل عالم السلطة المفصول عن عالم المجتمع والمعادي له: هذا ما توصلنا إليه. ولن يكون عندنا دولة قبل أن يوجد مجتمع مدني، ويرتبط وجودها من الآن فصاعدا بوجود المواطن الحر، أي بالمواطنة كمبدأ ينهض عليه مجمل الحقل السياسي والشأن العام، ويكفله مجتمع مدني تخترق إرادته مجمل المجال السياسي وتكويناته.

بهذا التصويب للأولويات، وهذا التعارض مع نظرية كانت تعتقد أن الدولة الوطنية هي التي ستبني المجتمع المدني، اكتسب موقفنا حدا غير مسبوق من الثورية في سياسات سوريا، وأخذنا بفكرة رأت أن أساس الدولة إما أن يكون المواطن الحر، كل مواطن حر، أو أن هذه لن توجد أبدا، وستكون سلطة سلطوية ومشخصنة، فائقة الاستبداد والعنف، نافية للإنسان/ المواطن وللمجتمع وللدولة، لا بد من إيقافها على أقدامها كي تستقيم حياتنا وتنتظم أولوياتها وتترابط

منطقيا وبشكل صحيح، وتقوم وفق التسلسل التالي: الإنسان كمواطن حر ـ المجتمع المدني/ السلطة/ الدولة، على أن يكون جليا أن المواطن هو حامل هذا البناء وهو الذي يجب أن يخترقه ويتموضع فيه ويوحد أبنيته وسياساته ومصالحه، ويطابق إلى درجة التوفيق أطرافه ومكوناته، فلا تناقض،إذن، في المجتمع المدني، مجتمع المواطنين الأحرار والمنتجين، بين أطراف هذه المعادلة، التي تجعل المجتمع المدني هو الدولة في مستوى البنية التحتية (عالم العمل والتعاقد)، والدولة هي بالمقابل المجتمع المدني في مستوى البنية الفوقية (السياسية والحقوقية والفكرية... الخ)، وتقلب التفويض شبه الإلهي للحكام العرب الحاليين إلى تعاقد شامل بين المواطن والمجتمع السلطة والدولة، ينمي عالمي الحرية والعمل ويخلو من العنف والقسر وأي إكراه خارجي، ومن أي تناقض عدائي أو مستفحل بين المواطنين، وبينهم وبين عالمهم: سياسيا كان أم اجتماعيا أم اقتصاديا أم اتنيا أم مذهبيا... الخ.

ليست الدولة القائمة هي من سيبني إذن المجتمع المدني، فالمجتمع المدني لا يبنى بقرار من أحد أو بفعل فاعل، بل إنه هو الذي سيبني الدولة كدولة مواطن حر ومنتج، الدولة/ المجتمع التي ستلغي ظاهرة السلطة/ الدولة، التي شوهت واقعنا، لكونها ليست دولة أصلا، بل هي مجموعة مؤسسات تحكّم وضبط ونهب، تشبه الدولة الشرقية التي تحدث عنها ماركس كدولة حرب في الخارج ونهب في الداخل، ولا تشبهها في صفتها الثالثة، المتجسدة في إقامة مشاريع إنتاجية كبرى، فالدولة الراهنة لا تقيم مشاريع كبرى وتتحاشى إقامتها، بما أن أولويتها تكمن في وظيفة نهب الداخل، بعد أن هزمت أمام الخارج الصهيوني وتابت عن محاربته، وبلغ من تفاقم نهبها له أن الممسكين بأعنتها استولوا على سائر مستلزمات تحقيق أية مشاريع تتخطى مصالح هؤلاء المباشرة. ستقوم الدولة، وبالتحديد نمطها الديموقراطي، بعد تبلور مجتمع المواطنين الأحرار المدني أو بالتوازي معه، وستلعب دورا لا شك بأهميته لتسهيل قيامه. وبما أننا ما نزال رازحين تحت نير الاستبداد، فإن هذا المجتمع ما زال، في أحسن الأحوال، في بداياته الأولى عندنا، ومثله مشروعنا، الذي يتوقف نجاحه على إيجاد أشكال توسط ملائمة تسهم في تبلوره ولو ضمن شرائح من الفئات المثقفة المنتمية إلى الطبقة الوسطى، تحيد أو تعطل ما تتعرض له من نتائج ناجمة عن القمع والاحتكار السلطوي للمجال السياسي، على أن يسهل هذا انتشاره وتوطده التدريجي، القطاعي أول الأمر والمجتمعي فيما بعد، ويعزز توجهنا إليه باعتباره أولوية يجب وضع إمكاناتنا ورهاناتنا جميعها في خدمتها، بما في ذلك مواقفنا من السلطة وسياساتها، والأشخاص الذين يديرونها، والأبنية التي أقامتها، وكذلك الأحزاب القائمة، معارضة كانت أم موالية، والشرائح الاجتماعية المختلفة، التي نعتقد أنها مؤهلة، وبغض النظر عن أدوارها وطبائعها، لأن تسهم في بلورة المجتمع المدني، ما دامت بلداننا تفتقر إلى تلك الطبقة البرجوازية، التي حطمت في أوروبا قيود الإقطاعية، المجتمعية والسياسية والاقتصادية وحتى الأيديولوجية والسكانية، وظهرت معها إلى الوجود ثورة ثقافية علمانية وديموقراطية حملت الطبقة الوسطى أعباءها التنفيذية والفكرية وجعلت منها منعطفا تاريخيا فاصلا، ولم تعرف تبلور طبقة عاملة قائمة بذاتها ومستقلة بوعيها، تمتلك قدرا من الحرية يمكنها من الدفاع عن قوة عملها وحصتها من الدخل، ومقاومة ما تتعرض له من استغلال وانتهاك حقوق. بافتقار مجتمعاتنا من هاتين الطبقتين، كان علينا رؤية مشروع المجتمع المدني كمشروع يتخطى السياسة المباشرة، أية سياسة مباشرة وراهنة، وأن

نتعامل معه بما هو مشروع تأسيسي يستطيع وحده تقويض الأبنية القائمة بقوة السلطة/ الدولة، المستندة جميعها إلى تكوينات وجماعات ما قبل مجتمعية، أهلية، تدرج الإنسان كفرد في تشكل جماعي يراه بدلالته الخاصة وانطلاقا منها، ويعرفه من خلالها، ويخضعه لها، ويجعل من المحال فهمه وتصور وجوده خارج معاييرها وقيمها، التي تغلب دوما تعيينا موضوعيا ما من تعييناته على خصوصيته التي قال أرسطو أنه من خلالها يتعرف ويتحدد: حريته كفرد هو اسم نوع للإنسان، وكمواطن حر ينتمي إلى دولة هو الأساس الذي ترتكز عليه. في هذه التشكيلات الجماعية، الأهلية، يكمن جوهر التطابق بين المجال السياسي والمجتمعي القائم اليوم، فهما كلاهما تشكيلان أهليان منظمان، يطويان الفرد في تكوينات تجعله تابعا وثانويا بالنسبة لها: هنا في الحقل السياسي وهناك في الحقل المجتمعي، هنا في السلطة والحزب، وهناك في الطبقة والطائفة والقبيلة والعشيرة والإتنية... الخ. ماذا يبقى للمجتمع المدني، في ظل ظروف كهذه، غير أن يكون المشروع الوحيد الممكن، الثوري المضمون، مهما كان سلميا في الممارسة، وغير بلورة وإنتاج جوانب فكرية/ معرفية منه، تحملها شريحة من المثقفين النقديين، وتتوفر عناصر ومكونات جوهرية عديدة منها، ستزداد وضوحا ورسوخا مع التقدم في إعادة قراءة الفكر السياسي والثوري وتوطينه في حاضنة المدنية الخاصة، حيث سيتعين جانبه السياسي، وستتحدد آفاقه وفرص نجاحه وقدرته على التحول إلى بيئة تتفاعل في إطارها أوساط مجتمعية متزايدة العدد والهوية والاتساع، يمكن اجتذابها إلى الشأن العام من بوابة ثقافة ذات منطويات سياسية مندمجة فيها، تقبل الترجمة بصورة مباشرة إلى الواقع، تقيد قبول أقسام منها بالانتماء إلى أحزاب سياسية هي في حقيقتها منظمات أهلية (بالمعنى السلبي الذي سبق شرحه)، غاب عنها أكثر فأكثر أي بعد أو عمق ثقافي قائم بذاته، وبرز بدلا منه عمق أيديولوجي سطّح رؤيتها وحول أعضاءها إلى حزبيين/ إمعات، بلغ كثير منهم حدا من السخف احتقر معه الحرية كمبدأ، وآمن بضرورة التخلي عنها بذريعة أنها برجوازية، واستبدلها ب"حرية" مختلفة يحققها نوع من الانصياع لقيادة حزبه، هو في جوهره ضرب أيديولوجي من ضروب العبودية. هكذا ذهب حراك المجتمع المدني من الثقافة والمعرفة إلى الوعي المجتمعي والفاعلية الموجهة نحو شأن عام يتخطى السياسة، وإن جسدها في السلوك اليومي وغطى من خلالها تفاصيل الحياة الملموسة، وقطع مع مسار راهن، يذهب من حزبوية مغلقة إلى سياسة مؤدلجة تقتصر على صراعات فئوية على وحول سلطة تقع فعليا خارج متناول أي حزب، بما أنها سلطة عسكر لن يسمحوا لأحد بالاقتراب منها ولن يقبلوا اقتسامها مع أحد.

بمغادرة ما كان ياسين الحافظ يسميه بازدراء «النزعة السياسوية»، فهمنا أن أزمة بلداننا تقع عمليا في حقل ما بعد سلطوي، وأن حراك المجتمع المدني يجب أن ينصب بدوره على هذا الحقل، وأن يستهدفه جون غيره ويتأسس فيه، وإلا فإنه لن يكون غير ضياع وقت، ولن يحقق شيئا غير إعادة إنتاج النظام القائم، وان تحت مسميات مختلفة وأشكال مغيرة وبلغة أخرى.

هذا الهاجس، الذي غطى عملنا وفكرنا، وتجلى في البحث عن أسس وتكوينات لا تكون ردا على نظم وسياسات العرب الراهنة وحسب، بل ترد كذلك على المأزق التاريخي العصيب، الذي أغرقت هذه أمتنا وشعوبنا فيه خلال العقود الأخيرة، كان يدفعنا إلى العمل بروحية تحول بيننا وبين النظر إلى أنفسنا بوصفنا مجرد معارضين

يناكفون السلطة أو الحكومة ويعترضوا على سياساتها وخياراتها، ويجعلنا نرى في ما نفعله المسؤولية عن بلادنا وشعبنا.

٣ ـ وكيف استقبل؟

بدأ مشروع المجتمع المدني في سوريا بأربعة أشخاص التقوا يوم ٢٧ أيار عام ٢٠٠٠، ثم تزايد عدد من أسموا أنفسهم فيما بعد «اللجنة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني»، إلى أن بلغ المئات والآلاف، وانتشر أنصاره والناشطون في حراكه حتى غطوا كافة المحافظات السورية، ووصلوا حتى إلى البلدات الصغيرة والقرى البعيدة. وقد بدا وكأن حراك هؤلاء يجدد الحياة السياسية في سوريا، ويبعث الأمل في نفوس بنات وأبناء شعبها، الذي استقبلوه بترحاب وحفاوة جعلته موضوعا رئيسا في أحاديثهم ولقاءاتهم، حتى أن جميع المنتسبين إلى الأحزاب المعارضة صاروا يسمون بلسان الشعب: «جماعة المجتمع المدني»، وينسبون إلى حراكه وليس إلى أحزابهم.

حدث هذا لأسباب أهمها التالية:

١ ـ حجم الإرباك الذي انتاب السلطة في مواجهة الظاهرة الجديدة، فالمجتمع المدني لعب دورا مهما في الإعداد لسقوط النظم الاشتراكية في وسط وشرق أوروبا، وخاصة في بولونيا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا، وبدا وكأنه يتطور في سوريا بالسرعة الضرورية لزعزعة النظام وتقويض أسسه، في مرحلة انتقالية صعبة كان النظام يجتازها، تراكمت فيها تحديات كثيرة أعظمها إعادة إنتاج السلطة في شرط تاريخي صعب، جسده غياب مؤسسه الرئيس حافظ الأسد، وصعود خليفته، ابنه الدكتور بشار، إلى سدة الرئاسة، وهو طبيب شاب لم يعرف عنه اهتمامه بالسياسة ولم يلعب دورا فيها، رجح كثيرون أن من يمسكون بأعنة النظام ويديرونه من أركان المؤسسة الأمنية بفرعيها العسكري والمخابراتي، وملحقها البيروقراطي الحزبي لن يضعوا مصيرهم بين يديه، في ظل الصلاحيات الاستثنائية والموقع التقريري الذي سيحتله كرئيس للجمهورية وقائد أعلى للجيش وأمين عام للحزب ورئيس للجبهة الوطنية التقدمية... الخ، خاصة في الطور الصعب الذي كانت المنطقة بأسرها تمر فيه، وتمثل في الإعداد الأميركي لغزو العراق عسكريا، وصعود جيل جديد من القادة إلى الحكم لا يعرفهم أحد، يفتقرون إلى خبرة من ورثوهم السلطة، يحتم صعودهم إعادة النظر في بعض علاقات السلطة الداخلية، كما في جوانب من العلاقات العربية والدولية، واحتمال مواجهة مآزق وأزمات داخلية وخارجية، اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، ستباغتهم بينما نظامهم لم يتوطد بعد، وسيكون عليهم التصدي لها في لحظة قد يتطلب توطده فيها هز ثوابته والتخلص من كثير من ممثليه ووجوهه، وممارساته التي أكل الدهر عليها وشرب. لقد بدا وكأن تحدي المجتمع المدني يطرح نفسه في لحظة حافلة بالصعوبات، وأنه يضع النظام في موقف يشبه موقف من يطلب إليه ملاكمة خصم وهو يسقط من برج، أو يعاني من اختلال في توازنه، أو لا خبرة لديه في الملاكمة.

٢ ـ رأى النظام نفسه في مواجهة ظاهرة جديدة، غريبة في معانيها وأشكالها وحملتها. وقد عبر رد فعله عليها عن حيرة حقيقية، فهو تارة يزعم أن المجتمع المدني ظاهرة أميركية حديثة (عدنان عمران، وزير الإعلام)، وتارة يقول إنها سلاح تخترق الإمبريالية والصهيونية بواسطته المجتمعات المعادية لها وتقوض سياساتها الوطنية (ناصر عز الدين، وهو اسم سري لرجل أمني كبير)، وثالثة يعلن أن العرب عرفوا دوما خلال تاريخهم المجتمع

المدني، بل إن أحد كتاب جريدة الثورة حدد عمره عندنا بستمائة عام بالتمام والكمال (كتابات صحفية مختلفة)، وأخيرا، يقولون إنه ظاهرة سطحية وتحد عابر لن يحدث أي فرق في المسيرة الظافرة لنظام تمكن دوما من تجاوز متاعبه واحتواء من تحدوه. وكان النظام قد طور خلال سنوات حكمه الطويلة طريقة فاعلة لاحتجاز معارضة تشاركه الكثير من لغته وأهدافه، تأخذ عليه أنه ليس اشتراكيا بدرجة كافية أو خان الاشتراكية، وليس وحدويا كما يجب أو تخلى عن الوحدة... الخ، وبما أنه لم يتوقف لحظة واحدة عن بذل أقصى الجهد لإثبات أنه مركز العمل القومي والممانعة ومقاتلة الإمبريالية والصهيونية، وصب على الدوام سيلا من الكلمات الثورية والوحدوية والتقدمية على رأس الشعب، فإن الاعتراض عليه في حقل نشاطه الرئيس، واستعارة لغته واتهامه بخيانة شعاراته كان سياسة فاشلة لم تعد على أصحابها بأي مردود إيجابي، ولم تثر أية حيوية اعتراضية أو معارضة لدى الشعب. ثم، فجأة، ظهر مفهوم المجتمع المدني، الذي لا ينضوي تحت مقولة الحزب، ولا يعطي الأولوية للسياسة بمعناها الضيق والمباشر، ويدعو إلى استنهاض مجتمعي عام يربط كل شيء بحدوثه ويعطيه أولوية مطلقة في فكره وعمله، ويرى علاقاته وأفكاره ونشاطاته بدلالته، ويرفض السياسة باعتبارها صراعا على السلطة، ويريد منها أن تسهم في تأسيس واقع مجتمعي وتاريخي جديد يتخطى السلطة والمعارضة في آن معا، ويعمل لإيقاف المجال السياسي على قاعدته الطبيعية: المجتمع المدني، ولإنهاء بؤرة التشوه الذي يوقفه على رأسه: السلطة القائمة، بينما هو يعيد إنتاج السلطة والدولة وجميع تعبيرات السياسة وأشكال تمثيلها انطلاقا من الديموقراطية كمفهوم تحليلي وغاية إنسانية، وليس كمجرد مطلب سياسي آني وتكتيكي، فيكتشف ما كان قد فات المعارضة اكتشافه وبناء سياساتها عليه: المواطنة، وحقوق الإنسان، والدولة المدنية، وأولوية المجتمع المدني كمجتمع مواطنين أحرارا ومنتجين، ومفهوم الشأن العام كمجال يتخطى السياسة ويسمو عليها ويعيد إنتاجها في صورة مجتمعية وجديدة، بينما أعاد الثقافة إلى مكانها الطبيعي ودورها في الشأن العام، وقال بضرورة إخراج الأيديولوجية منهما.

حارت السلطة في فهم الظاهرة الجديدة، التي وقعت مفرداتها كلها خارج منظومتها القومية/ الاشتراكية، وطابعها وأسلوبها في الضبط، وخطابها، فبدا وكأنها تأتي عن يسار الأمر القائم ومن تحته، من المجتمع، وليس عن يمينه أو من فوقه، وأن من الصعب وقفها ولتصدي لها بالخطاب السائد والسياسات المعتمدة، أقله قبل أن تتوطد توجهات النظام في طوره الجديد، وتوضع له أسس يمكن بمعونتها خطب ود الشعب والالتفاف على ما أفرزته الحقبة الانتقالية من ظواهر داخلية، أهمها قاطبة ظاهرة المجتمع المدني. بهذه المناسبة، من الضروري التذكير بما أبدته بعض أحزاب المعارضة من توجس وخوف ـ لا يقل عن توجس وخوف السلطة ـ حيال الظاهرة الجديدة، عبر عن نفسه في تشابه التهم التي وجهها بعضها إلى المجتمع المدني مع لتهم التي ساقتها ضده اللغة الرسمية. بل إن هناك من قال من رموزها: إن السلطة تقف وراء المثقفين ومجتمعهم المدني، وإن مهمة هؤلاء تكمن في الإجهاز على أحزاب المعارضة، وعندما سيحققون ذلك، سينالون مكافأتهم من المناصب والمغانم أو سيربت سادتهم في السلطة على ظهورهم ويقولون لهم: استريحوا الآن، فقد أنجزتم المهمة.

كانت الحيرة كاملة في الصف الحزبي والسياسي، ووصلت أصداؤها إلى صحف لبنان،

التي تم تجنيد بعضها للهجوم على «عملاء المخابرات المركزية» في دمشق، الذين اسقط أمثالهم النظم الاشتراكية، وها هم يسعون لإسقاط «قلعة الصمود العربية» الأخيرة في دمشق. وفي النهاية، وصل الأمر إلى حد تحريض بعض رجال الدين على المجتمع المدني وإصدار أمر إليهم بمهاجمتها في خطب الجمعة، لأنه سيعمم الزواج المدني وسيجتث الدين من جذوره، بالكفر الصريح الذي يدعو السوريين إليه!. كان عقل السلطة مدربا على مواجهة تتضمن مفاهيم الطبقة والحزب والمعارضة والدولة والبرجوازية والعمال والأمة والخارج الإمبريالي/ الصهيوني، الذي ينسب كل شيء إليه، وها هو يجد نفسه أمام واقع لا يتفق مع ما ألفه من أفكار، يقصر جهده بصورة كاملة على وجه التقريب على المجتمع، ويزعم أنه ليس حزبا ولا يعمل بأدوات كالطبقة، وليس معارضة وإنما يتخذ مواقفه في ضوء الخطأ والصواب، فيعارض الأول ويدل السلطة على ما يعتبره سبل إصلاحه، ويؤيد الثاني. كما أنه لا يتحدث عن البرجوازية والعمال، ويذهب إلى ما ورائهما، حيث مجتمع هو أرضية سيتم بدلالتها إنتاج نظام لبنته الرئيس المواطن الحر والمنتج، الذي يمكن أن ينتمي بالضرورة إلى جميع الطبقات، ويحمل في ذاته الشأن العام الذي يخص المواطنين جميعا ويتصل بمصالحهم، دون تحديد مسبق.

٣ ـ كان النظام قد أقام حساباته القريبة والبعيدة على احتجاز الطبقة الوسطى سياسيا، ومنعها من التواصل مع الواقع بأية منظورات مغايرة لمنظوراته، وبذل جهودا مستمرة لتعويضها اقتصاديا وسلطويا عن حقها في السياسة والعمل العام المستقلين، البعيدين عن منظومته أو المغايرين لها، وكذلك في بلورة أية أفكار مستقلة عن أيديولوجيته أو تنم عن حيوية عقلية ذات مدلولات عامة. وفي النهاية، طمأنه الانقسام النوعي بين مجتمع السلطة ومجتمع الناس، وما ترتب عليه من آليات عمل واشتغال، ومن توزيع للثروة وللسلطة، والانقسام في المجال الحزبي، الذي أخذ شكل انشطار عميق شرخ كل مدرسة حزبية/ سياسية على تنظيمات متزايدة العدد، متصارعة ومتعادية، مكنه حالها من اختراقها جميعها بلا أي استثناء، وأخيرا طمأنته قدرته على احتواء القوى التي تبرز على صعيد القاع المجتمعي وإلحاقها بمجتمعه الخاص، حيث يتم توظيفها ضد من خرجت من صفوفهم، بينما يمسك بقبضة أمنية محكمة بالواقع جملة وتفصيلا، إلى أنه أنجز ما أراده بنجاح، وأطفأ عقل وإبداعية الفئات البينية من الطبقة الوسطى، وحال بينها وبين وضع أي تصور سياسي أو إصلاحي يقع خارج تصوراته أو يناهضها، خاصة إن حملته فئات أو جهات مبدعة وتواصلية كالمثقفين. كان ظهور الهيئة التأسيسية برهانا على فشل هذا الرهان، وكانت وثيقتها الأولى (انظر الملحق) دليلا دامغا على الإخفاق وتأكيدا على أن النظام سار من تقدمية موعودة، لفظية وكلامية، نحو ضروب حديثة من التقليدية والشيخوخة الفعلية، في حين جددت الطبقة الوسطى طاقاتها العقلية ومعارفها الفكرية وابتكرت مقولات ومفاهيم جديدة، تقع خارج فكره وما درج عليه من فهم، يتطلب التعامل معها سجالات تتسم بالابتكار، وأفكارا غير مسبوقة، لا تتوفر لأيديولوجيته القومية/ الاشتراكية الشديدة السطحية والفقر، التي أفلست نظريا وعمليا منذ وقت غير قصير، وغدت بحد ذاتها عبئا صقيلا عليه، وواحدة من أكثر مشكلاته إزعاجا له،مما اضطره إلى ممارسة سياسة ذات بعد واحد، قامت على إدارة أزمته وأزمة البلاد بطريقة لها هدف وحيد هو الحيلولة دون تدهور أوضاعه واستعصاء

أزماته إلى درجة تجعل من المحال إيجاد علاج لها. كان بروز وتشكل الهيئة التأسيسية برهانا على أن حقبة انتهت وأخرى بدأت، ستلعب الطبقة الوسطى فيها دورا مغايرا لدورها القديم: دورا أكثر واقعية وإنسانية وفكرية ووعيا ومجتمعية وبعدا عن الأيدلوجيات والسلطوية والتحزب وعبودية التنظيم. ذلك كان مصدر دهشة النظام وخيبة أمله، وسعادة وقبول الجمهور الواسع، الذي صارت كلمة المجتمع المدني مألوفة لديه بصورة متزايدة، حتى صار أعضاء الهيئة محل حفاوة الناس، حين يلقون محاضرة في مكان ما، أو يظهرون على التلفاز، أو يكتبون مقالات أو يشاركون في حوارات، وبدأ بعض القوم يشعرون أن هناك مرجعية بديلة شرعت تتخلق، وسط مصاعب جمة ولكن لأول مرة بعد عام ١٩٦٣، سنة استيلاء البعث على السلطة. كان بروز دور الطبقة الوسطى كمبدعة أفكار وخطوط سياسية/ مجتمعية جديدة، إشارة إلى أن المجتمع السوري شرع يستيقظ من سباته، وأنه يقدم بديلا للأمر القائم، الذي يتخبط تخبطا جليا، لافتقاره إلى حلول آمنة لحالته المأزومة، تقنعه أنه نظام مستقر وغير انتقالي.

٤ ـ وما المراحل التي قطعها؟

مر حراك المجتمع المدني في طورين مختلفين، قادت الأول منهما «الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني»، وتصدت للثانية «لجان إحياء المجتمع المدني في سوريا»، بعد حل الهيئة التأسيسية عام ٢٠٠١.

وكانت مهمة الهيئة، كما يوحي بذلك اسمها، القيام بكل ما من شأنه إيصال أفكار ومعارف تعين على تأصيل وعي مجتمعي ومدني، يمكن المجتمع من تلمس نفسه ومصالحه باعتباره كيانا مستقلا نسبيا عن تعبيراته السياسية، تتخطى مصالحه ويتجاوز وجوده مصالح ووجود أي منها، وأي مكون طبقي أو فئوي من التكوينات المنضوية فيه كمجتمع. لهذا الغرض أصدرت الهيئة وثيقتين (تنشران هنا كملاحق)، سميت أولاهما «الوثيقة التأسيسية»، والثانية «وثيقة التوافقات». وقد صدرت الوثيقتان بفاصل زمني يقارب السنة الواحدة، فنشرت الأولى في آذار من عام ٢٠٠١ والثانية في شباط من عام ٢٠٠٢. ومع أن الوثيقة التأسيسية لاقت بعض النقد من أحزاب المعارضة، التي اعتبرت بعض فقراتها ولغتها متطرفة، فإنها حظيت بموافقة قرابة ألف ومائة مثقف وضعوا تواقيعهم عليها، ووافقوا على نصها، فأحدث صدورها ما يشبه الزلزال في حياة سورية العامة، سارعت بعده أعداد كبيرة من المثقفين والناشطين إلى زيارة دمشق، للتعرف على أعضاء الهيئة التأسيسية، وإعلان تأييدها لها ورغبتهم في الانضمام إليها والمشاركة في نشاطها، أو للتنسيق معها وبدء النشاط في أماكن عيش هؤلاء وعملهم.

قام عمل الهيئة، التي ضمت مثقفين ومهتمين بالشأن العام من مشارب مختلفة، لهم خبرات متنوعة عاش معظمهم بتجارب عمل سري وسجن وملاحقة، على التوافق، الكلمة السحرية التي نظمت عملها وأضفت عليه طابعا مفتوحا وتكامليا، وبالتالي ديموقراطيا، وجعلته مرنا وفاعلا وفوريا، خاصة وأن التوافق لم يكن يعني الحلول الوسط، وإنما البحث عن أفضل سبل للعمل تحظى بموافقة الجميع، والسعي إلى تقديم مبادرات مستمرة وفتح آفاق عملية وإجرائية حول مختلف الشؤون، بما فيها تلك التي كانت تطرأ فجأة ولا يكون قد تقرر مسبقا إدراجها على جدول أعمال الهيئة، بعد إعمال عقلها الجمعي فيها وبلورتها في أكثر الصيغ ملائمة لواقع الحال. وقد طبق مبدأ التوافق على كل

شيء: من أصغر المسائل إلى أعظمها شأنا وخطورة، وتبين لنا أنه أداة فاعلة جدا في العمل الجماعي، وأنه لا يعطله، كما كان أصحاب الآراء التعسفية والفردية في الأحزاب يزعمون، خاصة وأننا كنا لا نلزم من لا يتوافق معنا برأينا، بل نترك له حرية التعبير عن معارضته في أي وقت وأي شكل يريده، بما في ذلك الأشكال العلنية، المكتوبة والمنطوقة، التي تتخطى نطاق الهيئة المباشر. كنا نعمل بما نتوافق عليه، ونترك ما لا نتوافق عليه جانبا، دون تجاهله أو القفز الشكلي عنه، على أن نوسع رقعة التوافق توسيعا مضطردا يعيننا على بلوغ الدرجة التي تمكننا من إيجاد حلول توافقية له هو أيضا، أو مواصلة تحييده بعد تقليص جوانب منه، مع الاعتراف بحق من يصرون عليه في التمسك به والدفاع عنه وتبريره، مهما كان عددهم محدودا، شريطة أن لا يؤثر على مجمل عملنا أو يعترض طريق توافقنا راهنا وفي المستقبل. كنا نطبق مبدأ يقول: نعمل بما نتوافق عليه ولا نختلف أو نتصارع حول غيره، ونعمل في الوقت نفسه على التقارب بعضنا من بعض لتنمية مشتركاتنا، بحيث يبدو ما لم نتوافق عليه في ضوء جديد بعد حين، ويتغير موقعه من عملنا، فيسهل عندئذ إيجاد حلول توافقية له هو أيضا.

كانت كلمة السر الثانية هي المشتركات. كنا نبحث عن المشتركات في كل شيء وأمر، دون أن تحمل بالضرورة معنى الحلول الوسط أو تقتصر على تسويات. كان المشترك بالنسبة إلينا هو ما يحظى بقبولنا ويقربنا بعضنا من بعض من جهة، ويرتقي بمستوى فكرنا وعملنا في جميع الظروف والأحوال من جهة أخرى، فالمشتركات ليست وسيلتنا إلى مراضاة بعضنا البعض، بل هي أداة تتطلب جهدا فكريا كبيرا ومخيلة عملية خصبة، تحول دون انزلاقنا إلى العمل في إطار المستوى الأدنى في الفكر والعمل، وتدفعنا نحو الأفضل والأرقى والأصعب: نحو الأسئلة والمشكلات التي تتطلب موهبة خاصة في تقديم أجوبة عليها وإيجاد حلول لها. وساعد على الأخذ بسياسة المشتركات أننا كنا جميعا قد اقتنعنا بضرورة إدارة ظهورنا لانتماءاتنا الحزبية القديمة، وبحتمية مغادرة واقع سياسي، حزبي ورسمي، معارض وموال، متنوع في تسمياته وأشكاله، موحد أو متشابه في مضمونه وجوهره، قام على التعارض والتناقض والبحث عن نقاط الاختلاف مع الآخرين، ولم يبحث عن الأفكار والمصالح الجامعة، التي اعتقدنا الآن أنها رافعة أي عمل يرى في المجتمع المدني أساسا وحاملا للسياسة، وتاليا ساحة مشتركات وجوامع تكمن جدارتها في قابليتها للتطبيق على مختلف الأمور والمسائل،مثلما كانت تثبت تجربتنا ذاتها، التي قربت بيننا، وحيدت أو قللت خلافاتنا، وجعلتنا نراها في ضوء جديد: غير أيديولوجي وغير شخصي وغير فئوي، وأشعرتنا بقدرتنا على إدراجها في سياقات تثلم حدتها وتخفف من احتدامها، وتضعها في حجمها الحقيقي: كخلافات تطرح نفسها على بشر يمتلكون ما يلزم من مشتركات وتوافق يعينهم على التصدي لها وتجاوزها، أو حل ما قد تثيره من إشكالات.

أخيرا، ساعد كثيرا على العمل في إطار التوافق والمشتركات افتقارنا جميعا إلى خبرة حقيقية أو مسبقة في العمل المدني والمجتمعي، واضطرارنا إلى مناقشة أية فكرة تطرح علينا والوقوف عند أي حدث يعترضنا، واقتناعنا أن أحدا منا ليس له حق التصرف وكأنه في حزب، منفردا ومن خلال سياسات العصا والجزرة، وبالأمر والزجر، وأن تلمس خطانا في نفق الوقائع المظلم والتجربة الجديدة برهاناتها الخطيرة يتطلب بقاءنا قريبين بعضنا من بعض، وإبقاء عقولنا مفتوحة على آراء

قد لا نقرها، لكن الواقع لم يثبت بعد خطأها، وخبرتنا لا تختزن ما يشبهها، فلا بد أن تكون أيدينا ممدودة بعضنا إلى بعض، وعقولنا مفتوحة على الرأي الآخر.

اقترح بعض الزملاء الحصول على ترخيص رسمي للهيئة التأسيسية، فكتبت طلبا وقعه أحد عشر عضوا منها، ووضع نظام داخلي قصير، وعين مسؤول إداري ومالي للهيئة، استجابة لطلبات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التي تعتبر شرطا للترخيص. ثم زار أحد أعضاء الهيئة الوزارة للتقدم بالطلب، فاستدعي بعد أيام إلى مكتب نائب رئيس الجهورية آنذاك عبد الحليم خدام، الذي كان يشن حملة ضارية باسم النظام وبالنيابة عنه على الهيئة وفكرة المجتمع المدني ويتهمها بالتعامل مع الخارج الإمبريالي/ الصهيوني، وبالرغبة في «جزأرة» (نسبة إلى الجزائر، التي كانت تشهد أحداثا دامية في شبه حرب أهلية) سوريا، وذهب في اتهاماته حد إعلان أننا اتفقنا مع شارون على قلب النظام ـ صار شارون رئيس وزراء إسرائيل بعد ستة أشهر من اتفاقنا المزعوم معه، عقب انتخابات عامة يبدو أننا كنا نعرف سلفا أنه سيربحها! ـ. أخبر خدام مندوب الهيئة أن الطلب يشبه البلاغ رقم واحد الذي تذيعه الانقلابات العسكرية، ثم حاول شراءه وإقناعه بالتعاون مع النظام، وحين جوبه بموقف حازم، قال لمندوب الهيئة: انتظروا شهرا، ثم أعلنوا أنفسكم حزبا بقوة قانون الأحزاب الجديد،الذي سيصدر خلال ثلاثة أو أربعة أسابيع (حدث هذا قبل عشرة أعوام ونيف!). ومع أن أحدا لم يبلغ الهيئة رفض طلبها بصورة رسمية، فإنه ترتب على الرفض الفعلي للطلب موقفان داخلها: واحد مثله مندوب الهيئة الذي قدم الطلب، قال بضرورة لانتقال إلى تأسيس منتديات حوارية تعمل على الصعيد الوطني، وآخر تبناه العدد الأكبر من الأعضاء دعا إلى مواصلة العمل لتشكيل لجان قاعدية، محلية وقطاعية ووظيفية ومتخصصة... الخ، تضم أكبر عدد من الناس، وتكون شكل تعبيرهم عن مطالبهم وانخراطهم في الشأن العام، وحاضنة تنظيمية تمهد الأرض للعمل العام من النمط الجديد، وتاليا شكلا عمليا يلتقي فيه ويتدامج الخاص مع العام والعام مع الخاص. هذا الافتراق في أساليب العمل، لم يكن يعني فراق التيارين، اللذان تكاملا في الواقع والعمل اليومي، فلعب أنصار اللجان دورا مباشرا وحيويا في تنظيم الندوات والاتصالات مع المثقفين، كما في اختيار موضوعاتها والانخراط في حواراتها ونقاشاتها، خاصة بعد أن انتشرت انتشار النار في الهشيم وبلغ عدد منتديات الحوار قرابة مائة منتدى خلال أشهر ثلاثة فقط، وغطت مختلف مناطق سوريا، ووصلت إلى البلدات والمدن الصغيرة، واستقطبت جمهورا كبيرا من المشاركين كان عدد كبير من أفراده يسافرون مئات الكيلومترات إلى دمشق كي يشاركوا في ندوات المنتدى الأول، الذي صار رافعة الحوار والنقاش الوطني/ الديموقراطي، ثم أعقبه منتدى هام آخر، احتل مكانه بعد اعتقال مؤسسه الأستاذ رياض سيف، هو منتدى جمال أتاسي للحوار الديموقراطي، الذي كان يعقد مرة في الشهر في منزله بدمشق، ويستقطب مئات المشاركين، ويتولى تقديم وجهات نظر لجان إحياء المجتمع المدني وأحزاب المعارضة حول مختلف شؤون وشجون البلاد، وغدا منبرا حرا طورت خلال ندواته مواقف معارضة مهمة، وخاض مندوبو البعث والمعارضة نقاشات وحوارات هامة، قبل أن يتم إيقاف نشاطه وإغلاقه في فترة لاحقة (عام ٢٠٠٥). في بلاد لا تعرف صحافة حرة، ونظام يكره أن يقوم تواصل سياسي بين المواطنين، سدت المنتديات ثغرة مهمة

في الحياة العامة، زاد من أهميتها تفاعلها مع مواقع الأنترنت، التي نقلت ما كان يقال فيها بسرعة ودقة إلى من لم يحضروا جلساتها، ومثلت ظاهرة إعلامية من نمط جديد، متفوق كثيرا على إعلام السلطة الرسمي والخشبي، يخدم وجهات النظر الأغلبية الصامتة ويسمع صوت ن لا صوت لهم، هو إعلام غير رسمي يؤسس ساحة تفاعلية حرة لا سلطة للسلطة عليها، ينخرط فيه بصور متنوعة ومتزايدة جمهور متعاظم الأعداد من مواطنين مجهولين، يريدون الحصول على مصادر معلومات حرة والتفاعل الآمن فيما بينهم والتعرف بعضهم على بعض وفتح قنوات التواصل الاجتماعي المغلقة، حتى بدا وكأن الحياة الرسمية تذوي وتضمر والحياة الشعبية والوطنية تزدهر وتتعمق وتنمو، وأن هناك عالما يموت وآخر يولد، لأن قبضة النظام المغلق صارت أصغر من أن تستطيع الإحاطة بجسدية مجتمع يستعيد وعيه، ويعيد تعريف وتلمس ذاته خارج عالمها ومفاهيمها وتنظيماتها، وطبقة وسطة تشق عصا الطاعة وتخرج من القمقم الذي طال حبسها فيه، وفي الوقت نفسه من عالم النظام. بالنتيجة، استعادت أحزاب المعارضة الكثير من قواعدها، التي كانت قد ابتعدت عنها في الحقبة السابقة، بينما تشكلت في حاضنة المجتمع بدايات بدائل عفوية وتنظيمية تجلى نشاطها من خلال فعاليات الطبقة الوسطى، وخاصة المثقفين من بناتها وأبنائها، وقيام عدد متزايد من المواطنين بكسر حال الركود والجمود التي رزحوا تحتها طيلة نيف وعقدين. تلك كانت حالة عملت لها الهيئة بوعي، عندما جعلت منذ بدايات نشاطها فتح قنوات التواصل بين أبناء الشعب هدفا أعلى لها، وأولوية مطلقة لعملها، ودرست سبل تحقيق هذا الهدف، وقررت اعتماد الانترنت وسيلة إعلام لها، وركزت عليه، واعتبرته منبرا جديدا يتيح لها، وللشعب، تفاعلا سريعا ضمن قنوات آمنة نسبيا، عليها تغذيتها بالمواد الضرورية للتواصل والحوار، والتركيز على موضوعات بعينها تساعد على ترميم الوعي وخلق روح جديدة وعقل مفتوح وشجاعة مدنية، والقيام بنشاط ثقافي: كتابي وشفهي متواصل يغطي كافة المسائل المطروحة، والمواضيع التي لا تحب السلطة الحديث عنها، لكونها روافع أي نهوض. بعد حين، انقلبت الآية، فلم يعد إعلام السلطة قادرا على مجاراة النشاط الجديد، وبدت مقولاته قديمة وغير وظيفية، بينما كان آلاف السوريين يبادرون في أحيان كثيرة إلى تصوير أو نشر آلاف النسخ من بعض المقالات والوثائق وتوزيعها على محيطهم القريب والبعيد، أو يلفتون إليها أنظار بعضهم البعض بواسطة رسائل الهواتف النقالة القصيرة، والبريد الإلكتروني.

طاولت اعتقالات عام ٢٠٠١ عددا من أبرز رموز المجتمع المدني، لكنها لم تنجح في وضع حد لنشاط الهيئة، التي سرعان ما تحولت من هيئة تأسيسية إلى «لجان إحياء المجتمع المدني في سوريا»، وتغذت بدماء جديدة، عندما انضم إليها مثقفون جدد وبارزون، وتكاثرت لقاءاتها حتى صارت أسبوعية، واكتسب عملها طابعا مؤسسيا، وخاصة الإعلامي والتنسيقي منه، فقد بادرت اللجان إلى انتخاب لجنة إعلامية تغير أعضاؤها كل ثلاثة أشهر، للرد على ما يوجه إليها من أسئلة والتعبير عن مواقفها من المسائل المختلفة، وصار هناك من يتولى تنظيم عملها دون أن تكون له تسمية، ودون أن تنتخب ناطقا رسميا باسمها، خشية أن تنخرط في تطور يقود إلا نظام تراتبي يحولها إلى تنظيم، ويسبب إرباكات في عملها وخلافات بين أعضائها على غرار ما حدث في كل تجربة عربية برز من أعضائها والمشاركين فيها ناطق رسمي سرعان ما جعل نفسه ممثلها، ثم

مؤسسة قائمة بذاتها، مع ما ترتب على ذلك من مشاحنات وتناقضات.. الخ. بقيت اجتماعات اللجان شبه مفتوحة، يحضرها غالبا زوار متنوعون، قد يكملون معها، أو ينقطعون عنها، خاصة بعد أن كلفت بعض أعضائها بالاتصال مع شتى الأطراف وأوكلت إليهم مهمات محددة ينتهي دورهم بعدها، أو أعطتهم دورا محدودا من الناحية الزمنية، يستمر غالبا لفترة ثلاثة أشهر يتم استبدالهم بعدها بأعضاء آخرين.

هذا التوجه نحو المأسسة طرح على اللجان سؤالا يتعلق بمستقبلها، وبما تريد فعله. وقد برزت هنا أيضا وجهتا نظر قالت أولاهما، التي تمثلت في عضو أو عضوين منها، إن علينا إعلان أنفسنا كحزب، وتحويل اللجان في مدى قريب لا يتجاوز الأشهر الستة، إلى حزب سياسي. بينما ذكّرت وجهة نظر مقابلة بما قالته الهيئة واللجان دوما حول حتمية إعادة إنتاج النظام الحالي، وإن في أشكال مغايرة، إذا ما تم تأسيس حزب جديد انطلاقا من نخبة، مهما كانت درجة قبولها لدى المجتمع وشعبيتها. كان أصحاب وجهة النظر هذا يعارضون فكرة الحزب لأسباب ثلاثة:

ـ عدم كفاية توضع وانتشار فكر المجتمع المدني واللجان بين الشعب العادي، وعدم تجاوزها قطاعات الفئات المثقفة والمتعلمة من الطبقة الوسطى، الأمر الذي سيجعل الحزب بالضرورة حزبا نخبويا، وسيدخله في مسارات تشبه ما وقع لغيره، فتكون المحصلة النهاية لوجوده صفرية ويدور في حلقة استبدادية قد نعيد تجديد جوانب منها، لكنها ستكون سلطوية بامتياز.

ـ اختلاف عمل الحزب الجذري عن عمل اللجان، واختلاف برامجه عن برامجها، والقائمين عليه عن المشاركين فيها، هذا على افتراض أننا كأشخاص نمتلك المؤهلات الضرورية لإدارة حزب غير شرعي في وضع معقد وقمعي كالوضع الانتقالي السوري.

ـ ردة فعل الأحزاب المعارضة القائمة، التي ستكون سلبية بالتأكيد، وما سيترتب عليها من مواقف ضارة بالجميع، ومن تأكيد لشكوك بعض قطاعاتها في مشروعنا برمته، الذي تظن أنه مكرس للقضاء عليها ولتجريدها من أعضائها، مع ما سينجم عن ذلك من تعارض مع جهودنا لتوحيد سائر القوى غير الرسمية، ولجمعها تحت سقف برنامج واحد، ومساعدتها على تبني نهج مشترك أو متقارب في العمل.

لم يثر الحوار حول الحزب أية خلافات وطوي بسرعة، واستمرت اللجان في العمل لبلوغ أحد أهدافها الإستراتيجية: توحيد الحقل الثقافي واستعادة دوره المستقل وجعله يرى نفسه بدلالة المجتمع ويضع معارفه في خدمته، وإخراجه من الهامشية وتنقيته من خلافات ضارة لطالما أنهكته وأضعفته، وتخليصه من شوائب التمحور على الذات والنزعات السلطوية، وتوحيد الحقل المعارض وتجديد رؤاه وتنظيماته وتوطينها في البيئة المجتمعية والوطنية، لضمان أفضل شروط وظروف تفاعل وتكامل الحقلين، وجعل الثقافة سياسية والسياسة ثقافية، وكفالة شروط تقدم فكرة ومفهوم وممارسة العمل العام داخل المجتمع وبجهود بناته وأبنائه، وتشجيع كل ما قد يصدر عن هؤلاء من مبادرات ذاتية في أي قطاع من قطاعات الشأن العام باعتباره حراكا يسهم في تأسيس وتوطيد الاستقلالية النسبية للمجتمع المدني، ودليلا على أن سعينا إلى إحيائه ينجح ويتوطن ويلقى القبول في عقول وممارسات الناس العاديين.

توحد المثقفون السوريون، العرب منهم والأكراد، في اللجان أو ضمن تيارها العريض. ومع أن السلطة كانت قد أخذت تزيد في هذه

الأثناء من إطباقها المدروس والمتصاعد على المنتديات، وتمنع ندواتها، وتهدد من يحضرونها، وتخرب لقاءاتها، وتحيطها بمظاهر مسلحة واستعراضات قوة، وتستدعي الناشطين بصور متكررة خلال فترات قصيرة إلى مراكزها الأمنية، حيث كانوا يخضعون للترهيب وأحيانا للتعذيب، فإن هذا كله لم يفت في عضد الناس، رغم ما ينشر رسميا عن اللجان وأنشطتها من إشاعات تجعلها تارة جهة توتر أجواء البلاد وتثير فيها متاعب هي بغنى عنها تضعف مواقفها الممانعة ضد العدو الخارجي، وهي طورا تشق صفوف المواطنين بأفكار تخريبية تزعزع الوحدة الوطنية، وهي في جميع الأحوال تصرف أنظار «الشعب» والنظام عن المعركة الخارجية ضد إسرائيل، والداخلية ضد الإسلاميين. وقد بقي المجتمع المدني رهانا تفاعل أكثر فأكثر مع عواطف وعقول قطاعات متزايدة من الشعب عامة والطبقة الوسطى المثقفة خاصة، حتى أنه أمكن تعبئة قرابة خمسمائة محامي من جميع أنحاء سوريا للدفاع عن أحد عشر من معتقلي اللجان في مدينة حلب، كثيرا ما كان العشرات منهم يسافرون حوالي ألف وخمسمائة كيلومتر ذهابا وإيابا لحضور جلسات المحكمة العسكرية في التاسعة من صباح اليوم المقرر لها، بينما كان آلاف الحلبيين يتجمعون قرب المحكمة لمتابعة وقائع المحاكمة، رافعين يافطات الاستنكار والإدانة لسلوك النظام.

٥ ـ الهيئة واللجان والسياسة

اعتمدت اللجان، بعد الهيئة، سياسات واحدة تقوم على تغليب الموقف من مشكلات سوريا، التي أنتجتها سياسات النظام وبان عجزها عن إيجاد حلول لها، على الموقف من نظامها، الذي كان أولوية أولى للمعارضة طيلة الفترة بين بداية السبعينيات ووفاة حافظ الأسد في نهاية القرن (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠). لم تعد اللجان تقول بإسقاط النظام شرطا لحل مشكلات البلاد، بل عكست الآية وقالت بأولوية حل مشكلات البلاد، بالتعاون بين السلطة والمعارضة، على أن يبدأ النهج الجديد بخطوات تمهيدية يتم خلالها حوار وطني عام هدفه التوافق على تشخيص موحد للمشكلات القائمة، وتعيين سبل وخطط حلها بالتكامل والتنسيق بين أطرافه، كل حسب قدراته وفي مواقع عمله، على أن توضع جداول زمنية ملزمة لتنفيذها، تكون معلنة فلا تبقى البلاد أسيرة سلطة تعمل بالسر، كأنها ليست سلطة بل معارضة تتعرض للملاحقة، وتخرج من انقسامها إلى معارضة وموالاة تتصارعان بلا هوادة، وتدخل في مرحلة انتقالية معروفة النتائج، تتعاون فيها مكونات الحقل السياسي المتباينة كتشكيلات تضم وطنيين سوريين متعاونين، يحمون يدا بيد وطنهم من أي عدوان أو تدخل خارجي، ويحلون مشكلات بلادهم الكثيرة جدا، التي تغطي سائر قطاعات الاقتصاد والمجتمع والسلطة والدولة والحياة العامة والخاصة للمواطنين، في إطار يقوم على اعتراف السلطة بشرعية أحزاب المعارضة، واعترف هذه بشرعية السلطة وبدورها القيادي في الإصلاح الوطني الشامل،مع ما يترتب على هذين الاعترافين من حريات عامة وخاصة لعموم بنات وأبناء الشعب، ومن تأييد للنظام الذي ستتغير طبيعته الاستبدادية وسيتخلى عن احتكار السلطة والانفراد بقراراتها وبخيارات البلاد، وسيسعى إلى توطيد التيارات الإصلاحية داخل صفوفه، وسيعزز قطاعاته المؤيدة للنهج الوطني الجديد، ولتغيير أولوياته وممارساته الداخلية، وتقييد طابعه القمعي وأنشطة أجهزته السرية، والمشاركة في مكافحة الفساد والإفساد، والمؤيدة لفصل وتفعيل

السلطات، ولوضع خطط جديدة توجه عمل الدولة برمتها، تؤدي إلى تعديل الدستور والقوانين بما يتفق والواقع الجديد، على أن يتم هذا كله بصورة تدريجية ومدروسة وآمنة، ولا يمس بوحدة الشعب الوطنية، وسلامة وأمن الدولة والمواطنين، أو يحدث هزات داخلية وأزمات وتوترات.

بهذه الخطوط العامة، التي اقترحتها اللجان، واعتمدتها تدريجيا خلال فترة قصيرة نسبيا جميع أحزاب المعارضة (كانت بعض عناصر هذه الخطة موجودة في سياساتها)، حدثت نقلة نوعية في الفكر السياسي السوري، وفي ممارسات قوى المعارضة المختلفة وكان من شأن اعتماده من قبل السلطة كخيار وطني عام أن يريح البلاد والعباد، ويخرجهما من احتجاز طويل وصعب بدت نتائجه القاتلة في نهاية حياة حافظ لأسد، واعترفت الصحافة الرسمية بوجوده بأصوات مذعورة، ودعت القائد الجديد إلى الخروج منه بأي شكل وثمن. كما كان من شأن اعتماده فتح صفحة جديدة في تاريخ سوريا والعرب، وقلب المعادلات التي سادت بعد هزيمة حزيران وتشكل النظم السلطوية، التي رأت كل شيء بدلالة سلطتها الذاتية: من الوطن والمجتمع والدولة وعلاقاتها العربية والدولية إلى المواطن العادي، واعتبرت نفسها متماثلة مع الوطن، ودمغت كل من انتقدها أو رفض سياساتها بالخيانة والعمالة، ورفضت أية قيم لا تمجدها وتزور الواقع وتشوه وعي المواطنات المواطنين، وناصبت مواطنها العداء، دون أي مبرر.

رفضت السلطة المشروع، واتخذت خطا متزايد التشدد حيال القائلين بضرورته وأهميته، حتى أنها اعتقلت عام ٢٠٠١، بين من اعتقلتهم خلال حملتها ضد الرأي الآخر، رياض الترك، ابن الواحد وسبعين عاما آنذاك، الذي كان قد أمضى إلى ما قبل أعوام قليلة سبعة عشر عاما وسبعة أشهر وسبعة أيام في زنزانة منفردة داخل سجون الأمن العسكري، حرم خلالها من زيارة أو رؤية أو سماع أخبار أسرته ومعرفة أي شيء العالم الخارجي، وتعرض مرات متكررة لتحقيقات مكثفة عانى خلالها الأمرين من تعذيب شديد أوصله مرارا وتكرار إلى المستشفيات وهو بين يدي الموت. كانت سياسات السلطة تقوم على أفكار رئيسة هي رفض مشاركة أي مواطن أو تنظيم أو تيار في أي شأن من شؤون الحكم، ورفض وجود أي صوت آخر داخل البلاد أو خارجها إلى جانب صوتها، والتمسك بأسس النظام الشمولي وإعادة إنتاجه في حاضنة التغيير، الذي ترتب بالضرورة على غياب مؤسسه وتولي ابنه السلطة، والامتناع عن إجراء أي إصلاح يطاول ركائز النظام أو يبدل موازين القوى بينه وبين المجتمع، الراجحة بقوة لصالحه والتي لا بد أن تبقى كذلك، مهما كانت الظروف والأحوال. كان النظام يعتقد أنه يستطيع احتواء المجال السياسي والحيلولة دون وقوع أي تغيير أو تبديل فيه، عن طريق تحريك وتفعيل المجال الاقتصادي، طبقا للنموذج الصيني، ويؤمن بضرورة الاستمرار في تجميد المجال الأول، والعمل على أن تنظيفه من القوى والتيارات والتوجهات الجديدة التي أخذت تنشط فيه، على أن يفتش عن موارد استثمارية تزيد عائداتها من قدرته على ضبط المجال المجتمعي، وتعزيز دوره المنفرد فيه، بالتحالف مع العناصر التي أثرت واغتنت خلال الحقبة الماضية، عوض التحالف الذي عرضته اللجان والمعارضة عليه، وأرادت له أن يقوم بينه وبين المجتمع عموما، وبتوسيع عالم السلطة وقاعدتها المالكة، والدخول بمعونتها في علاقات جديدة مع الخارج تسهم في حمايته من

العواصف التي كانت نذرها تلوح في أفق المنطقة. في مثل هذا التصور، كان من الحتمي أن يتعاظم وزن ودور أجهزة الأمن في السلطة في الفترة الراهنة والمقبلة، وأن يبرز دورها الحاسم في كل شيء، داخليا وخارجيا، وينعكس في رجحان عدد أعضائها والمتعاونين معها داخل أجهزة الدولة والحزب، وخاصة في قيادته القطرية الجديدة، التي انتخبها مؤتمره العاشر، المنعقد عام ٢٠٠٥، تحت إشراف مباشر من الرئيس الجديد.

كان النظام يتصرف باعتباره نظاما انتقاليا، وكان همه المحافظة على نفسه وإعادة إنتاج ذاته في واقع تحولي معقد، يريد تخطيه بأقل قدر من التغيير. وكانت اللجان والمعارضة ترى بدورها فيه نظاما انتقاليا، لكنها كانت تريد حل أزمته في حاضنة مجتمعية وشعبية تغير بصورة ملموسة طابعه وجوهره وطرق عمله وآليات اشتغاله ومكوناته وعلاقاته مع بقية أطراف السياسة والمجتمع، على أن يتم ذلك تدريجيا ودون صدامات داخلية أو معارك تسمح للخارج بالتدخل واستغلال ضعف البلاد، وزاد من حرص اللجان على السلام الداخلي أن الحرب الأميركية على العراق كانت وشيكة، والخوف من أن تكون سوريا هي التالية، فكانت تعمل للإراحة النظام وعدم إضعافه، خشية أن يتسبب سقوطه في انهيار الوطن وإدخاله في متاهات وخيمة العواقب. كان النظام يريد تجميد الأوضاع من خلال شعار رفعه يقول بالتحديث والتطوير، بينما كانت اللجان والمعارضة تريد التجديد والتغيير، وتدعو إلى مصالحة وطنية تستهدف الخروج من أزمة هيكلية مديدة فرضها النظام على سوريا بسياساته وخياراته وأيديولوجيته، وتقول بسياسات العقل المفتوح واليد الممدودة، ما دامت مشكلات البلاد تتخطى قدرة أي طرف من أطرافها على التصدي لها وحلها بمفرده، وتتطلب طي صفحة الحزب الواحد والرأي الواحد والشخص الواحد، كما قالت وثيقة الهيئة التأسيسية، وفتح صفحة جديدة فيها مصلحة للجميع.

مقاصد اللجان

تركز هدف اللجان على رفض الأمر القائم في الصورة التي تكون عليها منذ عام ١٩٧٠، وعلى العمل من أجل انتقاله بطريقة تدرجية إلى حل وسط تاريخي يؤسس لوضع بديل، دون إثارة ردود أفعال عنيفة من جانبه تطاول قطاعات شعبية واسعة، كما سبق أن حدث خلال أعوام سابقة، عانى فيها مجتمع سوريا بشتى قطاعاته بشدة نتيجة محاولات انقلابية وانتفاضية مسلحة وحمقاء جربها هذا الطرف أو ذاك، انضوت في سياق صراعات عربية عبثية ضد النظام. كانت اللجان تريد علاقة وطنية مع النظام لا تنضوي في أية علاقات خارجية: عربية كانت أم أجنبية. وكانت تسلم بشرعيته وتعارض السعي إلى إسقاطه أو الأخذ بأي نهج مغامر وانقسامي، على أن يسلم النظام من جانبه بشرعيتها وشرعية المعارضة، وبحقهما في العمل العام دون ملاحقة أو قمع أو تضييق، أو تعميم جو إرهابي/ إرعابي يردع المواطنين ويخوفهم ويبعدهم عن شؤونهم وشؤون وطنهم. وكان هدف اللجان الابتعاد عن سياسة الاحتواء التي مارسها النظام منذ عام ١٩٧٠، وأفضت إلى قيام «الجبهة الوطنية التقدمية» على أسس حددها حزب البعث، التزمت بقية أحزاب الجبهة باعتمادها في رسم سياساتها وتعيين مواقفها وتحديد علاقاتها، مما أسهم في شلها وثلم فاعليتها وغيبها عن الشأن العام وحياة الشعب وعواطفه، وجعل منها نسخا مكررة ومشوهة لما سمي "لحزب القائد"، حزب البعث، الذي تعرض هو نفسه

للتهميش وأتبع أكثر فأكثر بسلطة غدت أمنية بامتياز. في عرض اللجان وعقلها، لم يكن مقبولا تكرار تجربة الجبهة، ولم تكن المصالحة المقترحة مع النظام ستتم في إطاره، بل في إطار وطني مختلف هو طرف فيه وليس قوة استقطاب واحتواء. وكان المطلوب الوصول إلى أسس للعمل العام تختلف كل الاختلاف عن الأسس التي يعتمدها النظام، وآلت إلى فشل لا ينكره أحد، سواء على مستوى السلطة الذاتي أم على مستوى الجبهة وأحزابها، أم على المستوى الوطني بوجه عام. كانت اللجان ترى أن أيديولوجية البعث القومية الاشتراكية لعبت دورا قويا في نشوء المأزق الذي دخلت أمور سوريا وسلطتها ودولتها فيه، ويعاني مجتمعها ومواطنوها منه، وتؤمن بأنها أيديولوجية معادية للمواطنة والحرية، لا تصلح لإيجاد حلول للمشكلات التي سببتها هي ذاتها، فمن الضروري التخلي عن تلك الجوانب منها، التي فات زمانها وتقادمت، وأضرت بحياة البلاد العامة على مختلف صعدها، علما بأن ما دعت اللجان إليه من قيم أرادت لها أن تكون حامل البديل الجديد، لم تكن مملوءة بأية شحنات أيديولوجية، أو ذات طابع أيديولوجي بل كانت مفتوحة على احتمالات الفكر والمعرفة والرهانات الإجرائية المتباينة. وكانت اللجان تعتقد أن السياسي الذي جاء من حزب أيديولوجي أو من مؤسسة عسكرية ليس قادرا على قيادة دولة حديثة، تلعب الإدارة، وخاصة منها إدارة الاقتصاد، الدور الحاسم فيها، بما يتضمنه من خبرات ومعارف ومؤهلات لا يمتلكها العسكري والمترعرع في هيئات حزبية مؤدلجة، فكان مطلب الحوار الذي طرح يذهب في اتجاهين: بلورة رؤى ومنظورات مغايرة لتلك التي تبناها النظام طيلة نيف وثلاثين عاما، وإبراز نمط جديد من رجال الدولة، يعرف أن القيادة لا يجوز أن تعني تحجيم المجتمع وكتم أنفاسه، ولا تقبل النزعة الأمرية والتعسف، وأن المجتمع يدار بالسياسة وليس بالقمع، وأن من لا يعرف كيف يدير المجتمع ودولته بالسياسة لا يستحق أن يتحمل أية مسؤولية، فكيف إن كانت عنهما. باختصار: لم يكن القصد من الدعوة إلى الحوار والتفاهم والانضواء في حاضنة النظام، بل كان إخراج البلاد وإخراجه هو نفسه منها، وجلبه إلى العصر، إلى الحرية والديموقراطية، وتحويله إلى نظام يذهب نحو دولة مدنية تقوم من خلال حل مشكلات البلاد والعباد، وتفعيل المجتمع المدني وانخراطه المتعاظم في السياسة، وتبلور كتلة تاريخية/ مجتمعية جديدة تعني فاعليتها بالضرورة تخليه عن الانفراد بالسلطة، دون إنكار حقه في العودة إليها، متى حاز على أغلبية انتخابية، علما بأنها ستكون عودة إلى سلطة مختلفة، وأنه سيكون هو نفسه مختلفا.

لم يكن قصد اللجان الاشتراك في السلطة، وكيف تشترك في سلطة ترفض نمطها القائم وممارساته وطرق تفكيره وخياراته، ولا ترى أنه عازم على إخراج سوريا من أزمات مستعصية تسبب وحده فيها؟. ثم أن مسعى اللجان كان يذهب بكليته نحو معالجة أزمة المجتمع والدولة وما ترتب عليها من نتائج خطيرة في حياتهما وحياة المواطنات والمواطنين، على أن تلعب السلطة دورها في الإطار الجديد. بينما كانت رهانات النظام تنصب أساسا على إصلاح السلطة،وتاليا على إجراء تبديلات جزئية على صعيدي المجتمع والدولة، تخدم إعادة إنتاج أشكال وعلاقات السلطة الموروثة في الوضع المتغير، وتعين السلطة المحدثة/ المطورة على التحكم بمرحلة الانتقال بالطريقة التي تحكمت وضبطت من خلالها السلطة السابقة مرحلة التأسيس، وتجاوزت بواسطتها معضلات ومشكلات كثيرة كان معظمها مع

المجتمع والدولة وضدهما قبل كل شيء آخر. أخيرا، كيف تشارك اللجان في خيار يناقض تماما خياراتها، يأخذ البلاد إلى مكان وحال هو عكس وحال المكان الذي تريد لها أن تصل إليه، كي تبلغ بر السلامة؟. لم يكن القصد من المصالحة الوطنية الالتحاق بالسلطة: كليا أو جزئيا، بل كان إخراج جميع مكونات المجال السياسي من حالة الاحتجاز والتأزم التاريخية المستعصية، التي سدت دروب التطور وشوهت واقع الناس ووعيهم، ووضعت أقسام منهم في مواجهة أقسام أخرى، أفقيا وعموديا، مثلما وضعت السلطة في مواجهة المجتمع، واستنزفت طاقات وقدرات الشعب، وساقت الدولة والمجتمع والسلطة والمواطنين جميعا من أزمة صغيرة إلى أزمة أكبر، ومن معضلة بسيطة إلى أخرى مركبة، كأنما كانت تتعيش من الأزمات وتعيش من أجلها، وهكذا دواليك. والغريب، أن السلطة واجهت هذه الموقف الشديد الوضوح بادعاء يقول: إن اللجان تعارض، لأنها تريد حصة من كعكة السلطة. وقد ظلت تكرر هي وأوساطها هذا الزعم، رغم تأكيدات اللجان أنها ليست طالبة سلطة، وعلى استعادا لتوقيع وثيقة تتخلى فيها عن أي مطلب أو منصب أو مغنم أو أجر أو مهمة أو وظيفة أو مكافأة، من لحظة التوقيع إلى قيام الساعة!.

كان هدف اللجان الرئيس هو إعادة المجتمع إلى السياسة وإعادة السياسة إلى المجتمع، لتحويلها إلى فاعلية مجتمعية مباشرة دون أن يلغي ذلك القوى الوسيطة كالأحزاب والنقابات، ودون أن يعني أيضا وضع مصير الشعب بين يديها واعتبارها هيئات تمثيلية تستنفذ دوره وموقعه من الشأن العام، وتحل محله أو تلغي دوره في كل شيء وأمر، وأخيرا دون أن تمنح نفسها تفويضا يخولها التحدث باسمه، ووضعه جانبا، بحجة أنها منظمة وأنه «سايب»، وأنها واعية وهو عفوي. كان رأي اللجان يقوم على حقيقة بسيطة هي أنه ليس هناك ما يمنع مجتمعا اكتسب الوعي باستقلاليته النسبية عن التعبيرات السياسية القائمة فيه، من أن يكون واعيا ومنظما. وليس هناك ما يحول أيضا بينه وبين فهم وإدراك المعارف التي تنقل إليه من الخارج، وتلك التي يطورها بخبرات بناته وأبنائه الذاتية، وتجعله يرفض ما لا يتفق معها، بينما يستطيع تحويل أية فكرة أو منظومة أفكار إلى قوة مادية بمجرد أن يتملكها، أي يجعل منها معيارا يفرز بواسطته الخطأ من الصواب، ويرى في هديه مصالحه الحقيقية، ويجعله جزءا من حياته اليومية: الخاصة والعامة. بذلك، قطعت اللجان مع فكرة رأت المجتمع تحت مقولة «الكتلة الخام»، واعتبرته حقل تفاعل، بل حقل التفاعل الرئيسي الذي تنشأ وتموت وتتصارع وتتكامل وتتفاعل فيه الأفكار والمعارف، من أكثرها ملموسية إلى أكثرها تجريدا، ومن أبسطها إلى أعقدها، ومن أشدها نخبوية إلى أشدها شعبية، فالمجتمع ليس فقط عالما يتم فيه إنتاج الواقع والفكر والمصالح، بل هو المساهم الرئيس في كل ما يتعلق بالممارسة والنظر، ومنطلق ومآل أية فاعلية إنسانية، وإلا فإنها لن تكون فاعلية وإنسانية، حقيقية ومتواصلة، بكل معنى الكلمة.

قالت اللجان بالعودة إلى المجتمع بما هو نقطة بداية أي مشروع، وحاضنة أي تغيير، لإدراكها أن من الكارثي استمرار واقع التردي الذي وصل إليه عالم السياسة الرسمية، والعجز الذي بلغته المعارضات الحزبية، وانسداد سائر الآفاق في ظل الأمر القائم، واشتداد تدهورها الحتمي وما يمليه على محبي وطنهم من تفكير بضرورة أن تكون هناك مقاومة تنطلق من جهة خام، عزلت نفسها عالم النظام السياسي، وخرجت منه، وقبعت في عالمها الخاص، الحافل دون شك بالنتائج التي

يسببها الاستبداد والإفساد والظلم والتمييز في الهيئة المجتمعية، المفككة، واعتماد وتسيد أنماط متنوعة من التأخر الفكري والمعرفي، علما بأنه ليس هناك بالملموس أي طرف آخر غير المجتمع يمكن الرهان عليه، أو تعليق الآمال على إحيائه، فالسلطة تسير في دروب لن تعود عنها، ومصالح لن تخدم غيرها، وآليات عمل لن تستبدلها بغيرها، والمعارضة محصورة بين ضعفها الذاتي المتفاقم وقبضة القمع الكلية الحضور، واللجان لا ترى في نفسها نخبة جديدة تريد انتهاز الفرص للحلول محل مجتمعها، وهي تريد أن تعمل بدلالته طيلة الزمن الذي يتطلبه إحياؤه، المعقد والصعب، آخذة بعين الاعتبار ما يتطلبه عمل كهذا ويتيحه من خيارات نظرية وعملية، ويمنحها من وقت لبلورة أفكارها وممارساتها، ولتصحيحها، ومدركة أنه يدخلها إلى عالم رحب، متنوع وواسع، يتضمن أو يضمر نقاطا وجوانب كثيرة غائبة عن السلطة أو بعيدة عنها، يمكن أن لنفسها ملاذا فيها، خلال الحقبة الأولى من نشاطها على الأقل، حيث تعمل كمجموعات ثقافية يبدو نشاطها النظري غير مؤذ سياسيا.

لم تكن اللجان تريد بناء المجتمع المدني في سوريا، كما خيل لبعض نقادها، الذي اعترضوا على مشروعها بحجة أن الدولة الوطنية هي التي تبني هذا المجتمع!. كانت اللجان تتطلع إلى إيصال قدر من المعارف والثقافة إلى لمواطنات والمواطنين تمكنهم من وعي ذاتهم كأعضاء في مجتمع أولا ثم مدني فيما بعد، وتتيح لهم التعامل مع مختلف أطراف الشأن العام بصفته شأنا خاصا أيضا، دون أن يكون مجتمعا تابعا لها أو فاقدا استقلاليته النسبية عنها، أو أن يتخذ، في الوقت نفسه، موقفا واحدا منها، لا يميز بينها أو ينحاز إلى بعضها ضد بعضها الآخر. لم تدع اللجان إلى انفكاك المجتمع عن الحقل السياسي القائم، مع أنها وجدته هو في حالة انفكاك عنه، يشوب علاقاته معه قدر كبير من التوجس والكره وحتى لعداء، لذلك ركزت أنظارها على نمط من الوعي يتيح له تفادي وضع أقداره من جديد بين أيدي كل من هب ودب من غوغائيين سياسيين، وخاصة منهم الذين استغلوا جهله وتفرقه وتباين مصالحه كي يتلاعبوا بمشاعره، قبل أن يستأثروا بثرواته ويقيموا نظم استغلال واضطهاد شامل أخضعوه لها وهم يرمونه إلى خارج عالم السياسة والمعرفة والثروة. كانت اللجان تريد أيقاظ المجتمع وتحصينه ضد سقوط جديد، لاعتقادها أن البداية الجديدة يجب أن تختلف عن أية بداية أخرى في تاريخنا المعاصر، منذ بداية القرن العشرين، التي شهدت انفكاكنا عن الإمبراطورية العثمانية، وبعد بداية أواسط الخمسينات، التي حملت إلينا مشروع التغيير بواسطة سلطة تحدث الدولة والمجتمع وتنجز كافة المهام المجتمعية والوطنية والقومية المتعلقة بتحريرهما، فإذا بمشروعها ينحرف عن مساراته ويفسد كل شيء، ويقوض ما كان في حياتهم من أسس نهوض، وفي رؤوسهم من أفكار إنسانية وتحررية، فمن الحتمي إذن أن تحمل البداية الجديدة مشروعا مغايرا يقوم على التغيير بالمجتمع، تغيير حامله المجتمع، يقطع مع تحديث مراحلي، ومع السلطة كحامل منفرد له، ويمارسه انطلاقا من المواطن الحر، أساس وحدة المجتمع والدولة والسلطة والشعب، على أن يعد المجتمع حامل الحداثة ومرجعيتها، ومرجعية وحامل الدولة والسلطة، والمواطن الحر، مواطن المجتمع المدني، ضمانة التغيير، الذي سيكون جذريا وتاريخي الأبعاد ومختلفا، وطريق العرب إلى عصرهم، وسبيلهم إلى حريتهم ووحدتهم.

هذا الموقف بمفرداته المختلفة كمن في بداية المشروع واخترق مراحله وكان مقدرا له أن يبلغ

أهدافه ومراميه النهائية خلال زمن تعينه حرية القائمين عليه والانفتاح السياسي في البلاد، والعمل لإيجاد أنماط مرحلية وانتقالية من الممارسة تحمي انطلاقته عند بدايته، وتسهل تحققه التدريجي، بعد أن تشجع قطاعات اجتماعية مختلفة على تبنيه والمبادرة إلى جعل حضورها فيه وفي الحياة العامة ملموسا ومؤثرا ويحسب له حساب. بداية، وجهت اللجان جهودها نحو إقامة حالة طبيعية وعلاقات عادية في المجال السياسي، لذلك سعت إلى وقف الأزمة الشاملة التي يرزح مجتمعنا ودولتنا تحتها، وتعتبر أزمة أنتج النظام جميع مفرداتها ورتب أموره على التعايش معها والإفادة منها عبر العمل على جعل المجتمع يدفع أثمانها المتزايدة. كانت الفكرة التي اعتمدتها اللجان بسيطة: لا يوجد بعد اليوم، ولا يجوز أن يوجد تقسيم عمل بيننا وبين النظام يجعله مسؤولا بصورة منفردة عن الوطن، ويجعلنا مواطنين هامشين يتفرجون وقد عقدوا أيديهم فوق صدورهم على الشأن العام، ولا يرون أنفسهم إلا بدلالة الأمر القائم ونظامه، هم إما معه أو ضده. لم يعد النظام مرجعية اللجان والعمل السياسي، ولن يكون بدءا من اللحظة التي بدأ فيها العمل لحل مشكلات البلاد، وإن بقي واحدة من أعظم مشكلاتها ومعضلة من أفظع وأعقد معضلاتها. إن مرجعيتنا ستكون من الآن فصاعدا المجتمع ومصالحه، أما هدفنا الذي لن نحيد عنه فهو إعادته إلى حقل السياسة باعتباره الفاعل الذي يجب أن يقرر الشأن العام في مختلف حقوله وتجلياته، وأن نرى أنفسنا والنظام بدلالته، حتى إن بقي غائبا أو مغيبا، بصورة كلية أو جزئية، فنحن نعرفه ونعرف أحواله وأوضاعه، حاضره وتاريخه القريب، ونشعر بما يعانيه من بؤس واضطهاد، ويجبر على تقديمه من أثمان، ويتعرض له من حرمان ومهانة. سنرى النظام بدلالة المجتمع، ولن نراه كمرجعية أو كجهة شرعية عليه إطاعتها وتنفيذ ما تصدره إليه من أوامر وتوجيهات، والتقيد بما ترسمه من سياسات وتنصبه له من أفخاخ. إذا كان ما يفعله النظام متفقا مع مصالح المجتمع أيدناه، وإذا كان متعارضا قاومناه وعارضناه. وسنرى الأمور في الحالتين بدلالة مجتمعنا، الذي ستسهم معرفتنا بمصالحه في تعريفه بأشكال الدفاع عنها وحمايتها، وتبصيره بسبل بلوغها وتحقيقها. إلى هذا، نحن لا نعتقد أن النظام كتلة واحدة صماء لا تتأثر بالبيئة العامة، ولا يمكن اختراقها، ونؤمن أن ما في أيديولوجيته من مقولات عن الاشتراكية والوحدة العربية والحرية يمكن أن يوجه ضده، أو ضد قطاعاته المتعنتة المتشددة، بينما يمكن التأثير بالتأكيد على مكوناته التي تحتل أسفل سلمه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتلك التي تتساقط منه أو تبتعد عنه، فهو، في نهاية الأمر، نظام يقوم على التراتب، بل إنه نظام واسع وحاد التراتب، تسهم في تماسكه أيديولوجية شمولية تقبل بدورها النقاش والدحض، ويمكن أن تقبل إعادة تفسير بعض مقولاتها وتوجيهها ضد القراءة الرسمية المعتمدة لها. وعلى العموم، لا بد من خطة تعيد إحياء المجتمع وتوحده إلى أقصى حد ممكن، بينما تعمل، بالمقابل، على اختراق السلطة واستغلال نقاط ضعفها الكثيرة، كتناقض الواقع الذي أقامته مع وعودها ومقولاتها وأيديولوجيتها، وتعارض حياة الممسكين بأعنتها وطرق عيشهم وأساليب تفكيرهم مع طرق عيش وحياة وأساليب تفكير غالبية الشعب، وتناقض أفعالهم ومصالحهم مع أفعال ومصالح الناس، وهو تناقض واضح لا حاجة إلى تبصير المواطن العادي بوجوده، لأنه يراه بأم عينه ويدرك أسبابه ومعانيه، بل ويتحدث عنه ويحتج في أحيان كثيرة عليه. ولكن، وبالنظر إلى أن مسألة التغيير لن تكون مطروحة قبل حقبة قد لا

تكون قصيرة من الإعداد، فإن شيئا لا يمنع دون تركيز جهد خاص على السلطة، على أن تنتهج حيالها سياسة ذات وجهين: واحدة تقدم من جانب اقتراحات ومشاريع معتدلة وموجهة نحو المصالحة معها، وأخرى تضغط عليها بمطالب الشعب الصريحة من جانب آخر، وأهمها مسألة الحريات والديموقراطية والدولة المدنية وحقوق لإنسان والمواطن وحالة الطواريء وتوزيع الدخل الوطني... الخ، على أن تكون الاقتراحات والضغوط صادقة ولا يمليها التلاعب، بمعنى أنه يجب وقف الضغوط والقبول بالمصالحة إن استجابت السلطة لها، وإلا فاستخدامها إلى أن تصبح المصالحة البديل الوحيد بالنسبة إلى سائر أطراف المجال السياسي. هنا، كان لا بد من موقف يضع اللجان في موقع جهة تفكر وتعمل لإخراج وطنها كله، بما في ذلك السلطة، من مآزق كثيرة أغرقه نظامها فيها، تدافع بالمقابل دون كلل أو تعب عن مصالح المجتمع والمواطنين، فهي تنتهج خط المصالحة لتثبت للشعب ضرورتها وإمكانيتها، وتؤكد أنها ستفضي إلى تخفيف الضغوط الرسمية عليه، وستحسن موقعه من مجمل الصراع السياسي والاجتماعي الجاري في البلاد، وهي تتمسك بالمصالحة لتثبت للنظام أن هناك مخرجا من أزمته أفضل وأفعل بكثير من السياسات الأمنية والقمعية، وأن الشعب لا يريد شرا بأحد، وليس من الحكمة التعامل معه وكأنه جهة معادية تضمر ما لا تعلنه. كي يطمئن النظام إلى هذا النهج، ويعلم الشعب أن حقبة التعاون مع قوة دولية ما في سبيل الحصول على دعم خارجي ضد قوة أخرى أو طرف داخلي قد انتهت ولم تعد مطروحة، كررنا بوضوح أننا لن نمد يدنا إلى أية جهة خارجية، كائنا ما كانت، ليس فقط لأن العالم صار واحدي القطب، فلم يعد يوجد فيه من يمكن الاستقواء به غير أميركا أو ضدها، بل لأننا لا نريد إدخال الأجانب في مشكلاتنا الداخلية، التي نثق بقدرتنا على حلها بالتوافق مع حكوماتنا، بمجرد أن تصدق نواياها وتقرر التعاون مع غيرها من أطياف العمل العام. حين أخرج النظام فزاعة الخارج من كيس ألاعيبه وألح عليها، تحديناه أن يوقع وثيقة وطنية نتعهد فيها جميعنا أن لا نتعامل مع أي طرف خارجي ضد النظام أو أي مكون من مكونات المجال العام السوري، وأن يقر أسسا متفاوضا عليها تضبط التعامل بيننا كأطراف عقد وطني ملزم لنا جميعا. كان موقفنا يقوم على رفض النظر إلى العلاقات مع الخارج بمنظار أساسه النظام، وعلى رؤيتها بمنظار الاستقلال الوطني ووحدة وسلامة الدولة والمجتمع، في سوريا وعلى النطاق العربي، فنحن أولا وأخيرا وطنيون ودعاة وحدة عربية، ونهتم كثيرا بانعكاس ما نؤمن بصحته ونفعله على مجمل المجالين الوطني والقومي، في أقطار العرب وأمصارهم. لقد فعلنا هذا، وأعلنا أننا سنقف مع النظام وسنقاتل تحت قيادة بشار الأسد، في حال تعرضت سوريا لغزو خارجي، وأننا لا ولن نغلب التناقض الثانوي مع طرف داخلي هو النظام على التناقض العدائي مع العدو الإسرائيلي أو أية جهة خارجية تسعى للإضرار ببلادنا أو لاحتلالها، لأي سبب كان. ولعله من المفيد التذكير في هذه المناسبة بأننا تعهدنا بهذا وكررنا تعهدنا آلاف المرات، بينما كان الأميركيون يحاولون بمختلف الوسائل اختراق بلادنا، ويسعون إلى تجنيد جهات وأشخاصا يشبهون أحمد الشلبي، لديهم الاستعداد لامتطاء الدبابات الأميركية الزاحفة نحو عاصمة بلادهم. كانت المقولة الرئيس التي أطلقناها آنذاك هي التالية: أنتم أيها الأميركيون دعمتم نظم الاستبداد في العالم العربي طيلة نيف وثلاثين عاما، وترفعون اليوم راية الديموقراطية كي تخترقوا دولنا

ومجتمعاتنا ويسهل عليكم اقتحامها، بينما نريد نحن الديموقراطية كي نعزز دولنا ونحصن مجتمعاتنا ونمنع سقوطها داخليا أو خارجيا، فمشروعنا عكس ما تريدونه وتسعون إليه، وهو موجه ضدكم بدرجة رئيسة، أنتم الذين لطالما تغنيتم بالاستبداد وبقدرتكم على تطويعه وجعله الجهة الوحيدة في التعامل مع مجتمعاتنا ودولنا، التي وفرت عليكم التعاطي مع الشعب، وحمت مصالحكم منه، فكان من المفهوم أن لا تطالبوها بالإصلاح أو بالديموقراطية. أما والآن، وقد أعلنتم رغبتكم في إقامة نظام إقليمي جديد، تابع لكم، فإنكم لن تجدونا بين صفوف من يؤيدونه، بل في النسق الأول من أعدائه، الذين لم نكن يوما إلا منهم ومعهم، بحكم تربيتنا القومية ونزوعنا الاشتراكي وطموحنا إلى سيادة مطلقة تمارسها في بلداننا نظم حرة ومستقلة تأخذ بنمط جذري من الوطنية من أهدافه توحيد العالم العربي، الذي نريده مستقلا استقلالا مطلقا وحرا حرية تامة بدوره. في هذه الأثناء، أعلن ناطق رسمي أميركي ذات يوم إن بلاده تفكر بتقديم خمسة ملايين دولار لمساعدة حركة المجتمع المدني في سوريا، فرددنا عليه بعد دقائق معدودات رافضين سياسات بلاده جملة وتفصيلا، وأدنا سلوكها ضد عالمنا العربي وفي العالم، وركزنا على ضرورة مراجعة مواقفها في فلسطين والعراق، ومطابقتها مع قرارات الشرعية الدولية، وطالبنا بإيقاف معوناتها العسكرية والمالية للعدو الإسرائيلي، وبسحب جيوشها من العراق ووقف تدخلها في شؤون العرب الداخلية، وطلبنا إليها الابتعاد عن شؤون بلادنا وخلافاتنا مع نظامنا، فرد في اليوم التالي زاعما أنه لم يكن يعنينا نحن، بل كان يقصد جهات سورية أخرى. وبالفعل، لم يعاود الأميركيون عروضهم بعد ذلك، لنا أو لغيرنا. وللعلم، فإن اللجان لم تكن في أي يوم على صلة مع أية جهة خارجية، وقد قررت مذ بدأت نشاطها في الهيئة التأسيسية أن لا يشارك أحد من أعضائها في أية مناسبات تقيمها السفارات المعتمدة في دمشق، أو أية أعياد وطنية أجنبية، وأن لا يقيم أحد منها صلات مع أي شخص يعمل في سفارة، فإن كانت له علاقة سابقة، وجب عليه إعلام الهيئة والحصول على موافقتها، في حال كانت هناك ضرورات تجعله مجبرا على استمرارها.

أخيرا، كانت إقامة بيئة آمنة داخل سوريا أحد مقاصد اللجان الرئيسة، وكان الهدف منها تشجيع النظام على الإصلاح، بإضعاف صوت المتشددين وما سمي الحرس القديم من جماعته، وخاصة في جهازه العسكري/ الأمني، وتقوية التيار الذي بدا أن الدكتور بشار الأسد يتزعمه، وتقدم بخطاب ضمنه مفاهيم جديدة على العقل السياسي السائد كالديموقراطية وتعريفه لها، وموقف المتشددين في المعارضة، الذين - والحق يقال - تناقص عددهم بسرعة، وبدؤوا يقبلون فكرة المصالحة الوطنية العامة. كانت اللجان ترى أن بنية النظام ستمنع الرئيس الجديد من إنجاز أي إصلاح، وقد تؤدي إلى تهميشه وإبعاده عن مفاتيح السلطة الحقيقة، وتعمل لوضعه في سياقها هي بدل أن يضعها هو في نهجه، وسترى فيه غريبا عن النظام وإن كان ابن مؤسسه حافظ الأسد، الذي فقد الكثير من صلاحياته وسلطاته قبل وفاته بسنوات عديدة، وأجبره مرضه لفترة طويلة على ترك مسائل الحكم الرئيسة بين أيدي من نصبوا الدكتور بشار رئيسا لنظام كثير الملفات، غارق في مشكلات لا حصر لها، منخرط في علاقات وصراعات داخلية وعربية وإقليمية ودولية بالغة التعقيد، يأخذ بسياسة حيال إسرائيل تستند على حسابات فائقة الحساسية والخطورة، من غير الجائز إطلاقا اقتراف أي خطا

فيها، لان تكلفته قد تكون مميتة، له في الوقت نفسه وجود عسكري خارج أراضيه، تفرض عليه التقيد بلعبة دولية متعددة الأطراف ليست مفاتيحها الرئيسة في يده، إن اقترف فيها خطأ جسيما عرض جيشه، الأداة التي كان يحكم من خلالها حتى عام ١٩٧٨، لمخاطر لا تحمد عقباها، على أن لا ينسى حقيقة أن لبنان بقي أساس ما سمي «المسألة الشرقية» خلال العصر العثماني، وتاليا البلد الذي تقاطعت وتناقضت وتوافقت فيها مصالح كبيرة إلى درجة تبعث القشعريرة في جسد من يمد يده إليه أو يفكر بإدارته بعيدا عنها، بينما النظام محاط بخصوم من جميع الجهات: هي تركيا شمالا ـ بسبب مشكلة أوجلان وحزب العمال الكردستاني ـ، والعراق شرقا ـ ازدواجية البعث المتنافس في دمشق وبغداد ـ، والأردن جنوبا ـ مشكلات تاريخية غير محلولة، بينها الموضوع الفلسطيني ـ، والكيان الصهيوني جنوبا / غربا، وأعداد هائلة من اللبنانيين والفلسطينيين، في حين لا تخلو حياته الداخلية من معضلات وأزمات جد جدية حفرت هوة عميقة بين قطاعات واسعة من الشعب وبينه، ويجبره نمط مصالحه الخاصة، شبه المقدسة في أعين الممسكين بمفاصله، على منع على أي كان من الاقتراب منها، أينما كان موقعه داخل النظام أو خارجه، فمن الطبيعي أن الوافد الجديد إلى السلطة لم يملك الوقت الكافي لدراسة هذه لملفات كلها، أو لبلورة مواقف وبدائل حيالها. ومن المفهوم أن يستمر القديم على حاله ويدافع عن نفسه وأوضاعه البالغة الحساسية، ولكن التي ألف في الوقت نفسه التعامل معها، ومن المنطقي أن يكون الجديد هامشيا ومحدودا لا يهدد أسس النظام وركائزه وحساباته الكبرى ومصالحه. في هذه البيئة، رأت اللجان أن شرط التغيير الرئيس يكمن في إدخال قوة جديدة إلى حقل السياسة والسلطة تستطيع قلب موازين القوى الداخلية فيها، أو تعديلها ولو ببطء لمصلحة التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس، هي بالضرورة والقطع المجتمع السوري، لذلك أعلنت اللجان أنها ستتعاون مع بشار الأسد إن أراد الاستعانة بالمجتمع لتنفيذ المشروع السياسي الذي بدا أنه يسعى إليه، خاصة إن كان سيرسيه على أسس جديدة، مغايرة لتلك التي أقام والده الراحل نظامه عليها، وبدا تقادمها جليا يفقأ العين.

ما الأولويات التي اعتبرتها اللجان هامة؟. إنها، باختصار، خيارات تذهب في اتجاهات ثلاثة هي:

ـ إعادة النظر في توزيع الدخل الوطني بحيث تنال القوى العاملة، التي تشكل ٦٥ ٪ من الشعب السوري، نصف الدخل خلال فترة لا تزيد عن خمسة أعوام.

ـ وإطلاق حريات التعبير والتجمع خلال الفترة نفسها، بصورة متوافق عليها، وتاليا محمية من جميع أطياف لعمل السياسي الرسمي والمعارض

ـ وإصلاح جهاز الدولة انطلاقا من مبدأ فصل السلطات، وما يتطلبه من دستور جديد يلغي جميع أنواع الاستثنائيات: من حالة الطوارئ والأحكام العرفية إلى محاكم أمن الدولة. على أن يعاد تنظيم أجهزة الأمن وحصرها في جهازين: واحد داخلي وآخر خارجي، ويتم إيكال المسائل المتعلقة بالخروج على القانون، في أي مجال وقع، إلى القضاء العادي، الذي يجب أن يكون مستقلا وبعيدا عن الفساد الحالي الذي هو غارق فيه، وإصلاح النظام التمثيلي وصولا إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة بعد فترة انتقالية، تكون مدة من يفوز فيها بالرئاسة محدودة بمدتين تستمر كل واحدة منهما خمسة أعوام. أما مسألة إعادة توزيع الدخل، فهي تريح الشعب، بينما تريح الحريات النخب المختلفة، ويعيد إصلاح الدولة مؤسساتها إلى وضعها الطبيعي، ويخضعها للقانون ويجعل القائمين عليها موظفين

عامين خاضعين للمساءلة، ما دامت الدولة لا تكون دولة إن هي افتقرت إلى المؤسسات أو شوهت وظائفها وعملها. خلال السنوات الخمس الانتقالية هذه، سيتم الترخيص للأحزاب التي تقبل التوافق على أسس يقوم عليها التحول نحو وضع جديد، وتتعهد بالعمل من أجله سلميا وقانونيا، وتلتزم بوحدة المجتمع والدولة وبالدفاع عن سلامة الأول وسيادة الثانية. كما يتم الانتقال إلى خطط تنمية من نمط غير مركزي، لا تلغي ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وإنما تحدثه وفق أسس محاسبية وإدارية نزيهة ومنتجة، تتخلي عن الإدارة بالشخص (المدير) إلى الإدارة بالعلم والتخصص، وتركز في الوقت نفسه على الزراعة والصناعات الغذائية والزراعية، وتوسع دائرة القطاع الخاص وتقدم له تسهيلات مدروسة تمكنه من العمل في سائر المجالات تحت رقابة قانونية حقيقية وسياسات ضريبية عادلة وحديثة، وبرامج توجيهية إرشادية تتلازم مع اجتثاث الفساد من جذوره، والانفتاح على السوق العالمية بطريقة تضمن لسوريا موقعا اقتصاديا خاصا فيها، يجري توسيعه باضطراد لتعظيم الاستثمارات الوطنية إلى أقصى مدى ممكن، ومنع وتقييده التبذير والهدر إلى أبعد مدى، والتركيز على مساعدة الشرائح الفقيرة والمتوسطة الدخل، وتقديم معونات خاصة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في الصناعة والزراعة والتجارة، وتشبيك القطاعات الاقتصادية المختلفة بعضها مع بعض، تحصينا للاقتصاد الوطني وتسريعا لتقدمه، بحيث يستند الإصلاح السياسي وإطلاق الحريات على قاعدة اقتصادية وطيدة ومزدهرة تضمن الاستقرار وتقويه، وتمهد لمزيد من الإصلاح والحريات، وللسير على طريق النظام الديموقراطي المنشود دون عقبات أو مصاعب جدية، ودون هزات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تمنع الجماعات والأفراد من إيجاد مكان مناسب لها داخل النظام الجديد، الذي سيكون نظام الجميع وللجميع.

تركز جهد اللجان على قيام تهدئة عامة تتيح لصاحب النظام الجديد تحقيق إصلاحاته، التي كثر الحديث عنها داخليا وفي الصحافة الدولية، وكان مدخلها ما بدا أنه حملة منظمة شرع يخوضها ضد الفساد قبل وصوله إلى رئاسة الجمهورية، توقع الرأي العام أنه سيواصلها بزخم أكبر بعد الرئاسة، واعتبرها كثيرون بوابة الوضع الجديد الذي وعد بإقامته، بعد خطاب ١٧ تموز عام ٢٠٠٠، الذي ألقاه أما مجلس الشعب عقب انتخابه وتحدث فيه عن نهج في التعامل بين السلطة والمواطن بدا مغايرا بوضوح للنهج السائد، أوحى لكثيرين أنه سيكون نهجا مدنيا وسيحل محل النهج العنيف والقمعي، الذي اعتمد منذ عام ١٩٧٨ بخاصة، ودار حوله كل شيء في حياة السلطة والبلاد، وغدا فيصلا في سائر المسائل، بما في ذلك أبسطها وأقلها شأنا، توجس الأسد الأب منه في أواخر أيامه، وأبدي تذمره من ممارساته أمام بعض مساعديه المقربين، وشكا من أن استمراره يفسد ويقوض كل ما كان راغبا في تحقيقه. في هذا الجو، بدت التهدئة الداخلية بيئة ضرورية لمساعدة الدكتور بشار على إنجاز ما قد يكون لديه من إصلاحات، وتم تشجيع قيامها في ضوء خبرة تاريخية محددة كانت سوريا قد عرفتها عام ١٩٧٩، عندما قررت السلطة إجراء سلسلة إصلاحات داخلية، لكنها تعرضت لنقد حاد وشديد من المثقفين قيل فيما بعد إنه ساعد مراكز القوى المناوئة لها داخل النظام على قبرها في مهدها والتخلص منها، بما إنها وقعت بين تشدد ثقافي يساري وتشدد سلطوي يميني. أما الآن، فقد أراد المثقفون أن لا يكرروا التجربة السابقة، وأن يمنحوا الإصلاح كل الفرص الممكنة، بل وأن

يساندوا بجدية وإخلاص أية محاولة تريد البدء فيه، عبر تهدئة الأجواء من جهة وخلق حاضنة ملائمة له من جهة أخرى، ليس فقط ضمن إطارهم الخاص، وإنما على النطاق الوطني العام أيضا.

من أجل الإصلاح

ذكرت فيما سبق التبدل الجذري في مواقف المعارضة من النظام والسلطة، الذي أسهمت اللجان بقسط وافر فيه، حتى لا أقول إنها كانت وراءه. تلك كانت الخطوة الأولى المعلنة على طريق التهدئة. وقد تلتها خطوات متعاقبة تمت في مرحلة مبكرة من ولاية الأسد الابن، تركزت على العمل للتطبيع مع الأكراد من جهة، وعلى توحيد جميع أطياف المعارضة السورية، من أقصى يسارها إلى أقصى يمينها، ومن علمانييها إلى إسلامييها، في إطار المسعى الديموقراطي الإصلاحي التوافقي والتصالحي، من جهة أخرى.

وكان الأكراد السوريون يعيشون في حالة حجر سياسي حقيقي ومديد، مع أنهم لعبوا دورا بالغ الأهمية في تأسيس الدولة السورية المستقلة، وكان منهم رؤساء جمهوريات ووزارات ومجالس نواب، وضباط كبار وقادة في الجيش وموظفون رفيعو المقام يعملون في مختلف مفاصل الجهاز الإداري، ولم يكن هناك مشكلة كردية قائمة بذاتها في سوريا قبل عام ١٩٦٣، سنة وصول البعث إلى الحكم واعتماده نهجا قوميا وضعهم عمليا خارج الدولة، وحولهم من مواطنين ينشدون حقوقهم المشروعة، شأنهم في ذلك شأن بقية المواطنين، إلى عدو داخلي متهم بالعمل لفصل منطقة من الوطن وإلحاقه بدولة سيقيمها أكراد تركيا وإيران والعرق. ومع أنه لم يكن هناك أي دليل فعلي على عزم أكراد سوريا الانضمام إلى دولة خارج أراضي وطنهم، فإن توفر عزم كهذا لديهم كان ضربا من الجنون أو المحال، بالنظر إلى أن هذه الدولة لم تكن قائمة في أي يوم، وأن قيامها صعب إلى درجة الاستحالة، لما سيترتب عليه من اختفاء دول وشعوب في طول الشرق الأوسط وعرضه، ومن حروب أهلية ومجازر، وتغير في البيئة الدولية برمتها. كان العداء لأكراد الداخل يتعايش مع الصداقة مع أكراد الخارج، وخاصة في تركيا والعراق، الذين كان النظام يقيم أفضل العلاقات معهم، ويستضيفهم في دمشق والمناطق الحدودية المتاخمة للبلد المجاور، ويساعدهم بما ملكت يداه ضد النظام الآخر في بغداد وأنقرة، ويدعم حربهم ضد الدولتين بالمال والسلاح ويوفر ملجأ آمنا لمقاتليهم، ويستضيف قادتهم ويمنحهم امتيازات الحليف الموثوق والشريك السياسي والعسكري المخلص، مع أنهم كانوا يعلنون جهارا نهارا رغبتهم في إقامة دولة كردية في مناطقهم داخل البلدين!. بالتناقض الذي رسخه نظام البعث بين القومية والديموقراطية، وبقصر العروبة على العرب دون غيرهم، ورؤية غير العربي كخطر محتمل وكاختراق خارجي ممكن أو رجح للداخل، وبنظرة أمنية غير سياسية وغير حوارية، أخذت بمبدأ: «أن حسن الظن من سوء الفطن»، أو: «إن سوء الظن من حسن الفطن»، انقلب الأكراد السوريون من مكون تأسيسي للدولة السورية إلى خطر مزعوم عليها، ووضعت مخططات لفصلهم عن بني قومهم في البلدان المجاورة، ورصدت مخصصات لأبعادهم عن مناطق الحدود ولتوطين عرب في أماكن وجودهم هناك، وأقيم ما سمي «الحزام العربي»، وامتنعت السلطة الجديدة عن الاعتراف بسورية مئات آلاف الأكراد، ووقعت مفارقات ظالمة وغريبة، منها أن بعضهم كان يؤدي خدمة العلم

كسوري، لكنه، يعطى، وبمجرد أن تنتهي خدمته، بطاقة حمراء تعطى في العادة للأجانب المقيمين في الأراضي السورية!. في الوقت نفسه، وجهت السلطة جزءا كبيرا من جهودها على فصل الأكراد عن بقية السوريين، وعلى ضبطهم من خلال اختراقهم وكسب جهات وأوساط منهم بالمغانم أو بعائدات الولاء السياسي والتعاون ضد بقية أبناء جلدتهم، وبذرت بذور الخلاف بينهم، وأخذت بسياسة العصا والجزرة حيالهم، وأهملت تنمية مناطقهم، وعملت على إحاطتهم بعداء من اقتنع من جيرانهم السوريين بأنهم يشكلون بالفعل خطرا على الوحدة الوطنية ووحدة الدولة، وأن من الحكمة إبقاءهم تحت العين وفي متناول اليد، وعدم الثقة بما يقولون ويفعلون، والامتناع عن التواصل والتفاعل معهم. هذه السياسات قابلها قطاع متعاظم من الأكراد بمواقف قومية معاكسة، اتسمت بدورها بالتطرف واللاعقلانية، وأسهمت كثيرا في إضعاف الصوت المعتدل والتيار الوطني الكردي، وسببت إرباكات كثيرة له، وعزلته عن القطاعات الشعبية الواسعة، العربية والكردية على حد سواء، وفرضت على الأكراد حالة من التمزق فرقتهم على قوى تضمن كل واحدة منها ولاء عشيرة أو قبيلة معينة، خشية أن تتلاشى وتختفي تحت مطرقة النظام وسندان المتطرفين قوميا من الوسط الكردي نفسه. باختصار، خسر المواطنون الأكراد كثيرا من التطرف القومي للجانبين، ولم يخدم التطرف الكردي غير التطرف السلطوي وبالعكس.

رأت اللجان ضرورة استعادة الأكراد إلى الصف الوطني من خلال الاعتراف بحقهم الثابت والشرعي والتاريخي في المواطنة، وإسهامهم في إقامة نظام ديموقراطي يكفل حقوقهم الثقافية، ويعيد إليهم دورهم المهم جدا والوطني في حياة سوريا، بوصفهم مواطنين يتساوون مع غيرهم في الحقوق والواجبات، لهم ما لسواهم وعليهم ما على هؤلاء، وإلا فإنهم لن يندمجوا في المجتمع السوري، الذي أخرجتهم منه سياسات خاطئة ومتطرفة، ووضعت قطاعات واسعة منهم في مواقف تتسم باليأس والرغبة في الانتقام، ولن ينجحوا في الحد من غلواء المتطرفين الأكراد، الذين دفعهم التهميش والضغط إلى طلب الانفصال عن سوريا، وجعلهم يتحدثون عن مشروع يرى في مناطقهم ما أسموه «كردستان الغربية».

كان رأي اللجان أن الحل الديموقراطي لا يوفر فقط الجو الآمن الضروري للإصلاح الوطني المأمول، بل يوطد كذلك اللحمة الوطنية،التي ستجعل جميع مواطني البلد متساوين أمام القانون، وستكسر حدة التطرف لدى الجانبين، وستفتح صفحة جديدة في تاريخ سوريا الحديثة، ستصالح مواطنيها بعضهم مع بعض ومع وطنهم، وتؤسس لوحدة وطنية من نمط جديد تقوم على التنوع التكاملي، الذي يتفتح ويثري بعضه بعضا في بيئات التفاعل والمساواة والندية بين مختلف المنتسبين إلى أطياف المجتمع المتآخية. هكذا عملنا على إعادة تأسيس المسالة الكردية باعتبارها جزءا رئيسا من المسألة الوطنية/ الديموقراطية السورية العامة، يتطلب وضعها في مكانها الصحيح من المسألة الوطنية إزالة ما لحق بالأكراد من ظلم، دون محاباتهم في أي أمر أو منحهم ما ليس لهم، ولكن دون استبعادهم في الوقت نفسه عن أي مجال وطني، أو فرض أية قيود من أي نوع كان عليهم، وتبني نهج يعاملهم كغيرهم ويفتح سائر المجالات أمامهم، وفق مبدأ الكفاءة التي ترتبط بالشخص ولا شأن لها بعرق أو قوم أو قومية أو حزب أو تجمع من أي نوع كان، ويحظر بصورة كاملة ممارسة أي حجر أو قسر عليهم، ويمكنهم من تنمية

مواطنيتهم ومجتمعيتهم إلى أقصى الحدود التي يتيحها اشتراكهم في تأسيس وتوطيد نظام ديموقراطي حقيقي وأصيل في وطنهم الأم.

وكان الأكراد قد تواصلوا مع اللجان منذ بداية نشأتها، وانخرط بعض قادتهم فيها، وأجروا حوارات موسعة معها، ونشروا فكرها ورهاناتها في مناطقهم، وشرحوا لها ولجمهورها مشكلاتهم، كما تفاعلت قطاعات واسعة منهم مع مواقفها وخياراتها، وحازت على ثقتهم، حتى أنهم رأوا فيها تعبيرا وطنيا عن كثير من طموحاتهم، وأداة لتحقيق مطالبهم، بينما رأت هي فيهم جهة وطنية/ ديموقراطية تريد تجاوز حقبة عصيبة عاشتها وعانت منها، وتسعى بصدق للتعالى على جراحها وللانخراط بجدية في مجتمعها الساعي إلى الحرية والعدالة والمساواة والدولة المدنية، التي تكون لمواطنيها جميعهم دون استثناء أو استبعاد. وكان مما ساعد على هذا الموقف ما بدا جليا من سقوط الرهان القومي حيالهم خارج سوريا وداخلها، وفشل إعادة بناء الحياة العامة انطلاقا من فكرة قومية ضيقة الصدر، بدوية وبدائية وغير تاريخية، تتغذى على أحكام مسبقة عفا عليها الزمن عن فرادة العرب وتفوقهم على غيرهم، ووصول رهاناتها إلى زقاق مسدود لا خروج لها منه، تدبرت أمرها معه بمنع المواطنين بالقوة والقهر من مغادرته، وبحصرهم في خيارات خانقة لم تفعل شيئا غير شحن علاقاتهم بأزمات متنوعة، لم تعمل على حلها، بل رأت فيها ـ لشديد الأسف ـ أداة ملائمة لإدارتها وللإبقاء على أجواء الشحن والتوتر ولتغذيتها بكل ما قد يتكفل بإدامتها. بالمقابل، كان من الجلي أن موقف متطرفي الأكراد قد يكون ناجحا من الناحية التعبوية، لكنه لا يحل مشكلاتهم، بل يعمقها ويعزلهم عن بقية السوريين، الجهة الوحيدة التي يمكن أن تمد لهم يد العون، ويضعهم، في الوقت نفسه، أمام حائط مسدود، يمليه الوضع الخاص لأكراد سوريا، الذين يتوزعون على مناطق ثلاثة منفصلة عن بعضها، هي منطقة الجزيرة ومنطقة حلب ومنطقة دمشق، حيث يعيش أقل من مليوني كردي في ثلاثة تجمعات متساوية العدد على وجه التقريب، تفصل بينها مئات الكيلومترات، مما يجعل قيام «دولة كردية» ضربا من المحال، ليس فقط بسبب ما بينها وما يحيط بها من كتل بشرية عربية كبيرة، بل كذلك لأن إقامتها ككيان سياسي خاص في أية واحدة من هذه المناطق يعني تهجير نيف ومليون شخص إليها، من المنطقتين الأخريين، علما بأن إقامة كيان كهذا تتطلب قرارا دوليا وإقليميا ومحليا يعني تنفيذه تمزيق المنطقة بين المتوسط وحدود أفغانستان وبحر قزوين، وزجها في حروب لا تنتهي، ليس للنظام الدولي والدول الإقليمية أية مصلحة فيها، لأنها ستلغي أمرا قائما استمر منذ مؤتمر سان ريمو أوائل عشرينيات القرن الماضي، ولأن أحدا لا يعرف طبيعة الدول الجديدة، التي ستحل محل الكيانات السياسية الراهنة، وإلى أين ستؤول تطورات على هذا القدر من الحدة والعنف والاتساع.

عقدت اللجان، بعد سلسلة تحضيرات متفق عليها، لقاء حواريا/ تشاوريا مع سياسيين وممثلين للمجتمع المدني الكردي في دمشق، انتهت إلى بلورة موقف مشترك قام على الاعتراف بحق أكراد سوريا في المواطنة الكاملة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات، ورعاية لغتهم الخاصة وثقافتهم، وحق استخدامهما في المجال العام، والإقرار بأن سوريا هي وطنهم النهائي، الذي يلتزمون بالحفاظ عليه والدفاع عنه ضد أي كان، ويؤيدون أولوية حل مشكلات البلاد على إسقاط النظام، الذي سيعملون مع بقية أطراف النضال الديموقراطي

لإنجاح الإصلاح فيه، بالتعاون مع السلطة عامة وبشار الأسد خاصة، وسيبذلون كل ما هو ضروري ونافع من جهد لتسهيل اندماج الأكراد في النسيج المجتمعي السوري، ولإزالة ما عرفته علاقاتهم مع عربه من مشكلات ومصاعب، في إطار من المساواة والندية والعدالة والتفاعل المتبادل، الحر والمحكوم بالوطنية السورية ومعاييرها. هذا التوافق قبلته جميع أطياف المعارضة السورية واعتمدته برنامجا لها في المسألة الكردية، خلال فترة قصيرة تلت التوصل إليه، كما قبلته جميع قوى الأكراد الحزبية والسياسية، وإن اعتبره تنظيم أو تنظيمان قوميا النزعة منها غير كاف.

تلك كانت الخطوة الأولى الكبيرة على طريق تنقية علاقات الداخل السوري من الآثار المأساوية التي سببتها سياسات قومية معادية للشريك في الوطن خاصة، وللآخر عموما. وذلك كان جهد أسهم في تهدئة الأجواء الداخلية وإعدادها للإصلاح، وسحب البساط من تحت أقدام من أرسوا مواقفهم على تناقضات مفتعلة غرسوها في صلب العلاقات بين مكونات سوريا الداخلية، وعلاقات السلطة مع المجتمع، وأخيرا، جلب الأكراد إلى ساحة عمل عام مفتوحة هم فيها قوة تجمع ولا تفرق، تطلب الاندماج في الدولة لا الانفصال عنها، تضع يدها في يد كل من يرغب في بناء سوريا حرة وديموقراطية تمنح مواطنيها جميعهم فرصا متساوية، وتتعامل معهم في إطار من العقلانية والواقعية يلغي الأحكام المسبقة ويستبعدها من ساحة العمل العام، التي ستكون مفتوحة أمام الجميع ومتفاعلة مع طلباتهم ومقاصدهم.

كان الموضوع الثاني، الذي عالجته اللجان بقصد تهدئة الأجواء وإعداد سوريا للإصلاح هو إجراء حوار بين أطياف المعارضة السورية، يمكنها من تحقيق مصالحة بين مراميها دعم الفكرة الإصلاحية على كل صعيد، واتخاذ موقف واحد أو موحد من المصالحة الوطنية الشاملة، بين فصائلها أول الأمر ثم مع النظام، إن هو تفاعل بإيجابية مع سعيها ومشروعها وقبل أن يكون رافعة إصلاح حقيقي يمكن تنفيذه عندئذ دون صعوبات كبيرة بتعاضد التيار المؤيد له داخل السلطة والمعارضة، ووجود قوة من نمط جديد تستطيع نقل البلاد إلى حال طبيعية، تخلو من تناقضات ومعارك لا لزوم لها، ولا تخدم أحدا.

من أجل مصالحة أطراف المعارضة بعضها مع بعض، كان لا بد من مخاطبة التيار الإسلامي وتشجيعه على قبول الفرص الجديدة، التي تتيحها ظروف تبدو وكأنها تصير ملائمة أكثر فأكثر. وكان هذا التيار قد خاض نقاشات كثيرة، وفي فترات متعاقبة، مع ممثلي النظام، دون الوصول إلى نتيجة إيجابية، بما أن الأخيرين طالبوه باعتذار علني عن العنف الذي مارسه بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢، وبموافقته على امتناع أعضائه ومناصريه عن العمل السياسي، وأخيرا بتقديم لائحة بأسماء من لم يتم القبض عليهم منهم، خاصة من يقيمون من هؤلاء داخل سوريا. كانت فكرة اللجان تقوم على إتاحة فرصة تمكن الإخوان المسلمين من توضيح موقفهم، والاعتذار عن العنف كأمر كان طارئا وليس سياسة دائمة، والتعبير عن رغبتهم في العمل على إصلاح أحوال البلاد من خلال الإقرار بشرعية نظامها من جهة، والاستعداد لمد اليد إليه والتعاون معه، لطي صفحة يجب محوها من حياة البلاد اليومية وعلاقات قواها السياسية، وفتح صفحة جديدة تساعد على تهدئتها داخليا، وتضع إمكاناتها وتوجهاتها في خدمة واقع جديد سينجم قطعا عن إصلاح شامل يطاول المجتمع والسلطة والدولة، ويؤدي إلى إعادة نظر جدية في الأسس

التي تقوم عليها الضوابط الداخلية لحياتها العامة. كانت المصالحة بين السلطة والإسلاميين حساسة ومهمة، وكان من الضروري العمل من أجل تحقيقها، تطبيعا لأحوال البلاد، وإن بصورة غير مباشرة وفي أمد غير قصير.

وكان الإخوان المسلمون قد واكبوا التغيير الجاري في رؤية المعارضة من خلال نقلة مهمة في نظراتهم وأولوياتهم، جعلت برنامجهم يتوجه نحو إقامة نظام حريات وديموقراطية في إطار دولة مدنية، يستند إلى نظام تمثيلي يلي حقبة انتقال متوافق عليها، يقوم بعدها على ضمان الحريات العامة والخاصة واحترام حقوق المرأة والطفل والأقليات المذهبية والسياسية، والالتزام بالنهج السلمي/ الحواري والتوافقي سبيلا إلى الإصلاح والتغيير، وصولا إلى تبادل لسلة عبر انتخابات حرة، والمشاركة في سياسة عامة وملزمة تحمي البلاد من العدوان والتدخل الخارجيين وتحرر الجولان من الاحتلال الإسرائيلي. هذا التوجه الإسلامي كان عاما لا يقتصر على إخوان سوريا وحدهم، لذلك بدا مقبولا ومقنعا، وفسرته اللجان كخطوة انتقالية تستحق التشجيع والتطوير، تماثل خطوات متعددة حققتها أحزاب وتنظيمات المعارضة العلمانية والقومية، بدا أن النظام يوشك أن يقوم بما يشبهها أو يتطابق معها، وأنها بالتالي خطوة في الاتجاه الصحيح، تنجزها الجماعة إما لأنها لا تريد البقاء معزولة عن بقية أطياف العمل العام السوري، أو لأنها صادقة في قراءة الواقع الذي ينشأ، وتريد الإسهام فيه بما لها من رمزية، فهي في الحالتين نقلة مهمة لا بد من تحيتها وتشجيعها، والدفع في اتجاهها.

وزاد من رغبة اللجان في تنقية الأجواء بين المعارضة والإسلاميين،وبينهم وبين السلطة القائمة، رؤيتها للمدى الذي يجب أن تذهب إليه علاقات أطياف السياسة السورية بعضها مع بعض، ولطبيعة علاقاتها الجديدة مع النظام، ورغبتها في توحيد هذه الأطياف على قاعدة تعزز حكما نهج الإصلاح، الذي اعتبرته فرصة إنقاذية بالنسبة إلى البلاد والعباد، والنزوع البادي إلى توجه يصلح أساسا لتنمية الحرية بصورة تدريجية، وللتأسيس لانفراج داخلي ضروري لفك الاحتجاز المزمن على الصعيدين السياسي والاجتماعي، ولتصحيح واستئناف تنمية اقتصادية يقر النظام نفسه بفشلها، كانت نتائجها سلبية بالنسبة لمعظم السوريين، وأسهمت في تشويه الهيكلية العامة للدولة والمجتمع، وفي تقوية الفساد والإفساد، وخاصة على صعيد السلطة ومحيطها القريب والمباشر.

بالنظر إلى أن حزب «الاخوان المسلمين» محظور في سوريا، وكي لا ينشأ سوء فهم لدى النظام حول علاقات اللجان معهم، فإن معظم التواصل بينها وبينهم تم بصورة علنية وعلى صفحات الجرائد: من خلال مقالات وكتابات حملت تواقيع أصحابها، الذين ينتمون إلى الأطراف المختلفة، أظهرت المدى الذي بلغه الالتقاء والاختلاف على هذه النقطة أو تلك، وما وصل إليه توجه اللجان والمعارضة نحو توحيد المواقف والرؤى والسياسات، الممهدة للمصالحة الوطنية العامة، التي ما أن يصير النظام طرفا فيها حتى تنجح في إخراج سوريا من أزماتها العامة، فإن هو رفضها، مهدت المصالحة بين العلمانيين والقوميين و الإسلاميين لتشكل قوة تستطيع ممارسة ضغوط فاعلة، سلمية وقانونية، تدعم الفكرة الإصلاحية في السلطة والشارع، وتجعلها شيئا فشيئا برنامج عمل للسوريين: موالين ومعارضين، مواطنات ومواطنين.

وكانت فكرة المصالحة الوطنية، التي يجب أن

تتم في مؤتمر وطني تعقده أحزاب المعارضة، قد راودت الأذهان في مرحلة مبكرة من التحول في موقفها: من لأولوية إسقاط النظام إلى أولوية حل مشكلات البلاد، بالتعاون مع النظام، وإلا فبالضغط عليه. لكن رجحان كفة السياسات الأمنية، وتراجع النظام عن وعود الإصلاح التي كان قد أطلقها قبل رئاسة الدكتور بشار الأسد وعند بدايتها، وطبيعة الإصلاح الذي اعتمده وقام على تجميد المجال السياسي واحتواء الأزمة عبر المجال الاقتصادي، بالتعاون مع الأغنياء الجدد والمالكين أساسا وليس بالتعاون مع قوى المجتمع العاملة، ورفض إجراء أية مراجعة لسياساته الاجتماعية وخاصة ما يتلق منها بتوزيع الدخل الوطني، أجلت أكثر فأكثر العمل من أجل المؤتمر، علما بأن مؤتمرا مهما كان قد سبقه عقده الحزب الشيوعي السوري، المكتب السياسي، أعاد النظر خلاله في برنامجه وتوجهاته، وتبنى اسما جديدا هو «حزب الشعب الديموقراطي».

وكانت اللجان ترى أن يسبق توحيد مواقف أطياف المعارضة من المشكلات والمسائل المطروحة مؤتمرها العام العتيد، لذلك صاغت ورقة اقترحت أن تحمل اسم «إعلان دمشق»، ضمنتها أسسا لا مجال لأي اختلاف حولها بين السوريين، مهما كان اتجاههم أو حزبهم، تتعلق بالحفاظ على وحدة الشعب والمجتمع الوطنية، ووحدة الدولة السورية، والحرية والديموقراطية كخيارين نهائيين لا رجعة عنهما، وبالنهج السلمي أداة إلى تحقيقهما في جميع الظروف والأحوال. بما أن هذه الأسس، التي وضعت في صيغة مختصرة ومكثفة، حظيت بموافقة الإسلاميين (الاخوان المسلمين)، الذين وافقوا أيضا على اقتراح بعقد مؤتمر المصالحة الوطنية بعد إقرار الإعلان، فإن تقديمه إلى بقية أطياف العمل العام كان الخطوة التالية، وهكذا تم تسليمه إلى لجنة التنسيق، التي كانت قد تألفت من أعضاء يمثلون مختلف الأحزاب والتيارات، حيث تمت إعادة صياغته بطريقة شحنته بمسائل توافقيه، وأخرى أثارت الكثير من الخلاف والاختلاف. استغرقت مناقشة الإعلان ستة أشهر كاملة، رغم أن جميع القوى كانت تكرر ما تضمنه ليل نهار، وتعلن أنه أساس عملها. وقد وافقت اللجان على النص الجديد، لاعتقادها أن الأرضية التي ستقوم نتيجة التوافق عليه، ستتيح مناقشة الشؤون التي قد يدور حولها خلاف بروحية جديدة، على قاعدة تقوي المشتركات وتقلص النزعات الحزبوية والذاتية، بحيث يمكن في النهاية إلقاء أضواء جديدة على مختلف المسائل، تجعل حلها أيسر والتخلص من تاريخيتها أسهل، سواء بين أحزاب «التجمع الوطني الديموقراطي» أم بينها وبين الأحزاب الكردية وحزب الاخوان المسلمين. كانت اللجان ترى في الإعلان بداية نمط مختلف من العمل الوطني/ الديموقراطي السوري، نمط توحيدي سيخلق موازين قوى جديدة في المجال السياسي، لأن المنتسبين إليه سيرون أنفسهم وتنظيماتهم في ضوئه وبدلالته، ولن يروه بدلالة تنظيماتهم وأولويتها، من لحظة موافقتهم عليه وقبولهم العمل في إطاره.

ركزت اللجان، قبل تعرضها لحملة اعتقالات طاولت عام ٢٠٠٦ ناشطين فيها، على بلورة معادل تنظيمي لإعلان دمشق، بالتعاون مع الأطراف السياسية والحزبية الأخرى، وانخرطت مع هؤلاء في مداولات دامت نيفا وعام انتهت إلى تصور متوافق عليه يحدد هوية مؤسساته التمثيلية، التي تقرر أن تضم سياسيين وحزبيين ومثقفين من جميع التنظيمات والأطياف السياسية والمدنية، بما في ذلك الكردية والإسلامية والآشورية، بعد أن توافقوا على القطع مع اختلافاتهم التنظيمية

والسياسية، وعلى وضعها في مرتبة ثانوية تمهيدا لتهميشها، وأعلنوا استعدادهم لبدء طور جديد من العمل المشترك، يجب أن يفضي حكما إلى تقارب يأخذ بمبدأ التوافق، الجديد كمبدأ على أساليب العمل المعتمدة في النضال الوطني/ الديموقراطي السوري.

بهذا العمل بدا وكأن المجال السياسي والعمل الديموقراطي والوطني بدأ يدخل،لأول مرة منذ انقلاب ٨ آذار عام ١٩٦٣، في طور نوعي جديد، معاكس تماما للطور الذي كان فيه، وأسهم النظام بكامل قوته في فرضه عليه، وإلزامه بالتحرك في إطاره. ورأى كثيرون أنه تم بالفعل وضع أحجار الأساس الضرورية لخلق توازن قوى جديد داخل سوريا، يضع السلطة في جهة والمجتمع المطالب بالإصلاح في جهة مقابلة، ويصلح أساسا لنمو حقل سياسي من نمط مغاير لكل ما عرفته البلاد خلال نيف وأربعين عاما، سيكون الحاضنة التي لا غنى عنها للإصلاح من جانب، ولبناء قواه المجتمعية من جانب آخر، انطلاقا ليس فقط من تفعيل قوي للمطالبة بالإصلاح والضغط الجدي في سبيل تحقيقه، وإنما كذلك عبر إخراج الذوات النضالية من احتجاز الخلافات الحزبية الضيقة والضغوط الأمنية المكثفة، بما أن النظام، الذي صار واضحا أنه يرفض الإصلاح ويتلاعب بأسسه، سيجد نفسه عاجزا أكثر فأكثر عن احتواء وكبت القوى الساعية إلى تحقيقه، التي ستستند لأول مرة على عمق شعبي/ مجتمعي حقيقي وواسع، سيتيح لها النمو والانتشار مهما كان حجم ما قد تتعرض له من ملاحقات، وسيجلب لها تعاطف قطاعات شعبية مختلفة، وسيمنحها فرصة افتقرت إليها منذ عقود لممارسة سياسة متنوعة الخيارات والبدائل، ستخرجها من الدوائر المغلقة التي حجرها النظام فيها، وجعلتها قليلة الفاعلية، معرضة لضمور شامل، لم تعرف في السابق كيف تخرج منه.

لكن الأحزاب التي انضوت في الإعلان لم تتفق في مؤتمرها الأول، لأسباب أهمها أنها حاولت إقامة مؤسساته التمثيلية بروح الحزبية الضيقة، بدل أن تقيمها في إطار الفسحة التي كان الإعلان يتيحها لها، وتتجسد في أرضية تفاعلية جامعة من نمط جديد، تسهل اندماجها وتقاربها وتبنيها خيارات وأساليب عمل موحدة أكثر فأكثر. وضعت بعض الجهات نصب أعينها انتزاع أكبر حصة لنفسه من مؤسسات الإعلان، فضاع معناه وضاع معه ما كان من تفاهم بين الأحزاب والجهات، التي تصارعت على الحصص. ذلك كان دليلا إضافيا على أن هذه الجهات لم تعد مؤهلة أو قادرة، في شكلها الراهن، على إدراك الضرورات، ومواكبة التطور والتأثير فيه، والتأقلم مع الجديد من جوانبه، وأنها تغلب الجزئي على العام، والخاص على المشترك، والتكتكة على الإستراتيجية، والكسب الرخيص على المنفعة الحقيقية. واليوم، تعاني سوريا من تشرذم وتراجع دور جميع التنظيمات الحزبية، ومن خلافاتها، الشخصية غالبا، ويبدو من الصعب إنجاز أية خطوة إلى الأمام دون ظهور وتبلور قوى جديدة، من خارج الحقل الحزبي السائد: مواليا كان أم معارضا.

٦ ـ إنجازات اللجان

حاولت في الصفحات السابقة استعراض جوانب من فكر وعمل اللجان في سوريا. وبما أن هذه لم تتخذ موقفا محايدا من الوقائع والأحداث، فإنني سأتحدث باختصار عن بعض مبادراتها، وأولها إصدار بيانات واكبت جميع

التطورات الداخلية والعربية والدولية المتعلقة بسوريا أو العرب خاصة، اتسمت بالوضوح والصراحة، وكانت تصدر في بعض الأحيان بصورة يومية، وتركز أساسا على الداخل، وتشرح وتحلل أبنية النظام وحدود حركاته وآليات اشتغاله وأهدافه وتطوراته، فكان في ما قالته وكتبته الكثير من الجدة. بينما كتب الناشطون في اللجان مقالات منسقة طاولت سائر المسائل النظرية والعملية، اتسمت بالتنوع والتباين في النظرة والاجتهاد في حالت كثيرة، حتى بدا وكأن سوريا لم تعد محكومة بالصوت الواحد والرأي الواحد، وأنها ذاهبة إلى تعددية أمر واقع، سواء صدر قانون أحزاب أم لم يصدر. بما أن اللجان سعت بجدية لفتح قنوات التواصل بين شرائح وفئات وقطاعات المجتمع، فإنها رأت في وسائل الإعلام الإلكتروني أداة تخاطب نموذجية مع الرأي العام، وخاصة منه الأجيال الشابة، حتى وصل الأمر إلى درجة بلغ معها عدد من كانوا يتعاملون مع إعلام النظام لا يتجاوز بضعة آلاف من المواطنين، يقابلهم مئات الآلاف ممن يستخدمون الإعلام الإلكتروني، ممن كانوا يتلقون ويرسلون ما يقرؤونه من معلومات إلى غيرهم، حتى بدا إعلام النظام، الذي كان منفردا بالساحة الداخلية في مواجهة إعلام معارض قليل الصدور (مرة كل شهر) ضامر الصفحات، محدود المواضيع، أيديولوجيا في الغالب وسريا، هزيلا بالمقارنة مع إعلام الناشطين، الذي زاد من فاعليته أنه انفرد برؤى وحلول لمشكلات البلاد والشعب، وقدم مبادرات متتابعة لم تتوقف حول كل شيء، بينما غرق النظام في العجز والجمود، وقدم وعودا غامضة لم يلتزم بتحقيقها، بدت في حالات كثيرة تكرارا حرفيا لما سبقها من وعود لم تنفذ. بعد حين، هبت على المجتمع السوري نسائم فكر جديد ورؤى مغايرة لما هو سائد، ودب الأمل في قلوب قطاعات واسعة من الناس أغرتها الأفكار الجديدة بالتعرف عليها وعلى حملتها، فتلقى الناشطون فيضا من الدعوات إلى محاضرات ونقاشات داخلية وخارجية، وزاد وهج التجربة بعد لقاءات تلفزيونية وحوارات مفتوحة بينهم وبين كبار ممثلي النظام، بدا فيها تفوقهم وتجلت قدرتهم على اقتراح حلول مقنعة وتقديم حجج قوية، عرفت الشارع بما يفكرون ويعملون. كانت أنشطة اللجان تجسد قدرة وحيوية الطبقة الوسطى الفكرية والسياسية، وروحها العملية، وبدت كدليل على فشل النظام في القضاء على مؤهلاتها الذهنية وقدراتها الخلاقة، طيلة نيف وأربعين عاما انفرد خلالها بالفضاء العام، فإذا ما أضاف المرء هذه الحيوية إلى خطط اللجان وابتكاراتها الفكرية وتوجهاتها الجديدة واستقلاليتها كإطار ينضوي فيه المثقفون والعارفون،من طلق منهم الأحزاب ومن لم ينتم إليها، بدا وكأن سوريا كانت تقترب من مشارف زمن جديد، وتخرج إلى رحاب وضع تتحرر فيه من قيودها، وتفارق واقعها السياسي، الذي فات زمانه ولم يعد لديه ما يقدمه لها.

اقترحت اللجان تحريك الحياة السياسية عبر مواكبة التطورات بالتظاهرات والاعتصامات، التي نظمتها في المدن المختلفة للمطالبة بإلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وضد قانون إعلام أصدره العهد الجديد في مطالعه، فجاء أشد رجعية من قانون عام ١٨٧٦، الذي كان قد أصدره طيب الذكر السلطان الفائق الرجعية والتزمت عبد الحميد الثاني، وكذلك ضد القوانين القائمة على التمييز ضد المرأة والطفل، ومن أجل دستور جديد للبلاد يكون دستوريا حقا وليس وثيقة تشرعن الاستبداد والحكم الفردي والوراثي، وفي سبيل حقوق الأكراد الديموقراطية والثقافية. وقد احتفلت اللجان بمناسبات وطنية شبه منسية، منها ذكرى معركة

ميسلون يوم ٢٤ تموز من عام ١٩٢٠، التي استشهد فيها يوسف العظمة، وزير دفاع سوريا آنذاك، كما نظمت احتفالات بأعياد الجلاء والوحدة بين مصر وسوريا، ووقت بيانات تدعو إلى تصحيح علاقات سوريا مع لبنان وبقية الدول العربية، ونظمت مظاهرات صاخبة من أجل فلسطين وضد غزو العراق استمرت طيلة شهر كامل، طافت أرجاء مدينة دمشق، واعتصمت أمام مقر الأمم المتحدة في العاصمة دعما لفلسطين في يوم محدد من كل أسبوع هو يوم الخميس، الذي أسمته «خميس فلسطين»... الخ، وأصدرت بيانات واعتصمت وتظاهرت بمناسبة الخامس من حزيران، يوم الهزيمة المهينة، التي أدت إلى سقوط الجولان وبقائه بيد العدو منذ ذلك الحين وإلى اليوم.

وكانت اللجان قد اقترحت تنفيذ دراسة تحليلية/ تعريفية واسعة تغطي كافة حقول الواقع السوري، تشمل كل ما له علاقة بحياة ووجود الشعب، منذ ستينيات القرن العشرين إلى مطالع القرن الواحد والعشرين، تحت اسم جامع هو «ملفات سورية»، لجرد وعرض واقع بلادنا وطبقاتها وسياساتها ومدنها وقراها واقتصادها ومجتمعها وثقافتها وأمنها وجيشها وما أنجزته وما لم تنجزه داخليا وعربيا ودوليا، وكذلك للتعرف على أحزابها ومعاهدها العلمية ومؤسساتها الخدمية ونقاباتها وإعلامها ووضع المرأة والطفل فيها، وثرواتها... الخ، والمستقبل الذي ينتظرها. وقد قسمت اللجان الملفات إلى عشرين موضوع مستقل، اقترحت بعض كتابها وأجرت اتصالات أولية معهم. غير أن المشروع لم ينفذ لأنه كان يتطلب وقتا لم نملكه، وجهدا متفرغا كان سيعطل مشاريعنا ومبادراتنا، مع أن واحدا منا هو الصديق السجين «علي العبد الله» (أبو حسين) أنجز الملف، الذي كان قد تطوع لإنجازه حول الطبقة العاملة السورية. وكان قد أوحى لنا بفكرة الملف حوار مع قادة أحزاب معارضة تبين لنا خلاله أنهم لا يعرفون شيئا عن مسائل كثيرة على درجة هائلة من الأهمية كتوزع السكان في بلادنا، ويجهلون كل شيء عن نسبة الشباب من مواطنينا، ومن منهم أمي أو متعلم، ريفي أو مديني، متزوج أو أعزب، عامل أو عاطل عن العمل... الخ، وما هي أحوالهم داخل كل واحدة من هذه التصنيفات. لقد اكتشفنا أن القادة يؤمنون إيمانا جازما بأن المجتمع ليس ـ ولا يمكن أن يكون ـ غير مجموع طبقاته، التي تحتويه وتعرف أفراده بنسبة مائة بالمائة، فلا حاجة بهم إلى معرفة غيرها!. عندما سألناهم كم هي نسبة فلاحي الإصلاح الزراعي إلى غيرهم من الفلاحين، والعاطلين عن العمل إلى العاملين في المدن، وكيف تتوزع دخول العمال، تبين أنهم لا يعرفون شيئا عن طبقات المجتمع الذي يريدون أن يكونوا قادة له.

٧ ـ تقويم لعمل اللجان؟.

اتسم وضع اللجان بتعقيد خاص، أملاه عليها افتقار بلادنا إلى مجتمع مدني: مجتمع مواطنين أحرار ومنتجين. كانت خطتنا تقوم على مساعدة هذا المجتمع على التكون بقواه الذاتية من خلال العون الفكري/ المعرفي والوعي الضروري، المطابق قدر الإمكان للواقع من جهة، ولحاجته كتشكل جديد من جهة أخرى. تلك كانت معضلة حقيقية، جعلت مثقفين لا يريدون التحول إلى نخبة سياسية جديدة يتصدون لمهمة تنجزها أو تتنطع لها في العادة النخب. ذلك كان الإرباك الأول الذي واجهنا، وجعلنا نكرر خطأ الأحزاب الطليعية، التي لم تجد بيئة مجتمعية تحتضنها وتحملها، فاعتبرت المنتسبين إليها بيئتها وحاملها، واستبدلتهم شيئا فشيئا بالفئة المجتمعية التي كانت

تنوي في الأصل كسبها والتعبير عن مصالحها العامة، وكثيرا ما نطقت باسمها وسوغت وجودها بحاجاتها ومصالحها. بهذه الآلية صارت الأحزاب الشيوعية أحزاب الطبقة العاملة ثم الطبقة العاملة نفسها، أو القسم الواعي منها، ما كانت الماركسية تسميه: الطبقة لذاتها. لم نقل نحن أننا المجتمع المدني السوري، لكننا أسمينا أنفسنا لجانه، لأننا كنا دعاة تأسيس لجان كهذه، مستقلة عنا، لسنا مرجعيتها أو لجنتها المركزية أو مكتبها السياسي، وليس بيننا من هو أمينها العام، إلا أننا لم نبذل جهدا كافيا لنشر مفهومنا للجان وتصورنا عنها، رغم أن بعضها وجد في عدد من المدن السورية، غير أنه اقتصر على المثقفين ولم ينزل إلى القاع المجتمعي، حيث كنا نتطلع ـ وندعو إلى لجان تنتشر في كل مكان وموقع ومهنة وقطاع ومرفق.. الخ، تعمل مستقلة كل واحدة منها عن الأخرى، وتركز جهودها على النضال اليومي بقصد تحسين شروط حياة الناس وظروف سكنهم وأجورهم وتعامل السلطة معها وما يحصلون عليه من خدمات.. الخ، على أن تنتخب اللجان القاعدية لجان تنسيق محلية، تضم مدينة واحدة أو عدة بلدات صغيرة أو قرى، إن اعتقد أعضاؤها أن وجودها مفيد لعملها، على أن تنتخب هذه بدورها لجنة تنسيق على مستوى المحافظة تتوجها بدورها لجنة تنسيق وطنية منتخبة، لا تكون مرجعية لها بل ساحة تتفاعل فيها خبراتها ومعارفها وحاجاتها، تنقل كل واحدة منها مطالبها المحلية إلى المستويات الأعلى، وتتلقى منها المشورة والنصح، إن رأت ضرورة لذلك، دون أن تكون ملزمة بقبوله. إلى هذا، كان هناك أيضا لجان قاعدية في سائر المواقع والمرافق، تمارس عملها على كافة المستويات وبالنسبة إلى جميع الأنشطة: في الصناعة والزراعة والتعليم والخدمات والإعلام... الخ، تغطي كافة مناحي الحياة، من علاقات الناس بعضهم مع بعض إلى علاقاتهم مع السلطة ودوائرها، فهي ضرب من نواة سلطة قاعدية يتعرف البشر فيها على حقوقهم ويمارسونها، ويناضلون من أجل رفع أي ظلم يلحق بهم، ويتعودون على السلوك والتفكير المفتوح والتفاعلي الحر، ويكونون حركة شعبية ليس لأحد غير أعضائها أنفسهم أي سلطان عليها.

وقد تفاعل مع فكرة اللجان في بداياتها مع تطلعات بعض الشابات والشبان، مثلما حدث في داريا، البلدة القريبة من دمشق، حيث تكونت لجنة مقرها مركز كومبيوتر تقرر تحويله إلى مركز تعليم مجاني، بادرت إلى تنظيف الشوارع ودهن الأرصفة وإصلاحها، وزرع ورود في الطرقات، وطبع تقويم تضمن آيات من القرآن الكريم تحض على الفضيلة وتجنب الكذب ورفض الفساد والرشوة، وحل مشكلات المتخاصمين من المواطنين بالحسنى، في إطار مجتمعي بدل الذهاب إلى المحاكم، ورفض الثأر والانتقام وتوعية الناس حولهما عبر لجنة خاصة، والحض على مكارم الأخلاق وحب الوطن. وقد تقاطر كثيرون من بنات وأبناء الجيل الجديد إلى مكتب الكومبيوتر، وأسهموا في العمل التطوعي، الذي قلب البلدة إلى مكان مريح وجميل، وترك أثرا مباشرا على علاقات سكانها بعضهم مع بعض ومع ممثلي ودوائر السلطة. وزاد من نجاحها وشعبيتها أنه كان بين أعضائها أطباء ومعيد في الجامعة وعدد كبير من تلامذتها وموظفي البلدة وشبابها وشيوخها. بعد حين، اعتقل بعض هؤلاء الناشطين بتهمة تأسيس سلطة بديلة، وحوكموا وامضوا سنوات كثيرة في السجن.

لم نركز على تأسيس اللجان، لأننا وجدنا صعوبة في تنفيذ مهمتنا الأولى: تزويد البشر بالأفكار والمعارف الضرورية لتأسيس وعي مدني

يمكنهم من العمل والنضال دفاعا عن مصالحهم باعتبارهم كيانا ضاربا، مستقلا نسبيا عن تعبيراته السياسية. هذه المهمة ما تزال راهنة، وهي تنتظر من يحققها، سواء فعل ذلك باسم اللجان أو بأي اسم آخر.

فيما بعد، ونتيجة لما لمسناه من قصور وتشوه في العمل السياسي، الرسمي والمعارض، بدأنا نحاول سد الثغرة القائمة، ونسعى لأن نقدم نموذجا متقدما وفاعلا عن إمكانية العمل في الشأن العام. هذا الدور كان بعيدا عن تطلعاتنا في البداية، فنحن مثقفون ولسنا سياسيين، لكن الفراغ الذي وجدناه، والاحتجاز الذي واجه الإصلاح وأضعف المطالبة بتحقيقه، جعلنا نعلب دور بديل لممثل سياسي غائب أو لم يتقن دوره، فصرفنا عملنا السياسي، الصائب تماما، عن دورنا الأصلي ومشروعنا الأول، وأبعدنا شيئا فشيئا عنه، بينما زينت لنا سهولة دور البديل وما أبداه كثرة من بنات وأبناء الشعب حياله من حماسة وتأييد، أن باستطاعة السياسة الإسهام في تقديم الوعي اللازم للمجتمع المدني، حتى إن بقي وعيه النظري ضامرا وظلت أفكاره غائبة إلى حد بعيد. هذا التطور، صرفنا عن مسعانا الحقيقي كمثقفين، وقلب رهاننا ونشاطنا رأسا على عقب فصارت السياسة قاطرة عملنا، بدل أن يكون الفكر الجديد والوعي المجتمعي، وصرنا نحن اللجان، بدل أن يكون الشعب أو قطاعات تتوسع تدريجيا منه هي حاضنتها وحاملها.

لم تكن مواقفنا السياسية خاطئة، لكنها أغرقتنا في نشاط ليس رهاننا الأصلي، مع أننا حاولنا جعلها سياسة تمليها روحية مدنية ومجتمعية، سياسة توافق ومشتركات سلمية وحوارية واسعة الصدر: سياسة مجتمع مدني. ولم تكن الأفكار التي قدمناها عن هذا المجتمع خاطئة، وإنما كانت ناقصة. كما لم تكن لجاننا عاجزة، بل كانت قليلة واقتصرت على المثقفين، بينما ظل الشعب خارجها، باستثناء محاولات عفوية سرعان ما قضت يد القمع عليها في المهد.

... واليوم، ما زال الرهان ينتظر من ينجزه، علما بأن الناس لم ينسوا ما قلناه وحققناه، وبأن كثيرين منهم يطالبوننا بالاستمرار، ويبدون استعدادهم للانخراط في بداية جديدة...

ترجمات

التحرير مقابل السيطرة

مستقبل الإنترنت

رونالد ديبرت و رافال روزينسكي(*)

يبدو أن هناك نموذجاً جديداً كل يوم للطرق التي تجمع بين الإبداع البشري والتكنولوجيا لمزيد من التغيير الاجتماعي. بالنسبة للحركة الخضراء في إيران، كان التويتر، وبالنسبة لثورة الزعفران في بورما، كان موقع يوتيوب؛ أمّا لـ "الثورات الملونة" في الاتحاد السوفياتي سابقاً، فكانت الهواتف النقالة. لقد أظهرت المجتمعات في جميع أنحاء العالم إبداعاً هائلاً في قيود التحرك بخفة في التكنولوجيا من أجل ممارسة حرياتهم.

بالنظر في الأمثلة المشابهة واللامتناهية في الابتكار الاجتماعي، يمكن للمرء بسهولة أن يفترض أن فضاء التكنولوجيا يمتلك سلطة خاصة، والتي هي «تقنيات التحرير»(١). لم تستطع أي طريقة أخرى للاتصال في تاريخ البشرية القيام بدمقرطة الاتصالات بنفس الدرجة. وحتى الآن لم تنمو أي تكنولوجيا أخرى في التاريخ بمثل هذه السرعة والانتشار جغرافياً بمثل هذه الفترة القصيرة من الزمن. تويتر، على سبيل المثال كأحدث تطبيق الكتروني على الانترنت، نما من متوسط ؟؟قدره ٥٠٠ ألف إشعار تويتر في ٢٠٠٧ إلى أربعة مليارات إشعار تويتر في الربع الأول من عام ٢٠١٠ وحده. الابتكارات المستمرة في مجال الاتصالات الالكترونية كان لها آثار غير مسبوقة وبعيدة المدى.

حتى الآن، لاحظ بعض المراقبين أن التقنيات نفسها التي تعطي صوتاً لناشطي الديموقراطية الذين يعيشون في ظل حكم استبدادي يمكن تسخيرها من قبل مضطهديهم(٢).

جعلت وسائل الاتصال الالكتروني بعض أشكال السيطرة الاجتماعية الواسعة والفعّالة ممكنة. تخترق نظم المراقبة كل جانب من جوانب الحياة حتى في البلدان الديمقراطية، لأن الناس ضمنياً (وربما عن غير قصد) أعطوا الموافقة على أعظم غزو للخصوصية الشخصية في التاريخ. يمكن تتبع المعلومات الرقمية وتعقبها بسهولة، وثم ربطها بأفراد معينين والذين يمكن تحديد مواقعهم في المكان والزمان مع وجود درجة من التطور من شأنها أن تثير حسد أكبر طغاة الأيام الماضية. لذا، هل تخدم هذه التقنيات الحرية أم أنها تقنيات للسيطرة؟

هذا الانقسام هو في بحد ذاته أمر مضلل، ولكنه على أي حال، يشير إلى وجود تعارض واضح المعالم بين قوى النور وقوى الظلام. في

(*) رونالد ديبرت، أستاذ مشارك في العلوم السياسية ومدير مختبر المواطن في مدرسة مونك للشؤون العالمية؛ جامعة تورنتو. رافال روزينسكي، هو أحد مدراء فريق (SecDev)، والمدير السابق لمجموعة شبكة الأبحاث المتقدمة من برنامج أمن كامبريدج. رونالد ديبرت و رافال روزينسكي هما المؤسسان لمرقب حرب المعلومات ومبادرة الشبكة المفتوحة. المقال التالي مقتبس من بحثهما: تشكيل السلطة، الحقوق، والقاعدة في الفضاء الإلكتروني (صحافة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ٢٠١٠)، شارك في تحريره كل من جون بالفري وجوناثان زيترين.

الواقع، إن الصورة أكثر دقة، ويجب أن تكون أكثر كفاءة بعدة طرق. إن تكنولوجيا الاتصالات إما أن تكون أوعية فارغة يتم ملؤها بمنتجات الأغراض البشرية أو أن تكون القوى بحد ذاتها، مشبعةً بأحد أنواع الوكالات التي لا تقاوم. وهذه التكنولوجيات معقدة ومرتبطة بشكل مستمر بمظاهر القوى الاجتماعية في وقت ومكان معينين. ما أن يتم إنشاؤها، حتى تبدأ هذه التقنيات في المقابل بالحدّ من آفاق التواصل الإنساني والتفاعل بطريقة متكررة وباستمرار. علاوةً على ذلك، إن مشاكل التعقيد مرتبطة بوجود الصدفة التي لا مفر منها. ويمكن للابتكارات التقنية أن تصمم لأغراض محددة ولكنها غالباً ما تنتهي بأن تستخدم لأغراض اجتماعية وآثار مختلفة عن تلك التي صممها لأجلها مخترعوها.

حتى الآن «العقلانية البديلة» ـ أنظمة استخدام تعتمد على الثقافة والمعايير المحلية، ولا سيما تلك التي تنشأ خارج العالم المتقدم ـ كثيراً ما تصبح هي النموذج السائد حول التقنيات التي يتم تطويرها، إلى أن يتم تعطيلها من قبل استخدامات غير متوقعة أو ابتكارات جديدة[٣].

مفاهيم «التحرير» و«السيطرة» تتطلب التأهيل أيضاً. إذ أن كليهما مفاهيم ذات بُنى اجتماعية تعتمد بشكل كبير على السياق الذي تظهر فيه سواء بالمعنى أو بالتطبيقات الالكترونية التي تتضمنها. تعمل مجتمعات مختلفة تعمل لتكون حرة «أو محررة» من أشياء مختلفة، على سبيل المثال، الحكم الاستعماري، التمييز بين الجنسين، أو التعصب الديني.

وبالمثل، يمكن للسيطرة الاجتماعية أن تأخذ أشكالاً كثيرة، وهذا سوف يعتمد على كل من القيم المحركة لها، وعلى ما ينظر إليها على أنها دوافع السيطرة. عدد لا يحصى من حركات التحرر وآليات الضبط الاجتماعي تتعايش مع فضاءات اتصال مشتركة ولكن متطورة باستمرار في آنٍ معاً. وهذا يجعل أي صورة من صور التكنولوجيا التي تُبرِز سمة واحدة شاملة إما متحيزة للتحرير أو للسيطرة تبدو خيالية.

هذا التعقيد الاجتماعي هو سمة عالمية لجميع النظم التكنولوجية، ولكنها يتم وضع سمة خاصة في الساحة الاتصالات لعدة أسباب. عمليات العولمة، وكلاهما من المنتجات والمساهمين في الفضاء الإلكتروني، وتكثيف المزيج من العناصر، والثقافات، والمصالح، والأفكار في تجمع الاتصالات الكثيف وعلى نحو متزايد. وعلى الرغم من أنه قد يبدو من المألوف أن نلاحظ أنه بإمكان الأحداث على جانب واحد من الكوكب أن تموج إلى الوراء بسرعة الضوء لتؤثر بما يحدث على الجانب الآخر، يجب علينا ألا نقلل من شأن انتشار اللاعبين الذين تساعد أفعالهم على تشكيل الفضاء الإلكتروني، كما يتأثرون هم أنفسهم بتفاعلاتهم الخاصة مع الفضاء الالكتروني. كما تسرع هذه «الكثافة الحيوية» من وتيرة التغيير الكامنة في الفضاء الإلكتروني، مما يجعلها هدفاً متحركاً[٤].

ويمكن للابتكارات التي يُحتمل أن تأتي من أي من ملايين الأطراف الفاعلة على شبكة الإنترنت أن تحدث يومياً. وهذا يعني أنه من الأفضل تصور الانترنت على أنه حقل متطور باستمرار باعتباره نظام إيكولوجي متعدد المستويات للبنى التحتية الفيزيائية والبرمجيات والأنظمة والأفكار بدلاً من أن يكون أداة ثابتة.

ومما يزيد من التعقيد الاجتماعي للفضاء الإلكتروني هو حقيقة أن ملكية الكثير منها وتشغيلها تعود لآلاف من الجهات الخاصة، وتعبر

بعض عملياتها عبر نطاق السلطة الوطنية، وتكون موجهة بمبادئ تجارية، وغالباً ما تتخذ هذه الشركات قرارات يكون لها في نهاية المطاف عواقب سياسية كبيرة. على سبيل المثال، يمكن لخدمة الدردشة على شبكة الإنترنت أن تعالج أو تشارك بيانات المستخدم بطريقة تضع المستخدمين في خطر كبير، اعتمادا على السلطة التي يتم تقديم هذه الخدمة من خلالها. مثل هذه الاعتبارات وبشكل خاص على صلة بدفع التطور الحالي نحو «الحوسبة الغائمة»، وخدمة البرمجيات لنماذج الأعمال التجارية. في هذه النماذج، لا يتم رصد المعلومات والبرامج التي يتفاعل من خلالها المستخدمين فعلياً على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم ولكن بدلاً من ذلك يتم استضافتها من قبل شركات خاصة، وغالباً ما يتم رصدها في نطاق قضائي بعيد. نتيجة لذلك، لدينا حالة غريبة حيث يُسيطر على بيانات الأفراد تبعاً للقوانين والتشريعات التي هم أنفسهم لا رأي لهم فيها كمواطنين. مما يسرّع التوجه الحالي أيضاً نحو خصخصة السلطة[٥].

على الرغم من أن القرارات المتخذة من قبل الشركات ـ العاملين في الخطوط الأمامية في الفضاء الإلكتروني ـ تلعب دوراً حاسماً، إلا أن تشكيل الفضاء الالكتروني يتم أيضاً عن طريق إجراءات الحكومات، والمجتمع المدني، وحتى الأفراد. لأن الشركات تخضع لقوانين البلاد التي تعمل فيها، يمكن للقواعد والتشريعات التي تفرضها الحكومات الوطنية أن تخدم عن غير قصد تقسيم المعلومات العالمية العامة. وفقاً لجمعية البحث في مبادرة الشبكة المفتوحة، انخرط الآن أكثر من أربعين بلداً، بما في ذلك العديد من الديموقراطيات في تصفية محتوى الإنترنت[٦]. بإمكان إجراءات قضية المجتمع المدني كذلك. من أفراد، وعاملين بشكل فردي أو جماعي على شبكات الانترنت، إنشاء برامج، وأدوات، أو أشكال تعبئة ذات آثار على المنظومة، ليست جميعها حميدة بالضرورة. في الواقع، هناك نظام فرعي مخفي للفضاء الإلكتروني مكون من الجريمة والتجسس.

باختصار، الإجراءات المتخذة من الشركات والحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الإجرامية والملايين من الأفراد تؤثر وتتأثر بدورها بمجال الفضاء الإلكتروني. بدلاً من كونها حقلاً غير محكوم، ربما يكون أفضل تشبيه للفضاء الالكتروني هو بنسخة من عصابات نيويورك: عصبة متشابكة السلطات المتنافسة العامة والخاصة، والجمعيات المدنية، والشبكات الإجرامية، والمنظومات الاقتصادية السرية. لا يمكن لمثل شبكة الانترنت المعقدة هذه أن توصف بدقة في بنود ذات بعد واحد من «تحرير» أو «سيطرة» إنما يتم ربطها بميدان الأرض أو البحر أو الجو أو حتى الفضاء الذين تعمل ضمنهم. أو أن تكون مؤلفة من مزيج غريب من قوى وقيود متنافسة بشكل دائم وفي نفس الوقت.

التحرير: من أين وممن؟

كثير من التقارير الشعبية حول الفضاء الالكتروني والتعبئة الاجتماعية تدفع باتجاه القيم الليبرالية الديموقراطية. إذا كانت الحركة الاجتماعية في أفريقيا وبورما وإيران توظف أداة برمجية أو تكنولوجيا رقمية لحشد المؤيدين، فإن القصص الحقيقية تظهر من خلال الإعلام العالمي وتكون مدعومة من قبل ناشطي حقوق الإنسان[٧]. ليس من المستغرب بعد ذلك، أن هذه الأمثلة تميل إلى أن تكون معممة كقاعدة ومكررة دون تمحيص دقيق. ولكن يمكن للتعبئة الاجتماعية أن تأخذ أشكالاً مختلفة بدافع عديد من المبررات الممكنة،

والبعض منها قد لا يكون «تقدمياً» بشكل خاص[٨] نظراً لانحياز وسائل الإعلام والصعوبات لإجراء البحوث الأولية في سياقات معينة، تميل هذه العقلانية البديلة إلى أن تكون محجوبة عن الرأي الشعبي من خلال وسائل الإعلام وفي طر الاكتشاف من قبل الأكاديميين[٩]. ومع ذلك فهي لا تقل أهمية عن نظيراتها الأكثر اعتدالاً على صعيد الابتكارات التي ينتجونها وردود الفعل التي يقومون بتوليدها.

على سبيل المثال، بالنظر إلى عالم الجريمة السفلي الهائل في الفضاء الإلكتروني. وعند الحد الفاصل من الابتكارات على الانترنت، نرى أن مجرمي الانترنت قد احتلوا نظاماً أيكولوجياً طفيلياً خفياً إلى حد كبير داخل الفضاء الإلكتروني، حيث يقومون بالهجوم على الثغرات الغير آمنة التي يجدونها ضمن هذا المجال القابل للتحوير باستمرار. رغم أن معظم الجرائم الحاسوبية تأخذ شكل رسائل Spam (التوزيع الالكتروني لرسائل متراكمة وغير مرغوب فيها)، إن التطور وطرق الوصول لمجرمي الإنترنت اليوم مذهلة. يُقَدّر الآن أن إنتاج «الفيروسات الخبيثة.. مول وير» ـ البرمجيات الخبيثة ـ تتجاوز البرامج الشرعية، على الرغم من أن أحداً لا يعرف حقاً مداه الكامل. يتم اكتشاف حوالي مليون عينة من الفيروسات الخبيثة الجديدة كل شهر من قبل مهندسي الأمن، مع زيادة معدل النمو بوتيرة مخيفة.

واحدة من أكثر الأشكال ابتكاراً وعلى نطاق واسع من جرائم الانترنت هو «احتيال النقرة»، حيث تصاب أجهزة كمبيوتر الضحايا بالبرامج المليئة بالفايروسات ويتم توجيهها للقيام بزيارات لإعلانات الدفع لكل نقرة على الإنترنت التي يديرها المهاجمون. وعلى الرغم من أن كل نقرة تولد بشكل نموذجي دخلاً مبنياً على كسور من كل بنس، تجلب «الروبوتات» وهي (مجموعة من الآلاف من أجهزة الكمبيوتر المصابة والتي يشار إليها باسم "الخلايا النائمة") الملايين من الدولارات للمجرمين.

أحد هذه المشاريع الإجرامية يدعى Koobface (وهو من جنس Fcebook) يستغل الثغرات الأمنية في أجهزة المستخدمين أثناء قيامه أيضاً بجمع معلومات شخصية من Facebook وغيرها من خدمات الشبكات الاجتماعية. كما ويقوم أيضاً بإنشاء الآلاف من حسابات Facebook الخبيثة كل يوم، حيث يوجه كل منها نحو ثم احتيال النقرة أو المواقع الضارة التي توجه بدورها التحميل من أحصنة طروادة (التنزيلات الخبيثة التي تظهر على أنها تنزيلات مشروعة). بهذه الطريقة، يمكن لـ Koobface استخراج معلومات حساسة وسرية مثل أرقام بطاقات الائتمان من أجهزة الكمبيوتر المصابة للمستخدمين الذين وقع عليهم الاحتيال، أو تجنيد أجهزة الكمبيوتر كخلايا نائمة لأغراض توزيع الهجمات على شبكات الحواسيب.

هذه الحسابات الزائفة لا يمكن تمييزها تقريباً عن الحسابات الحقيقية، مثل مرآة الكون في المسلسل التلفزيوني (ستار ترك)، حيث الكابتن كريكس وسبوكس المتوازيان كانا مطابقان للنسخ الأصلية منهما باستثناء شخصياتهما الأكثر خبثاً. يُظهر مشروع Koobface براعة غير عادية في الشبكات الاجتماعية ولكنها في النهاية موجهة كلياً نحو الاحتيال.

كما هو الحال بالنسبة للبرمجيات، كانت الغاية من تصميم برامج الشبكات الاجتماعية، ووسائل الإعلام الرقمية الأخرى هي احتمالية توجيه طلبات المستهلكين نحو التعبئة السياسية، أما بالنسبة لابتكارات الجريمة الالكترونية فأنها غالباً ما تُطَوّر للنشاط السياسي الخبيث. يكشف بحثنا عن اتجاه

مقلق للغاية حيث توَظَّف أدوات الجريمة الالكترونية للتجسس وغيرها من الأغراض السياسية.

كشف مراقب حرب المعلومات مرتين خلال العامين الماضيين عن شبكات تجسس عالمية عظمى استهدفت مواقع سياسية عالية الخطورة، بما في ذلك وزارات الخارجية والسفارات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية ووسائل الإعلام. تم توثيق هذه التحقيقات في تقارير «تتبع الشبكة الشبحية» و«ظلال في الغيوم»، إذ كشفت هذه التقارير سرقة وثائق حساسة للغاية

واستهداف واسع لمواقع التواصل بين مكاتب للدالاي لاما ومجلس الأمن الوطني في الهند.

احتوت الأدوات والأساليب المستخدمة من قبل المهاجمين على مصادرهم في الجريمة الالكترونية وهي متاحة وعلى نطاق واسع في السوق السوداء للإنترنت[١٠]. في الواقع أن «الجرذ الشبحي» وهو الجهاز الرئيسي المستخدم من قبل شبكة التجسس الالكتروني، متاح للتحميل مجاناً ومترجم إلى عدة لغات. علاوة على ذلك، على الرغم من أن الشبكات اكتشفت أنه في كلتا الدراستين يكاد يكون من المؤكد ارتكاب التجسس لدوافع سياسية وليس للقيام بالجريمة في حد ذاتها، تشير أبحاثنا إلى أن المهاجمين لم يكونوا وكلاء مباشرين للحكومة ولكنهم ربما كانوا جزءاً من عالم الجريمة الجنائية الصينية، أو أنهم متعاقدين أو مُجازين من قبل مسؤولين صينيين.

وبالمثل، قامت مبادرة الشبكة المفتوحة بتحليل الهجمات الالكترونية التي شُنّت ضد مواقع الحكومة الجورجية خلال حرب ٢٠٠٨ آب في اقتتالها مع روسيا على اوسيتيا الجنوبية. وكانت أجهزة الكمبيوتر التي تم حصادها معاً لزيادة هجمات الحرمان من الخدمة الموزعة قد أصبحت من الروبوتات سلفاً وهي معروفة للباحثين الذين يدرسون الاحتيال والجريمة الالكترونية، وكانت تستخدم في وقت سابق لمهاجمة المواقع الإباحية والقمار لأغراض الابتزاز[١١].

يمكن العثور على أكثر المظاهر الثابتة في الإبداع الرقمي، في العالم المظلم للإباحية والتشدد والتطرف والكراهية. حيث يُجبر مجرمو الفضاء الالكتروني على العمل في الظل والاستمرار في المناورة ليظلوا متقدمين على مطارديهم في محاولة لجلب المزيد من الناس إلى مآربهم، تتكيف هذه الشبكات المظلمة وتبتكر بمزيد من خفة الحركة وبسرعة أكبر بكثير من نظرائهم الأكثر تقدمية. استمر تنظيم القاعدة جزئياً حتى يومنا هذا، بسبب نفوذ المواقع الجهادية، وقنوات اليوتيوب، ومجموعات التواصل الاجتماعي، مما أدى بالتنظيم إلى احتلال مكانة في فضاءات الاجتماع المادي.

ربما يكون الأكثر تحدياً للرؤية الليبرالية الديموقراطية اتجاه تكنولوجيا التحرير هو أن كثيراً مما يعتبر إجراماً الكترونياً وسلوك معادياً للمجتمع على الانترنت ينبع بشكل متزايد من شباب البلدان النامية ومرحلة ما بعد الشيوعية، والذين يعيش الكثير منهم في ظل الاستبداد ويعاني من عدم المساواة الاقتصادية البنيوية. لهؤلاء الشباب "المواطنين الرقميون" يعد القيام بعملية احتيال عبر البريد الإلكتروني أو كتابة رمز للروبوتات، والفيروسات، والبرمجيات الخبيثة، فرصة لتحسين الوضع الاقتصادي. إنها وسيلة للدخول في سلاسل التوريد العالمية والخروج من ظروف الفقر المحلي وانعدام المساواة السياسية، والقيام بهذا هو بحد ذاته شكل من أشكال التحرير.

بعبارة أخرى، بغض النظر عن أي خصائص محددة يعزوها المراقبون إلى تكنولوجيات معينة، لا يمكن التنبؤ بالبشر والمخلوقات المبتكرة. لمجرد أن يتم

اختراع تقنية لغرض ما لا يعني أنها لن تجد استخدامات أخرى غير متوقعة من قبل مؤسسيها. هذا ينطبق بشكل خاص في مجالات الجريمة، والتجسس، والحرب الأهلية، حيث الابتكار غير مرهون بمدراء الإنتاج الرسميين أو باحترام سيادة القانون.

إرفاق العموميات: ضوابط الجيل القادم

يجب أن تكون الحجج التي تربط التكنولوجيات الجديدة بـ «التحرير» مؤهلة تبعاً للتطورات الجارية على السيطرة الأكثر تطوراً في الفضاء الإلكتروني. في حين كان يعتقد في السابق أنه من المستحيل بالنسبة للحكومات السيطرة على الفضاء الإلكتروني، وهناك الآن مجموعة واسعة من الوسائل التقنية والغير تقنية تحت تصرف الحكومات للتشكيل والحدّ من تدفق المعلومات عبر الإنترنت.

غالباً ما يمكن لمثل العقلانية البديلة المذكورة أعلاه، الهرب من لفت أنظار وسائل الإعلام والمراقبين الآخرين، لكن آليات الرقابة هذه تنمو بتطور كجزء من النقلة النوعية في الإدارة العامة للفضاء الإلكتروني وتصاعد سباق التسلح في الفضاء الإلكتروني.

من المهم لفهم ضوابط الفضاء الإلكتروني النظر أولاً في تغيرات الطريقة التي تنهجها الحكومات في هذا المجال. خلال فترة ازدهار «الدوت كوم» للعام ١٩٩٠، اتخذت الحكومات عموماً نهج رفع الأيدي عن الإنترنت من خلال الإلزام بالنموذج الاقتصادي دعه يعمل، ولكن تحولاً تدريجياً حصل منذ ذلك الحين. في حين لا تزال أفكار السوق سائدة، كان هناك إدراكاً متزايداً لوجود مخاطر جسيمة في الفضاء الإلكتروني.

أدت الحاجة إلى إدارة هذه المخاطر إلى موجة من الجهود الأمنية التي تترتب عليها آثار خطيرة اتجاه الحريات الأساسية[١٢]. على سبيل المثال، تم وضع بعض التدابير الأمنية والقوانين تحت التنفيذ لأغراض حماية حق المؤلف والملكية الفكرية. على الرغم من تقديمها كنوع من أنواع الحماية، تساعد هذه القوانين على إضفاء الشرعية على تدخل الحكومة في الفضاء الإلكتروني بشكل أكثر عمومية، بما في ذلك البلدان التي قد تكون أنظمتها أكثر اهتماماً بالحفاظ على الذات من اهتمامها بحماية الملكية. إذا كان بإمكان كندا وألمانيا وايرلندا أو أي ديموقراطية صناعية تنظيم السلوك في الفضاء الإلكتروني وفقا لقوانينها الوطنية الخاصة وبشكل مبرر، من يستطيع القول إذاً أن بيلاروسيا وبورما، وتونس وأوزبكستان لا يستطيعون فعل الشيء نفسه من أجل حماية أمن الدولة أو غيرها القيم الوطنية؟

كان الأجندة (الدفاعية) هي الدافع الأساسي لوضع التدابير الأمنية في الانترنت للحماية من التهديدات التي تتعرض لها البنى التحتية الحساسة وتمكين قوى القانون من رصد ومكافحة الجريمة في الفضاء الالكتروني على نحو أكثر فعالية. ومع ذلك، يوجد من يجادل بأن لـ «الهجوم» قدرات لا تقل أهمية. من أجل دفاع أفضل عن البنى التحتية الأساسية، تتوصل النقاشات إلى أنه يتعين على الحكومات أيضاً فهم كيفية شن الهجمات، وهذا يتطلب موقفاً هجومياً رسمياً. أنشأت معظم القوات المسلحة في العالم، أو أنها في طور إنشاء قيادات الإنترنت، أو وحدات الحرب الالكترونية. والأكثر طموحاً هو قيادة الانترنت الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي توحد قدرات الفضاء الالكتروني في الولايات المتحدة تحت قيادة منفصلة بقيادة الجنرال كيث الكسندر لوكالة الأمن القومي. يقدم مثل هذا الابتكار المؤسسي في

القوات المسلحة لدولة عظمى في العالم نموذجاً لتطورات مماثلة في القوات المسلحة لدول أخرى، الذين يشعرون بالحاجة إلى التكيف أو المخاطرة بالتخلف عن الركب.

ليس من المستغرب أن هناك عدداً متزايداً من حوادث الاعتداءات على شبكة الكمبيوتر لأغراض سياسية في السنوات الأخيرة، بما فيها تلك الموجهة ضد منظمات حقوق الإنسان في كل من بورما والصين والتيبت، كما هو الحال لمجموعات المعارضة السياسية في دول الاتحاد السوفياتي سابقاً. قد يكون رسم خط مباشر بين إنشاء قيادة الكترونية للولايات المتحدة وهذه الحوادث أمراً مخادعاً، وخاصة منذ أن العديد من هذه الممارسات رائدة من خلال شراكات عامة وخاصة ومبتكرة وغير معلنة بين أجهزة الاستخبارات في دول مثل بورما والصين وروسيا وطبقاتها الدنيا الناشئة في عالم الجريمة الالكترونية. ومع ذلك، إنه لمن الإنصاف القول أن السابق يضع مقاييس معيارية تسمح لمثل هذه الأنشطة أن تصبح مجازة وحتى أن يتم التشجيع عليها. ينبغي لنا أن نتوقع أن ينمو هذا النوع من الهجمات في النمو مع استكشاف الحكومات لاستراتيجيات صريحة ومعلنة للعمل الهجومي في الفضاء الإلكتروني.

إن دفع الاتجاه نحو التدابير الأمنية هو حقيقة أن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ـ والذين يتحملون العبء الأكبر (والتكاليف) بالدفاع عن بنى الفضاء الالكتروني التحتية والحساسة ضد عدد متزايد من الهجمات اليومية ـ يتطلعون بشكل متزايد إلى حكوماتهم لحمل هذا العبء عنهم كمصلحة عامة. علاوة على ذلك، برز سوق ضخم لخدمات الأمن الالكتروني، قادر على توليد ما بين ٤٠ إلى ٦٠ مليار دولار سنوياً في الولايات المتحدة وحدها. تتأهب العديد من الشركات التي تملأ هذا الفضاء الآن للاستفادة من خلال إذكاء نيران الحرب الإلكترونية. وقد تساءل بعض المراقبين عن الدوافع التي تقود تقييمات المعيار الذاتي التي تجريها هذه الشركات حول طبيعة وشدة التهديدات المختلفة[١٣]. ومع ذلك، فإن هذه الانتقادات نادرة ولم تفعل شيئا يذكر لوقف إشاعة الخوف حول الأمن الالكتروني.

تساعد قوة الدفع نحو التدابير الأمنية على إضفاء الشرعية وتمهيد الطريق لزيادة مشاركة الحكومة في الفضاء الإلكتروني. في مكان آخر، قد ناقشنا ضوابط «الجيل القادم» ـ التدخلات التي تتجاوز التصفية، مثل تلك المرتبطة بجدار الصين العظيم[١٤]. كثير من هذه الضوابط يقوم بالقليل اتجاه التكنولوجيا والكثير اتجاه غرس المعايير، الأمر الذي أدى إلى سلوك مرن، وفرض قواعد الطريق، وأنها تنبع من عدد وافر من الدوافع والاهتمامات. يحتاج أي نقاش عن دور التحرير في التكنولوجيات الجديدة إلى تقييم في السياق الأوسع من قبل ضوابط من الجيل التالي.

التدابير القانونية. على أبسط المستويات، تأتي التدخلات الحكومية في الفضاء الالكتروني من خلال استخدام التشهير والقذف، التعدي على حقوق الطبع والنشر، وغيرها من القوانين لتقييد الاتصالات وأنشطة الانترنت[١٥]. في جزء منه، يعكس مرور مثل هذه القوانين عملية نضج طبيعية، كما تسعى السلطات لتقديم قواعد لعالم الإنترنت من خلال الرقابة التنظيمية. ومع ذلك فإنه في بعض الأحيان، يعكس أيضاً تكتيكاً متعمداً من الخنق، حيث أن التهديدات باتخاذ إجراءات قانونية تقوم بدور فعّال بمنع المعلومات الضارة من أن تطفو على السطح أكثر مما يمكن لأساليب التصفية المنفذة دفاعياً أن تقوم به لحجب المواقع. يمكن لهذه

القوانين أن تخلق مناخاً من الخوف والترهيب والرقابة الذاتية في نهاية المطاف. على الرغم من أنه تجري صياغة قوانين جديدة لإنشاء إطار تنظيمي لشبكة الإنترنت، في بعض الحالات، قوانين قديمة، غامضة، أو لوائح نادراً ما تطبق بأثر رجعي لتبرير أعمال الرقابة على الإنترنت، والمراقبة، أو الإسكات. في باكستان، على سبيل المثال، استُخدِمت القوانين القديمة المتعلقة بـ «الكفر» لحظر الوصول إلى Facebook، ظاهرياً لأن هناك مجموعات في Facebook تتمركز حول الرسوم المسيئة للنبي محمد[١٦]. وقد أظهرت الحكومات أيضاً وجود رغبة في الاحتجاج على قوانين الأمن القومي لتبرير أعمال واسعة من الرقابة. في بنغلادش، على سبيل المثال، منعت الحكومة الوصول نهائياً إلى Youtube بسبب مقاطع فيديو تظهر فيها رئيس الوزراء الشيخة حسينة وهي تدافع عن قرارها بالتفاوض مع حراس الجيش المتمردين. برر رئيس لجنة الاتصالات البنغالي، ضياء احمد قرار حجب Youtube بالقول: «يمكن للحكومة أن تتخذ أي قرار لوقف أي نشاط يهدد السلامة والوحدة الوطنية»[١٧] في لبنان، تم استخدام قوانين تشهير نادرة الاستخدام لاعتقال ثلاثة من مستخدمي Facebook لنشرهم لانتقادات للرئيس اللبناني، على الرغم من الضمانات الدستورية لحرية التعبير[١٨] في فنزويلا، ألقي القبض على عدة أشخاص في الآونة الأخيرة بعد نشر تعليقات على التويتر حول النظام المصرفي في البلاد. تم الاعتقالات بناءً على الحكم الوارد في القوانين المصرفية في البلاد والذي يحظر نشر «معلومات كاذبة»[١٩]. يمكن لأمثلة أخرى عديدة أن ترسم صورة لتزايد التدخل التنظيمي في الفضاء الإلكتروني من قبل الحكومات، لتشكل وتسيطر على المجال بطرق تتجاوز الحجب التقني. في حين أن مثل هذه التدخلات التنظيمية تعتبر استثنائية ومضللة في آنٍ معاً، وأن هذه التدخلات وبشكل متزايد تصبح هي القاعدة يوماً بعد يوم.

طلبات رسمية. بينما تنشِئ المعايير القانونية السياق التنظيمي للإنكار، لتلبية مزيد من الاحتياجات الملحة، يمكن للسلطات إنشاء «طلبات رسمية» من شركات خاصة. في أغلب الأحيان تأتي مثل هذه الطلبات بشكل من أشكال الضغط على مزودي خدمات الإنترنت (ISPs) وخدمات الاستضافة على الإنترنت لإزالة مشاركات هجومية أو معلومات من المفترض أنها تهدد «الأمن القومي» أو تثير «الحساسيات الثقافية». قرار Google في الآونة الأخيرة على إعادة النظر في الخدمات التي تقدمها في الصين، يعكس في جزء منه، إحباط الشركة مع الاضطرار إلى التعامل مع مثل طلبات الإزالة الغير رسمية من السلطات الصينية بشكل منتظم. لقد ذهبت بعض الحكومات للضغط على الشركات التي تقوم بتشغيل البنية التحتية، مثل مزودي خدمات الإنترنت ومشغلي الهاتف النقال، لتقديم خدمات غير قابلة للتنفيذ من أجل منع استغلالها من قبل مجموعات الناشطين والمعارضة.

في إيران، على سبيل المثال، فقد تباطأ الانترنت وخدمات الاتصالات الأخرى باستمرار أثناء المظاهرات العامة، وفي بعض الحالات قد لا يمكن الوصول إليها تماماً ولفترات طويلة من الزمن أو في بعض المناطق والمدن وحتى الأحياء. في حين لا يوجد علم رسمي بتقليص الخدمات، ومن الجدير بالذكر أن الحرس الثوري الإيراني يمتلك الـISP الرئيسي في إيران وشركة الاتصالات الإيرانية (TCI)[٢٠] تشير بعض التقارير إلى أن مسؤولين من الحرس الثوري قاموا بضغط (TCI) للعبث مع اتصالات الإنترنت خلال الأزمات

الأخيرة. في الدول الاستبدادية، حيث غالباً ما تكون الخطوط بين السلطات العامة والقطاع الخاص ذات طابع جرمي متداخل أو منظم وتكون سلطة الحكومة متمازجة مع عالم الجريمة المظلم، ويمكن لمثل هذه الطلبات والضغوط الغير الرسمية أن تكون فعالة للغاية ويكاد يكون من المستحيل جلبها للحاسب العام.

الاستعانة بمصادر خارجية. إنه لمن المهم التأكيد على أن الفضاء الإلكتروني التي ممتلك ومُدار في المقام الأول من قبل شركات خاصة. كما يمكن للقرارات التي اتخذتها تلك الشركات حول عناصر تحكم المحتوى أن لا تقل أهمية عن تلك التي اتخذتها الحكومات. تضطر الشركات الخاصة في كثير من الأحيان يضطر لفرض رقابة على نشاط الإنترنت بطريقة ما للعمل في منطقة محددة، ومن أبرز الأمثلة تواطؤ Google (حتى كانون الثاني ٢٠١٠)، ومايكروسوفت و Yahoo في الصين ضمن ممارسات الرقابة على الإنترنت. يمتلك مايكروسوفت Bing، الذي يدير محرك بحثه ليخدم بلدان ومناطق مختلفة، ويقدم خدماته بواحد وأربعين لغة، يمتلك نظام تصفية المعلومات على مستوى الكلمة المفتاحية للمستخدمين في عدة بلدان. وفقا لبحث أجراه حلمي نعمان من مبادرة الشبكة المفتوحة، يتم منع المستخدمين الموجودين في الدول العربية من تضمين محركات البحث على الإنترنت بكلمات متصلة بالجنس والمعايير الثقافية الأخرى باللغتين العربية والانكليزية. شرح مايكروسوفت لماذا تظهر نتائج بحث بعض الكلمات المفتاحية قليلة وفي بعض الأحيان لا تظهر أي نتائج «ذلك أنه يتم أحياناً استبعاد متعمد للمواقع في صفحة النتائج لإزالة محتوى غير لائق على النحو الذي تحدده الممارسة المحلية، والقانون، أو التشريعات». ومن غير الواضح مع ذلك، سواء كانت تصفية الكلمة في محرك البحث Bing في العالم العربي هو مبادرة من مايكروسوفت أو ما إذا كان أي من أو كل الدول العربية قد طلبت مايكروسوفت بالامتثال لممارسات الرقابة والقوانين المحلية[٢١].

في بعض الحالات الأكثر فظاعة، اتخذت ضوابط الرقابة ذات المصدر الخارجي إشكالاً عدة وهي إما من الأفعال غير المشروعة أو بالقيام بإجراءات خلافاً للإجراءات المصرح بها من قبل منتجي عمليات المواقع وحماية الخصوصية. وقد تجلى هذا بشكل كبير في حالة توم Skype، حيث كان الشريك الصيني Skype قد وضع نظام مراقبة سرية لتتبع ومراقبة ناشطي الديموقراطية الذين كانوا يستخدمون خاصية دردشة Skype كشكل من أشكال التواصل. اكتُشِف النظام فقط بسبب خلل الأمن في الملقمات التي يديرها توم على الإنترنت. في أيار ٢٠٠٩، قدمت الحكومة الصينية قوانين جديدة تتطلب مُصنّعي (كمبيوتر شخصي) يقومون بوضع برمجيات تصفية في جميع أجهزة الكمبيوتر التي تباع في البلاد. على الرغم أن هذه قوانين قوبلت بمقامة شديدة من قبل العديد من الشركات، فقد امتثل البعض الآخر بطواعية. في حين يبدو أن هذا الشرط قد تلاشى بمرور الزمن، فإنه يدل مع ذلك من أنواع الأعمال التي يمكن أن تتخذها الحكومات للسيطرة على نقاط الوصول إلى الانترنت عبر الشركات الخاصة.

نقاط وصول مثل مقاهي الانترنت أصبحت الهدف المفضل للحكومات الاستبدادية. في بيلاروس، يُلزَم مزودي خدمات الإنترنت ومقاهي الإنترنت من قبل القانون بالاحتفاظ بقوائم بأسماء جميع المستخدمين وتسليمهم إلى أجهزة أمن الدولة[٢٢]. حكومات أخرى كثيرة

لديها متطلبات مماثلة. في ضوء هذه القوانين، حيث من المفيد الإشارة إلى أن العديد من الشركات الخاصة تجمع بيانات المستخدم في اتفاقية ترخيص المستخدم النهائي لتقاسم هذه المعلومات مع أي طرف ثالث يختارونه.

من المفترض، أن هناك العديد من الأعمال التي لا تزال غير مكتشفة من التواطؤ بين الشركات والحكومات. بالنسبة للحكومات في العالمين المتقدم والنامي، يبقي تفويض الرقابة والمراقبة لشركات القطاع الخاص هذه الضوابط على "الخطوط الأمامية" للشبكات ويضم الفاعلين الذين يديرون نقطة الوصول الرئيسية ومنصات الاستضافة. إذا استمر هذا الاتجاه، يمكن أن نتوقع مزيداً من الرقابة وسيتم تحمل مسؤوليات المراقبة من قبل الشركات الخاصة، والفنادق، (ISP مراكز الموقع المشترك)، وخدمات الحوسبة الغائمة، وتبادل الإنترنت، وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية. مثل هذا التحول في بؤرة السيطرة يثير قضايا خطيرة من المساءلة العامة والشفافية لمواطني جميع البلدان. ومن هذا السياق أن إعلان Google الدراماتيكي لإنهاء الرقابة على محرك البحث الصيني يجب أن يُعتبر لحظة فاصلة. في حال حذت الشركات الأخرى حذو Google، وكيف أن الصين، وبلدان أخرى، والمجتمع الدولي المجتمع سوف يستجيبون، هي أسئلة مفتوحة ومفصلية قد تساعد على تشكيل هيئة المساءلة العامة للعاملين من القطاع الخاص في هذا المجال.

«الحجب الآني». تعطيل أو مهاجمة معلومات خطيرة في اللحظات الحاسمة وبشكل آني ـ خلال الانتخابات أو المظاهرات العامة، على سبيل المثال ـ قد تكون الأداة الأكثر فعالية للتأثير على النتائج السياسية في الفضاء الإلكتروني. اليوم، يمك للهجمات على شبكة الكمبيوتر، بما في ذلك استخدام هجمات موزعة على شكل الحرمان من الخدمة، يمكن بسهولة تنظيمها واستهدافها للمصادر الرئيسية للمعلومات، وبخاصة في العالم النامي، حيث البنية التحتية والشبكات أقرب إلى أن تكون هشة ومعرضة للانقطاع. الأدوات المستخدمة لشن هجمات الروبوتات تزدهر الآن مثل الطفيليات في المخدمات الغير آمنة، والحواسيب الشخصية، وبرامج الشبكات الاجتماعية. ويمكن تنشيط الروبوتات ضد أي هدف من قبل أي شخص على استعداد لدفع الضريبة. هناك طرق أبسط للحجب الآني مثل قطع الكهرباء في المباني التي توجد فيها المخدمات أو العبث بتسجيل أسم النطاق بحيث لا يتم توجيه هذه المعلومات إلى الوجهة الصحيحة. وقد تم توثيق هذا النوع من الحجب تجريبياً من قبل مبادرة الشبكة المفتوحة في بيلاروس، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وكذلك في العديد من البلدان الأخرى.

إن مصدر الانجذاب اتجاه الحجب الآني هو أنه يتم حجب المعلومات فقط في اللحظات الحاسمة، وبالتالي تجنب الاتهامات بالرقابة على الإنترنت والسماح للجناة بتقديم إنكار منطقي. في المناطق التي يكون فيها الاتصال بالإنترنت متقطعاً، يمكن تمرير الحجب الآني بسهولة على أنه خلل تقني آخر مع الإنترنت. عندما يتم التعاقد على مثل هذه الهجمات مع منظمات إجرامية، فإن تحديد نسب المسؤولين يكاد يكون من المستحيل.

القرصنة. ميزة غير عادية ومهم في الفضاء الالكتروني، حيث يمكن للأفراد من خلالها اتخاذ إجراءات خلاقة ـ أحياناً ضد التهديدات المتصورة على مصلح بلادهم الوطنية ـ ذات تأثيرات واسعة عل المنظومة. قد يغضب المواطنون في الشعر من التدخل الخارجي في شؤون البلاد الداخلية أو قد يشعرون بالإهانة على الانتقادات الموجهة إلى

حكوماتهم، بغض النظر عن كم تبدو هذه الحكومات بلا شرعية بالنسبة للخارج.

الأفراد الذين يملكون المهارات التقنية الضرورية أخذوا على عاتقهم في بعض الأحيان مهاجمة مصادر معلومات الخصوم، وترك في كثير من الأحيان رسائل استفزازية وراء التحذيرات. مثل هذه الأعمال تجعل من الصعب تحديد مصدر الهجمات: هل هي من عمل الحكومة أم من عمل المواطنين بشكل مستقل؟ أم أنها ربما مزيج من الاثنين؟ مما يزيد الماء عكراً، تشجع بعض خدمات الأجهزة الأمنية للحكومة بشكل غير رسمي أو بشكل موافقة ضمنية على أعمال مجموعات القرصنة. في الصين، على سبيل المثال، وو ماو دانغ، أو حزب الـ ٥٠ سنت (سمي بذلك فرضياً لمبلغ من المال يتم دفعه لأعضائه على كل ملصق يقومون بوضعه عل الإنترنت) وغرف الدردشة والمنتديات الدورية على شبكة الانترنت، يقومون بنشر معلومات موالية للنظام وتهاجم منتقديها. في روسيا، يعتقد على نطاق واسع أن الأجهزة الأمنية تتملق بانتظام مجموعات القراصنة على الكفاح من أجل الوطن في الفضاء الالكتروني وربما تقوم هذه الأجهزة أيضاً بزرع تعليمات على المواقع القومية البارزة والمنتديات لهجمات القرصنة. في أواخر عام ٢٠٠٩ في إيران، استولت مجموعة غامضة تعرف باسم الجيش الإلكتروني الإيراني على التويتر وبعض مواقع المعارضة الرئيسية، وقاموا بتشويه الصفحات الرئيسية لهذه المواقع برسائلهم الخاصة. على الرغم من عدم ثبوت وجود اتصال رسمي مع السلطات الإيرانية، نشرت الجماعات المسؤولة عن الهجمات رسائل موالية للنظام على المواقع والخدمات المخترقة.

المراقبة المُستهدِفة وهجمات الفيروسات الاجتماعية. الوصول إلى معلومات حساسة عن الخصوم هي واحدة من أهم الأدوات لتشكيل النتائج السياسية، ولذا فإنه ينبغي ألا يتفاجأ أحد بتكريس الجهد الكبير للتجسس المستهدِف. مثال توم سكايب ليس سوى واحد من العديد من أساليب الجيل الجديد والتي تصبح الآن شائعة في النظام الإيكولوجي الإلكتروني. التسلل إلى شبكات الخصوم عبر «الفيروسات الاجتماعية» (البرامج المصممة لاختراق كمبيوتر المستخدم الغير مدرك) و«المحرك» استغلال الشبكة (مواقع مصابة بالفيروسات تستهدف المتصفحات الغير آمنة) ينتشر ويتكاثر في جميع أنحاء الجانب المظلم للانترنت. من بين أبرز الأمثلة هذا النوع من عمليات التسلل وكان هجوم تجسس مستهدِف للبنية غوغل التحتية، الأمر الذي جعل الشركة عامة في كانون الثاني ٢٠١٠.

يتم تسهيل هذه الأنواع من الهجمات من الممارسات اللامسؤولة للمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان نفسها. كما أظهر نارت فيلنوف وجريج التون في تقرير مراقب لحرب المعلومات الحديثة، أن كثيراً من منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى الموارد والتدريب البسيط، مما يجعلها عرضة حتى لأبسط هجمات الانترنت[٢٣]. علاوة على ذلك، لأن هذه المنظمات تحث عموماً على التوعية والدعوة من خلال الشبكات الاجتماعية وقوائم البريد الإلكتروني، فإنها غالباً ما تصبح معرضة من دون قصد لنقل الهجمات، حتى من قبل أولئك الذين لا دوافع سياسية لهم. في أحد الأمثلة الصارخة بصفة خاصة، نشرت مجموعة التأييد مراسلون بلا حدود دون أن تدري رابط لموقع خبيث متنكر بزيّ فيسبوك لإطلاق سراح الناشط دوندوب وانغتشين التبتي. كما هو الحال مع الهجمات على شبكات

الكمبيوتر، يجري تطوير التجسس المستهدِف وهجمات الفيروسات الاجتماعية ليس فقط من جانب المجموعات الإجرامية والعناصر الخارجة عن القانون، ولكن أيضاً على أعلى المستويات الحكومة. دينيس بلير، مدير الاستخبارات الاميركية الوطنية السابق، لاحظ مؤخراً أن الولايات المتحدة يجب أن تكون «عدوانية» في المجال الإلكتروني من حيث «حماية الأسرار الخاصة بنا وسرقة حقوق الآخرين»[٢٤].

فهم دقيق

هناك العديد من الآثار النظرية والتضمينات السياسية التي يمكن استخلاصها من القضايا التي نطرحها. أولاً، هناك حاجة إلى فهم أكثر دقة لتعقيد فضاء الاتصالات الذي نديره. يجب أن نكون متشككين في التصور الأحادي أو البعد التاريخي من التقنيات التي ترسمهم بفرشاة واحدة. الفضاء الالكتروني هو مجال المنافسة الشديدة، التي تنشئ مصفوفة متغيرة من الفرص والقيود للأفكار والقوى الاجتماعية. هذه القوى الاجتماعية والأفكار، بدورها، مشبعه بالعقلانية البديلة التي تتصادم مع بعضها البعض وتؤثر على بنية بيئة الاتصالات. إلا إذا كان من خصائص الفضاء الإلكتروني التغير الجذري في المستقبل القريب وتصبح الثقافة العالمية متجانسة، مما يؤدي إلى ربط الخصائص التكنولوجية بناتج اجتماعي واحد، مثل أن التحرير أو السيطرة هي عملية مشكوك فيها للغاية. ثانياً، يجب أن نكون حذرين بشأن تعزيز السياسات التي تدعم برمجيات "الحرية" أو تقنيات أخرى مقدمة كحلول سحرية للمشاكل السياسية الشائكة. في وقت مبكر، كان يُعتقد حقيقةً أن الإنترنت سيكون ساحة للديمقراطية بعيدة عن متناول سيطرة الحكومة. بشكل نموذجي، تعود الأمثلة المستخدمة لتوضيح هذه النقطة بمحاولات عنيفة لتصفية الوصول إلى المعلومات، والتي من السهل نسبياً تجاوزها. قادت هذه الحكمة التقليدية بدورها إلى الجهود من جانب الحكومات لرعاية برامج "خرق جدار الحماية" ولتشجيع تكنولوجيا "الرصاصة الفضية" والتي من المفترض أن تنهي الرقابة على الانترنت مرة واحدة وإلى الأبد. وجهة النظر هذه غاية في التبسيط، لأنها تطل على بعض أهم وأقوى ضوابط الجيل المقبل التي يجري توظيفها لتشكيل العموميات العالمية. التحرير والحرية والديمقراطية هي كلها مفاهيم متنازع عليها اجتماعياً، وبالتالي يجب تأمينها بالوسائل السياسية والاجتماعية. على الرغم من أن الدعم المتعقل للمشاريع التكنولوجية في مجال معين يمكن أن يكون مُجازاً، ينبغي اعتباره ملحقاً لاستراتيجيات شاملة بدلاً من الحلول في حد ذاتها. يطرح النضال لنيل حرية التعبير، والوصول إلى المعلومات، حماية الخصوصية، وغيرها من قضايا حقوق الإنسان التي يعاني منها الآن الفضاء الالكتروني، يطرح المشاكل السياسية التي ترتكز على الخلافات العميقة الجذور.

لن يستطيع تطبيق برامج جديدة، مهما كانت بارعة، على حل هذه المشاكل.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تجاوز فكرة أن الفضاء الإلكتروني غير منتظم أو أنه إلى حدٍ ما عصيّ على التنظيم. لا شيء يمكن أن يكون أبعد من الحقيقة. الفضاء الإلكتروني منظم من قبل العديد من الجهات الفاعلة التي تشكل قراراتهم خصائص هذا الفضاء، وغالباً بطرق تفتقر إلى الشفافية والمساءلة العامة. والسؤال هو ليس ما إذا كان لتنظيم الفضاء الالكتروني، وإنما لكيفية القيام بذلك داخل أي منتدى؟ وبضم أي من العاملين؟ ووفقاً لأي من

القيم المتنافسة والعديدة؟. يميل تنظيم الفضاء الإلكتروني إلى اتخاذ مكان في الظل، وعلى أساس القرارات التي اتخذتها الجهات الخاصة وليس نتيجة المداولات العامة. بينما يبقى الاتجاه نحو التدابير الأمنية وخصخصة الفضاء الإلكتروني مستمراً، ومن المرجح أن تصبح هذه المشاكل أكثر وليس أقل حدة.

أخيرا، من أجل إدارة الفضاء الإلكتروني ليكون فعالاً، يجب الكشف عما يجري «تحت السطح» في الإنترنت والغير مرئي للمستخدم العادي. حيث تدار من هناك الآن معظم أنواع الحد المُجدي على العمل والاختيار، كما ويجب اكتشاف هذه الخفايا في حال أردنا حماية حقوق الإنسان الأساسية على الانترنت. هذه الضوابط الجوفية لها علاقة ضئيلة مع التكنولوجيا بحد ذاتها، وعلاقة كبيرة مع الطبيعة المعقدة لفضاء الاتصالات التي نجد أنفسنا بها ونحن على أعتاب العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. تغيراً ذو معنى لا يأتي بين عشية وضحاها مع اختراع بعض التكنولوجيات الجديدة. بدلاً من ذلك، سوف يحتاج الأمر إلى عملية بطيئة لرفع التوعية، وتوجيه البراعة في السبل الإنتاجية، وتنفيذ السلاسل الديمقراطي الليبرالية.

الهوامش:

١ ـ لاري دياموند، «تكنولوجيا التحرير»، مجلة الديمقراطية ٢١ (تموز ٢٠١٠): ٧٠-٨٤.

٢ ـ ايليا زريق ومحررون آخرون، الرقابة، الخصوصية، وعولمة المعلومات الشخصية (McQuill ـ كوينز يونيفرستي برس، ٢٠١٠).

٣ ـ مفهومنا «العقلانية البديلة» مستوحى من قبل أولريش بيك وآخرون، التحديث الانعكاسي (كامبردج: بوليتي، ١٩٩٤). مفهوم العقلانية البديلة جذوره في أعمال ماكس فيبر وتطويرها في نظريات النقد وما بعد الحداثة.

٤ ـ بالنسبة لمفهوم «كثافة دينامية»، انظر جون جيرار روجي، «الاستمرارية والتحول في النظام السياسي العالمي: نحو تجميع الواقعية الجديدة»، السياسة في العالم ٣٥ (كانون الثاني ١٩٨٣): ٢٦١ ـ ٨٥.

٥ ـ كلير كاتلر، فرجينيا هافلر، وتوني بورتر، والهيئة الخاصة والشؤون الدولية (نيويورك: صحافة جامعة ولاية نيويورك، ١٩٩٩).

٦ ـ رونالد جيه ديبرت، رافال روزينسكي، جون بالفري، وجوناثان زيتراين، ومحررون آخرون، السيطرة على نقاط الوصول: تشكيل السلطة والحقوق والقاعدة في الفضاء الإلكتروني (كامبردج: صحافة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ٢٠١٠).

٧ ـ انظر، على سبيل المثال، «ثورة إيران في التويتر» واشنطن تايمز، ١٦ يونيو ٢٠٠٩؛ متاحة على

www.washingtontimes.com/news/2009/jun/16/irans-twitter-revolution

٨ ـ كريسانثي أفغيرو «التعرف على العقلانية البديلة في نشر أنظمة المعلومات»، مجلة إلكترونية لنظام المعلومات في البلدان النامية ٣ (٢٠٠٠) ؛ المتاحة في

www.ejisdc.org/ojs2/index.php/ejisdc/article/view/19

٩ ـ رافال روزينسكي «الرصاص للبايتات: تأملات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» و«الصراع المحلي»، في لاثام روبرت، القنابل وعرض النطاق الترددي: العلاقة الناشئة بين تكنولوجيا المعلومات والأمن (نيويورك: الصحافة الجديدة، ٢٠٠٣)، ٢٢٢.

١٠ ـ مراقب حرب المعلومات ومؤسسة مخدم الظل، ظلال في السحب: تحقيق التجسس الإلكتروني ٢,٠ ٠٣JR ـ ٢٠١٠، ٦ نيسان ٢٠١٠ ؛ مراقب حرب المعلومات، تتبع الشبكة الغائمة: التحقيق في شبكة التجسس عبر الإنترنت، ٠٢JR ـ ٢٠٠٩، ٢٩ مارس ٢٠٠٩.

١١ ـ رونالد ديبرت، رافال روزينسكي، وماساشي كريت نيشيهاتا «إعصار في الفضاء الإلكتروني: ورفض تشكيل المعلومات في حرب ٢٠٠٨» أوسيتيا الجنوبية، MS. فورثكوم.

١٢ ـ رونالد ديبرت ورافال روزينسكي «المخاطرة بالأمن: السياسات ومعضلات أمن الفضاء الإلكتروني»، علم الاجتماع السياسي الدولي ٤ (آذار ٢٠١٠): ١٥ ـ ٣٢.

١٣ ـ ستيفن والت، «هل تهديد الإنترنت مبالغة؟» السياسة الخارجية، ٣ آذار ٢٠١٠؛ المتاح على الرابط

http://walt.foreignpolicy.com/posts/2010/03/30/is_the_cyber_threat_overblown

١٤ ـ ديليبريت وآخرون، السيطرة على نقاط الوصول

١٥ ـ المقطع التالي مقتبس من مادة سابقة لنا: «الحروب الإلكترونية» مؤشر على الرقابة، آذار ٢٠١٠؛ المتاحة في الرابط

www.indexoncensorship.org/2010/03/cyberwars-technology-deiber

١٦ ـ انظر:

http://en.rsf.org/pakistan-court-orders-facebook-blocked-19-05-2010,37524.htm

١٧ ـ انظر:

www.telegraph.co.uk/news/worldnews/asia/bangladesh/4963823/YouTubeblocked-in-Bangladesh-after-guard-mutiny.html

١٨ ـ انظر:

www.guardian.co.uk/commentisfree/libertycentral/2010/jul/03/lebanon-facebook-president-insult

١٩ ـ انظر:

www.latimes.com/technology/sns-ap-it-venezuela-twitter,.63114830.story

٢٠ ـ اتحاد الحرس الثوري يحصل على غالبية الأسهم في الاتصالات الإيرانية، ٥ تشرين الأول ٢٠٠٩

www.zawaya.com/story.cmf/ sidv52n40-3nc0/6/ IRG30%Consortium30%takes20%majority20%Equity20%in20%Iran26%rsquo3%bs20%Telcoms

٢١ ـ انظر:

http://opennet.net/sex-social-mores-and-keyword-filtering-microsoft-bingarabian-countries

٢٢ ـ انظر:

http://technology.timesonline.co.uk/tol/news/tech_and_web/the_web/article1391469.ece

٢٣ ـ انظر:

www.infowar-monitor.net/2009/10/day-civil-society-and-cyber-security

٢٤ ـ انظر:

www.govinfosecurity.com/p_print.php?t=a?id=1786.

التركيب المحّير

توماس كاروثرز(*)

في العقود الثلاثة المنصرمة، كان كل من ميدان المساندة العالمية لدعم الديمقراطية، وميدان معونات التنمية الأقدم والأكثر اتساعا قد عملا جنبا إلى جنب في حوالي المئة بلد في العالم. إلا أن علاقة الميدانين مع بعضهما البعض كانت غير محددة ومتقلبة. عندما بدأ دعم الديمقراطية يلعب دورا أساسيا في المسرح الدولي في الثمانينات، كان ذلك الدعم بعيد عن دعم التنمية السوسيو ــ اقتصادية. لقد كان مروجو الديمقراطية متناقضين أحيانا، وحتى متحفظين حول الطرق والقيم التي تكمن خلف معونات التنمية، بينما كانت مواقف التنمويين في بعض الأحيان حتى أكثر سلبية تجاه مسعى الدعم السياسي هذا.

بدأ التباعد بين مروجي الديمقراطية والتنمويين يضيق في التسعينيات. في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كان التفاؤل بالانتصار الجليّ لاقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية، وكذا كان التفاؤل بالتكامل بين هذين الهدفين، وقد رفع هذا التفاؤل في أوساط مجتمع السياسة الغربية من وجهة النظر القائلة أن المعالجة المتكاملة لكل من دعم التنمية سياسيا ودعمها اقتصاديا من الممكن أن تكون قيمة، كذا أن يكون تحقيقها أمر محتمل. هذا السياق الجديد، بالإضافة إلى التطور البرنامجي لكلتا الجماعتين، والذي قد حث مروجي الديمقراطية على البدء ببناء جسور تواصل مع الجانب السوسيو ـ اقتصادي، وكذلك حث التنمويين على بناء جسور التواصل تلك مع الجانب السياسي.

تلك الجسور توسعت في العقد الأخير، فقد اعتنق التنمويون الحتمية العامة لـ «أخذ السياسة بالحسبان» في حين أن المروجين للديمقراطية اقتنعوا بالحاجة إلى «مساعدة الديمقراطية في إيصال ما تعد به». التمايزات بين الجماعتين الفاعلتين لم تعد واضحة، في كل من الحدود التنظيمية والنشاطات على أرض الواقع. إن كل من التداخل والترابط المتناميين بين دعم الديمقراطية والدعم السوسيو ـ اقتصادي قدما لغزا تحليليا ذو أهمية عملية جديرة بالاعتبار: «هل تشكل الارتباطات المتنامية بين الميدانين (دعم الديمقراطية ومعونات التنمية) عملية تكامل أو حتى تركيب؟ ما هي الحقول الأكثر أهمية بين مناطق الالتقاء والاختلافات الأكثر أهمية بين الطرفين؟ وما هي تأثيرات «التغيرات المعاصرة في السياق العالمي الأوسع، كالويلات العالمية للديمقراطية، وتزايد ظهور قصص تنمية غير ديمقراطية ولكن ناجحة» على هذه العلاقة الغير واضحة بين الطرفين؟»

لقد كان الانقسام الأولي الذي حصل في الثمانينات «بين جماعة دعم الديمقراطية العالمية المنبثقة في حينها، والميدان المؤسَّس لدعم التنمية»

(*) توماس كاروثرز: مستشار رئيس الدراسات في منح منظمة كارنيجي للسلام العالمي. كتب وحرر ثمانية كتب والعديد من المقالات حول الترويج للديمقراطية. مقالته «دعم الديمقراطية: سياسي أم تنموي؟» صدرت في عدد كانون الثاني من العام ٢٠٠٩ من مجلة الديمقراطية.

في المقام الأول تنظيمياً. في الولايات المتحدة الأميركية ظنت كل من إدارة ريغان والكونغرس أن إعطاء الغطاء للخطوة الأولى لدعم الديمقراطية الأمريكية ـ الصندوق الوطني للديمقراطية «NED ومنحها الأساسية الأربعة ـ خارج عمل الآلية المعمول بها في المعونات الخارجية الأميركية سيعطي تلك الخطوة الأولى مرونة أكثر ويقلل من العتاد السياسي. في النصف الثاني من العقد (الثمانينات) كسب دعم الديمقراطية موطئ قدمه الأول في الوكالة الأميركية للتنمية العالمية (USAID)، ولكنه أيضا كان معزولا إلى حد بعيد عن مجموعة النشاطات الرئيسية للوكالة. كذلك بدأ دعم الديمقراطية الأوروبي ينمو في الثمانينات، والذي بدأ أولا في أميركا اللاتينية كاستجابة لموجة التغيرات الديمقراطية هناك، وكان هذا الدعم الأوروبي يرتكز أيضا بشكل رئيسي خارج وكالات دعم التنمية. كان دعم الديمقراطية الأوروبي مُسَيَّرا بشكل رئيسي من قبل المؤسسات السياسية، والـ «شتيفتونغين» الألمانية «Germany's Stiftungen كانت في مقدمة تلك المؤسسات السياسية، والتي لم تكن لا مموَّلة ولا مُشرَف عليها من قبل بيروقراطيات جمعيات معونة التنمية.

لم يكن الانقسام الأولي الذي وقع بين دعم الديمقراطية ودعم التنمية فقط تنظيميا. بل كان ذاك الانقسام مفاهيمي ومنهجيا وسيكولوجيا. رأى مروجو الديمقراطية عملهم كمشروع ذو اختلاف أساسي عن دعم التنمية لسبب بسيط ولكن قوي جدا وهو أن هدفهم في النهاية هو سياسي وليس سوسيو ـ اقتصادي. علاوة على ذلك كان التزامهم بالهدف السياسي جوهريا وليس وسيليّ. اعتبروا أن الديمقراطية ليست وسيلة لتحسين الظروف السوسيو ـ اقتصادية للناس الفقيرة وإنما اعتبروها بأنها قيّمة في حد ذاتها لجميع الناس.

إذا كان قد سُئِلَ مروجو الديمقراطية عن العلاقة بين عملهم والتنمية، فإن أغلب أولئك المروجين للديمقراطية في تلك السنوات المبكرة كانوا على الأرجح سيعربون عن اعتقادهم بأن الترويج للديمقراطية وتعزيزها في بلد ما، سوف يساعد على التقدم اقتصاديا. ولكن للعديدين، على الأقل في الولايات المتحدة الأميركية لم يكن ذاك (الترويج للديمقراطية) ليكون بالهم الرئيسي، خاصة وأن بعض أهم أهداف مساعي مروجي الديمقراطية لم تكن الدول الفقيرة، وإنما الدول المتطورة مثل الاتحاد السوفييتي وحلفاءه في حلف وارسو. لم يكن اعتقادهم أن «المنافع الاقتصادية الناجمة عن الديمقراطية» مأخوذ عن أبحاث تجريبية، وإنما كان اعتقادهم مأخوذا عن الملاحظة العامة بأن الدول الناجحة اقتصاديا في العالم هي دول ديمقراطية، ولذلك فإن الديمقراطية ستكون جيدة للتنمية. كأبطال التحديث في جيل سابق، كان مروجو الديمقراطية ميالون إلى الاعتقاد بأنه عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد والسياسة فإن «كل الأمور الجيدة تحصل جنبا إلى جنب في كل من هما».

كما كان مروجو الديمقراطية متحفظين تجاه موقف التنمويين من دور الديمقراطية في الدول النامية، ظناً منهم (ليس من دون سبب) أنه تكمن خلف الموقف الغير سياسي لجماعة التنمويين شكوك جدية حول القيمة التنموية للديمقراطية. بدا أن العديد من التنمويين كانوا مقتنعين أن مرحلة استبدادية قوية ومؤقتة كانت ضرورية لوضع دولة فقيرة في مسار تنموي، وأن دور الديمقراطية يأتي بعد أن تكون التنمية قد أُنجزت جوهريا. هنالك رأي متداول في أوساط التنمويين، وهو أن دولا معينة قد تكون غير «جاهزة للديمقراطية»، كان هذا الرأي بغيضا بالنسبة لجماعة دعم الديمقراطية، التي

عملت وفقا للاعتقاد المضاد الذي يقول: «إن أي بلد بغض النظر عن مستواه السوسيو ـ اقتصادي أو عن تركيبته العرقية أو الدينية، أو تاريخه السياسي، أو ثقافته السياسية، من الممكن أن يصبح ديمقراطيا إذا كان هنالك أعداد لا بأس بها من مواطنيه ـ أو حتى نخبه السياسية وحدها ـ ملتزمة بالهدف الرامي إلى تحقيق تلك الديمقراطية».

وقد كان مروجو الديمقراطية متحفظون أيضا تجاه السلوكيات العملياتية لدعم التنمية، والتي رأوا أنها مجازفة منفّرة، وبطيئة الحركة، وأنها غطست في مستنقع بيروقراطي من التقييمات، والتخطيط، والتدبير، والتخمين. لقد أُملوا أن يدخلوا شيء جديد إلى المساندة الدولية بأن يكونوا انتهازيين، يتحملون المخاطر، تحفيزيين، ومتحولين. المؤسسات السياسية الألمانية على سبيل المثال، أشارت مرارا وتكرارا إلى دورها الديناميكي الفعال في الفتوحات الديمقراطية في إسبانيا والبرتغال في منتصف السبعينيات كرمز لمخططاتهم لدعم الديمقراطية في العالم النامي. في حين أشار مروجو الديمقراطية في الولايات المتحدة الأميركية إلى استجابتهم السريعة للانتخابات الفيليبينية المستَعجَلة عام ١٩٨٦ ليظهروا التأثير الذي استطاعوا صنعه في أقل ما يمكن من الدعم المالي وبمرونة عالية. كما أعرب مروجو الديمقراطية عن ازدرائهم من نموذج «المشاركة في حكومات الدول المضيفة» الشائع في برامج التنمية. ورأى مروجو الديمقراطية أن الحكومات هي مشكلة أكثر من كونها حلّا، وسعوا إلى تحدي المسيطرين سلطويا بدلا من دعمهم، وكان ذلك غالبا بتوجيه الدعم إلى الممثلين الغير حكوميين، سواء كانوا مجموعات من المواطنين، أو أحزابا سياسية، أو أجهزة إعلامية مستقلة. كما نَزعَ مروجو الديمقراطية إلى امتلاك خلفيات ذات خبرة واحترافية مختلفة عن تلك التي يمتلكها التنمويون. لم تكن مجموعات دعم الديمقراطية مجهزة باقتصاديين مراقبين للمصروفات المالية وغيرها، ولم يكن لديها متطوعين أوحلوا أحذيتهم في العمل الطوعي في منظمة «فرق السلام» أو غيرها، ولم يكن لديها أيضا خبراء تقنيين قضوا حياتهم مع الأسمدة، أو أنظمة ريّ، وشق وافتتاح الطرق الريفية. وإنما كانوا سياسيين وناشطي أحزاب، ومستشارين سياسيين، وأعضاء في السلطات التشريعية، ومنظمي لجان المجتمع المدني، ومحامين. كان العديد من مروجي الديمقراطية (على الأقل في الجانب الأميركي) يمتلكون القليل من الخبرات الخارجية الحقيقية، أو خبرات باللغات الأجنبية، أو معرفة مباشرة «ناتجة عن خبرات تماس ذاتية» بالثقافات السياسية الأخرى. شعروا بأنهم مؤهلين للبدء بالترويج والدعم للديمقراطية في الخارج بسبب إيمانهم الولوع بقيمة الديمقراطية، وبسبب تجربتهم المباشرة مع الديمقراطية في بلدهم.

طبعا، حتى في هذه السنوات المبكرة لم يكن دعم الديمقراطية منفصلا بشكل كامل عن القضايا السوسيو ـ اقتصادية. على سبيل المثال، اثنتان من منح الصندوق الوطني للديمقراطية الـ(NED)، كان لها منظور سوسيو ـ اقتصادي: قام مركز المشروعات الدولية الخاصة بدعم جمعيات الأعمال التجارية ذات العقلية المدنية، والمراكز الفكرية الإصلاحية كوسيلة لتعزيز الروابط بين إصلاح السوق والدمقرطة. قام معهد اتحاد التجارة الحرة (الذي سُمِّيَ لاحقا المركز الأميركي لتضامن العمال الدولي) بدعم اتحادات العمال إيمانا منهم أنه كلما زادت تلك الاتحادات قوة فإنها تنتج منافع سوسيو ـ اقتصادية وسياسية مترابطة. قامت المؤسسات السياسية أحيانا بتكثيف دعمها للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف تنموية،

كتحسين السياسات الاقتصادية. إجمالا، ومع كل ذلك، حافظت جماعة دعم الديمقراطية على مسافة تباعد واضحة بينها وبين ميدان دعم التنمية.

كان لدى التنمويين تحفظاتهم الجادّة تجاه مشروع دعم الديمقراطية الذي كان ينتشر حولهم، كما كانت لديهم رغبة واضحة بإبقاء مسافة بينهم وبين ذاك المشروع. وكان لدى أولئك التنمويين كره دفين لتسييس المعونات، وتأصل ذلك الكره بسبب خوفهم أن العلاقات التعاونية والتي كانت في أغلب الأحيان حميمة والتي قاموا بإنشائها مع الدول النامية (وكانت هذه الدول في أغلب الأحيان أوتوقراطية) كانت تلك العلاقات عرضة للخطر بسبب برامج الدعم الدخيلة سياسيا. في سياق الحرب الباردة لتلك السنوات، كانت الحساسيات تجاه سياسة ـ التدخل السياسي شديدة في دول العالم النامية. في حين كان عموماً مشروع المساعدات الغربية الخارجية بشكل ضمني سياسيا بحس عال، في حين أكد التنمويون على تأطيرهم غير ـ السياسي لنهجهم على أرض الواقع.

علاوة على ذلك، كان تضارب الآراء حول «قيمة الديمقراطية من أجل التنمية» في أوساط دعم التنمية شائعا. وكان الاعتقاد بـ «التسلسل» ـ فكرة أن الديمقراطية يأتي دورها لاحقا بعد أن تكون التنمية السوسيو ـ اقتصادية قد أُنجزت جوهريا ـ شائعا، وكذا كان تفضيل للقوة السياسية.

مال التنمويون إلى رؤية أن الديمقراطية في دول العالم النامية وصفة للحكومات الضعيفة غير المستقرة، والغير قادرة على تحمل الضغط الشعبي من أجل السياسات التوزيعية الاقتصادية الغير صارمة ماليا أو فرض تدابير التقشف القاسية التي تقتضيها عادة استراتيجيات إصلاح السوق.

لم يكن التنمويون مرتاحون تجاه دعم الديمقراطية أيضا بسبب افتقارهم إلى المعرفة والاستيعاب للسياسة. فتحتوي السياسة على عالم من المؤسسات والعمليات وأناس مختلين جدا عن أولئك الذين اعتادوا العمل معهم. لقد بدت كميدان فوضوي وضبابي نخرت عظامه الأيديولوجية واللاعقلانية والفساد.

لم تكن تلك التحفظات شائعة في وسط دعم التنمية الرئيسي فقط، وإنما أيضا بين منافسيه من داخل الوسط دعاة «التنمية التشاركية» الذين كانوا ينتقدون بشدة لعقيدة إصلاح السوق، وأيدوا بدلا من ذلك تنمية القاعدة المجتمعية، والمشاركة المحلية. بالرغم من الانتقادات التي توجهها هذه الجماعة «دعاة الديمقراطية التشاركية» لتفضيل التنمويين السائد للعمل مع المتحكمين بزمام القيادة الوطنية، فإن هذه الجماعة رأت بمشروع دعم الديمقراطية كالأداة السياسية الفعالة في دفع قيادة الولايات المتحدة الأميركية للسيطرة الاستغلالية على دول العالم النامي، واستنكرت أيضا هذه الجماعة تبني مروجي الديمقراطية المزعوم لنموذج شكليّ وإجراءاتيّ للديمقراطية، افتقر إلى التزام ثابت للعدالة السوسيو ـ اقتصادية.

انفتاح تنموي

في التسعينيات، تضخم دعم الديمقراطية العالمي بشكل ملحوظ على عدة مستويات، في مستويات التمويل، وفي عدد وانتشار المنظمات المهتمة والعاملة، وأنواع البرامج، والدول المستهدفة. لقد وَضَعَ ـ تضخم دعم الديمقراطية هذا جنبا إلى جنب مع قائمة الخيارات البرنامجية المتولِّدة عن المشهد المتغير للتحولات الديمقراطية التي تمّ السعي لتحقيقها ـ حجر الأساس لبناء جسر تجريبي يصل بين جماعة دعم الديمقراطية وميدان التنمية.

تطور دعم الديمقراطية في التسعينيات كان في الدرجة الأولى استجابة لتسارع انتشار الديمقراطية.

فبسقوط العشرات من الأنظمة الاستبدادية في أميركا اللاتينية، وأوروبا الوسطى والشرقية، والاتحاد السوفييتي السابق، ودول جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، وآسيا، عاجَلَ الفاعلون والناشطون الحكوميون وغير الحكوميين في الغرب وفي المؤسسات والمعاهد العالمية إلى دعم التحولات الواردة الحدوث للديمقراطية.

لقد أعطت نهاية سباق التنافس الجيو ـ استراتيجي الذي انتهى بنهاية الحرب الباردة جرعة داعمة لتضخم دعم الديمقراطية وذلك بالتقليل من الحساسيات تجاه الدعم السياسي العابر للحدود في كل من الأوساط المجتمعية المتلقية لهذا الدعم وبين فاعلي وناشطي السياسة الغربية.

لقد توسعت نطاقات المنظمات المختصة بالعمل من أجل الديمقراطية والتي كانت موجودة مسبقا، وتأسست منظمات جديدة أيضا، مثل «مؤسسة ويستمينستر البريطانية من أجل الديمقراطية» (Britain's Westminster Foundation for Democracy)، و«المعهد العالمي من أجل الديمقراطية والدعم الانتخابي» (International IDEA) والذي يتخذ من ستوكهولم مقرا له، و«مكتب منظمة الأمن والتعاون من أجل المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان» (the OSCE's Office for Democratic Institutions and Human Rights)، وأيضا «منظمة وحدة الولايات الأميركية من أجل الترويج للديمقراطية» (the Organization of American States' Unit for the Promotion of Democracy). وبالرغم من كل ذلك، فإن جزءا لا يستهان به من التضخم، على الأقل من ناحية الشروط المالية، أتى من بعض وكالات الدعم الثنائية وعدد من مؤسسات التمويل العالمية والتي بدأت كلها بتخصيص إيرادات مالية ليست بالقليلة للتخطيط البرنامجي للديمقراطية. كانت الوكالة الأميركية للتنمية العالمية (USAID) من أكبر الممولين لدعم الديمقراطية في التسعينيات، بإنفاقها على برامج الحَوْكَمَة والديمقراطية ما يقارب الـ١٠٠ مليون دولار أميركي سنويّا في بداية التسعينات، قافزة بالرّقم إلى ما يزيد عن الـ٦٠٠ مليون دولار أميركي سنويا في بداية العام ٢٠٠٠.

بالرغم من قيام المنظمات المانحة التي كانت تركز عادة على الدعم السوسيو ـ اقتصادي بإضافة التخطيط البرامجي للديمقراطية إلى حقيبة أعمالها، فإنها مالت إلى عدم دمج ذلك مع نشاطاتها الرئيسية، وبدلا من القيام بذلك الدمج فإنها قامت بتشكيل وحدات منفصلة مزودة بكادر صغير من الاختصاصيين للتركيز على الديمقراطية. ولذلك فإن دخولهم في ميدان دعم الديمقراطية مَثَّلَ امتدادا لجماعة دعم الديمقراطية إلى منطقة منظماتية جديدة أكثر من تمثيله اندماجا لبرنامجي الديمقراطية والتنمية على أرض الواقع. لقد توجب على الأطراف الفاعلة التي حصلت بشكل متزايد على منح الديمقراطية تلك، أن يغيروا من شكل عملهم بما يتلاءم مع الهياكل البيروقراطية التي أوجبتها تلك الأطراف المانحة، وكانت تلك الهياكل البيروقراطية ذات التصميم الأكثر نظامية، والتخطيط، والتنفيذ، وتقييم الدعم المُخطط له وكل ذلك هي ما كان يحاول مروجو الديمقراطية أصلا تجنبه. رفضت بعض جماعات دعم الديمقراطية وضع نهجهم المميزة في "غربال تنموي" في حين تكيف آخرون مع تلك النهج[١] كانت شركات الاستشارات التنموية الربحية، في كل من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، قد نجحت في المنافسة من أجل الحصول على تلك المنح المالية الجديدة، بتنفيذهم لبرامج الديمقراطية جنبا إلى جنب مع عملهم السوسيو ـ اقتصادي،

وبهذا فإن معالم الحدود العملياتية والتنظيمية بين الجماعتين (مروجي الديمقراطية، والتنمويين) أصبحت مبهمة إلى حد بعيد.

كانت هذه الصبغة التنموية لجزء من ميدان دعم الديمقراطية مُدعّمة بتغيرات برنامجية عائدة إلى تقدم الانتقالات الديمقراطية. في الثمانينات، رأى معيلو دعم الديمقراطية أن تحديهم المركزي كان بالمساعدة على رعاية الانتقالات من الحكم الاستبدادي أولا. في التسعينات، وبعد حدوث العديد من حالات الانتقال تلك (من الحكم الاستبدادي إلى حالة أخرى)، توجب على معيلي الديمقراطية مساعدة الحكومات المنتخبة حديثا بالوصول إلى حالة ديمقراطية متماسكة وطويلة الأمد. وكان مركز الاهتمام الأساسي في بداية الأمر على تدعيم الحرية السياسية والمنافسة ـ عن طريق دعم ناشطي حقوق الإنسان، والأحزاب السياسية الحديثة المولد، ومراقبة الانتخابات، والتثقيف المدني الديمقراطي ـ قد توسّع وفقا لما سبق.

هنالك مجموعة إضافات مهمة تتعلق بالجهود المشتملة في التمكين الديمقراطي والساعية إلى تقوية المؤسسات الرسمية للبلدان حديثة ـ الديمقراطية، وتعتبر تلك المؤسسات مفيدة في المقام الأول كونها تعيد تشكيل توازنات السلطة السياسية البعيدة عن السلطة التنفيذية المفرطة، بشكل خاص، والسلطات التشريعية والقضائية، والسلطات المحلية. هدفت برامج الديمقراطية المتمحورة حول الحَوكَمَة إلى جعل الأدوار الديمقراطية لهذه المؤسسات (التشريعية والقضائية..) أكثر فاعلية، بدعم السلطات التشريعية التي مثلت احتياجات الناس واهتماماتهم، ودعم السلطات القضائية التي دعمت الحقوق المدنية والسياسية. وفي نفس الوقت وبالرغم مما سبق، فإن هذه المؤسسات كانت تعمل على عدة جبهات سوسيو ـ اقتصادية. ولذلك فإن تكريس برامج دعم الديمقراطية لهذه المؤسسات بدأ بكل تأكيد التقاطع مع القضايا السوسيو ـ اقتصادية. على سبيل المثال، عمدت برامج تقوية السلطة المحلية إلى مساعدة رؤساء البلديات والمحافظين أو المجالس المحلية على الاستجابة بشكل أفضل إلى مطالب المواطنين والتي بشكل طبيعي جعلت تلك البرامج تهتم بقضايا مثل تأمين الخدمات الأساسية وتوصيلها وتوزيع الدخل.

كان هنالك نطاق تضخم ثان مرتبط بالتمكين الديمقراطي وهو تنمية المجتمع المدني. وفي هذا النطاق أيضا كان المقصد هو زيادة مهمات القطاع الداعمة للديمقراطية، وكان ذلك بمساعدة المواطنين على الإمساك بزمام الحكومات ومساءلتها، وتعزيز دور المشاركة الشعبية الفاعلة. وبالرغم من ذلك فإن القضايا السوسيو ـ اقتصادية كانت حتما جزءا ملموسا من هذا الحقل أيضا. إن منظمات ولجان المجتمع المدني التي استطاعت جذب دعم الديمقراطية بسبب اتسام عملهم بالمسئولية والشفافية، سعت عادة إلى إحراز التقدم في أي عدد من القضايا الاجتماعية أو الاقتصادية، من الحد من العنف المنزلي وسوء تغذية الأطفال، إلى تحسين مراقبة الميزانية، والضبط الرقابي لأي أنواع أخرى من الفساد. لقد كان انفتاح جماعة دعم الديمقراطية تجاه التنمية في التسعينات تجريبيا فقط. وكنتيجة للترابط الجديد الذي نشأ من وكالات الدعم الثنائي والمنظمات العالمية، أدخلت بعض برامج الديمقراطية سمات عملياتية مستمدة من دعم التنمية وقائمة برنامجية أوسع تقاطعت مرارا وتكرارا مع قضايا سوسيو ـ اقتصادية. ومع ذلك فإن هذا التضمن التنموي الجديد لمجتمع دعم الديمقراطية مثّل إلى حد كبير اختلافا في الأساليب والتركيزات البرنامجية، أكثر من تمثيله إعادة النظر

بالجوهر الذي يشكل أساس فرضيات، كالإيمان بالقيمة الذاتية الكامنة للديمقراطية الفاعلة من أجل كل الدول النامية.

كسر الحواجز

لقد دفع الفتور الذي ساد التضخم العالمي للديمقراطية والذي وصفه المحللون بأنه «كساد اقتصادي» مروجي الديمقراطية إلى مخاطبة المخاوف السوسيو ـ اقتصادية. بالرغم من المزيج المعقّد من العوامل الكامنة خلف الحالة المتزنة للديمقراطية، فإن عاملا واحدا قد لفت انتباه مروجي الديمقراطية على نحو استثنائي، وهو أن الأداء السوسيو ـ اقتصادي الضعيف من الممكن أن يضع الديمقراطيات الجديدة في خطر. إن لم يلتمس المواطنون منافع حقيقية ناتجة عن الحكم الديمقراطي، فإنهم من الممكن أن يفقدوا إخلاصهم للديمقراطية، ويتبنوا بدائل غير ديمقراطية. بدت عدة حالات وتجارب كإشعارات خطر، من فوز قادة شعبيين غير جديرين بالثقة من ناحية إخلاصهم للديمقراطية في أميركا الجنوبية بسبب الإحباط الشعبي في أميركا الجنوبية الناتج عن الويلات السوسيو ـ اقتصادية، إلى القناعة الواضحة لدى المواطنين الروس بالحكم الاستبدادي الهابط بقيادة فلاديمير بوتين.

لقد تُرجم شبح السقوط هذا، بالنسبة إلى مروجي الديمقراطية إلى حتمية جديدة وهي: اكتشاف حقيقة أن دعم الديمقراطية من الممكن أن يصمم بشكل يساعد الحكومات على تحسين الحياة اليومية لغالبية مواطني تلك الحكومات. وعلى سبيل المثال قام المعهد الوطني الديمقراطي الـ(NDI) ـ الذي يشكل ركن أساسي من جماعة دعم الديمقراطية ـ بإطلاق مبادرة «مساندة الديمقراطية على تحقيق ما تعده». وقام المعهد الوطني الديمقراطي الـ(NDI) مؤخرا برعاية عدة منتديات حول كيفية ربط دعم الديمقراطية بشكل مباشر مع قضايا التنمية. أضاف المعهد العالمي من أجل الديمقراطية والدعم الانتخابي (International IDEA) خطا جديدا من العمل من أجل «الديمقراطية والتنمية». واستضافت المنظمة الفنلندية لدعم الأحزاب (Demo Finland) مؤخرا ورشة عمل دولية حول كيفية إحراز برامج الديمقراطية تقدما في مطامح التنمية.

إن هذه المبادرات ذات الصلة، تبحث عن طرق لإيجاد اتصال بين الجوهر السياسي التقليدي لدعم الديمقراطية ـ البرامج الداعمة للحرية السياسية، تنمية التعددية الحزبية، والتنافس المتعدد وظيفيا ـ والأهداف السوسيو ـ اقتصادية. وقام المعهد الوطني الديمقراطي الـ(NDA) بمحاولة دمج وجهة نظر سوسيو ـ اقتصادية مع برنامج تقوية الأحزاب السياسية، ملتمسة بذلك الدمج تحفيزا للأحزاب السياسية البيروية لتنمية معالجات سياسية متماسكة للتقليل من الفقر في البيرو. شدد المعهد الجمهوري الدولي (IRI) على الأحزاب السياسية التي تعمل معهه، أن استطلاع الرأي، لا يقوم فقط بتقديم مقياس للحملة وإنما يقدم وسيلة قيمة لفهم هموم المواطنين السوسيو ـ اقتصادية اليومية والطرق الممكنة لمخاطبة تلك الهموم. ويقوم المعهد العالمي من أجل الديمقراطية والدعم الانتخابي (International IDEA) باختبار كيفية جعل عمليات التقدم، ومؤسسات المسؤولية الديمقراطية، يُنظر لها كآليات تقود إلى نتائج سوسيو ـ اقتصادية أفضل، كإيصال الخدمات الأساسية المُحسَّن.

تقوم منظمات دعم الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأميركية وفي أوروبا بدفع منظمات دعم التنمية الرئيسية، مثل البنك الدولي، لعرض الشمولية الديمقراطية كمصدر اقتصادي

كامن وقيم في وضع الأجندات التنموية مع حكومات الدول المضيفة. وقد كانت تلك المنظمات تحث التنمويين على فسح المجال لأحزاب المعارضة السياسية والبرلمانات للمشاركة في المشاورات مع حكومات تلك الدول المضيفة، بالإشارة إلى أهمية التشاور الديمقراطي الكامل في إرساء أفضل لبرامج التنمية في المجتمع. كل هذه الجهود تنصب في حملة أوسع من الجهود التي تقوم بها أطراف متعددة ومختلفة من جماعات دعم الديمقراطية، لشرح القضية للتنمويين، والقضية هي أن المناظرة الديمقراطية، والتعددية والمنافسة تدعّم بدلا من أن تعرقل صنع السياسات السوسيو ـ اقتصادية الفعالة.

بعض اختصاصيي الديمقراطية في وكالات الدعم الثنائية، يحثون هذه الوكالات على هدم الحواجز الجدارية الكامنة بين العمل من أجل كل من الديمقراطية والتنمية، وذلك بدمج النهج والرؤى من برامج الديمقراطية والبرامج الأخرى ذات الصلة السياسية بها، إلى قطاعات الدعم السوسيو ـ اقتصادي الرئيسية التقليدية كقطاعات الصحة والزراعة والتعليم.

كانت الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) في طليعة المؤمنين بهذه النظرة بتبنيها لـ«منظور حقوقي» يدمج التأكيد على أهمية كل من الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك تماما على أهمية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية إلى عملها التنموي[٢].

ففي كينيا على سبيل المثال، قامت الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) بإعادة صياغة برنامج بلدها بما يدمج كل من الحقوق السياسية وكذا الاقتصادية والاجتماعية، والمعتقدات الأساسية، والأساليب إلى برامجها في مجموعة من قطاعات الدعم التقليدي.

تحت خانة «البرامج المعالجة للمواضيع المختلفة» بدأت الوكالة الأميركية للتنمية العالمية (USAID) بإفعام دعمها السوسيو ـ اقتصادي بوجهات نظر متأثرة بالديمقراطية.

على سبيل المثال، قامت بعثة الوكالة، الـ(USAID) في غينيا بإطلاق برنامج متكامل في العام ٢٠٠٦ يضع هذا البرنامج عملها في الصحة، والتعليم، والزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية، ضمن نطاق عمل الحوكمة والديمقراطية. وميدانيا، استلزم ذلك مساعدة ممثلي السياسة الغينية والفاعلين فيها، لتوظيف أدوات سياسية كالبعثات السياسية، وبناء التحالفات، واستطلاع الرأي، في تقوية علمهم السوسيو ـ اقتصادي، وكذا لمعالجة قضايا الفساد السياسي التي تشكل قضية مركزية لمعالجة التحديات السوسيو ـ اقتصادية[٣] كانت الدائرة البريطانية للتنمية الدولية (DFID) تركز مؤخرا على الاتفاقيات السياسية ـ ما الذي تتألف منه وكيفية تحقيقها أو تقويتها ـ كوسيلة لتبيان المسببات الرئيسية للعيوب السوسيو ـ اقتصادية في حالات الضعف[٤].

لم تكن كل أطراف جماعة دعم الديمقراطية مساندة لفكرة بناء جسر أعرض للتواصل مع ميدان التنمية السوسيو ـ اقتصادية. وبالنسبة للعديد من مساندي دعم الديمقراطية، يبقى نطاق التنمية السوسيو ـ اقتصادية نطاقا غير موجود على خارطتهم، مع نطاقات أخرى كالصحة العامة والزراعة، وهي نطاقات غير مألوفة بشكل مرعب بالنسبة لهم، وتتطلب اختصاصية تقنية يفتقرون إليها. ويشعر مروجو الديمقراطية بثقة عالية أن التقدم العملياتي الديمقراطي ـ إن كان ذاك التقدم يتمثل في تقوية دور المرأة الفاعل سياسيا، أو بسلطات تشريعية أكثر استجابة، أو بانتشار الإعلام المستقل ـ سيكون مفيدا من أجل التنمية السوسيو ـ

اقتصادية. ومع ذلك فإنهم بدؤوا بتحويل هذا الاعتقاد الغريزي العميق، لاقتراحات عملية تجريبية، وتلك الاقتراحات سوف تكون مقنعة للتنمويين التقليديين، والذين يشكلون الأغلبية العظمى ممن بقوا متحفظين تجاه هذا الربط المشار إليه بين الدمقرطة والتقدم السوسيو ـ اقتصادي[٥].

وعلاوة على ذلك، فإن الحث المستمر على محاولة دمج العمل من أجل الديمقراطية مع الدعم السوسيو ـ اقتصادي كان معنيا بقضايا مختلفة ومتضاربة. ويتخوف بعض مروجو الديمقراطية أن ذلك الدمج سوف يفضي إلى أن دعم الديمقراطية سوف ينجرف مع المد الهائل لمجال دعم التنمية. وارتأى هؤلاء أن إبقاء حدود واضحة بين الميدانين من الممكن أن يكون ضروريا لضمان التزام المانحين بدعم الديمقراطية كهدف قائم بحد ذاته، بغض النظر عن علاقتها مع التنمية. كما يتخوف بعض مروجي الديمقراطية أن دمج الجهود للميدانين معا قد يفضي إلى إعطاء أعذار للمانحين للتعامل بشكل معتدل مع الحكومات التي تضيق الخناق حول الديمقراطية ولكن تعطي وعودا جدية حول العمل من أجل التنمية. كما يتخوفون من أن المانحين من الممكن أن يستخدموا برامج غير حازمة سياسيا، كدعم الإصلاحات الإجرائية على شفافية الميزانية، كدليل على التزامهم بقضية الديمقراطية، وأن هذا سوف يقلل من جهود مروجي الديمقراطية الرامية للعمل بنشاط أكثر.

جسر الحَوكَمَة

في الوقت الذي بدأت فيه جماعة دعم الديمقراطية بالاقتراب أكثر من الطرف السوسيو ـ اقتصادي، بدأ ميدان دعم التنمية ببناء جسر للتواصل مع الطرف السياسي أيضا. وكان التقبل العنيف داخل أوساط دعم الديمقراطية لفكرة أن تحسين الحوكمة في دول العالم النامية هم تنموي ساري المفعول وهام جدا، مفتاحا أساسيا، لدخول الحوكمة بالسياسة، وإن كان ذلك بشكل بطيء.

إن الظهور والنمو التدريجي لتبني الحوكمة، كمركز اهتمام للدعم السوسيو ـ اقتصادي، هو حكاية معقدة ويمكن فقط إيجازها باختصار شديد هنا[٦] إن الانتباه إلى النتائج السلبية المترتبة على ضعف القطاعات العامة في الدول النامية بدأ بالتصاعد في الثمانينات في منظمات دعم الديمقراطية، وفي خصوصا البنك الدولي. ففي تقرير للبنك الدولي في العام ١٩٨٩ حول الإخفاقات الواضحة للحوكمة في أفريقيا، متضمنا الفساد الجهازي، رأى أن ذلك كان سببا رئيسيا لاستمرار التخلف في أفريقيا[٧] كان قلق البنك الدولي، ومنظمات التنمية الأخرى حول المعاني السياسية الحساسة للتركيز على الحوكمة، قد أبقى هذا التفكير الجديد يجري في مسار بطيء جدا. ومع ذلك، فقد بدأ الاهتمام بالحوكمة يزداد لعدة أسباب.

بعد ممارسة الكثير من الضغوطات على حكومات الدول النامية، لتبني سياسات التعديل الهيكلي وتقليل سلطتهم، أدركت جماعة التنمية السائدة أن سياسات إصلاح السوق تتطلب مؤسسات رسمية مؤهلة لصياغة وتطبيق السياسات اللازمة. كما ناقش موسيس نعيم (Moises Naim) في مقالة متينة نُشِرت له في هذه المجلة في العام ١٩٩٤، أن المرحلة الثانية من أجندات إصلاح السوق احتاجت أن تكون بناء المؤسسات: «إن مساندة وتعميق التغيرات الإيجابية الناتجة عن الاتجاه نحو السوق سوف تتطلب من السلطات زيادة القدرات التقنية والإدارية إلى مستوى أعلى بكثير من القدرات الحالية»[٨] بدأت جماعة التنمية الابتعاد عن اعتقادها السابق بالحاجة إلى تقليص

السلطات. وكانت سواء تحت عنوان «بناء الدول» و«بناء المؤسسات» أو «تعزيز الحوكمة الجيدة» قد بدأت منظمات دعم التنمية بمساعدة الدول النامية في بناء القدرات المؤسساتية لمؤسسات الحوكمة الخاصة بتلك الدول.

كان إعطاء جرعات تقوية لموجة الاهتمام بالحوكمة هذه قد شكل انفتاحا جديدا في أوساط دعم التنمية لمعاينة ومواجهة الفساد. في العام ١٩٩٥ أصبح رئيس البنك الدولي، جيمس وولفينسون (James Wolfenson)، وقام بعدها مباشرة بقلب التحاشي القديم للبنك لقضايا الفساد، واضعا إياها في بشكل عادل في أجندات كل من الدول النامية ودعم التنمية نفسه. لقد مول البنك حفنة من البرامج الجديدة لمكافحة الفساد، وتلته منظمات تنموية أخرى، ركزت على الإصلاح المؤسساتي.

بالإبقاء على عادة التفادي السياسي الراسخة بعمق عند التنمويين، عندما بدؤوا ببناء برامج الحوكمة، فإنهم بنوها بطرق كانت نسبيا تكنوقراطية، وغير سياسية. وقد ركزوا على باقة ضيقة من مؤسسات ووظائف الحكومة التكنوقراطية، وفي المقام الأول تلك التي لها علاقة بالإدارة المالية للقطاع العام. لقد حددوا مجموعة محددة من الأهداف، وفي مقدمتها الكفاءة والفاعليّة، وقد استخدموا أساليب تكنوقراطية لتحقيقها، وخاصة عن طريق نقل المهارات التقنية والمعرفة من خلال التدريب. وكما كتبت كاثرين ويفر (Catherine Weaver) في تحليلاتها حول التطورات التي طرأت على أجندات الحوكمة في البنك الدولي، «كان الجميع يعلمون في التسعينات أن إصلاحات البنك المتعلقة بالحوكمة، لم تكن لا غير سياسية، ولا مقتصرة على الدعم التقني خاصة. ومع ذلك... لم يجرؤ أحد على استخدام كلمة "السياسة"!»[٩].

أخذ السياسة بالحسبان

إن القيود على هذا النهج التقنية للحوكمة سرعان ما أصبحت سلطات قضائية ذات مشاكل واضحة، اعتمدت على الدعم لترقية برامجها المركزة على تلك القضايا، ولكن استمرت أيضا بتوسيع الاضطهاد، وأُطلقت اللجان الحكومية لمكافحة الفساد كحملات مصحوبة بالكثير من الجلبة فقط لتبرهن على غطاء أجوف، وكذا برامج التدريب على الخدمات الاجتماعية والتي لم تحقق فعلا أية تغييرات في البنيات الأساسية للمحسوبية. وكاستجابة لذلك، بدأ التنمويون في هذا العقد بالاعتراف الأكثر انفتاحا بالطبيعة السياسية للتحديات المترتبة على الحوكمة في دول العالم النامية، ومخاطبة تلك التحديات.

لقد تطورت برامج الحوكمة (أو «بناء الدول» أو «بناء المؤسسات» بالاعتماد على منظمات الدعم) كي تعكس هذا التغير في وجهة النظر. لقد امتدّت إلى نطاق أوسع من المؤسسات، والتي كان بعضها سياسيا بشكل واضح جدا، كالبرلمانات. وقد تمركزت خلف التركيز الأولي على القطاع المالي العام لتغطي نطاقا واسعا من قضايا السياسة العامة. كما وسع التنمويون مفهومهم عن الحوكمة الرشيدة، فقد عرفوه بمصطلحات لم تنطوي فقط على الكفاءة، بل بمفاهيم أكثر سياسية أيضا كالاستجابية والمسئولية. وكذا فقد زادوا أساليبهم، باحثين عن أساليب مختلفة تكون أبعد من كونها تدريبا على تغيير سلوك رسميي الحكومة. وفي سبيل هذا الهدف، طوروا سيلا جديد من المساعي ليدعموا مجموعات مدنية، وهذه المجموعات

بدورها ستبذل جهدها في الضغط على المؤسسات الحكومية من أجل حوكمة أفضل.

وللمساعدة بتجهيز توجيه تحليلي لهذا المنظور السياسي الأوسع والأكثر انفتاحا، ضمن نطاق الدعم السوسيو ـ اقتصادي، قامت المنظمات مانحة ببناء أدوات تقييم جديدة. وهذا الأدوات تستخدم أساليب الاقتصاد السياسي لتقييم الوقائع السياسية الأساسية التي تصوغ سياقات التنمية، وخاصة للتعرف على القيود السياسية على الإصلاح.

اطلقت الوكالة الأميركية للتنمية العالمية (USAID) «هيكل تقييم الحوكمة» في العام ٢٠٠٠، ثم تبعتها دراسات الدائرة البريطانية للتنمية الدولية (DFID) تحت عنوان «عوامل التغيير»، وتبع ذلك عمل الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) بعنوان «تحليل السلطة»، وأيضا تبعها «الحوكمة الإستراتيجية وتحليل الفساد» التابع لوزارة الخارجية الهولندية، وتحليلات الاقتصاد السياسي التابعة للبنك الدولي. في السنوات القليلة المنصرمة، كانت هذه المنظمات تستخدم وبشكل متزايد هذه الأدوات كأسس تحليلية ليست لمجرد برمجة الحوكمة فقط، ولكن من أجل البرمجة في كل مجالات العمل من أجل التنمية.

وكان هناك محفز إضافي يدفع التنمويين للأخذ الكامل للسياسة بالحسبان، وكان هذا الدافع هو ظهور دول ما بعد الصراع، أو الدول المتأثرة بالصراع، كصنف مهم جدا لدعم التنمية، سواء الموزمبيق، أو كمبوديا أو ليبيريا، والسلفادور في النصف الثاني من العام ١٩٩٠، أو العراق وأفغانستان والصومال والسودان في هذا العقد. في مثل هذه السياقات، في محاولة لتقديم دعم مهم وكبير لإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي من دون إعارة اهتمام كبير بالسياق السياسي الكامن، وهو ووضوحا دون معنى.

بالنسبة للدائرة البريطانية للتنمية الدولية (DFID)، على سبيل المثال، مساعدة الدول الخارجة من صراع عنيف، أو تدوم حول صراع عنيف (الدول الهشة) كانت محركا رئيسيا لدمجها منظوراتها السياسية مع العمل من أجل التنمية.

لقد قام هذا الحراك المتنامي لجماعات التنمية لـ «أخذ السياسة في الحسبان» بتنمية الروابط المباشرة وغير المباشرة مع دعم الديمقراطية. كما وسع التنمويون أهدافهم الحوكمية لتبنّي المزيد من المقاييس المعيارية السياسية كالاستجابية والمسئولية والشفافية، والخط الفاصل بين الحوكمة الرشيدة كمفهوم غير إيديولوجي والحوكمة الرشيدة باعتبارها مفهوم ديمقراطي جوهريا، أصبح رفيعا للغاية. لقد قام بعض ممثلي الدعم السوسيو ـ اقتصادي التقليديين، مثل برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، بدفع تبنيهم لـ"الحوكمة الديمقراطية" كهدف لهم، عبر ذاك الخط الرفيع. في حين بقي آخرون، مثل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوية، على الجانب الآخر من ذلك الخط متجنبين الصفة السياسية بشكل واضح. إلا أن الوكالة الأميركية للتنمية العالمية (USAID) قد وضعت رجلا لها في كلا الجانبين، بإدخال جزء من عملها على الحوكمة إلى عمل مكتب الديمقراطية والحوكمة (Office for Democracy and Governance) الخاص بها، والجزء الآخر إلى عمل مكتب التجارة والنمو الاقتصادي (Bureau for Economic Growth and Trade) الخاص بها أيضا[١٠].

بالنظر إليها من وجهة نظر قاعدية (أي من وجهة نظر المتلقين لها)، كانت برامج الحوكمة المدرجة تحت مظلة سوسيو ـ اقتصادية، أحيانا قابلة للتمييز عن برامج الحوكمة المسدلة تحت عنوان الديمقراطية. كانت مشاريع الدعم البرلماني

كدعم سوسيو ـ اقتصادي، على سبيل المثال، تميل إلى التركيز على القضايا المالية أو التقنية، كمراقبة الميزانية، في حين أن المشاريع البرلمانية التي صممها مروجو الديمقراطية ربما قد تركز بدلا من ذلك على العلاقات مع الناخبين، أو على دور الأحزاب السياسية في البرلمانات. إن برنامج قضائي مع دعامة سوسيو ـ اقتصادية من الممكن أن يركز على التدريب على القانون التجاري، في حين أن برنامجا قضائيا مع أهداف ترمي إلى الديمقراطية من الممكن أن يهدف إلى مساندة استقلال قضائي أعظم. لكن غالبا ما يئول المطاف بالأسس المنطقية السوسيو ـ اقتصادية والسياسية المتباينة في النهاية إلى الالتقاء حول العناصر البرنامجية نفسها.

والأمر نفسه هو حقيقة أيضا فيما يتعلق بالعمل على تنمية المجتمع المدني. الدعم لمجموعات مدنية بغرض تحسين المنجزات السوسيو ـ اقتصادية، من الممكن في بعض الحالات أن يصل إلى مجموعات أخرى، من برامج المجتمع المدني التي تهدف إلى بناء الديمقراطية. كما أن دعم المجتمع المدني اعتمادا على الديمقراطية من الممكن أن يبرز عواملا، كانت برامج الدعم السوسيو ـ اقتصادية تفضل البقاء بعيدة عنها، على سبيل المثال، المساعدة على الربط بين منظمات المجتمع المدني وبين الأحزاب السياسية. ومع ذلك فإن الفكرة الأساسية لراقبة مجموعات من المواطنين للسلوك الحكومي وممارستهم الضغط على الحكومة من أجل مسئولية أكبر، هي فكرة موجودة في كلا طرفي الانقسام. إن إعطاء جرعة تقوية لمطالب المواطنين لحوكمة أفضل، وتبني مشاركة ديمقراطية أعظم للمواطنين من الممكن أن يفضي إلى توافق بالممارسة إلى حد كبير، بالرغم من اختلاف السمات.

منطقة محتلة

باختصار، كان الميل داخل جماعة دعم التنمية إلى أخذ السياسة بالحسبان، يوصل إلى منطقة برنامجية، كان سبق واحتل دعم الديمقراطية عدة قضايا منها. ومع ذلك فإن الارتباطات الناتجة عن ذلك ما تزال متحيزة. كان هذا الميل، بالرغم من ذلك، انتقالا هاما كامنا، وما يزال يصارع من أجل توحيد الولاء داخل عالم دعم التنمية(١١).

كان النقاش داخل أوساط المنظمات المانحة يستمر حول سواء ـأكان أم لم يكن البرهان المبني على التجربة، يعرض بشكل واضح أن الحوكمة الجيدة ضرورية ـ أو على الأقل تؤدي إلى ـ نتائج سوسيو ـ اقتصادية أفضل. بعض الدراسات المهمة كانت تشير إلى نتيجة إيجابية كانت قد ظهرت(١٢) ومع ذلك، بالنسبة للعديد من التنمويين، إن الوجود الفعلي لحالات البلدان التي فيها حوكمة ضعيفة بأشكال مختلفة ـ مثل انخفاض الحرية في وضعف المسئولية السياسية في الفيتنام، وارتفاع وتفشي الفساد وضعف الإدارة في بنغلادش ـ والتي تتعايش مع انخفاض هام في مستويات الفقر فإنه ينصَبُّ وبوزن ثقيل على الكفة الأخرى من الميزان.

وعلاوة على ذلك، فإن الأخذ بالسياسة بشكل جدي في دعم التنمية لا يتضمن فقط تحقيق تقديرات اقتصاد ـ سياسية وإنما دمج وجهات النظر هذه مع البرمجة المتطورة والذكية سياسيا.

معرفة أن تنمية بلد أصيبت بالشلل بسبب السيطرة الحصينة لمجموعة صغيرة من المتسلطين الفاسدين الذين ينتمون أصلا إلى أقلية عرقية هو شيء؛ والتصرف تجاه ذلك الأمر باستخدام دعم خارجي هو شيء آخر. أن تكون أكثر سياسية

يتضمن تقبّل علاقات صعبة ومن المحتمل أن تكون نزاعيّة بين المنظمات المانحة والحكومات المضيفة، وهو شيء تتردد هذه المنظمات في مواجهته. وكذا، فإن مواجهة القيود السياسية الكامنة والمترتبة على الإصلاح يميل إلى توجب قبول أن احتمالات تحقيق تلك الأمور التي من المتوقع أن الدعم قابل لتحقيقها، هي احتمالات ضعيفة جدا ـ وهذه أيضا صعوبة أخرى أمام المانحين، وخاصة في هذا العصر الذي تعاظمت فيه الضغوط على أهمية رؤية النتائج. ولهذا فإن أخذ السياسة بالحسبان هو تحد كبير بالنسبة للتنمويين. بالنسبة للعديدين، إن اعتبار ليس فقط السياسة وإنما الديمقراطية أيضا بشكل جدي كجزء مكمل لمشروع التنمية هو خطوة كبيرة جدا ولها مخاطرها. بالرغم من أن بعض اقتصاديي التنمية يتبنون حقيقة وجود قيمة سوسيو ـ اقتصادية لبرمجة الحوكمة، فإن القليلين جدا منهم يشاركون مروجي الديمقراطية اعتقادهم السائد في أوساطهم والقائل أن الديمقراطية تدفع عجلة التنمية إلى الأمام. إذا كان هناك أمر لافت للنظر فعلا فهو تزايد المخاوف في هذا العقد في أوساط التنمية، من التأثيرات الضارة الناجمة عن الدمقرطة التي يتم السعي إلى تحقيقها على نظم الحكم الهشة[١٣] كما أن النجاحات التنموية الملحوظة في عدة أنظمة غير ديمقراطية، مثل الصين وإثيوبيا ورواندا وتونس وأوغندا وحتى الفيتنام، تم استخدامها مرارا وتكرارا من قبل التنمويين كدليل ضد النصيحة بالديمقراطية.

كانت المناقشة التي نشرها أمارتيا سين (Amartya Sen) والتي مضى عليها عقد كامل من الزمن، والتي كانت تبحث في إعادة صياغة مفهوم التنمية بما يلاءم ضم الديمقراطية إلى التنمية كقيمة جوهرية، قد حظيت بدعم قليل جدا في أوساط جماعة التنمية[١٤] إلا أن سياسة التنمية السويدية كانت استثناءا واضحا من ما سبق، ولكنه استثناء وحيد[١٥].

وبالإضافة إلى التخوفات المضمرة حول قيمة الديمقراطية للتقدم القومي بالتنمية، استمر العديد من التنمويين بالاعتقاد أن السعي إلى الدفاع عن أيديولوجيا سياسية محددة سوف يضع علاقاتهم مع شركاء حكوميين قيمين في خطر. ويسألون، لماذا يجب على المانحين المجازفة بعلاقاتهم المنتجة في موضوعات الصحة مع الحكومة الإثيوبية بإزعاج تلك الحكومة بقضايا الديمقراطية المزعجة؟ هذا التخوف من تسييس علاقات الدعم كان يتزايد فقط ومؤخرا في السنوات السابقة، وانتشرت ردة فعل عنيفة على الدعم الخارجي للديمقراطية في دول العالم النامية ودول العالم الما ـ بعد شيوعية[١٦].

في الواقع إن تلك الفجوة الكبيرة بين دعم الديمقراطية ودعم التنمية قد تقلصت. يوجد الآن عدة علاقات بينية بين الميدانين. وعند إلقاء نظرة قريبة على برامج الدعم على الأرض، فإن الحدود بين الميدانين عادة تبدو غير واضحة أو من الصعب إيجادها. كانت بعض برامج دعم الديمقراطية قد أصبحت تنموية بشكل ملحوظ في أساليبها العملياتية. وحتى منظمات دعم الديمقراطية الأكثر سياسية، أصبحت تربط عملها بالهموم السوسيو ـ اقتصادية. وبطريقة مماثلة، الآن أصبح جزء من جماعة دعم التنمية يرى أهمية السياسة، واعتبارهم بالنماذج الاقتصادية جزءا بشكل ضمني (أو أحيانا على نحو واضح) من وجهة النظر السياسية تلك.

ومع ذلك، فإن التقدم في الدمج ما زال جزئيا فقط، وهو استكشاف أو تقاطع مشترك، أكثر من كونه اندماج حقيقي، أو ناهيك عن كونه تركيب من قيم وطرق وأهداف وبشكل ملفت للنظر، إن الأسباب نفسها التي كانت السبب في تعند كلا

الميدانين أولا، على أهمية الفصل بينهما، مازالت تعتبر مقنعة بشكل جدير بالاعتبار. وهناك أجزاء كبيرة من جماعة دعم الديمقراطية مازالت على اختلاق مع مكون جوهري لنموذج جماعة التنمية الفكري - الارتباط القوي بالعمل مع الحكومات المضيفة كشركاء مميزين، والكره الشديد للعمل مباشرة مع الممثلين والناشطين الذين من الممكن أن يشكلوا تحد حقيقي لتلك الحكومات بأي طريقة ما عدا الطرق المحدودة والتكنوقراطية. وعلاوة على ذلك، يتساءل مروجو الديمقراطية إن كان التنمويون يؤمنون بأن الديمقراطية تشكل مساهما إيجابيا في التقدم السوسيو - اقتصادي. وكان مروجو الديمقراطية يرتابون الدمج الأكبر بين الميدانين كونه من الممكن أن يفضي إلى حصول الديمقراطية على وعود وكلام من المنظمات المانحة، ولكن عمليا ستُخَفَّف الديمقراطية إلى «حوكمة جيدة» أو «إصلاح سياسي» وسيتم تجاهلها كلما اعترضت الحكومات المضيفة بشكل جدي. ومن جانب التنمويين، فإن ترددهم تجاه دعم الديمقراطية مازال مستمرا على نحو مماثل. فلا يشارك التنمويون مروجي الديمقراطية باعتقادهم الغريزي بأن الدمقرطة مفيدة للتنمية، ولا يتقبلون فكرة توسيع مفهومهم عن التنمية بما يلاءم ضم الديمقراطية كمكون جوهريّ. وكانوا يعبرون بين بعضهم البعض عن القلق من أنهم في حال أصبحوا «سياسيين إلى حد بعيد» - أو أنهم في حال ذهبوا إلى أبعد من مجرد تحليل القيود السياسية على الإصلاح من أجل تسهيل التغيير السياسي - فإن ذلك سوف يسيء إلى وضعهم العام في العالم النامي. بالعودة إلى الوراء، يمكننا أن نرى أن عدة مكونات للسياق العالمي الأوسع للتسعينات كانت قد ساعدت في خلق الزخم الدافع باتجاه دمج كل من جماعة دعم الديمقراطية وجماعة دعم التنمية: الاعتقاد المتزايد أن الانتقال الثنائي إلى كل من اقتصاديات السوق والديمقراطية كان صفة محددة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكذا أن المفهوم «ديمقراطية السوق» المركب كان مهيمنا في دول العالم النامية؛ كان هناك تفاؤل بقدرة الديمقراطية على الانتشار في كل مكان، حتى في دول تمتلك القليل جدا من ”الشروط التكيف المسبقة“ التقليدية مع الديمقراطية؛ وانخفاض مستوى الحساسيات في دول العالم النامية تجاه المعونات السياسية العابرة للحدود بعد اختفاء التنافس بين الدول العظمى (الحرب الباردة). كما يمكننا رؤية أن المكونات الجوهرية للسياق العالمي في هذا العقد قد قلبت هذه الموجة؛ المخاوف المضاعفة من خطر الدمقرطة في الدول الهشة؛ ارتفاع جاذبية النماذج التنموية للأنظمة الاستبدادية؛ إعاقة التقدم العالمي للديمقراطية أو انقلابه بشكل جزئي؛ انبثاق ردة فعل عنيفة على دعم الديمقراطية العالمي.

لذلك، فقد بدا دمج كل من دعم الديمقراطية ودعم التنمية لفترة من الزمن وكأنه مسار طبيعي، كان داخل مسار أكثر وسعا وهو التاريخ، وقد وصل هذا المسار فقط إلى منتصف الطريق وتوقف. وتم بناء الجسور بين الميدانين ولكنها كانت جسورا جزئية ومزعزعة.

وبسبب السياق العالمي المتغير والأقل إيجابية اليوم، فإنه غير واضح أبدا إن كان الوضع الحالي محطة طريق في مسار أضخم من الدمج، أو التراجع التدريجي من نهاية طريق مسدود إلى انفصال كبير، متسم بالازدواجية والارتياب.

الهوامش:

(*) أتقدم بالشكر إلى زكري دافيس للمساعدة على البحث في هذه المقالة. كما أتقدم بالشكر للدائرة البريطانية للتنمية الدولية (DFID) لدعم البث وكليّة نافِيلد بجامعة أوكسفورد، لاستقبالي كزميل زائر عندما كنت أكتب هذا المقال.

لقد بنيت تحليلاتي لوجهات النظر الفاعلين والناشطين في كلتا جماعتي دعم الديمقراطية والتنمية حول القضايا المعالجة في هذا المقال، على مقابلات رسمية شاملة وحوارات رسمية مع العديد من أعضاء الجماعتين. في الجانب المتعلق بدعم الديمقراطية، فهذا يضم مندوبين من كل مجموعات دعم الديمقراطية الأهم في كل من أوروبا وأميركا الشمالية. أما في جانب التنمية، فهو يضم مندوبين من أغلب وأهم وكالات الدعم الثنائي الشمال أميركية والأوروبية، أو من إدارات الدعم في وزارات الخارجية، وكذا من المنظمات المتعددة الأطراف والأهم والمشتغلة بالعمل التنموي.

١ ـ في الظهور الواضح بعض الشيء للروافد السياسية والتنموية لدعم الديمقراطية، انظر توماس كروثرز «مساندة الديمقراطية: سياسية ضد تنموية؟» مجلة الديمقراطية، ٢٠ كانون الثاني، ٢٠٠٩: ٥ ـ ١٩

٢ ـ دمج حقوق الإنسان في التنمية: مواقف المانحين، تجارب وتحديات (باريس: منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، ٢٠٠٦).

٣ ـ الوكالة الأميركية للتنمية العالمية (USAID)، غينيا، "بيان الإستراتيجية"، ١٤ شباط ٢٠٠٦.

٤ ـ الدائرة البريطانية للتنمية الدولية (DFID) «بناء الدول والمجتمعات المسالمة» ورقة عمل للـ(DFID)، ٢٠١٠. انظر أيضا، مؤسسة، «الاتفاقيات السياسية: نتائج سياسة ممارسة التنمية العالمية»، ورقة مناسبة الرقم. ٢، تموز ٢٠١٠.

٥ ـ الجزء البحثي الأكثر أهمية في هذا المجال هو، مورتون ه.هالبيرين، جوزيف ت.سيغل، ومايكل م. فاينشتاين، أفضلية الديمقراطية: «كيف تروج الديمقراطية للسلام والرخاء»، الإصدار الثاني (نيويورك: روتليدج، ٢٠١٠).

٦ ـ لصورة أكثر اكتمالا، انظر كاثرين ويفر، «فخ النفاق: البنك الدولي وفقر الإصلاح» (برينستن: دار جامعة برينستن، ٢٠٠٨) الفصل الرابع.

٧ ـ البنك الدولي، «إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: من الأزمات إلى النمو المستمر» (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ١٩٨٩).

٨ ـ مويسيس نعيم، «أميركا اللاتينية: المرحلة الثانية من الإصلاح» مجلة الديمقراطية،٥ (تشرين الأول ١٩٩٤): ٣٢ ـ ٤٨.

٩ ـ انظر الرقم الملاحظة رقم (٦) في الأعلى. الصفحة رقم ٩٣.

١٠ ـ شركة التحدي الألفي (MCC) تصل بشكل واضح القضايا السياسية والسوسيو ـ اقتصادية بعملها من أجل التنمية. والذي يتضمن مؤشرات الديمقراطية والحوكمة في معيار اختيارها للدول (بالرغم من ذلك بعض الدول الغير ديمقراطية، مثل المغرب، مازالت بالرغم من ذلك مؤهلة في ميثاق الـMCC) وتؤكد ما تراه من تأكيدات داعمة للديمقراطية على ملكية الدولة في عمليات تشكيل برامج دعم الدول.

١١ ـ سو أنسوورث، «ماذا علاقة السياسة بذلك؟ لماذا يجد المانحون صعوبة كبيرة عندما تتعلق بالسياسة، وما أهمية ذلك»، مجلة التنمية العالمية، ٢١ (٢٠٠٩): ٨٨٣-٩٤.

١٢ ـ انظر على سبيل المثال، دانيل كاوفمان، آرت كراي، ماسّيمو ماستروتسي، «مسائل الحوكمة VIII، مؤشرات الحوكمة للأعوام من ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٨» بحث لساسة البنك الدولي، ورقة عمل، رقم ٤٩٧٨، ٢٠٠٩.

١٣ ـ على سبيل المثال، استنتاج بول كولبيرز ـ أن الانتخابات في الدول الهشة تزيد عادة من العنف السياسي ـ يشار إليه في أوساط التنمية كدليل فعال على خطر محاولة تعزيز الديمقراطية في تلك الدول الهشة. انظر كولبير، «الحرب، السلاح والتصويت: الديمقراطية في أماكن خطيرة» (نيويورك: هاربركولينز، ٢٠٠٩).

١٤ ـ أمارتيا سين، "التنمية كحرية" (أوكسفورد: دار نشر جامعة أوكسفورد، ١٩٩٩).

١٥ ـ «تأخذ السويد نظرة متعددة الأبعاد للفقر على أنه أبعد من كونه افتقارا إلى الموارد لتضم إليه الافتقار إلى الحرية والافتقار إلى القوة السياسية أيضا» وزارة الخارجية، السويد، «التغيير من أجل الحرية: السياسات من أجل التنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان في التعاون السويدي من أجل التنمية، ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤» ٢١ كانون الثاني ٢٠١٠، ٨.

١٦ ـ مقالة توماس كروذرس، «رد الفعل العنيف والمستمر على الترويج للديمقراطية» في الكتاب الذي حرره كل من بيتر بارنيل وريتشارد يونغس، «التحديات جديدة على الدمقرطة» (لندن: روتليدج، ٢٠١٠) الفصل الرابع.

دعم الديمقراطية ومساعدات التنمية

إطاراً للمبدئية اللاأدرية(*)

براين ليفي(**)

كما أشار توماس كاروثرز في بحثه «التركيب المراوغ» (the elusive synthesis)، بأن نظريات وممارسات كل من دعم الديمقراطية ومساعدة التنمية تمران في الوقت الحالي بمرحلة تغيير جذرية. ويناقش كاروثرز، بشكل صحيح، أن وراء هذا التغيير في كلا المجالين رغبة جديدة بأخذ السياسات على محمل الجد، ويقول أيضاً إن التقارب الواضح بين المجالين من المرجح أن يكون أقل مما يبدو للوهلة الأولى. ومن بين الأسباب التي يستشهد بها اقتناع «العديد من دعاة علم النفس التنموي» بأن «جرعة متواصلة من الحكم الاستبدادي كانت ضرورية لوصول دولة فقيرة إلى مسار التنمية»؛ وتتعلق المخاوف التي أبداها دعاة علم النفس التنموي هؤلاء «بالآثار الضارة الناتجة عن محاولة إرساء ديمقراطية في دول هشّة»، والخوف من أن يؤدي هذا التأييد الصريح «لصالح الديمقراطية» إلى الحدّ من «المكانة العامة (الموقف العام) لدعاة علم النفس التنموي في العالم النامي».

كمتخصص وباحث في مساعدات التنمية، فإنني أتفق مع استنتاج كاروثرز الموسّع بأنَّ هذا التقارب سينتج عنه قيود (حدود) هامّة، ولكني أرى أن الأسباب أكثر جوهرية مما يقترحه؛ إذ أن جذورها تكمن في إعادة النظر الحالية للمتخصصين في مجال التنمية بما يُحدث تغيرات في المؤسسات وكذلك في المجتمع بشكل أوسع. وبناءً على إعادة النظر هذه تأتي مجموعة من الوصفات السياسية التي لن تفي بالأغراض، على الأقل في المدى القريب، التي يفضلها دعاة الديمقراطية. لكن الموضوع لا ينتهي عند هذا الحدّ؛ فعلى المدى الطويل، قد لا يكون الانقطاع عميقاً كما يبدو، إذ أن التوجهات الجديدة التي يتبعها الدعم التنموي يمكن أن تتحول لتشكل دعما عميقاً للجهود المبذولة لبناء التطلعات «بالمواطنة» والتي يرتكز عليها إرساء الديمقراطية المستدامة.

إن مجالي الديمقراطية والتنمية يقرّان على حد السواء بأهمية كل من المؤسسات والسياسة؛ إذ تؤمِّن المؤسسات «قواعد اللعبة» الرسمية وغير الرسمية والتي تستنزف من خلالها جهود الديمقراطية والتنمية، وتصوغ السياسة (أصحاب المصلحة، وسلطتهم، الحوافز، المهارات، والقدرة

(*) اللاأدرية Agnosticism: توجه فلسفي يقول أن القيمة الحقيقية للقضايا الدينية أو الغيبية غير محددة ولا يمكن لأحد تحديدها. إن قضايا وجود الله أو الذات الإلهية بالنسبة لهم موضوع غامض كلية ولا يمكن تحديده في الحياة الطبيعية للإنسان. فاللاأدرية أو الأغنوستية Agnosticism فلسفة أو مذهب لاديني يؤمن باستحالة التعرف على وجود الله والتوصل لهذا الإيمان ضمن شروط الحياة الإنسانية.

(**) برايان ليفي، رئيس أمانة سر (مشروع) الحوكمة ومكافحة الفساد في مجموعة البنك الدولي.

إن الآراء الواردة في هذا المقال تعبر تماماً عن آرائه الشخصية ولا ينبغي أن تُنسب للبنك الدولي.

على التنظيم، والقيود) ديناميكيات الإصلاح. قبل عقد من الزمن، بدا أن هذا الفهم يشير باتجاه التزام مشترك بـ «الحكم (الحوكمة) الرشيد» بما في ذلك الديمقراطية، وكانت الفكرة العامة أن الإصلاح المؤسساتي أقرب إلى الهندسة، ذلك أن الخصائص المؤسساتية للدول القادرة والخاضعة للمساءلة معروفة جيداً، وكان تحدي الإصلاح موجهاً بشكل مباشر لإعادة تصميم جميع جوانب نظام الحوكمة على مبدأ أن الأجزاء (الأقسام) المختلفة من شأنها أن تعزز بعضها البعض. وبالقول المجازي السائد فإن «قوة السلسلة لا تقدر إلا بقوة أضعف حلقاتها». ومع ذلك، يبدو بعد عقد من الزمن أن الآثار المترتبة على التبصر القائل بأهمية السياسة والمؤسسات أكثر تعقيداً بكثير.

أقرّ منظّرو التحديث بدءاً من صموئيل بي. هنتنغتون إلى دوغلاس سي. نورث ومنذ زمن طويل أن التنمية متعددة الأبعاد[١]؛ فبعد أن وصلت إلى ذروتها في أوائل السبعينيات فقدت نظرية التحديث حظوتها، على الأقل حتى وقت قريب جداً. لكن كماً هائلاً من بحوث العلوم الاجتماعية جرت كانت مهمتها الاستكشاف التجريبي لمجموعة متنوعة من العلاقات الجزئية بين الجوانب المختلفة لعملية التنمية. وفي بحث أجريناه مؤخراً، قمت أنا وفرانسيس فوكوياما بتسليط الضوء على أربعة أبعاد للعملية ـ تقوية قدرة الدولة، تنامي الاقتصاد، بناء المؤسسات السياسية وتطوير المجتمع المدني والقطاع الخاص ـ ثم لخصنا محتوى الأبحاث العلمية وما بيّنته عن متانة العلاقات التجريبية فيما بينها[٢].

موازٍ تطوري؟

إن إعادة النظر في تفاصيل العلاقات الفردية تؤكد أن عملية التنمية إنما تتبع الأنماط الكلاسيكيّة لأي نظام تطوري:

* التغيير تراكمي، لأن أجزاء النظام المختلفة مرتبطة سببياً ببعضها البعض، فأي تغيير بأي جزء من أجزاءه سيكون له تأثيراته الثانوية في بقية الأجزاء، ينتج مباشرةً من هذا:

ـ مسار التغيير ينحرف (يختلف) وفقاً لنقطة الانطلاق المحدّدة (للبلد). ويبرز كتاب نورث الكلاسيكي عام ١٩٩٠ «المؤسسات، التغيير المؤسساتي والأداء الاقتصادي» من خلال عدسات التاريخ الاقتصادي كيف فسر «اعتماد المسار» هذا سبب ازدهار بعض المجتمعات والاقتصادات، وركود بعضها الآخر. وفي سياق مماثل، يؤكد قوام عمل ألبرت هيرشمان المستمر على دور التقديم والتأخير (Leads and lags) في التغيير الاجتماعي، والفوائد (الميزات) الناتجة لصانعي السياسة من خلال السعي لعدم إحداث تغيير متزامن على جميع الأصعدة، بل القيام بدلاً من ذلك بالاستثمار في تعزيز اختلالات التوازن الخلاقة[٣].

ـ إن اعتماد المسار التراكمي يمكن أن ينتج تشتيتاً واسعاً في الأنماط، مع عدم وجود تقارب ملزم. وكما يوحي عنوان كتاب ريتشارد دويكنز «صانع الساعات الأعمى»، فإن البيولوجيا التطويرية ليست غائيّة؛ فالطفرة تنشأ بشكل غير محدد وتُنتج أنواعاً غريبة وعجيبة من الأشكال[٤]. لعلَّ هذا مجازياً يجعل من التنمية باعتبارها عمليّة تطوريّة أقرب إلى الانهيار البيولوجي ـ فبعض التقارب المؤسساتي يبدو جلياً عندما تتقدم الدول نحو معدّل دخل أعلى، على الرغم من أن مدى التقارب لا يزال مسألة مفتوحة. إلا أن النتيجة القائلة بأن أنماط التغيُّر المؤسساتي قد تميل إلى التباعد أكثر منها إلى التقارب على مدى فترات طويلة من الزمن بينما تنتقل البلدان من مستويات

دخل منخفضة إلى متوسطة، تبصر صحيح وهام من الناحية التجريبية.

ونظراً للتفاوت في أي عمليّة تطويرية، فإن بعض الأمور تعمل حتماً أفضل من غيرها. فعلى سبيل المثال، نمت بنغلادش بسرعة كبيرة (بمعدّل يقارب ٦ في المئة سنوياً على مدار الخمس عشرة سنة الماضية) وبطريقة شاملة، الأمر الذي جعلها دولة رائدة على مستوى العالم في مجال التقدّم للوصول وتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وفي الوقت نفسه، كان نظام حكمها الديمقراطي شديد التقلُّب، إذ بقي، على سبيل المثال، بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ تحت الحكم العسكري الفعلي[٥]. إضافة إلى ذلك، تشير الاستطلاعات المتكررة إلى أن بنغلادش واحدة من أكثر البلدان التي مزقها الفساد على الكوكب.

وقد قمت ووفوكوياما بتحديد عدد من الطرق التي يمكن من خلالها الربط بين الحوكمة والنمو؛ ففي واحدة منها تكون عملية التنمية ضربة استباقية للدولة تماماً كما فعل «نمور» شرق آسيا ومجموعة أخرى من الطامحين بمن فيهم أثيوبيا وتونس. وفي الثانية، يكون النمو الاقتصادي من يقود عجلة التطور، مع سعي صُناع السياسة إلى توفير «ما يكفي فقط الحوكمة» لمنع الانحراف عن المسار (هذه الفئة تناسب وضع بنغلادش).

وفي الطريقة الثالثة والتي قد يكون لها أهميّة خاصّة عند قرّاء هذه الصحيفة، يكون التحوّل الديمقراطي مَنْ يضمن استمرار عملية التنمية. وبهذا الخصوص، يجدر بنا ذكر ملاحظتين تحذيريتين؛ الأولى، وهي الملاحظة الشائعة في الوقت الحالي، والتي ترى أنه بينما يمكن للانتخابات أن تجري بسرعة كما يمكنها أن تلفت إلى تجديد الشرعية السياسية التي تُعزز بقوة التنمية الاقتصادية، إلى أن بناء مجموعة كاملة من المؤسسات الديمقراطية الليبرالية يستغرق وقتاً أطول. أما الملاحظة الثانية ذات الصلة هي تلك التي سبق أن ذكرها كاروثرز نفسه على هذه الصفحات عام ٢٠٠٢[٦]، ففي الإعلان عن «نهاية نموذج المرحلة الانتقالية» لاحظ كاروثرز أن معظم التحوّلات الديمقراطية يبدو أنها تصل إلى تسوية تتجسد إما «بسياسة القوّة المهيمنة» أو «بالتعدّديّة العاجزة»، حيث تتمتع الأولى بوجود الانتخابات دون انقلابات في السلطة، بينما يكون في الأخيرة انقلابات متكرّرة في السلطة وسط دلائل على أن جذور الديمقراطية ضعيفة ومضطربة.

وقد رأى كاروثرز أن أياً من هاتين الحالتين وضع مخيّب للآمال، لكن ربما كانت نظرته قاتمة جداً. فمن وجهة النظر التطويريّة والتي تأخذ الطبيعة طويلة الأمد للبناء المؤسساتي على محمل الجد، فإن السير على طريق التنمية كالسير على حافة السكين. إن تركيبة بلد منخفض الدخل ذو نمو سريع إضافة إلى الإفراط الظاهر إما في النظام (كما في حالة التنمية التي تقودها الدولة أو القوى السياسية المهيمنة) أو الفوضى (اللانظام) (كما في حالة ما يكفي فقط من الحوكمة أو التعددية العاجزة) قد تكون أقل اضطراباً (انحرافاً) وحاجة للإصلاح من الأمور ذات الطبيعة متوسطة الأمد.

لقد اخترت بقناعتي أن أعيش في مجتمع حُرّ، وأنا الجنوب إفريقي الذي لعب دوراً هاماً وافتخرت بثورة بلادي الديمقراطيّة. إنّ التزامي المعياري بالديمقراطيّة ينبع من أعماقي، لكن خبرتي كمتخصص في التنمية أقنعتني بأنه لا يمكن إعادة هندسة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة لبلد ما من نقطة الصفر. في أي لحظة من اللحظات يمتلك كل بلد نقطة انطلاق محددة، ويتطوّر من خلال البحث والتعلّم،

فالتغييرات في أحد أجزاء النظام تستدعي تعديلات في الأجزاء الأخرى، من خلال عمليّة مستمرّة وتراكمية. واتخاذ إجراءات فعالة تسعى للعمل مع طبيعة البلاد وليس ضدها من أجل الدفع قُدماً بالعملية الديناميكية المترابطة.

إنّ النتيجة الطبيعيّة لاعتماد النهج التطوّري في التنمية، لنقل لأكثر عقد من الزمن، هي لأدرية مبدئيّة أكثر من كونها مجرّد لأدرية تكتيكية حول ما يجب القيام به لاحقاً، وتكون الغاية دفع النظام بحيث، وبعد عشر سنوات، يحسّن من أدائه في بعض المجالات على الأقل (وليس كلها)، مع وضع فرصة كون العشر سنوات اللاحقة أكثر جاذبيةً مما كانت عليه في البداية. في بعض الظروف والأوقات سيكون لإرساء الديمقراطيّة وتعزيز المؤسسات التي تدعم الديمقراطية الأولوية الطاغية، وفي ظروفٍ وأوقاتٍ أخرى لن يكون كذلك.

إن النهج التطوُّري المصوَّر أعلاه يعمّق فكرة أهمية المؤسسات والسياسات للتنمية أكثر من كونه يتخلى عنها، لكنه أيضاً يشير إلى اتباع نهج أكثر دقة من مجرّد الدعوة إلى «الحوكمة الرشيد». هناك نوعين من الفروق الجوهرية الحاسمة فيما يتعلق بإصلاح الحوكمة؛ يتعلق الأول، كما ذكر أعلاه وسُبر بشكل أكثر أدناه، بمسار التنمية المحدد الذي تسلكه الدولة. أما الثاني فينطوي على التمييز بين ما أسميه (حكومة كبيرة) و(حوكمة صغيرة)، حيث يشير إصلاح «الحكومة الكبيرة» إلى تعزيز المؤسسات على المستوى الوطني والتي تسيطر على الحكومة وتحاسبها، والتي يمكن أن تشمُل المجالس التشريعية المنتخبة، السلطة القضائية، سلطات الرقابة المركزية، أمناء المظالم (المحققين)، وسائل إعلام حرّة وقويّة وما شابه ذلك. أما إصلاح «الحوكمة الصغيرة» فيشير إلى تركيز الجهود من أجل تعزيز المشاركة والإشراف على تقديم الخدمات العامة من قبل الجهات المعنيّة مع حوافز قوية وواضحة لتحقيق نتائج جيدة. وقد تتضمن الأمثلة على هذا الأمر مشاركة الوالدين في المدارس؛ رقابة الجماعة على العيادات الصحيّة أو مشاريع صيانة الطرق، والرقابة المستقلّة على ممارسات المشتريات العامّة.

في البداية، كان إصلاح الحوكمة يتمحور حول «الحكومة الكبيرة» بشكل أساسي، ويهدف إلى المستوى الذي كان فيه التداخل بين أجندتي الديمقراطيّة والتنمية في أشد حالاته. إلا أن الفرص لإقامة إصلاحات حوكمة فعالة وصلت لأن تكون أكثر ندرة من المتوقع، بينما يبدو أن فرص الحوكمة الصغيرة ـ والتي حتى الآن بالكاد ظهرت على شاشات رادار نشطاء الديمقراطية ـ متوفرة في كل مكان، ومع نتائج ممكنة بعيدة المدى.

لنرى سبب ندرة بنود «الحكومة الكبيرة»، سنأخذ الإصلاح القضائي مثالاً، فمنذ فترة طويلة تم الاعتراف بالسلطة القضائية الفعالة (العاملة بشكل جيد) باعتبارها دعامة أساسية للديمقراطية الليبرالية. وقد يتساءل نهج تطوري عن مجموعة الشروط (أو يمكن أن نقول أية ايكولوجيا(*)) اللازمة لازدهار سلطة قضائية مستقلة.

هل لدى القادة السياسيين حافزاً يسمح لطرف ثالث محايد بحلّ الخلافات؟ إلى أي حدّ برز قطاع خاص مستقل أو مجتمع مدني حيوي طامح في رؤية العدالة تُدار بفعاليّة ولديه القوّة القادرة على كبح جماح السياسيين من حريّة التصرّف التعسفي؟ تشير هذه الأسئلة إلى أن تعزيز قوّة القضاء، مهما كان مرغوباً فيه، لن يكون على الأرجح ممكناً إلا في وقت لاحق من عمليّة التنمية وليس قبل ذلك. وبشكل أوسع، فإن مثال السلطة القضائية يُشير إلى أن أنّ آفاق إصلاح الحكومة

الكبيرة تتفاوت اعتماداً على الحدّ الذي وصل إليه كل بلد في مساره التنموي المُحدّد.

المسار الذي تقوده الدولة:

عادة ما تكون البلدان التي تتبع مسار التنمية الذي تقوده الدولة مسيّرة من قبل قادة أو أحزاب مهيمنة، وبالتالي تكون الديمقراطيّة، إن وجدت أصلاً، شكليّة (تجميلية) تماماً؛ إذ ينطلق القادة بادعائهم الشرعية من وعد ضمني بأنّ قراراتهم سوف تخدم على المدى الطويل المصالح الأوسع. حتى وإن كانت البداية جيّدة، فإنّ عدم وجود الضوابط والتوازنات يشكّل مخاطر متعدّدة، إذ قد يركّز حزب مهيمن على مصالحه الضيقة بشكل متزايد (كما حدث جدلاً في زيمبابوي)؛ حيث تضعف المساءلة ضمن صفوفه وتصبح القيادة فرديّة (متركزة في شخص واحد) على نحو متزايد (لنقل كما في أوغندا)، أو ربما تصبح القيادة الفردية نفعيّة وجشعة بشكل متزايد. إذن، كيف يمكن التخفيف من وطأة (تجنب) هذه المخاطر؟

ويشير نهج تطوّري إلى أنه على المدى الأبعد ستنشأ الاستجابة السياسية الضرورية للتصدي لهذه المخاطر بشكل طبيعي. واليوم، فإن كوريا الجنوبية هي المثال الأبرز لدولة تحوّلت من دولة فقيرة إلى غنية ومن حكم استبدادي إلى آخر ديمقراطي. هل تحقّق هذا النجاح بالرغم من ربع قرن من حكم استبدادي امتدّ من أوائل الستينيات إلى منتصف الثمانينيّات؟ أم أنّ التحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي حدثت خلال فترة النمو المتصاعد هذه كانت حاسمة فعلياً لإرساء أُسس لنظام ديمقراطي صلب ولكافة المؤسسات الضمنية الداعمة لذلك؟ تبدو الإجابة واضحة، فبقدر ما كانت ناجحة، فإن الدول التنمويّة تقود لاقتصاد أكثر تطوراً ومواطنة (مواطنين) أكثر سلطة (قوة) وثراءً على حدٍّ سواء ـ مع ضغط متزايد ناتج عن المؤسسات التي يمكنها تقديم الدعم المعنوي وتعزيز تطوير المنافسة السياسيّة والاقتصاديّة. ولكي تحقق هذه الدول الازدهار على المدى البعيد، فإنها بحاجة للسير قدماً باتجاه مزيد من التعقيد المؤسساتي ـ رغم أنه، وكما يوضّح مثال سنغافورة، إذا لم يشمل هذا الأمر الديمقراطيّة السياسيّة سيكون أقل يقيناً.

ولكن ماذا عن المخاطر التي تقول إن الدول التنموية الأضعف مؤسساتياً لن تصل إلى «المدى الطويل» لأنّ تقدمهم قد يعوقه العجز في الحوكمة؟ وكوسيلة لتخفيف هذه المخاطر، من غير المرجح أن يكون لإصلاحات الحكومة الكبيرة أثر فعال، إذ أنّها تقيّد القادة السياسيين للدول التنمويّة بطرقٍ تتعارض بشكل مباشر مع مصالحهم وأيديولوجيتهم. وعندما تُحكم الدولة التنمويّة من قبل حزب سياسي مهيمن، فإنّ التركيز على تعزيز المُساءلة داخل الحزب قد يكون لها فائدة في المضي قدماً، إلا أن ذلك يبقى تحدياً لا يمكن معالجتهُ إلا من قبل أشخاص في داخله.

إن إصلاحات الحوكمة الصغيرة تقدم بديلاً ونقطة دخول سلسة (طيّعة) فعليّاً. ومثل هذه المبادرات تستغل (تأخذ) قول الحكومة بأن هدفها هو التنمية. وعلاوة على ذلك، قد تعمل مقترحات إصلاح الحوكمة الصغيرة في بعض الأماكن «مع طبيعة» الخطاب الأيديولوجي التشاركي من الأسفل إلى الأعلى، ويكون جوهرها جعل المواطنين أكثر إطلاعاً، وأكثر انخراطاً وحزماً في تطلعاتهم عندما يتعلق الأمر بتقديم الحكومة للخدمات العامّة الحيويّة. وعلى المدى القصير قد تكون فوائد التنمية عميقة وعويصة، ولإعطاء مثال واحد فقط:

مشروع الرصد المجتمعي المحلي في أوغندا الذي

يزوّد السكان في كل من التجمعات (القرى) الخمسين بمعلومات مقارنة عن كيفيّة تحقيق نجاح أو فشل قريتهم في مجال (تخفيض نسبة) وفيّات الأطفال ـ والتي وضحت كل الخدمات الصحيّة المستحقة لكل قرية ـ الأمر الذي أسفر عن تخفيض شامل بنسبة ٣٣ بالمئة في وفيّات الأطفال في غضون عام واحد[٧]. وبالنظر إلى الأمر من منظور طويل الأمد، فالتأثير المحتمل قد يكون أوسع من ذلك، فمثل هذه المبادرات تعطي للناس «صوتاً» في تعاملهم مع المسؤولين الحكوميين، وبالتالي تشجيع الانتقال من كونهم «رعية» إلى «مواطنين»[٨].

مسار «ما يكفي فقط من الحوكمة»

(Just-enough- governance):

إن سياسات المحاباة والمحسوبية والفساد المرتبط بها هي دائماً وفي كل مكان جزء من نقاط ضعف (الجزء المخفي والسيئ) العمليّة السياسيّة. إلا أنه من المرجح أن تكون سائدة وأكثر شيوعاً في أماكن ـ عادة ما توجد بين الحالات القائمة على «ما يكفي فقط من الحوكمة» ـ حيث الدخل منخفض، المؤسسات ضعيفة، والسياسة تنافسيّة. وهنا لا يوجد نخبة واحدة مهيمنة؛ فاتخاذ القرارات تكون دوماً موضع خلاف، والسعي وراء المصالح الشخصيّة الضيقة، وحتى الفساد الفردي مستشر في كلّ مكان. كما أن هناك تهديد دائم بخروج النزاع عن نطاق السيطرة إضافة للتهديد القائم بعكس اتجاه المكاسب المؤسساتيّة الهشّة. وبالتالي تبدو العملية وكأنها تترنح على حافّة الفوضى.

وعلى الرغم من أنّ المتخصصين في مجالي الديمقراطيّة والتنمية يُجمعون على أن المحسوبيّة تشكّل مشكلة، إلا أن هناك أدلّة كثيرة على أن المحاباة (المحسوبيّة) يمكن أن تتعايش مع كلّ من الديمقراطيّة والحد السريع من الفقر.

وتقدم السجلات التاريخية للولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية مثل هذه الأدلة، كما تقدم تجارب أكثر حداثة كتجربة بنغلادش وغيرها. لكنّ مخاطر الانقلاب المنهجي كبيرة؛ إن لم يكن هناك من يدافع بشكل فعلي عن أسباب المضي قدماً، سينتج عن ذلك وقوعها بسهولة في اضمحلال مؤسساتي تدريجي، تضاؤل في العمل الجماعي، زيادة في السلوك الانتهازي وارتفاع في مستوى الصراع. كيف بالإمكان إذاً احتواء هذه المخاطر؟

في المراحل الأولى من مسار «ما يكفي فقط من الحوكمة» وبأسلوب يوازي مسار «قدرة الدولة» فإنّ فُرص تعزيز «الحكومة الكبيرة» من المرجّح أن تكون محدودة، لأنّ إصلاحات كهذه لا تظهر نتائجها إلا بعد مدة طويلة ـ والتي تعتبر طويلة جداً بالمقارنة مع الآفاق القصيرة الأمد والأهداف المحدودة للنخب الحاكمة في مسار «ما يكفي فقط من الحوكمة». ولأسباب مماثلة (لكن بهذه الحالة ضدّ المنطق الذي يقوم عليه مسار الدولة التنمويّة)، فمن المرجّح وجود اهتمام محدود في تطوير البيروقراطيّة العامّة. وبالتالي، من المرجح أن تكون فرص التحسين المؤسساتي في المراحل الأولى لمسار «ما يكفي فقط من الحوكمة» في تزايد تدريجي، وأن تتخذ شكل إقامة جزر من العمل الجماعي الفعّال داخل بحر أوسع من الحوكمة الضعيفة. وبشكل أساسي، ستتكون هذه الجزر من تحسينات في «الحوكمة الصغيرة» التي تستفيد من أوجه تعاون القائمة على مبدأ «لا غالب ولا مغلوب» بين مجموعات النخبة. وقد تشمل الأمثلة:

ـ المناطق الصناعيّة، والتي تقدم بيئة عمل أكثر تنظيماً وأقل فساداً مما هو متاح في الاقتصاد العام، والتي يساعد في تقدمها (إدارتها) المُصدّرين من

القطاع الخاص نظراً لمشاركتهم في إنتاج تنافسي للسوق العالميّة..

ـ تحسينات الخدمة العامّة التي توفّر مكاسب على نطاق واسع، ليس فقط لرجال الأعمال وأفراد الطبقات المتوسّطة، فالجهود المبذولة في هذا المجال قد تشمل حملات الصحّة العامّة للحدّ من الأمراض المعدية وكذلك رفع مستوى الصرف الصحّي في المناطق الحضريّة والطرق والكهرباء وامدادات المياه وغيرها من أشكال البنية التحتيّة المحليّة. يمكن للشركات وأفراد المجتمع أن تشارك للمساعدة في ضمان أن لا يُساء استخدام الموارد، ففي بيئة حيث تفشّي المحسوبيّة وضعف المؤسسات هو النظام اليومي تكون مشاركة المستفيدين من النخبة من خارج الحكومة، هي المفتاح لنجاح الآمال بكبح جماح الانتهازيّة والمحافظة على التركيز على الهدف الجماعي.

ـ ترتيبات تسوية النزاعات البديلة المبسطة والتي يمكن أن تساعد على تسوية النزاعات بين الأطراف الخاصّة وبدرجة عالية نسبياً من السرعة والحيادية (عدم التحيُّز)، والتي قد تساعد بالتالي على تخفيف الضغط عن النظام القانوني المتعثّر والمُثقل بالأعباء.

ـ تفعيل حوكمة محلّية تشاركية أكبر والتي يمكنها بالمقابل تشجيع المزيد من المساءلة بشأن نوعية الخدمات المحليّة المقدّمة، وتضع أسس للتنافس في بعض المناطق على الأقل.

إنّ مثل هذه المبادرات التي تحدث في مستويات «الحوكمة الصغيرة» أكثر منها في «الحكومة الكبيرة» لا تعني بالضرورة أن تأثيراتها على الحوكمة ضئيلة، إذ يمكنها، على سبيل المثال لا الحصر، أن تبيّن للمجتمع فوائد اختيار التعاون للتغلب على الصراع. وعلى هذا النحو، يمكن لبرامج «الحوكمة الصغيرة» أن تخدم كركيزة للسياسات التي تركز على البرامج والمصالح العامّة بدلاً من مناورات الزمر والزبائن. ولا ينبغي أن نقلّل من أهميّة مدى التقدّم المُحرز على مستوى الإدارة العامة الصغيرة في المساعدة للحفاظ على الزخم المتقدّم للنمو الاقتصادي القائم على مطالب العمالة. إن المحافظة على هذا النمو هو واحد من الأهداف السياسية القليلة التي غالباً ما تشعر النخب المتنافسة أن لها مصلحة مشتركة فيها. ومع استمرار هذا الزخم، ستواصل التيّارات الأعمق إعادة تشكيل المصالح، الحوافز والتحالفات، وبالتالي تغذية فيض (موجة كبيرة) من المطالبات بجولة أخرى للتحسين المؤسساتي مع الوقت.

نهاية البراءة غاية يصعب الوصول إليها، فبالنسبة للمتخصصين في مجال التنمية كانت الرحلة طويلة وملتوية (غير مباشرة)؛ فقد كان هناك لحظات مكرّرة تم الكشف فيها عن أخطاء (عيوب) في أسس نموذج التنمية السائد. ولكن وحتى الآن، كل اعتراف بالحدود أدّى إلى مضاعفة المخاطر (المراهنات)؛ إذ أدّى الاعتراف بقيود تمويل الاستثمار كمسار للحدّ من الفقر إلى التركيز على الإصلاحات السياسيّة الكامنة وراءه، وأدّى الاعتراف بقيود سياسات الإصلاح إلى التركيز على الإصلاحات المؤسساتية لتعزيز الحوكمة الرشيدة. ولكن الآن، وبعد أن اعترفنا بحدود الإصلاح المؤسساتي لا يظهر أي وجود لمضاعفة أخرى في الأوراق.

وبدلاً من ذلك، فإن التحدّي الأقصى الذي يواجهه ممارسي الترويج للتنمية هو الأكثر صعوبة من الاعتراف، بتواضع، بالقدرة المحدودة للتدخل الخارجي لفرض وتيرة من العمليات التطوّرية الذاتيّة. هذه ليست دعوة للتقاعس عن العمل أو السخرية؛ فإن المبادرة الصحيحة «مع الطبيعة» يمكنها تفجّر حلقات إيجابيّة من التغيير المتتالي. إن

مهمّة متخصصي التنمية هي بالابتعاد عن الوصفات المسبقة، وأن يعتمدوا أكثر على التجريب والتعلُّم وتبني أفضل ما يمكن عمله من سبل التقدم للأمام، مع الاستفادة من بعض الدروس التي تتفاوت يقيناً من بلد لآخر. إن ما يفتقره هذا المنهج ليكون مثالياً (عظيماً)، قد يكون أكثر من التعويض في الجدوى (الاحتمال)، وبذلك يثبت فعالية أكبر. هل يمكن لشيء مماثل أن يكون مناسباً لتعزيز الديمقراطيّة أيضاً؟ إن كانت هذه هي الحال، فربما تكون التحديات التي يواجهها مجالي التنمية والديمقراطية، وبعد أخذ جميع الأمور بعين الاعتبار، بالمحصّلة لا تختلف كثيراً عن بعضها البعض.

الهوامش

١. صموئيل هنتنغتون Samuel P. Huntington، «النظام السياسي في مجتمعات متغيرة» (Political Order in Changing Societies) (نيو هافن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٦٨)؛ دوغلاس نورث Douglass C. North، «المؤسسات، التغيير المؤسساتي والأداء الاقتصادي» (Institutions, Institutional Change and Economic Performance)، (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٠)؛ دوغلاس نورث Douglass C. North، جون واليس John Wallis، باري وينغاست Barry Weingast، «العنف والأنظمة الاجتماعية: إطار مفاهيمي لتفسير تاريخ الإنسان المسجل» (Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History)، (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٩).

٢. برايان ليفي Brian Levy وفرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama، «استراتيجيات التنمية: تكامل الإدارة العامة والنمو» (Development Strategies: Integrating Governance and Growth)، ورقة عمل خاصة ببحوث سياسة البنك الدولي رقم ٥١٩٦، يناير ٢٠١٠.

٣. ألبرت هيرشمان Albert O. Hirschman، «استراتيجية التنمية الاقتصادية» (A Strategy of Economic Development)، (نيو هافن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٥٨)، وانظر أيضاً كتابه «التحيز للأمل: مقالات حول التنمية وأمريكا اللاتينية» (A Bias for Hope: Essays on Development and Latin America)، (نيو هافن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٧١).

٤. ريتشارد دوكينز Richard Dawkins، «صانع الساعات الأعمى: لماذا تكشف أدلة التطور على كون دون تصميم» (The Blind Watchmaker: Why the Evidence of Evolution Reveals a Universe Without Design)، (اسكس: لونجمان، ١٩٨٦).

٥. جلال الامجير Jalal Alamgir، «البداية الجديدة لبنغلادش» (Bangladesh's Fresh Start)، مجلة الديمقراطية ٢٠ (تموز/يوليو ٢٠٠٩): ٤١ ـ ٥٥.

٦. توماس كاروثرز Thomas Carothers، «نهاية النموذج الانتقالي» (The End of the Transition Paradigm)، (مجلة الديمقراطية ١٣ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢): ٥ ـ ٢١.

٧. مارتينا بيوركمان Martina Bjrkman وجاكوب سفينسون Jakob Svensson، «السلطة للشعب: شواهد من تجربة ميدانية عشوائية على الرصد المجتمعي في أوغندا» (Power to the People: Evidence from a Randomized Field Experiment on Community-Based Monitoring in Uganda)، مجلة الاقتصاد الفصلية ١٢٤ (أيار/مايو ٢٠٠٩): ٧٣٥-٦٩.

(*) ايكولوجيا: علم البيئة، وهو علم شمولي يدرس علاقة كل عنصر مع الآخرين، وكذلك تطور العلاقات والتعديلات التي تؤثر في الوسط، الحيوانات والنباتات، وتوصف هذه العلاقات من المستوى الأصغر إلى العام والكلي.

٨. كتاب محمود ممداني Mahmood Mamdani الكلاسيكي «المواطنين والرعية: إفريقيا المعاصرة وإرث الاستعمار السابق» (Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism)، (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٦) يسلط الضوء على هذا التمييز وصلته بتحقيق تنمية مستدامة في سياق ما بعد الاستعمار في الدول الإفريقية.

دعم الديموقراطية ومساعدات التنمية

كينيث وولاك، سكوت هوبلي(*)

أوجز توماس كاروثرز التطور الذي طرأ في الطريقة التي يتواصل بها مجتمع دعم الديمقراطية والمجتمع السوسيواقتصادي مع بعضهما البعض. في رسم هذه السلسلة من التطورات، يستخدم كاروثرز المجاز معبراً عن الوضع بطرفين متباعدين لم يمتد بينهما جسر التواصل بعد. وعلى الرغم من أن كاروثرز يسعى للوصف بدلاً من تقديم النصح إلا أن الغرض من استعارة الجسر تعني بالنتيجة أنه ينبغي على مجتمعات التنمية والديموقراطية الالتقاء في منتصف الطريق، وبالتالي تحقيق حالة من «الاندماج». كما ويلاحظ علاوة على ذلك، انه من غير المؤكد ما إذا كان هذين المجتمعين سيستمران «على مسار اندماج طويل المدى» أو أنهما سيقومان وبشكل تدريجي «بالتراجع الى الوراء في اتجاه زيادة الانفصال، موصومين بتناقض وانعدام ثقة متبادلة». قد تتفق الغالبية على ضرورة بذل كلا المجتمعين لمزيد من الجهد لدعم عمل كل منهما، وقد بدآ بالعمل على ذلك بالفعل. غير أن «الاندماج» قد لا يكون هدفاً مرغوباً فيه أو أنه ليس العدسة الأفضل لعرض التطورات داخل المجتمعين.

يلاحظ كاروثرز، أن كل مجتمع لديه مجموعة خاصة به من المهارات، والشركاء، والطرق، والهياكل التنظيمية. وأن كِلا المجتمعين بحاجة للاحتفاظ بمزاياه المقارنة المختلفة حتى يتمكنا من تحسين أغراضهما التكاملية بشكل أكثر فعالية. في حال أصبح «الاندماج» هو الهدف، فإن هذه المزايا المقارنة سوف تتمازج مع بعضها البعض، أما في حال تم رؤية النمو داخل المجتمعين في إطار زيادة التكامل أو التعزيز المتبادل (بدلاً من الاندماج)، فإن مسار مستقبل المجتمعين قد يصبح أكثر وضوحاً أيضاَ. كما ويلاحظ كاروثرز، أن السياسة السويدية للتنمية والتعاون ترى أن الفقر «لا يتعلق فقط بعدم كفاية التنمية السوسيواقتصادية والأمن المادي، بل يتعلق أيضاً بالافتقار إلى وجود نفوذ سياسي على المستوى الفردي وعدم قدرة المواطنين على التأثير في القرارات التي تؤثر على حياتهم»(١).

بناءً على وجهة النظر هذه، فإن كِلا المجتمعين يمثلان وجهان لعملة واحدة، وبقيام مجتمع دعم الديمقراطية على تعزيز المشاركة السياسية وقدرة المواطِنين على أن يكون لهم رأي في الطريقة التي يُحكَمون بها، وقيام مجتمع التنمية الاقتصادية بالعمل على تعزيز التضمين السوسيواقتصادي وتوسيع الاختيار الفردي من خلال التنمية السوسيواقتصادية. يشترك كِلا المجتمين عموماً نفس الهدف، ألا وهو توسيع الحقوق والفرص التي يتمتع بها المواطنون فيما يتعلق بحياتهم الخاصة.

في المستوى الأساسي، يهتم كِلا المجتمعين بطريقة معيشة الناس والطريقة التي يتم التعامل معهم

(*) كينيث وولاك، هو رئيس المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) وهي منظمة غير ربحية تدعم المؤسسات والممارسات الديموقراطية في جميع أنحاء العالم.

(*) سكوت هوبلي، وهو مدير المعهد الديموقراطي الوطني لبرامج الإدارة.

بها. في حين أن هذه الرؤية الواسعة للفقر لم تحصد قبولاً عالمياً حتى الآن، على الرغم من أن هذه النظرة توفر إطاراً مفيداً لمساعدة مجتَمَعي الديمقراطية والتنمية للعمل معاً بطريقة داعمة ومتبادلة.

فقط عندما ينظر إلى التنمية الإنسانية من باب المصطلحات السوسيواقتصادية حصراً تبدو أهداف المجتمعين متباعدة.

عندما تؤطر الأشياء بشكل ضيق جداً، فإن النقاش الذي يلي ذلك يهدد بالتعثر في المناقشات التي لا معنى لها حول ما إذا كانت الديموقراطية مفيدة للتنمية الاقتصادية أم لا[٢].

بالإشارة إلى نجاح «النموذج الصيني» في انتشال الناس من الفقر (ديمومة خطاب الأنظمة السلطوية) تم تجنب الإشارة إلى الهند وإندونيسيا وقدرتهما على التمتع بكل من الديمقراطية والتنمية في نفس الوقت. لقد التقى المثال الأوغندي مع المضاد الزيمبابوي أو البيروي بالعمل على التنمية بدون الديموقراطية حيث أدى التقصير في العمل السياسي الديموقراطي إلى ضرر اقتصادي كبير[٣]. غالباً ما تقوم هذه النقاشات بالقليل لتعزيز التفاهم، وتعكس بشكل رديء آراء المواطنين الذين يسعى كلا المجتمعين لخدمتهم. لقد وجدنا، في استطلاعات الرأي العام وفي عملنا على مدى ربع القرن الماضي، أن المواطنين في جميع أنحاء العالم يرفضون الاختيار الخاطئ بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية. كما تقول وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة مادلين أولبرايت «يريد الناس أن يأكلوا ويكون لهم رأي في الطريقة التي يُحكَمون بها». وغالباً ما تنوجد الرغبة بفرص اقتصادية محَسَّنة مع الرغبة بصوت سياسي أقوى. وفي عالم اليوم المترابط، لن يقوم المواطنين بإرجاء السابق إلى اللاحق حتى أجل غير مسمى، بغض النظر عن المناقشات الأكاديمية حول أو كيفية «تسلسل» الاثنين.

التخلص من القوالب النمطية العتيقة الطراز

يصف كاروثرز بعضاً من القوالب النمطية التي قام كِلا المجتمعين بإخفائها حول بعضهما البعض أحياناً. بقدر ما يتمسك أي مجتمع بالقوالب النمطية العتيقة الطراز، بقدر ما يجب التخلي عنها واستبدالها بتفاهم أكثر دقة لما يجب على كِلا المجتمعين فعله ولماذا يقومون به.

يجب أن لا يكون من المستغرب أن مجتمع الديمقراطية، لم يولِ في سنواته المبكرة اهتماماً يذكر لمسائل التنمية الاقتصادية[٤] في الحجم، والقدرة، والمعرفة، قام مجتمع التنمية السوسيواقتصادي بتقزيم حقل دعم الديمقراطية الجديد.

لتوفير نقطة مرجعية واحدة، قبل وقت قصير من تدمير جدار برلين في عام ١٩٨٨، كان للمعهد الديموقراطي الوطني (NDI) حوالي ثمانية عشر موظف في جميع أنحاء العالم فقط.

وبالمثل، كان مجتمع الديموقراطية مع وجود استثناءات قليلة مثل الولايات المتحدة والحركة العمالية الألمانية (Stiftungen) قد مازالوا بالمهد أيضاً.

لقد نمت منظمات من مثل المعهد الوطني الديموقراطي في فترة من النشاط الديموقراطي والذي امتد من تدمير جدار برلين في عام ١٩٨٩، حتى انتخابات جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري الأول في عام ١٩٩٤، إلا إن المعهد في الغالب كان قد عانى كثيراً بالاستجابة لحجم الطلبات في الحصول على المساعدة من عشرات البلدان التي كانت قد شرعت بالانتقال نحو الديموقراطية.

وافتقارنا للتعامل مع قضايا الاقتصاد السياسي (أو تسليم للديمقراطية) كان بسبب التناقض أقل منه بسبب طبيعة الطلبات المقدمة من شركائنا الذين ركزوا بتفهم على التغيير السياسي وبناء المؤسسات الديمقراطية.

قادت سرعة وتيرة التقدم الديمقراطي العديد في مجتمع الديمقراطية للأمل في أن التقدم نحو الديمقراطية الكاملة سيكون أكثر مباشرة واستمراراً مما كان عليه الحال، وعلى الرغم من ذلك، أدرك الكثيرون أيضاً أن التقدم قد لن يسير بوتيرة متواصلة.

في كلمته الافتتاحية للاجتماع الأول لمجتمع الديمقراطيات، الذي عقد في وارسو في حزيران عام ٢٠٠٠، قال جيريميك برونيسلو الأخير، وزير الخارجية البولندي السابق وزعيم حركة التضامن «الديموقراطية وبمطلق الأحوال، هي العملية التي تنتقل من انتصار الى انتصار».

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من التفاؤل الطبيعي لمجتمع الديمقراطية، وكاريكاتورية المشاركة السياسية الفعالة لتجربة الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج بغض النظر عن «التركيبة العرقية أو الدينية، والتاريخ السياسي، أو الثقافة السياسية» فإنها ومنذ فترة طويلة لم تعد تتمتع بأي صلاحية، هذا إذا كان لها أصلاً أي صلاحية في ما مضى.

اليوم، وعلى سبيل المثال، يضم طاقم موظفي المعهد الوطني الديموقراطي أشخاصاً من عدة دول عدا الولايات المتحدة. ويمثلون حوالي ٨٨ جنسية ويتكلمون أكثر من مئة لغة. يلعب العاملين رعايا البلد المضيف، مع كل المعرفة المحلية المتعمقة، دوراً حيوياً في برامجنا.

معظم مدراء البلد الكبار من المعهد الوطني الديموقراطي (NDI) لديهم خبرة عالية بما يزيد على عشر سنوات في مجال التنمية السياسية الدولية. إن نهج مجتمع الدويمقراطية أكثر ميلاً إلى التعددية

من الثنائية، ويرسم شبكة من العلاقات الدولية لتسهيل التعاون الإقليمي والجنوبي - الجنوبي.

لقد نمت قدرة المجتمع الديمقراطي خلال العقدين الماضيين، فقد كان قادراً على التصدي للتحديات الديمقراطية المتجددة، بما في ذلك تعزيز قدرة النظم السياسية الديمقراطية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين أو "مساعدة التوجيه الديمقراطي". وقد انطوى هذا على ارتباط أعمق بقضايا واسعة النطاق متعلقة بالاقتصاد السياسي، بما في ذلك اللامركزية، والتمويل السياسي، والشفافية للصناعات الاستخراجية.

إذا كانت القوالب النمطية لمجتمع الديموقراطية المبكر تحمل قليلاً من الارتباط بواقع اليوم، فإن الأمر ذاته ينطبق على القوالب النمطية للمتخصصين في مجال التنمية «الاقتصاديين المختصين بحساب الواردات والصادرات» والذين لا يعرفون ولا يهتمون بالديناميكيات السياسية.

هنا مرة أخرى، يصف كاروثرز بدقة كيف ضاقت الفجوة بشكل كبير في السنوات الأخيرة. مثل العديد من نظرائه في صفوف منظمات دعم الديموقراطية، طور المعهد الوطني للديموقراطية علاقات وثيقة مع العديد من شركاء التنمية الاقتصادية، بما فيها برنامج الامم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومعهد البنك الدولي (WBI). على سبيل المثال، شارك المعهد الديموقراطي الوطني في شراكات طويلة الأجل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (التي تنفق الآن ما يقارب ٣٥٪ من ميزانيتها على الحكم الديمقراطي) وصندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) بشأن مسائل متعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة. وبالمثل، بتعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد البنك الدولي من أجل التنمية البرلمانية. الشركاء قادرون على الاستفادة من مزاياهم النسبية الخاصة بهم، ويعمل مجتمع دعم الديمقراطية مباشرةً مع السياسيين حول قضايا مثل علاقات الناخبين فضلاً عن العلاقات داخل وبين الأحزاب، في حين اتجه مجتمع التنمية لدعم التنمية البرلمانية للموظفين

الغير حزبيين وتبادُل خبرات السياسة التقنية. استمر التعاون بين المجتمعين في الزيادة على الصعيد القطري بشأن مسائل مثل تثقيف الأحزاب السياسية وما يخص المسؤولين المنتخبين بشأن النقاط الدقيقة لقضايا التنمية.

زيادة التركيز على الاقتصاد السياسي

عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد السياسي، فإنه بإمكان كِلا المجتمعين مواصلة التعلم من بعضهما البعض. على الرغم من أن مجتمع التنمية قد وصل وعلى نحو متزايد إلى الفهم أن تركيز «المسائل السياسية» العملي لا يزال في الغالب (على مستوى المشروع) مسألة معرفة ما إذا كان مجلس الوزراء X سيؤيد مشروع التطوير Y ـ بدلاً من كيفية تشكيل النظام السياسي ككل لهيكل الحوافز التي تحكم التنمية الاقتصادية. لحسن الحظ، مع ذلك، أن وعياً أكبر بدأ بالانتشار على نطاق واسع وعلى نحو متزايد.

تقتضي استمرارية التنمية السوسيوقتصادية على المدى الطويل وجود نظام سياسي تقوم بُناه التحفيزية بجعل الأمور أكثر طواعية، وإصلاح الفكر، سياسيون مسؤولون سصبحون وزراء في المقام الأول. فإنه يتطلب من الحكومات التي لديها الدعم الشعبي والشرعية للحفاظ على سياسات التنمية على المدى الطويل. كما أنه يتطلب آليات تناوب منظم في السلطة من أجل الحد من حوافز الفساد التي في الحكومات حتماً. كما يتطلب سياسات تنمية قوية وقدرة على التقييم داخل الأحزاب السياسية ومؤسسات سياسية وسيطة للمساعدة في رفع مستوى الخطاب السياسي. وتقتضي هذه الاستمرارية فعالية تشريعية، مع وجود أدوار هامة للأصوات المعارضة ووسائل خاصة للحصول على إجماع أشمل في الآراء بشأن سياسة التنمية، من أجل تفادي انتكاسات تخص هذه السياسية في حال انقلبت الحكومات.

كما وتحتاج استمرارية سياية التنمية قدراً أكبر من المشاركة والسلطة من المواطنين، بما في ذلك النساء والشباب، واضماماً أكبر لمجتمعات مهمشة تاريخياً، من أجل استكمال التمكين الاقتصادي المتزايد مع المشاركة السياسية المتزايدة.

يمكن لكِلا المجتَمعين مواصلة التعلم من بعضهما البعض في قضايا الاقتصاد السياسي. بناء على العمل المبكر الذي قامت به الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في دمج مكونات الديموقراطية بمحفظة دعم التنمية، وقد ساعد عدد من المانحين الثنائيين على المضي قدماً في استخدام أساليب الاقتصاد السياسي في التنمية. إن التحدي، كما يشير كاروثرز، هو باستمرار نقل هذه المقاربات إلى ما هو أبعد من التقييمات الخاصة بالمستوى البراغماتي والعملي. ومن هذا التحليل أيضاً تظهرعلامات حدوث تقدم.

لقد ظل مجتمع الديموقراطية متنبهاً طوال الوقت إلى الأخطار التي يمكن أن تتمثل في فساد الدول الديموقراطية الضعيفة، والاستيلاء على الدولة من قبل النخب السارقة، وزيادة التفاوت في الدخل، واستخدام سياسات الهوية من قبل السياسيين لتأجيج التوترات العرقية أو الدينية، والعمل الشعبي الغير مسؤول، واستخدام موارد الدولة من أجل الحصول على المناصرة والاحتفاظ بالسلطة، وما شابه ذلك.

حتى الآن لا يوجد لدى الديمقراطية احتكار لهذه العلل، ومجتمع دعم الديموقراطية يعتقد أن الإجابة على هذه التحديات ليست بتقليل الديموقراطية، ولكن بوجود ديموقراطية أفضل. وبينما أخذت قدرة هذا المجتمع في النمو، فقد كان قادراً وعلى نحو متزايد على الاستفادة من

علاقاته مع القادة السياسيين والأحزاب والمجتمع المدني النشط سياسياً من أجل معالجة هذه الأنواع من التحديات.

يشير كاروثرز إلى أمثلة عديدة من عمل المعهد الوطني الديموقراطي لتوضيح أنواع البرامج المؤثرة في المزايا المقارنة لمجتمع الديموقراطية من أجل تعميق العمليات الديموقراطية وتحسين الحصيلة الاقتصادية في نفس الوقت. في البيرو، أقام المعهد الوطني الديموقراطي (NDI) شراكة مع خبراء محليين ودوليين في مجال الصحة لتبادل المعلومات مع شركاءٍ من ثمانية عشر حزب سياسي بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين برامجهم الحزبية في القضايا الصحية، وكيف يمكنهم التحكم بشكل أفضل بسياية الرعاية الصحية، وكيف يمكن تحسين مراقبة سياسة الرعاية الصحية. في التمهيد لانتخابات عام ٢٠٠٦ في البيرو، قام أربعة أحزاب ولأول مرة بتبني برامج صحية في حملاتها، كما وقد قام ستة عشر حزب بتوقيع اتفاق عام بشأن السياسة الصحية التي أرست قواعد مستقبل التشريع الخاص بمجال الرعاية الصحية وقانون عام ٢٠٠٩ الخاص بتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية في البيرو.

في اندونيسيا، حيث يتم تخصيص نحو ٤٠ في المئة من الميزانية الوطنية للمستويات الوطنية الثانوية من الحكومة، عمل المعهد الوطني الديموقراطي (NDI) مع المجموعات المدنية المحلية للمساعدة في تحسين القدرة على رصد الميزانيات المحلية. في ريجنسي لامونجان (جاوا الشرقية)، أدى التدقيق في بيانات الميزانية من قبل القرويين إلى كشف وتفكيك نقابة الرسوم الغير قانونية والتي كانت قد قامت بتحويل ٧ مليون روبية من كل مدرسة محلية كدفعة تسهيل للإفراج عن التمويل السنوي.

عمل المعهد الوطني الديموقراطي (NDI) في عدد من البلدان مع المشرّعين لبناء سياسة هذه البلدان اتجاه الصناعات الاستخراجية. وشملت هذه الجهود نشر دليل للمشرّعين، من أجل دعم زيارات المشرعين للمجتمعات المحلية المتضررة من الألغام، والحفر، أو الأساليب الاستخراجية الأخرى، والمساعدة على تطوير استراتيجيات الرقابة البرلمانية على قطاع الصناعة الاستخراجية.

ساعد المعهد الوطني الديموقراطي (NDI) ابتداءً من العام ١٩٩٨، بتأسيس ورعاية ١٧٩ لجنة محلية من «لجان المبادرة» (ICS) في جميع أنحاء هايتي. بالتعاون مع ٣٥٨٠ مجموعة مدنية وحوالي ٣٥ ألف شخص. أثبتت لجان المبادرة جدارتها في العمل مع الحكومات المحلية لبناء العيادات والمدارس والطرق؛ وإعادة زراعة الغابات واستصلاحها، وتحسين نوعية المياه، وتوفير التثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وتشجيع السياحة. شكلت لجان المبادرة ICs منذ وقوع الزلزال الهائل ٢٠١٠، شبكة من مراكز المعلومات مكرسة لمساعدة الجهود الانسانية واعادة الاعمار.

على الأقل فيما يتعلق بالمعهد الوطني الديموقراطي NDI، إن زيادة التركيز هذه على الاقتصاد السياسي، و«تقديم الديموقراطية» نمت انطلاقاً من الشعور بأن أفضل أشكال تقدم الديموقراطية يكون حيث لا تكون الديموقراطية معتَمدة بشكل رسمي، إنما حيث تمارَس بشكل منتظم. إن الجهود المبذولة لمساعدة الديمقراطية «بالوصول» تأكد ممارسة الديموقراطية، والممارسة تجعل الديموقراطية أقوى.

يقحم الناس أنفسهم في العملية السياسية بحيث يتسنى لتلك العمليات معالجة القضايا التي تهمهم. في البيئات الاستبدادية، غالباً ما يتجلى هذا الأمر في جهود الناشطين الشجعان للتنظيم

حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ في الديمقراطيات الناشئة، وعادةً ما تكون قضايا تنظيم حول نوعية الحياة أو التنمية الاقتصادية. أدى توثيق الروابط بين القضايا السوسيواقتصادية ودعم الديموقراطية إلى نتائج تنمية محسّنة، كما وشجع أيضاً على مزيد من نمو الثقافة السياسية الديموقراطية من خلال إشراك المواطنين والجهات السياسية الفاعلة في «ممارسة» الديموقراطية.

أخذ ملكية الدولة على محمل الجد

ساند بقوة كل من مجتمعي دعم الديموقراطية والتنمية الاقتصادية لمفهوم «ملكية الدولة» للبرامج، والإيمان أن ملكية الدولة تزيد من احتمال تلاقي المساعدة الخارجية مع الاحتياجات المحلية وإثبات الاستمرارية على المدى الطويل. حتى الآن تدور النقاشات حول أفضل السبل لوضع هذا المفهوم ضمن حيز الممارسة. يمكن لهذه الخلافات أن تقدم نظرة عن اختلاف المنظورات لكلا المجتمعين، كذلك تشير إلى مساحة إضافية حيث قد يكون الحوار مفيداً. من منظور المجتمع الديموقراطي، تتعرض «ملكية الدولة» في بعض الأحيان لخطر أن يصبح هناك خلط عن غير قصد مع «ملكية الحكومة والوزارة»، أو في الحالات القصوى، مع ملكية النخبة الحاكمة الضيقة[٥].

التمييز الذي يرسمه مجتمع الديموقراطية بين ملكية «بلد» و«حكومة» لا ينبع بالضرورة من انعدام الثقة بالحكومة، أو الميل لعرض الحكومات على أنها «مشكلة أكثر ما تكون حلاً». لكن هذا التمييز ينبع من وجهة النظر التي ترى أن ملكية الدولة هي مسألة درجة. بشكل عام، بقدر ما تعجز ديمقوراطية البلد، بقدر ما تقل فعالية حكومة البلد في التعبير عن ملكية الدولة لصالح مواطنيها. أخيراً، يعكس التمييز أيضاً الاعتقاد بأن الهدف من المساعدات الخارجية وينبغي أن يكون للمساعدة في بناء مجتمعات قوية، وليس فقط مؤسسات دولة قوية.

من خلال تعزيز الانسجام بين أولويات الحكومة وما يريده المواطنون، يمكن لمجتمع دعم الديموقراطية تقوية قدرة مجتمع التنمية الاقتصادية على تعميق ملكية الدولة بدلاً من ملكية الحكومة. علاوة على ذلك، سعى مجتمع التنمية الاقتصادية لتسهيل المشاورات مع المجتمع المدني في مشاريع التنمية، ومن المهم ألا يسمح لهذه المشاورات بأن تحل محل التقوية الطويلة الأجل للمؤسسات التمثيلية الرسمية مثل البرلمانات والأحزاب السياسية. بالنسبة للجهات المانحة، أن تقوم هذه الجهات بجلب الحكومة والمجتمع المدني لإجراء مشاورات هو أمر جيد، ولكن لا ينبغي لهذا أن يحل محل العملية السياسية الدستورية.

يحتاج كلا المجتمعين إلى الاعتراف بترابط عملهما، أن أنشطة التنمية الاقتصادية ليست محايدة تماماً من الناحية السياسية، وأن الضعف في النظم الديمقراطية الوليدة جعل التنمية السوسيواقتصادية صعبة التحقيق في المدى القصير. كلا المجتمعين بحاجة إلى العمل بصورة تعاونية حيثما يكون ذلك ممكناً، ولكن في الحد الأدنى، يحتاج هذان المجتمعان أن يكونا حساسين لخطر الآثار السلبية غير المقصودة.

مفهوم «لا ضرر ولا ضرار» يُفهم جيداً في سياق تقديم مساعدات إنسانية أو اقتصادية في منطقة صراع ما، حيث يجب أخذ الحيطة أن جهود النوايا الحسنة لتقديم المساعدات الإنسانية لا تساعد بغير قصد في تأجيج الصراع الذي خلق أزمة إنسانية في المقام الأول. مفهوم مماثل «لا تقم بأذية ديموقراطية» قد يستحق النظر إليه فيما يتعلق بمساعدة التنمية الاقتصادية اللاإنسانية ما لم يتم وضع ضمانات كافية قيد التنفيذ، وهناك خطر يتمثل في أنه من الممكن لمساعدة التنمية الاقتصادية

أن تتحول إلى استخدامات لم تكن في الحسبان أو أن تنتهي إلى إعاقة التطور الديمقراطي. مفهوم «لا تقم بأذية ديموقراطية» يبدو ذو فائدة حتى حيث انتداب القيود (على مساعدات البنك الدولي، على سبيل المثال) يمنع منظمة ما من القيام بدور فعال في دفع عجلة التطوير الديمقراطي.

عندما تكون مساعدة التنمية الاقتصادية الجديدة في بلد معين وشيكة الوقوع، يتعين على مجتمعي الديمقراطية والتنمية الحديث مع بعضها البعض للتأكد من أن حقن المساعدات الجديدة لن يكون لها تأثير سلبي على التنمية الديمقراطية في البلاد. خلال الممارسة، غالباً ما يعني هذا اتخاذ خطوات للحفاظ على موارد المساعدة من تحويلها إلى شبكات موالاة، كي لا تكون مدعومة من قبل الحكومة مع محسوبية سياسية في الاعتبار، أو أن تستخدم في تعزيز القمع أو الإقصاء السياسي، أو من دعم العمليات التي تقوض المؤسسات التمثيلية. في الوقت نفسه، فإن مجتمع دعم الديموقراطية بحاجة لتحسين قدرته على مساعدة البلدان الانتقالية على تحقيق الديموقراطية بالطرق التي تسير جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية بشكل جيد.

«وعلى غرار بطل التحديث لجيل ما سابق» يقول كاروثرز، «كان مروّجي الديموقراطية يميلون إلى الافتراض أنه عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد والسياسة»، كل الأشياء الجيدة تسير جنباً إلى جنب. ويمكننا أن نضع هذا بشكل مختلف. يعتقد مجتمع دعم الديموقراطية أن هناك اهتمام قوي من الولايات المتحدة، بل واهتمام عالمي قوي، في دفع عجلة الديمقراطية وبرامج التنمية في نفس الوقت. علاوة على ذلك، يمكن لدعم الديمقراطية ومساعدة التنمية، عندما يتم القيام بهما بشكل جيد، أن يعزز بعضها البعض. يجب أن ينصب تركيز النقاش ـ في دوائر السياسة عموماً وفي سياق المساعدات الخارجية للإصلاح ـ على كيفية القيام بذلك على نحو أفضل. يمكن وينبغي لكلا المجتمعين الاستمرار في التعلم من بعضها البعض لدفع قضية التنمية البشرية، والذي يجب أن تفهم على أنها لا تعني فقط تحسين المواد، ولكن الحرية السياسية كذلك. توماس كاروثرز يستحق الشكر للمساعدة في رسم الطريق.

الهوامش:

١. «التحرر من الاضطهاد: اتصالات الحكومة السويدية بشأن الديمقراطية الدعم»، متاح على الرابط
www.sweden.gov.se/content/1/c6/11/62/71/5013/cca7.pdf

٢. كما يلاحظ كاروثرز، يظهر مجتمع دعم الديموقراطية عموماً حق الناس في أن يكون لهم رأي في الطريقة التي يحكمون بها لتكون جديرة بالاهتمام كغاية في حد ذاته، وفي هذا المنطلق، فإنها تضم عملها مع عمل مجتمع حقوق الإنسان. على الرغم من كاروثرز لم يعالجها، تطور وجهات النظر داخل المجتمع لحقوق الإنسان نحو التنمية والديمقراطية، وداخل المجتمعات التنمية والديمقراطية تجاه حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية بما في ذلك استخدام النهج القائمة على الحقوق في التنمية، قد تستحق أيضاً الاستكشاف.

٣. على الرغم من أمثلة محددة وأمثلة مضادة قد تتغير، وأحياناً يتم ذكر بيانات جديدة، يبدو أن الملامح الخشنة من المناقشة قد تحولت قليلاً على مر السنين.

٤. الاستثناء، كما يشير إليه كاروثرز، كان العمل الذي يقوم به معهد اتحاد التجارة الحر ومركز المشروعات الدولية الخاصة.

٥. النقد الأشد لدعم الديموقراطية، وليس بالضرورة أن يتواجد في مجتمع التنمية، استخف بدعم الديمقراطية باعتبارها مسألة «تصدير» أو «فرض» للديمقراطية، مما يوحي بأن خيار النظام الحكومي من الأفضل أن يترك للمصالح المحلية. هذا الرأي يعني أن الديمقراطية مجرد خيار على قائمة من الخيارات الصالحة والمتساوية (مع شبه السلطوية أو الاختلاس؟) ليتم اختيارها من قبل حكومة بلد مضيف بدلاً من شعبها. وهذا الرأي يتنافى مع مفاهيم «ملكية الدولة». مجتمع دعم الديموقراطية يُظهر الديموقراطية كآلية للتعبير المشروع على مستوى الخيار القطري والملكية، على أساس أن الحكومة تدين بسلطاتها للتعبير الحر عن إرادة الشعب، وعلى مشاركة المواطنين في الشؤون العامة. والاستبداد هو الذي يجب أن يكون «متطفلاً».

دراسات

هل المثقفون السوريون حزب؟.

ميشيل كيلو

هل يشكل المثقفون السوريون، وتحديدا منهم أعضاء «لجان إحياء المجتمع المدني»، حزبا، أم هم حالة تنظيمية تمهد لتشكيل ما يظن البعض أنه حزب جديد هو حزب المجتمع المدني؟.

طرح هذان السؤالان نفسيهما بالأمس القريب، عندما كان حراك المثقفين في بداياته، فقال عدد منهم بضرورة تأسيس حزب، أو تحويل حركة المجتمع المدني إلى حزب بعد انقضاء فترة من الوقت، لكن أغلبيتهم الساحقة عارضت الفكرة من أصلها، فلم تصبح في أي يوم محل نقاش جدي أو حوار معمق، وبقيت عرضية، حبيسة أحاديث هامشية، بما هي احتمال بين احتمالات أخرى كثيرة، يضمرها مستقبل الحراك المجتمعي، الذي عرفته سوريا آنذاك.

واليوم، ينطرح هذا السؤال من جديد، ولكن على مستوى مختلف كل الاختلاف، لأن من يطرحونه لا ينتمون إلى جهة مثقفة، أو إلى تيار من تيارات المجتمع المدني، بل هم مجموعة من الرسميين، يستدعون أعضاء من «لجان إحياء المجتمع المدني» إلى تحقيقات أمنية، يسألون خلالها إن كان هؤلاء يشكلون واحدة من الحالات التنظيمية، التي تسبق قيام الحزب، أو حالة حزبية يجب أن تخضع لما تخضع له الأحزاب المعارضة من تدقيقات ومواقف تتسم بالحيطة والحذر، كتلك التي تميز علاقة الجهات الأمنية بالمعارضة في حقبة ما بعد الثمانينات.

لم نطرح هذه القضية على أنفسنا في الماضي، فإذا بهم يطرحونها علينا اليوم. لذلك أود مناقشتها وشرح وجهة نظري حولها، مع الأمل بأن يكون بقية أعضاء اللجان على اتفاق معها، وأن يدلوا بدلوهم حولها، إن كانت آراؤهم مختلفة عنها، خاصة وأن حراك المجتمع المدني اعتمد العلنية في كل شيء، حتى أننا كنا نبلغ وسائل الإعلام بلقاءاتنا، ونعلن عن موضوعاتها، قبل فترة من وقوعها، وننشر في جميع المناسبات أسماء أعضاء «الهيئة التأسيسية للجان أحياء المجتمع المدني»، التي صارت معروفة، وصار مواطنون كثيرون يعرفون كيف يفكر كل واحد منهم، وما هي الاختلافات والتوافقات القائمة بينهم.

هل نحن تنظيم أو حزب؟. جوابي المباشر والقاطع هو: كلا. نحن لسنا حزبا أو تنظيما، ولن نكون في مستقبل قريب حزبا أو تنظيما. وليس لدينا بنية تراتبية تضم قيادات وقواعد، ولم نضع لأنفسنا نظاما داخليا، أو برنامج عمل وخططا تنفيذية، ولا نجمع اشتراكات أو تبرعات، وليس لدينا مالية أو صندوق. كما ليس لدينا قوام عضوية ثابت، أو تقسيم عمل محدد تنبثق عنه أسس تنظيمية تجعل بعضنا خاضعا لبعض، أو منفذا لأوامر أو توجيهات أو تعليمات، كما أننا لا نتعامل كأعضاء في تنظيم، بروحية أو بلغة أمرية، بل نتوافق على كل شيء، حتى أننا لم نصوت على ما كنا نختلف عليه إلا مرتين خلال العامين المنصرمين، ونتناقش إلى أن نجد حلولا وسطا مقبولة، لا يلتزم من لا يوافق عليها بتأييدها أو

بالتقيد بها. وقد اخترنا هذا كله عن قصد، وأردنا أن نعمل بأسلوب غير سياسي وغير تنظيمي، لأننا حراك مجتمع مدني أولا، ولأن معظمنا نشأ وترعرع في أحزاب وتنظيمات شمولية، غير ديموقراطية وغير مجتمعية، نفت أبنيتها وهيكليتها حقوق أعضائها، كحقهم في أن يكون لهم رأي خاص، وحقهم في الحرية وفي اتخاذ موقف مغاير لموقف التنظيم، وأرست حياتها الداخلية على المركزية الديموقراطية أو الديموقراطية المركزية، التي بقيت في قلوبنا منها لوعة، وفي نفوسنا حسرة، فتبنا إليه تعالى وقررنا أن لا نعود إلى مثلها أو إلى ما يشبهها أبدا، لأي مبرر أو سبب، خاصة وأننا نرى في الطور الراهن من حياتنا العامة نهاية حقبة قامت على نفي الإنسان الفرد، وعلى تمجيد الجموع والحشود والقطعان البشرية، وبداية حقبة بديلة يلعب المثقف، وهو إنسان فرد، دورا مهما ومقررا في تعيين سماتها وتلمس أسسها ومعاييرها، فليس بحاجة إلى تنظيم أو حزب، كي يقوم بدوره فيها، بل سيعطل انضواءه في حزب مهمته ويحد من فاعليته، وسيتعارض مع ما يطلبه هو من نفسه وتطلبه المرحلة التاريخية الراهنة منه.

أضف إلى ما سبق أن عددنا ليس ثابتا أو محددا، فنحن تارة عشرون وأخرى عشرة، بينما عدد من يحسب نفسه على حراك المجتمع المدني كبير في مجتمعنا، مع أنه ليس لنا صلات تنظيمية معهم، لإيماننا أن لكل شخص حق تشكيل مبادراته بالطريقة التي تناسبه، وبالأسلوب الذي يقرره ويستطيع تحديده خيرا من أية جهة أو هيئة خارجية يمكن أن تصدر إليه أوامر وتوجيهات حولها، ولكل مواطن الحق في التصرف بالطريقة التي تمليها عليه الأوضاع والأجواء الخاصة به، التي يعرفها أكثر من الذين رد لا ينتمون إلى وسطه الاجتماعي أو مهنته أو مكان إقامته. كما أن من يأتون إلى لقاءاتنا ليس ثابتا أو محددا بصورة مسبقة، فهذا قد يأتي اليوم إلى لقاء ما ـ نحن لا نسمي لقاءاتنا اجتماعات، حتى أن صادق جلال العظم قال ذات مرة: لا تتحدثوا عن تنظيم الجلسات والنقاشات!ـ ثم يغيب ستة أشهر قبل أن يحضر إلى لقاء آخر، فالمبدأ أن لقاءاتنا مفتوحة، يحضرها من يشاء من غير أعضاء اللجان، حتى إن كان من معارضيها أو نقادها، وقد حدث أن حضر بعضها شخص ما عرف بها من الصحف أو من واحد منا، فجاء يدلي بدلوه، ويمارس حقه في قول رأيه، ثم ذهب إلى غير رجعة. كما أننا لا نتخاطب بكلمات تثير إيحاءات تنظيمية كرفيق أو زميل أو أخ، ولا نمتلك مقرا أو مكتبا، بل نلتقي في هذا البيت اليوم وفي ذاك غدا.ولم يكن لدينا أبدا جدول أعمال نهائي، أو أمانة سر ثابتة، تدير لقاءاتنا وتكون مسؤولة عن مجرياتها. ويكفي أن يرفع الراغب في الكلام يده لينال الحق فيه، وليس للشخص الذي يدير اللقاء، ويتغير من لقاء إلى آخر، أية صفة خاصة، بل تتم تسميته لإدارة اللقاء بالعفوية وعدم التكلف، بما أننا لا نعرف التكتلات، وليس عندنا مطابخ تدبر الأمور من وراء ظهورنا. أذكر، في هذا الصدد، أننا قررنا ذات مرة تعيين لجنة إعلامية تنطق باسمنا، بعد أن اشتدت حملات الإعلام معنا وعلينا، وكثرت الاستفسارات حولنا، فقررنا تعيين لجنة، على أن تكون مفتوحة ينضم إليها من يشاء، يتغير أعضاؤها الثلاثة كل ثلاثة أشهر، ويدلون بتصريحاتهم بعد استشارة أعضاء الهيئة التأسيسية جميعهم، حتى لا يتحولوا إلى ممثلين لنا، مثلما حدث في تنظيمات عربية كثيرة. وللعلم، فنحن لم ننتخب يوما ناطقا رسميا باسمنا، وقد رفضنا حتى فكرة انتخاب شخص يتحدث باسمنا، كي لا يتحول انتخابه إلى بداية هيكلة تنظيمية وبيروقراطية لعملنا.

هل يستخلص القارىء من كلامي أننا شيء هلامي، أو زئبقي وغير محدد؟. أرجو أن لا يفعل ذلك، لأنه سيكون على خطأ. وعلى كل حال، ومهما كان انطباعه، فأنا أخبره بحقيقة اللجان، التي اعتقد أن أعضاءها يعوضون الافتقار إلى التنظيم بما يمتلكونه من معرفة وخبرة ثقافية وسياسية، وبإيمانهم أن حركات المجتمع المدني تقوم على الالتزام والمبادرة الشخصية، وأن من تشحذ همته وتطلق مبادراته التنظيمات الأوامرية والتراتبية لا يصلح للحراك في إطارنا أو أي إطار آخر ينسب نفسه إلى المجتمع المدني، علما بأن نشاط أعضاء اللجان ليس واحدا أو متساويا في طبيعته وقيمته، وأن هؤلاء يتأثرون بما يصيب الناس حولهم من صعود وهبوط، فتراهم مرة متحمسين وأخرى محبطين، شأن سائر خلق الله. سيقول القارىء إننا حالة لا تشبه التنظيمات والأحزاب العربية التي يعرفها، وهذا صحيح، فنحن حالة ديموقراطية، تقوم على التنوع والتمايز والاختلاف، وعلى التفاعلية والتكاملية وقوة الفكر، تعرف أن التراتب يقتل الحرية ويحول التنظيمات السياسية والأحزاب إلى تكوينات هرمية تضمر الاستبداد في أبنيتها، لذلك ترانا حساسين تجاهها، حذرين منها، نضع ذواتنا كأفراد خارجها، ولا نعول عليها كثيرا في هذه المرحلة من حياة بلدنا. قد يتساءل البعض أيضا عن الجدوى من وجود ظاهرة هذه طبيعتها في ظل سلطة قوية، تمتلك جهازا أمنيا كبيرا ومنظما، من العبث أن يواجهها نفر قليل من مثقفين مكشوفين. سأخرج عن موضوعي لأؤكد أننا لا نسعى إلى مواجهة السلطة السورية، ولا نعتبر مواجهتها مهمة رئيسة لنا، لأسباب ترجع إلى أولويات رؤيتنا العامة، التي سأعرضها بعد قليل. مهما يكن من أمر، فإنني لن أكذب على أحد، وبالأصح على نفسي، فأزعم أننا تنظيم الخلاص، الذي يعمل بدقة الساعة. نحن نعمل براحة، لأننا لسنا على عجلة من أمرنا، أو أمر بلدنا، ولأننا نعرف إمكاناتنا، والمرحلة التي يمر بها وطننا والعرب، وكم هي معقدة ومستعصية وكثيرة مشكلاتنا، الداخلية والخارجية، ونعرف صعوبة الطور الانتقالي الذي نمر به، وكم هو خطير دور الخارج فيه، ونعرف طبيعة وحدود الدور، السياسي وغير السياسي ـ والأخير هو الأهم في نظري ـ، الذي يمكننا لعبه، والخطوط الحمراء والبيضاء والصفراء التي تحكمنا جميعا: من أعلى مسؤول في الدولة إلى شخص الفقير إلى الله تعالى كاتب هذه الأسطر.

ماذا نحن، إذا كنا لسنا حزبا أو تنظيما؟

ثمة في وطننا العربي اقتناع لدى شرائح واسعة من المثقفين بضرورة القيام بدور عام وعلني في حياة بلدانهم ووطنهم العربي الكبير، يستند إلى اعتقادهم بأن طورا قد انتهى من حياة النظم السياسية، وأن النخب الحاكمة عاجزة عن مواجهة الأخطار والتحديات الكثيرة المحيقة به، التي بلغت مستوى نوعيا يجعل صدها محالا دون تجميع طاقات وقدرات الأمة في مجتمعاتها المختلفة، وإيمانهم أن العمل على صدها صار رهنا بأسس جديدة تؤسس لوحدة حقيقية في الموقف منها، ستقوم على توافق النخب الحاكمة والمالكة والمثقفة على حقائق من الصعب إنكارها، أهمها أن النخبة الحاكمة لا تستطيع حماية وطنها بالنهج الذي تختطه، وبالأفكار والممارسات التي تأخذ بها، وأن النخبة المثقفة لا يجوز أن تبقى بعد الآن في موقع التابع المؤيد لها أو المهمش المتمرد عليها، بل يجب أن تشارك في العمل العام بثقافتها، التي يجب أن تنصب على تأسيس حاضنة معرفية وروحية تستهدف تعبئة وتحريك قوى المجتمعية المعطلة على أسس وركائز فكرية وأخلاقية وعملية جديدة،

يتوقف على تفاعلها مع قوى المجتمع الحية، التي عطلها الأمر القائم، إطلاق مشروع نهضة عربية جديد، يتخطى في أسسه وتكويناته وطرق عمله وقواه وأهدافه مشروع النهضة الثانية، الذي فشل وانتهى بالعرب إلى حال من التقهقر والانهيار، يستحيل وقفه بقوى النظم الحاكمة وحدها، فلا بد أن تخرجنا منه قوى جديدة، تحمل المشروع الجديد وتلعب دورا حاسما فيه، نزعم نحن، جماعة المجتمع المدني، أنها موجودة في المجتمع العربي، الذي تجاهلته النظم وأخرجته من الحياة العامة، وعلينا تعبئة قدراته جميعها من الآن فصاعدا، في إطار من الحرية والديموقراطية وعلى أرضية تعاقد متوافق عليه، يعين حدود وأدوار أطرافه جميعها: وهي في رأينا السلطة والقوى الديموقراطية بما فيها بعض القوى الإسلامية، التي يجب أن تكون أطراف عقد وطني / اجتماعي جديد، وتشارك بصفتها هذه في تحديد هوية الحقل السياسي العام والمشترك، ووضع أسس ومعايير عمله، وتعلن التزامها بأولوية التصدي للمشكلات القائمة، وأهمها التصدي للأخطار الخارجية، الأميركية والإسرائيلية، الذي يتطلب تغيير أولوياتها، بالتخلي عن رغبتها في إسقاط السلطة، وإيجاد سبل ملائمة للعمل في ظل الأمر القائم، الذي يجب أن يخضع لتبدل تدريجي ومدروس ومتوافق عليه، ينمي أكثر فأكثر الحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية وتلك المشتركات والمصالح، التي تعزز وحدة العرب الرسمية والشعبية.

نحن جزء من هذا الحراك الثقافي العربي، نناضل كي يترتب عليه في بلادنا حراك شامل، سياسي المنطلق، يكون سلميا وهادئا وبطيئا ومتدرجا وآمنا، يخرجنا من ورطة مأساوية أوصلتنا إليها سياسات استبعدت المجتمع والشعب عن الشأن العام، وأخرجته من السياسة، وحرمته حقوقه، وخاضت معاركها بالسلطة وحدها، فكانت النتيجة ما نراه من عجز وضعف سياسي، وتدهور اقتصادي واجتماعي، وتخلف تربوي وتعليمي، وفساد بيروقراطي، وخراب وطني وقومي. في إطار هذا الحراك، نحن لا نتعامل مع الواقع كطرف سياسي، بل كتيار ثقافي مفتوح وتفاعلي، ينشد الحرية كهدف يتخطى السياسة وصراعاتها، يتوقف على إحرازه نجاحها وفشلها، فهي هدف ذو أولوية مطلقة، يضيع بضياعه كل شيء، ولا تستعاد بدونه سيطرتنا على واقعنا المتردي. نحن لا نتعامل مع الواقع كساسة، وإن كان في عملنا جوانب سياسية حيوية لا يمكن إغفالها. ولا نعتقد أن تأثيرنا في مجتمعنا يجب أن يقتصر على أدوات السياسة، فنحن نمتلك أداة تأثير أفعل من الأدوات السياسية هي ثقافتنا المختلفة، النقدية والعارفة والمفتوحة والتوافقية، التي نعتقد أنها تحمل خير ما في ضمائر بنات وأبناء مجتمعنا من قيم وطموحات، وأنها هي التي أضفت على لقاءاتنا طابعها الخاص والمميز، وجعلت نتائج عملنا مجدية إلى ابعد حد، مع أنها دارت خارج الأطر المتعارف عليها في التنظيمات والأحزاب، ووصلت إلى الرأي العام دون قنوات حزبية أو تنظيمية، وتفاعلت معه خارج تقاليدها وأعرافها المألوفة. وقد وعينا منذ البداية أن نشاطنا سيكون من طبيعة ثقافية، معرفية / فكرية، ينشد الحقيقة أو ما يعتقد أنه الحقيقة، فلا ينصب على موازين القوى ولا يستهدف تبديلها أو تكريسها. وقد قالت لنا خبرتنا أن طلب الحقيقة ليس سياسة، والعمل على موازين القوى ليس ثقافة، وأن معرفة الحقيقة لا تحتاج بالضرورة إلى تنظيمات، بل ترتبط بالإنسان الفرد، صانعها وحاملها، ولا ترتبط بالرأي العام، لأن رأيا ما قد يكون خطأ وإن تبنته أمة بأسرها، وقد يكون صائبا وإن اقتصر على شخص، فليس المثقف تابعا

للرأي العام ولموازين القوى، ولا يجوز أن يقاس سعيه المعرفي بدلالتهما، وليس رجل موازين القوى الحاذق من أصحاب الرأي حكما، أو من صناع الأفكار الجديدة، وخاصة إن انتمى إلى نظام شمولي!.

ماذا يعني ربط الثقافة بالمعرفة والحقيقة، ثم بالموقف الذي تمليه على المثقف تجاه الواقع؟. هل يعني إعطاء المثقف حق تنصيب نفسه نبيا لشعبه ومجتمعه، يطلب طاعتهما له وخضوعهما لأفكاره؟. أم يعني أن الحقيقة حكر عليه، يعرف وحده أين يجدها وكيف تكون، فلا يجوز أن يخرج السياسي على آرائه وإرشاداته؟ لا تكمن مهمة المثقف في هذا أو ذاك، لأن المثقف ليس نبيا، وإلا كان علينا السير وراء الأنبياء الكذبة، الذين أسسوا الأحزاب الحاكمة، التي أفلست وفشلت وأحدثت أثرا شديد السلبية على حياتنا، وتحول قادتها إلى رموز ممقوتة، لا يجمعها جامع بالرأي والفكر وأهلهما. ليس المثقف نبيا أو مرجعية يلتزم بها الآخرون. إنه رجل معرفة يعرف أنها تقتصر على جوانب معينة من الواقع، ورجل موقف يعرف أنه يحتمل الخطأ والصواب. وهو لا يداهن ولا يهادن، كرجل معرفة وموقف، لأنه يرتبط مع مجتمعه وقومه بالفكر والآمال، ويقيس السياسات السائدة بدلالتهما، فلا يسكت عنها إن وجدها خاطئة، ولو وضعوا مال قارون في جيوبه، ولا يكف عن تقديم بدائل لها، يستمدها من تفاعل معرفته مع الواقع، وليس مع أية مزاعم نبوية. المثقف رجل معرفة وموقف يرى معرفته وموقفه بدلالة ما تؤديه إلى مجتمعه وشعبه، ولا يراه بمعايير أو دلالات شخصية، تتعلق به أو بالسلطة القائمة في بلده. والمثقف رجل معرفة نقدية، تتخذ مسافة من الأمور، كي تراها من خارجها: بنزاهة وصدق وجدية، ليكون موقفها منها نزيها وصادقا وجديا. وثقافة المثقف تتخطى السياسة، خاصة منها تلك التي تفتقر إلى ركائزها الحديثة، وأهمها الإنسان كذات حرة وتتعين بالحرية، والمواطن كعضو كامل الحقوق والواجبات في الدولة، وسيادة الشعب التي تفقد معناها خارج فصل السلطات، والمجتمع المدني كهيئة عامة لمواطنين أحرار، تغيب الدولة أو تتقلص إلى سلطة تسلطية بغيابه... الخ. من هنا، نعتقد أن على المثقف تقديم ذلك النمط من المعرفة، الذي يجعل النظام السياسي يقوم على الإنسان الحر، ويجعل الدولة تعبيرا عن المجتمع المدني، وحارس حقوق المواطن وضامنها، ومعبرا عن المجتمعية والمدنية، ينميهما ويحفظهما من عبث القادرين المقتدرين: أصحاب القوة أو المال أو أية امتيازات أخرى. بهذا المعنى، الثقافة، في حالنا البائس، وسيلة تصحح أوضاعنا العامة، بما فيها أوضاع أحزابنا، التي نشأت على يد نخب، من نقطة جعلتها تحمل في تكوينها ميولا عصبوية، زادها تفاقما وبروزا وصولها إلى السلطة بانقلاب عسكري، وتحولها من مشاريع أحزاب مجتمعية إلى أحزاب سلطوية ما لبثت أن تنكرت لوعودها وشعاراتها، وانغمست في الممارسات التي لشد ما استنكرتها، عندما كانت خارج الحكم.

ليس عمل المثقف في الطور الحالي من الخراب العربي سياسيا بمعنى الكلمة المباشر، بل هو ما قبل سياسي، سابق للسياسة، ينصب على الأسس التي تنهض السياسة عليها، وتفتقر إليها أحزابنا السلطوية ونظمها، فليس له أن ينخرط في التنظيمات، لأن انخراطه فيها يلزمه بالدفاع عن بناها الفاسدة ومواقفها المغلوطة، ويحوله إلى رجل يضع ثقافته في خدمة تدابير وخطط تغير أو تكرس موازين قوى قائمة، يفترض به رفضها جملة وتفصيلا، ويجعله خادما للسياسي، فيفقد

صفته ودوره الحقيقي. بنشر ثقافة مجتمعية ما قبل سياسية، تتصل بالأسس التي لا تكون السياسة بدونها سياسة، والتنظيمات تنظيمات، ينجز المثقف عملا يتخطى السياسة وتنظيماتها إلى المجتمع، ويوجه جهده نحو كلية عامة تحمل قيما تتصل بالحقيقة، ولا يوجهه إلى تشكيلات سياسية تقصر أنشطتها على مطالب وبرامج جزئية، كثيرا ما تترجم نفسها إلى ممارسات متقلبة، تفتقر إلى المبدئية، التي كثيرا ما تكون متناقضة مع مصالحها ومصالح قادتها.

ثمة، إذن، في وضعنا الراهن هوة تفصل المثقف عن الأحزاب، وخاصة السلطوية منها، تكفل بقاء عقله طليقا وفكره حرا ومسعاه صادقا، وتنمي تفرده وإبداعه وتصونهما من النزعتين القطيعية والكتلية، التي تعتبرها السلطوية مصادر قوة لها، كثيرا ما تعطيها أولوية مطلقة على رحابة الرؤية وحرية العقل وقدسية الإبداع. لهذا، قررنا منذ بداية مسعانا الثقافي أن لا نتحول إلى تنظيم أو ننخرط في أحزاب، مع أننا قد نميل، كأفراد، إلى بعض الأحزاب الديموقراطية، التي نعتقد أنها مؤهلة للتحول إلى أحزاب مجتمعية.

نحن الجزء السوري من الحراك الثقافي العربي، الذي يتسم بقدر غير قليل من العفوية، لكنه يحمل هموم مجتمعه وشعبه ودولته، ويريد المساعدة على تخطي الحقبة الراهنة الصعبة، بوضع أفكاره وتصوراته وملاحظاته وانتقاداته بكل وضوح وإخلاص وجدية تحت تصرف من يريد أن يفيد منها، بما في ذلك النخب الحاكمة، التي تتحمل مسؤولية ما آل إليه حالنا، دون أن تراوده أوهام نبوية، أ و يستسهل حل المعضلات القائمة والمستعصية، أو يتطلع إلى الحلول محل السياسيين وقادة الأحزاب، أيا كان اسمها ودورها وطابعها.

لماذا لسنا حزبا أو تنظيما؟.

لسنا حزبا أو تنظيما، لأن " قلبنا من الحامض لاوي"، كما يقول المثل الشعبي في سوريا، ولأننا نؤمن أن السياسة ليست غير مجرد فرع من عملنا، يغطي جزءا صغيرا من دعوتنا، وأن الأحزاب القائمة جديرة بحل مشكلاتنا، متى قامت على أسس ومرتكزات جديدة، تجعلها ترى نفسها بدلالة المجتمع ومصالحه، بدل أن ترى كل شيء بدلالة مصالح قياداتها، التي غالبا ما تكون شخصية. ولم نشكل حزبا أو تنظيما، لأننا نثق أن أداءنا، قبل تشكل وترسخ الأسس المجتمعية للسياسة، لن يكون أفضل من أداء الأحزاب القائمة في بلادنا، وأن حلقة السياسة المفرغة ستبتلعنا وتصل بنا إلى حيث وصلت بغيرنا: إلى عكس ما نريده ونعد به الناس. ولسنا حزبا أو تنظيما، لأننا نعتقد أن مهمتنا كمثقفين أكثر أهمية من مهمة الحزبيين، وأصعب منها بما لا يقاس، خاصة وأن تحقيقها يتم في ظروف غير ملائمة، نحن فيها الطرف الضعيف، الذي يستقطب نقمة وغضب من يريدون الحفاظ على الأمر القائم، ويضربون عرض الحائط بوطنهم وبمصالحه العليا.

نحن دعاة مجتمعية لا دعاة حزبوية، واجبنا معاونة أبناء شعبنا على تلمس أنفسهم ككيانية مستقلة نسبيا عن تمثيلات السياسة القائمة، يمكنها التفاعل مع ثقافتنا من الدفاع عن مصالحها، المستقلة نسبيا عن تعبيراتها في الحقل السياسي، وعن مصالح هذا الحقل ذاته. ونحن نوجه جهودنا نحو وضع أدوات التحرر الذاتي للإنسان العربي في متناول يده، ليتمكن من تولي أموره بنفسه، ويناضل في سبيل تحرره دون ما حاجة إلى وسيط: حزبا كان أو سلطة أو تنظيما، لأننا نعتقد، مع كارل ماركس، أن تحرير الإنسان من صنع يديه، وأن من يحجم عن تحرير نفسه لا يتحرر على يد

أي حزب وأية سلطة أو دولة، كما أكدت التجربة السوفياتية.

نحن لسنا، أخيرا، أعداء أحزاب بلادنا فنلعنها وندينها، ولسنا عبيدا لها فنصنمها ونقدسها، مع أننا نبين ما فيها من نواقص تكوينية، أبرزها وأخطرها افتقارها إلى مرتكزات نظرية وعملية تؤسس لسياسة مجتمعية، نفهمها كتنمية لمدنية ومجتمعية البشر، تتناقض مع تنمية مشوهة سادت فأهلكت، اقتصرت على الطابع التسلطي للسلطة. ولأن مجتمعنا لم تصله بعد الأفكار التي تمكنه من فرض ذاته ككيانية مستقلة عن تعبيراتها السياسية، نعتقد أن تحولنا إلى حزب أو تنظيم سيكون ضربا من الحماقة والعبث، لأن حزبنا أو تنظيمنا سيكرر تجربة الأحزاب القائمة، وسيفشل كما فشلت، حتى إن وصل إلى السلطة بتأييد ٩٩،٩٩٪ من الشعب، في انتخابات تتسم بأعلى قدر من الديموقراطية والشفافية. بما أن مجتمعنا نال كفايته على يد التنظيمات القائمة، وكره السياسة وكفر بها، فإن عودته إليها صعبة بغير أفكار وطرق جديدة، يحملها ويبلغها بقواه الخاصة ووعيه الذاتي وإرادته في التحرر، وليس عبر الجري وراء نخبة جديدة هي، في هذه الحالة، «لجان إحياء المجتمع المدني».

وأخيرا...

ثمة فراغ نريد ردمه، بوسائل الثقافة ومفرداتها أساسا، لأنه أفضى إلى خراب السياسة وفشل تنظيماتها: دولا وأحزابا وسلطات. هذه المهمة الفكرية / الثقافية هي أولويتنا المطلقة، التي نعتقد أنها ستقلب السياسة رأسا على عقب، وستوقفها على أقدامها، وتجعلها تنطلق من المجتمعات كتكوينات مستقلة نسبيا عن السياسة. تنتج السياسات العربية نفسها من رأسها، كالدودة الوحيدة، ونريد لها أن تنتج نفسها من البشر: من الإنسان كذات حرة ومن المجتمع كهيئة عامة لمواطنين أحرار. هذا هو السبب الذي منعنا من التحول إلى حالة تنظيمية، وحال بيننا وبين تكرار ما فعله الذين أنتجوا السياسة أول الأمر من ذواتهم النخبوية، ثم فرضوها على المجتمع بالعصا أو بالجزرة. نريد سياسة مجتمعية ومجتمعا مسيسا، ونسعى إلى أن يستقل المجتمع نسبيا عن نخبه، بمن في ذلك نحن، ونرفض أن نكون حزبا أو تنظيما غير مجتمعي، لا «سياسة» له في النهاية غير إخضاع العباد والبلاد!.

المقاومة والإرهاب، جدلية السياسة المسلحة وسلاح السياسة

محمد نشطاوي

إذا كانت المقاومة سبيلاً لتحرير الأرض المحتلة، فهي أيضاً تشكل خط الدفاع الأول عن الوجود والاستقلال والسيادة والكرامة في وجه كل معتد، وإذا كان طريق الحرية بالنسبة للشعوب المحتلة والمضطهدة يمر عبر استعمال العنف، بما فيها أعمال قد يتم تصنيفها على أنها إرهابية، فإن هذا لا يكفي للخلط بين كل عمل إرهابي وكل مظهر من مظاهر المقاومة، على اعتبار أن أهم ما يرمى إليه مبتدعو مصطلح الإرهاب هو انتزاع حق المقاومة ضد كل ما هو جائر وباطل وظالم، وأن هذا الخلط المتعمد بين الإرهاب والمقاومة، تقف وراءه دوافع المصلحة.

وقد أجاز القانون الدولي لهذه الشعوب اللجوء إلى القوة بما فيها المسلحة، مادام أن أي عمل قمعي قد يحرم هذه الشعوب من حقها في تقرير المصير والحرية والاستقلال، يعتبر عملا غير مشروع ومتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة.

وعلى هذا الأساس أيضا «فان قيام الناس المدنيين بمقاومة هذا العمل القمعي، يجعلهم مخولين لتلقي المساعدات من الدول الأخرى بما يتلاءم مع مبادئ الأمم المتحدة».

وبذلك يصبح الحق في تقرير المصير حقا أصيلا من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، مما يفرض على كل الدول أن تحترم هذا الحق، وان تمتنع عن التذرع بأي سبب أو عائق لقمعه أو الحيلولة دون تحقيقه. كما أن للشعوب في هذه الحالة الأخيرة أن تمارس حقها الكامل في المقاومة الوطنية المسلحة والعنف الثوري من اجل تقرير المصير.

إن هذه الدراسة تبقى مجرد محاولة لفض الاشتباك بين المقاومة والإرهاب من خلال رؤية قانونية وسياسية تحاول اختزال أبعاد وميكانيزمات وآليات كلا المفهومين، مع العمل على الوقوف على جوانب خلط الأوراق بينهما، من خلال التطرق لتعاريف المفهومين، وأشكالهما وأسبابهما ودوافعهما وإسقاطاتهما وكذا التمييز بينهما.

العنف السياسي، غايات وأهداف متباينة

إذا كان سقراط قد أدان الاستخدام المبالغ فيه للقوة والسلطة بسبب الغلظة والشدة في التعامل، وحتى القول "العنيف"، لأن ذلك يعرقل عمل العقل والتوازن والانسجام، فإن العنف عنده مدان على الخصوص بسبب نتائجه وآثاره العنيفة، ولاسيما إذا تم استخدامه للوصول إلى السلطة أو للاحتفاظ بها.

وقد تطور مفهوم العنف مع تطور التفكير السياسي، فلم يعد العنف من نتاج الضرورات الطبيعية كالكوارث.. وإنما صار ظاهرة متعلقة بالحرية، أي أنه صار بالإمكان ومن الواجب محاربته والتغلب عليه. كما استخدم العنف باعتباره وسيلة في العمل السياسي بالنظر إلى كونه رد فعل على العنف الذي مارسته قوى الاستعمار الأجنبية والأنظمة التسلطية.

فقد كان العنف الممارس خلال الصراعات

السياسية والاجتماعية أو التنازع على السلطة والسلطان بين الحكام والجماعات السياسية المعارضة، يتم إما باسم الدين وضرورة الدفاع عنه بكافة الطرق والوسائل الممكنة المشروعة وغير المشروعة، وإما عبر ما أسماه ابن خلدون إنشاء دعوة دينية (الإيديولوجيا المعتمدة)، التي تستند على عصبية معينة (القوة المادية) للوصول إلى الحكم[٢].

إن عجز الفكر السياسي العربي الإسلامي عن ابتكار وخلق أساليب وآليات حضارية ومؤسساتية للحكم وممارسة السلطة، تقنن كيفية الوصول إليها وممارستها بين الحكم والمعارضة، دون اللجوء إلى العنف والقوة. دفعت الى اعتبار هذه الاخيرة عملا مبررا ومباحا، قد يتحول إلى إرهاب، عندما يكون دافعه الانتقام وتلبية نزوات فردية أو أنانية متعطشة لإراقة الدماء. وتلك ظاهرة شهدها التاريخ الغربي قبل القرن العشرين، والتاريخ العربي الإسلامي، ولازال لحد الآن في العديد من الأنظمة المتسلطة، باعتبارها رد فعل تلقائي للمعارضة السياسية المناهضة للفئة الحاكمة حزبا أو عشيرة أو قبيلة عبر العديد من الأشكال الاحتجاجية والنضالية، لرفض هذه الأشكال المغلقة من الحكم. وهكذا تقوم المعارضة كرد فعل بتكثيف عمليات التعبئة والتأطير الشعبي الذي يعززه ويقويه فساد الحكم، الشيء الذي يولد لدى المعارضة الإحساس بالظلم والحيف ويقوي من الرغبة في المقاومة والتصدي لهذا الوضع غير العادل.

وقد يتحول العنف المرتبط بالمحافظة على الاستقرار والأمن العام للمجتمع إلى سلوكات منحرفة تتم بكيفية بربرية ضمن أشكال تسلطية واستبدادية، كاعتقال المعارضين وتصفيتهم جسديا، بدون الرجوع إلى سلطة الحق والقانون، كما هو الحال في ظل الأنظمة الشمولية، أو قد يمارس كعنف سياسي من طرف تيارات مقيمة ومعارضة (جماعات إسلامية أو ثورية..)، وقد يأخذ أشكالا مؤسساتية ووفقا لخطط مدروسة ومنظمة، كإرهاب الدولة الذي تقوم به إسرائيل في حق الفلسطينيين العزل، أو الإرهاب الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية، في غزوها للعراق وأفغانستان، أو من خلال العمل على الإطاحة ببعض الأنظمة.

إن غياب آليات مؤسساتية (محلية أو دولية) للتدبير الديمقراطي العادل والشرعي للحكم، ساهم في خلق ثقافة تجنح باستمرار نحو التسلط والتحكم في الرقاب، ويعاد إنتاجها عبر عمليات التنشئة المولدة للإقصاء والإقصاء المضاد[٣].

وقد وردت تعاريف متعددة للعنف، أهمها، أنه اختلال في الأبنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مثل عدم العدالة في توزيع الثروة والدخل، أو الاستخدام الفعلي للقوة، أو التهديد باستخدامها، أو أنه ضغط باستعمالها، وهو ما يدل على أن العنف قد يكون سياسياً واقتصاديا واجتماعيا[٤]، أي أنه يهدف إلى تحقيق غايات سياسية بممارسات خارجة عن القانون وعن نطاق اختصاص الدول، سواء من قبل الأفراد أو الدول.

ولعل تداخل كل من مفهومي الإرهاب والعنف السياسي، واكتسائهما لنفس الدلالة من خلال تماثلهما معا في الهدف والغاية باعتبار لجوئهما للعنف، رغم اختلافهما في المضامين والقيم، بحيث يصبح الإرهاب عملا مجرما مخالفا لقيم وأعراف المجتمعات ويجسد ممارسات بربرية لا إنسانية، بينما يظل العنف السياسي مشروعا ومقبولا من طرف المجتمع في النضال ضد المعتدي المستعمر؛ وهنا يقع لب جوهر الاختلاف في تفسير ما هو عمل إرهابي وما هو عمل نضالي مشروع. ومع ذلك يظل الأمر غير جلي، فالإرهاب كفعل

يعتمد على العنف كوسيلة لتحقيق أهدافه ومبتغياته، فيصبح العنف مماثلا ومرادفا للإرهاب، كما أن العنف المشروع قد يتحول برهة إلى ممارسات إرهابية ذات طابع همجي، فكيف يمكن أن نحل هدا الإشكال، و ما هي التفسيرات الممكن تقديمها في هذا الصدد؟

إنه منذ التأثير المزعزع للاستقرار في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أصبح الإسلام معرضا لدعاية تحاول ربطه بالعنف العشوائي والإرهاب، على اعتبار أن مفهوم الإرهاب السياسي والعنف مرتبط بالظاهرة الإسلامية. لذا فمن الضروري والمفيد إزالة هذا الالتباس، من خلال إزالة الخلط بين الإسلام والعنف والتأكيد على شرعية المقاومة الفلسطينية.

صحيح انه ظهرت حركات رجعية في أفغانستان والجزائر، وارتكبت باسم الإسلام عنفا سياسيا لا مبرر له، حتى ولو تم إعطاؤه بعدا دينيا، لكنها بالتأكيد لا تعتبر مبررا عادلا للربط بين الإسلام وهذه الظاهرة. لذا يجب علينا أن نفهم الأسباب التي دعت إلى ظهور هذه الحركات في هذه البلدان على وجه الخصوص. هل تسعى إلى إحداث تغيير سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي أو كل ذلك معا باعتبارها تهدف إلى تغيير الوضع السياسي القائم. أم أنها إفراز طبيعي لانفصال الدين عن السياسة بدرجة أو أخرى عبر التاريخ الإسلامي، أو أنها تعمل من أجل مكافحة الانحراف عن نظام وأهداف و مقاصد و نمط الحكم الإسلامي.

وبسبب الانهماك في لصق الإرهاب بمتشددين إسلاميين، بات العنف بجميع أشكاله في أميركا والغرب يقترن بالإسلام ليس بوصفه عقيدة دينية وإنما حاضنة لهم وأرضا خصبة لإنشائهم وإعدادهم لمثل هذا السلوك، وقد تشكل وعي خطير في رؤية الإرهاب في حلة عربية وإسلامية فقط، وبات الغرب يلخص الخطر مهما كان نوعه وأدواته واصله وجنسه بأنه إسلامي.

كما يجب علينا أيضا أن نعترف بأنه وقبل ظهور هذه الظاهرة في المجتمعات الإسلامية، فقد ظهرت الحركات المتطرفة مثلا في إسرائيل، حيث ازدهرت الحركات الدينية واليمينية المتطرفة في المجتمع اليهودي[٤]. وقد عملت إسرائيل على تكريم تلك المجموعات الإجرامية على ما قدمته من «أعمال جليلة» لفائدة الشعب الإسرائيلي والمتمثلة في قتل وتعذيب وتهجير واضطهاد واعتقال الشعب الفلسطيني، وأعادت تقييم هذه الممارسات على أساس أنها «عمليات لا بدّ منها»، وأنّ الذين نفذوها «يستحقون الأوسمة والتكريم»، وفي مقدمتهم المجرمان مناحيم بيغن وإسحق شامير، اللّذان أسندت إليهما رئاسة الحكومة (الإسرائيلية) بعد حوالي ثلاثين عاماً من تلك المجازر الفظيعة.

والواقع أنّ بيغن وشامير ورابين ودايان ـ ككلّ الصهاينة من مفكرين وعسكريين وساسة ـ كانوا دائماً منسجمين مع أيديولوجيتهم العنصرية والفاشية والإرهابية، عندما كانوا ـ وما يزالون ـ يمارسون القتل والعنف وذبح الأبرياء وتهجيرهم، وإزالة بلدات وقرىً ومزارع عربية من الوجود نهائياً.

وهم لا يخفون تلك الوقائع الإجرامية، وإنما ـ على العكس من ذلك ـ يتفاخرون بها، باعتبارها «بطولات وتضحيات عظيمة» في سبيل إنشاء الكيان الصهيوني، وتحقيق أهدافه الإستراتيجية الكبرى. والدليل على ذلك مذكّراتهم ومؤلّفاتهم ومقالاتهم، المتداولة على نطاق واسع في الأوساط (الإسرائيلية) والصهيونية العالمية[٥]. لكنهم يرفضون أن يسلك الشعب الفلسطيني طريق المقاومة في وجه احتلالهم الغاصب بمواجهة قواته وتكبيدها الخسائر الفادحة، بما يدفعها إلى

الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه واستعادة حريته وإنشاء دولته كحق طبيعي ومشروع لتحصيل حقوقه.

المقاومة والإرهاب: رؤية قانونية وسياسية

لعل الاستعمالات المتعددة والمتباينة لمفهوم الإرهاب، أضحت مجالا خصبا للعديد من النقاشات والجدل الحاد بين كل المهتمين، فكل منهم يحاول أن يحدده انطلاقا من مرتكزاته المعرفية وآلياته المنهجية، ووفقا لرؤيته الخاصة[٦].

فكلمة «إرهاب» تستخدم لوصف أعمال العنف التي يضطلع بها الأفراد أو الجماعات لزعزعة استقرار الحكومات في السلطة من خلال مهاجمة الأبرياء. ومثل هذه الأعمال مدانة بشكل واضح، حتى وإن كانت في بعض الأحيان السلاح الوحيد المتاح للفقراء والضعفاء والمضطهدين، والتي، علاوة على ذلك، من شأنها أن تشجع «الأقوياء في هذا العالم» للعمل على إزالة أسباب الإرهاب.

وينبغي أيضا أن تدان على قدم المساواة مع ما تقترفه بعض الحكومات والدول، المعترف بها من قبل المجتمع الدولي، والتي لا تتردد في قتل وجرح عدد لا يحصى من الناس الأبرياء لتحقيق أهدافها السياسية والإستراتيجية. وهذا ينطبق على العديد من مناطق العالم، بما في ذلك ما تقوم به الولايات المتحدة أو إسرائيل والتي لا تميز بين كبار السن والنساء والأطفال في أعمالها الوحشية.

وفي الوقت الحاضر يتم إلصاق تهمة «الإرهاب» بكل مقاومة مشروعة للاحتلال الأجنبي. ويمكن أن يتم استحضار العبارة الشهيرة للجنرال ديغول، في بيانه الصادر في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧: إن إسرائيل تنظم الاحتلال في الأراضي التي ضمتها، والذي لا يمكن أن يستمر بدون قمع واضطهاد، وعمليات إخلاء، وعندما تظهر مقاومة ضده، يتم نعتها بصفة الإرهاب. وكما هو الشأن بالنسبة لمقاتلي المقاومة الفرنسية ما بين ١٩٤٠ - ١٩٤٥ فإن الفلسطينيين الذين يقاتلون ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي هم «مقاومين» وليسوا «بإرهابيين».

وقد اعتبر كارل فون كلاوزفيتز في كتابه «فن الحرب» أن المقاومة هي «امتداد للسياسة بوسائل أخرى»[٧]، ويضيف لينين أن الوسائل الأخرى هي بالضرورة وسائل العنف، باعتبار أنها حركة سياسية نضالية مسلحة محكومة بأسلوب وبمرجعية سياسية واضحة. والمقاومة هي جميع الأفعال الرامية إلى الدفاع عن حقوق سياسية، وبطرق مشروعة إنسانيا مع ضمان تأييد شعبي لحركتها، حتى تتميز عن الأعمال الإرهابية.

إن للشعوب المستعمرة المقهورة الحق في أن تحرر نفسها من أغلال السيطرة واللجوء إلى كافة الوسائل التي يعترف بها المجتمع[٨]. فمقاومة الاحتلال حق مشروع يتعلق بالدفاع عن النفس و المحافظة على سيادة الدولة عندما تنتهك، و حقوق الشعوب عندما تتعرض للاغتصاب.

وقد نوّهت المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في فرنسا عام ١٧٨٩ بحق مقاومة الطغيان[٩]، وأدرجته في عداد الحقوق الطبيعية الأساسية، وخصص له دستور عام ١٧٩٣ الفرنسي عدة مواد.

كما أعطى القانون الدولي والإنساني للمقاومة الحق في الدفاع عن النفس، سواء ضد العدوان أو الاحتلال أو الاستيطان، عندما مكن من يقاوم الاحتلال بحماية قانونية، لكن ليس عندما يأخذ السلاح ويقتل المدنيين. وقد نصت وثائق مؤتمري لاهاي لعام ١٨٩٩ و١٩٠٧[١٠] على الحق في المقاومة، وهو ما أكده ميثاق الأمم المتحدة، الذي

ابرم في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، حين حرّم استخدام الحرب واستخدام القوة وسيلة لحل المنازعات الدولية، عندما أقر في المادة الأولى منه «بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها»، وكذلك الشأن في المادة ٥٥[١١].

إن القاسم المشترك بين مختلف حركات المقاومة هو الاحتلال الذي يشكل ذروة الإرهاب، وبالتالي تعتبر المقاومة بمثابة الرد الشرعي والمشروع على ما يقوم به الاحتلال من أعمال وحشية. وكلما ازدادت وحشية الاحتلال كلما ازدادت المقاومة باعتبارها الرد الشرعي عليه الذي يتماشى مع مبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة.

وقد ميّزت الأمم المتحدة بين الأعمال الإرهابية والنضال العادل للشعوب الذي تخوضه حركات المقاومة ضد الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والعنصرية في ديسمبر ١٩٧٢. واتخذت سنة ١٩٧٤ التوصية رقم ٣٢١٤، التي أجازت حق الشعوب في النضال بجميع الأشكال بما فيها الكفاح المسلح ضد كل أشكال الاحتلال، وبالتالي تكون الأمم المتحدة قد ميّزت بين المقاومة والإرهاب وأجازت مقاومة الشعوب للاحتلال خاصة بعد أن تصاعد نضال الشعوب من أجل التحرر ونيّل الاستقلال، وبعد أن تبلورت صيغ حرب العصابات كأسلوب قتالي فعّال يستخدمه الطرف «الضعيف» في مواجهة الطرف المنظم عسكريا والمدجج بالسلاح[١٢].

إن خضوع الشعوب للاستعباد الأجنبي ولسيطرته أو استغلاله، يعتبر إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ويهدد قضية السلام والتعاون في العالم[١٣]، وبالتالي فإن حق مقاومة الظلم هو النتيجة الطبيعية لحقوق الإنسان الأخرى الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية، في سبيل تحقيق حقها في تقرير المصير والاستقلال. فنضال الشعوب، هو نضال شرعي، ويتفق تماما مع مبادئ القانون الدولي[١٤].

إن حرب التحرر الوطني هي حرب للدفاع عن النفس، ولا يمكن أن نعتبرها نزاعا «داخليا»، إنها دفاع شرعي ضد العدوان. وهذا ما دفع بعض الفقهاء إلى تبرير مقاومة السكان لسلطات الاحتلال ضد الغزو والعدوان بكل الوسائل الممكنة. فهذه الحرب تستمد شرعيتها، ليس فقط من أنها ممارسة لمبدأ الدفاع عن النفس، وإنما أيضا لأنها تنسجم مع مبدأ حق تقرير المصير. وهي الرد على حرب عدوانية، تعتبر وفق القانون الدولي جريمة دولية.

ولعل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨[١٥] والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، اللذان دخلا حيّز التنفيذ عام ١٩٧٦، وكذلك المؤتمرين الدوليين في سنة ١٩٩٣ بطهران وسنة ١٩٦٨ بفيينا حول حقوق الإنسان، قد تجاوبت مع تطلعات الشعوب بخصوص حقها في المقاومة والتحرير، وهو الذي اعتبر قاعدة في القانون الدولي، خصوصاً بعدما أكدت مجموعة من القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بما فيها الإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥ لسنة ١٩٧٠) التي دعمت حق الشعوب باستخدام جميع الوسائل، بما فيها الكفاح المسلح للحصول على الاستقلال والتحرير من ربقة الاستعمار والاحتلال وعلى حق حركات المقاومة في النضال من اجل الحرية، وعلى معاملة المقاومين أو المنتفضين

ضد الاحتلال كأسرى حرب عند إلقاء القبض عليهم.

وقد أكدت توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦١/٤٠ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٩ بشأن التدابير الرامية لمنع الإرهاب على الحقَ غير القابل للتصرف للشعوب في تقرير مصيرها والاستقلال من نير الاستعمار والسيطرة الأجنبية ومكافحة العنصرية. كما أقرت شرعية كفاح الشعوب وحركات التحرر الوطني وفقاً لمبادئ القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتم تأكيد ذلك أيضاً في توصية الجمعية العامة رقم ١٥٩/٤٢ تاريخ ١٢/٧/ ١٩٨٧[١٦].

وإذا كان هناك تباين واختلاف في معادلة الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، خاصة في ظل التجاذب حول تحديد معنى للإرهاب بين قوى الهيمنة والاستعمار، وبين حركات التحرر الوطني، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أكدت في التوصية ٣١٠٣ في ١٢ دجنبر ١٩٧٣ على أن نضال الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية، في سبيل تكريس حقها في تقرير المصير والاستقلال، هو نضال شرعي، ويتفق تماما مع مبادئ القانون الدولي[١٧]، وبالتالي يسري هذا الاعتراف على المقاومة الفلسطينية وقبلها في تجارب العديد من الشعوب وعلى رأسها الشعب الأميركي نفسه خلال حرب الاستقلال..أو التجارب الأوروبية عموما في مقاومتها ضد النازية والفاشية.

وإذا كان من يقاوم الاحتلال يتمتع بحماية القانون الدولي الإنساني، فإن هذه الحماية لا تسري عليه عندما يأخذ السلاح ويقتل المدنيين.

وبغض النظر عن أنه ينبغي إدانة الإرهاب بشكل كلي باعتبار ان لا شيء يبرر استخدام العنف ضد البشر والتعدي على حقهم في الحياة، يبقى الانقسام كبيرا بين الذين ينظرون لمقاومة الاحتلال كأعمال مشروعة وبين من يصنفها كإرهاب. لكن بات من الضروري التوصل لفرض تعريف للإرهاب يأخذ بعين الاعتبار مشروعية المقاومة عندما تكون الأعمال موجهة ضد دولة محتلة من أجل تحرير الأراضي وانتزاع السيادة والاستقلال. مما من شأنه أن يحول دون اعتبار للولايات المتحدة أو غيرها لأولئك الذين يقامون إرهاب الدول بمثابة إرهابيين، في حين تبيح لنفسها إنزال العقوبات بهم وتساند الدولة التي احتلت بلدهم وأجبرتهم على مقاومتها دون أن تعتبرها إرهابية.

إن صانعي القرار على الصعيد العالمي لم يتوصلوا لتحديد الفرق بين الضحية والجلاد. فمصالحهم الإستراتيجية والاقتصادية، وعدم القدرة للتعاطي مع العالم من خارجها والرؤية الضيقة لمجموعات الضغط تمنعهم من الأخذ بعين الاعتبار للأسباب الحقيقية للجوء إلى العنف في المجتمعات البشرية.

وإذا كان الإرهاب[٨] هو كل عمل عدواني يستخدم العنف والقوة ضد المدنيين، ويهدف إلى إضعاف الروح المعنوية للعدو عن طريق إرهاب المدنيين بشتّى الوسائل العنيفة. فإنه لا يمس فقط ما تقوم به بعض الجماعات الأصولية أو من يعتبرون إرهابيين. ومن ثمة فإن الخطأ في توصيف الإرهاب ناتج عن عدم الاتفاق على تعريفه. وكما تقع في الخطأ بعض الأوساط الدولية في توصيفه وفي تصنيف الإرهابيين، فكذلك تقع بعض الأوساط الغربية فلا فرق عندها بين الإرهاب والمنظمات الإرهابية من جهة، والكفاح ومنظمات المقاومة من جهة أخرى لأنها تمارس العنف أحياناً[١٩].

كما انه ليس من المقبول تناول إرهاب الجماعات فقط وإدانته والنيل من المقاومة الوطنية التي تستهدف طرد المحتل والدفاع عن الوطن متهمين أعمالها بالإرهاب وممارسة العنف، متناسين إرهاب الدول ضد شعوب بأكملها، بل ويتم العمل على تبريره وشرعنته من خلال القرار ١٣٧٣[٢٠] الذي أعطى للدولة حق إعلان الحرب أو كما تُعرف باسم «الحرب الاستباقية»، ضد من تعتقد انه يمارس عملاً إرهابياً دون الرجوع إلى المرجعية الدولية التي يقررها ميثاق الأمم المتحدة، ودون الالتزام بالآليات التي حددها الميثاق وهو ما حصل في أفغانستان والعراق.

المقاومة والإرهاب، محاولة فض الاشتباك

إن التوّصل إلى اتفاق بشأن تحديد ماهية الإرهاب وتعريفه، وبالتالي تمييزه عن المقاومة، بقيت مسألة مستعصية منذ تأسيس الأمم لمتحدة وحتى يومنا هذا، بسبب محاولة القوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة، ولاسيما بعد أحداث ١١سبتمبر. فقد سعت هذه الدول إلى احتكار العدالة، وفرض مفهومها الخاص للإرهاب، ورفض كل «محاولة» للتفريق بين الإرهاب والمقاومة، علماً بأن القواعد القانونية الدولية، تجيز للشعوب المضطهَدة أو التي تتعرض للعدوان والاحتلال، الدفاع عن نفسها، باستخدام جميع الوسائل بما فيها العسكرية لاستعادة سيادتها واستقلالها وحقها في تقرير مصيرها.

ففي الوقت الذي تسارع فيه هذه القوى المتحكمّة بالساحة الدولية لإدانة الأعمال الإرهابية الفردية، أو التي تقوم بها جماعات مسلحة، فإنها تشجع وتحمي إرهاب الدولة الجماعي بما في ذلك احتلال الأراضي وانتهاك حقوق الشعوب في تقرير مصيرها وتجد «مبررات» أو «مسوغات» لذلك.

ولعل أخطر ما ورد في قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ الصادر في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١، هو صدوره ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات، على اعتبار أن مجلس الأمن بإمكانه تطبيق المادة ٤١ من هذا الفصل الخاص باتخاذ إجراءات كالحصار الاقتصادي وقطع العلاقات الدبلوماسية وغيرها، وإن لم تطبّق الدولة المعترضة هذه الإجراءات، فبإمكان مجلس الأمن تطبيق المادة ٤٢، التي تذهب إلى اتخاذ جميع الإجراءات بما فيها المسلحة، إذا لم تمتثل الدولة المعنية لقرارات مجلس الأمن.

إن الشيء الجديد الذي تضمنه القرار ١٣٧٣ وفيما بعد القرار رقم ١٣٩٠ الصادر في ١٦ يناير ٢٠٠٢، هو إعطاء الحق للدولة القوية (الولايات المتحدة) في إعلان الحرب في أي وقت، وضد من تشاء إذا تأكدت أو اشتبهت أن عدوها (دولة أو جماعة)، تقوم بعمل إرهابي، دون اعتماد مرجعية دولية كمجلس الأمن مثلاً، وبتعبير أدق، فان ميثاق الأمم المتحدة، الذي أعطى الحق للدولة في استخدام القوة العسكرية للدفاع عن النفس حسب المادة ٥١، قد قلّص هذا الحق بدعوة مجلس الأمن للاجتماع لمعالجة الأمر وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما[٢٠].

وكما يعتقد جاك بو Jack Baud الخبير السويسري في الإرهاب، «فان الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها تشجع ظهور النزعات الإرهابية. ثم إن الأجهزة المشاركة في هذه الحرب لا تفهم الطبيعة والآلية الحقيقيتين لهذا الإرهاب الجهادي»[٢١]. فخطر الإرهاب غير محدد الهوية أو الاتجاه والبداية، كما أن حربه أيضا غير معروفة النهاية، فقد يتخفى أو يتوارى مؤقتاً أو لحين تستقر الأمور أو تهدأ فيعود للنشاط والعمل مرة أخرى . وأن القضاء على

الإرهاب لا يمكن أن يتم إلا بمعالجة أسبابه.

فعدم استطاعة شخص ما أو مجموعة من الأشخاص من إحداث تغيير بوسائل مشروعة، كانت اقتصادية أو عن طريق الاحتجاج أو الاعتراض أو المطالبة بإحداث تغيير، قد يشكل أحد الأسباب التي تجعل منه شخصا إرهابياً أو تجعل منها مجموعة إرهابية. ويرى البعض أن بتوفير الأذن الصاغية لما يطلبه الناس (سواء أغلبية أو أقلية) من شأنه أن ينزع الفتيل من حدوث أو تفاقم الأعمال الإرهابية.

كما أن مما يزيد من شحنات التوتر والتأزم في العلاقات بين البشر هو الجهل بالآخر عند من يتحكمون بموازين القوى، وخاصة عندما يكون ذلك على مستوى قوى عظمى، والتي بعبثها بحقوق الآخرين وقصر النظر في التعاطي مع قضاياهم تمهد لعنف مضاد قد لا يمكن السيطرة على تبعاته عندما يتغذى من الإحباط والإحساس بالظلم وانعدام العدالة وانتفاء المحاسبة.

إن الشعور بالغبن وفقدان الكرامة يتضاعف مع الحاكم المستبد الذي يعمل على ضمان بقائه في الحكم أطول مدة زمنية ممكنة من خلال ضمان خلق جو من غياب الحريات الأساسية وتغييب المواطن وفشل السياسات التعليمية والبرامج التنموية، والاستيلاء على السلطة أو الاحتفاظ بها بإتباع أساليب فيها من العنف وانتهاك لحقوق المواطن ما يجعل من العنف مولدا لا محالة لعنف مضاد.. فالعنف عندما لا يتسرب ضمن مسارب طبيعية يتحول عن مجراه لأمور أخرى قد لا يكون هناك رابط مباشر بينها وبين مسببها.

وبالتالي فإن القهر لا ينشأ فقط مع ما تفرضه القوى العظمى والبلدان الصناعية من هيمنة على البلدان النامية. فالشعور بالإحباط والمرارة يتأتى خاصة مع ما يفرضه حكام بلدان العالم الثالث على شعوبهم من قمع لحرياتهم وانتهاك لكرامتهم في ظل التداول السلمي للسلطة و آليات الانتقال الديمقراطي للحكم. فالإرهاب هو أيضا الإرهاب الفكري الذي غالبا ما تلجأ له الدول وبوسائل أشد تأثيرا وظلما للحصول على ما تريد بما يخدم مصالحها المباشرة للبقاء في السلطة أو ما تسميه مصلحة الدولة التي تكون في حقيقة الأمر قد اغتصبتها لنفسها.

كما أن الدعوات أخذت تتعالى بضرورة إشاعة وإنعاش الفكر النقدي لدى الأوساط الجماهيرية، بغية تقويض أشكال التفكير المتطرفة والمولدة لجملة الأفعال المصنفة إرهابية.

إن إثارة المخاوف بحجة مكافحة الإرهاب صرفت أنظار المواطن خصوصا الغربي عن مطالبه الاجتماعية و بررت في الآن نفسه مزيدا من استهداف شعوب العالم العربي والإسلامي، فأصبح الإسلام والمسلمون حديث الساعة في الإعلام وعلى ألسنة الساسة في الولايات المتحدة، ضمن حملة التعبئة في الحرب على الإرهاب. فتضاءلت مكانة ودور مبادئ كانت محترمة من قبل مثل الأخلاق الإنسانية واحترام الضعيف وحماية حقوق المدنيين والأسرى التي تقرها القوانين والأعراف الدولية، وذلك أمام اعتبارات أخرى في طريق محاربة الإرهاب كالمصلحة القومية والوطنية والبرجماتية عند التعامل مع الإرهابيين. لاسيما وإن مفهوم الإرهاب بات اليوم من أكثر المفاهيم حاجة إلى التمحيص الفلسفي والمساءلة النقدية.

لقد بات من الضروري التوصل لفرض تعريف للإرهاب يأخذ بعين الاعتبار مشروعية المقاومة عندما تكون الأعمال موجهة ضد أهداف عسكرية أو شبه عسكرية لدولة محتلة من اجل تحرير الأراضي وانتزاع السيادة والاستقلال. مما لا يسمح

للولايات المتحدة أو غيرها من اعتبار الذين يقامون إرهاب الدول إرهابيين، في حين أنها تبيح لنفسها إنزال العقوبات بهم.

ومهما تكن حجة مكافحة الإرهاب وهي مبرر مشروع أحيانا، فإنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجاوز على حقوق الإنسان ومبادئه الأساسية، إذ أنه لا يمكن المساس بها في كل الأوقات سواء زمن السلم أو زمن الحرب، وليس هناك أي مبرر للتجاوز عليها ولا يمكن بحجة حماية الأمن قبول التجاوز على الكرامة أو الحرية. إن معادلة الأمن ينبغي أن تكون متوازية مع القواعد الدولية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي المعاصر ومبادئ العلاقات الدولية.

إنه لمعالجة مسببات العنف والإرهاب لا بد من تغيير الزاوية التي يتم منها النظر لهذه المسألة. فالحلول الأمنية والعسكرية لتبرير مواجهة العنف والإرهاب ليست حلا ناجعا. إنها تزيد من سعيرها بدل أن تعمل على اجتثاث جذورها.

إلا أن الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة ترى أن المجتمع الدولي يجب أن يقف بقوة في مواجهة الإرهاب من خلال العمل على تجفيف منابعه. فمكافحة الإرهاب يجب ألا تعني مزيداً من الإرهاب، وإلا سنكون أمام موجة تزايد الإرهاب باستمرار. وبالتالي فإن أحد الوسائل الهامة لمكافحة الإرهاب تكون بالتوقف عن المساهمة فيه، ثم التفكر والتأمل في التوجهات السياسية التي أفرزته من خلال القضاء على جذوره ثم أسبابه باعتبارها أكثر أهمية من القضاء على الأشخاص أنفسهم.

إن الإرهاب آفة متعددة الوجوه، والعلاج أيضاً لا بد أن يكون متعدد الأشكال ويتطلب إستراتيجية جديدة تُحرر المجال السياسي من العنف، فمعركة الإرهاب هي معركة تتطلب حشد كافة الجهود لبناء مجتمع جديد تسوده قيم العدالة والحرية واحترام حقوق الإنسان والتصدي للفقر والظلم والتهميش، مجتمع يتساوى فيه الأفراد أمام القانون وتختفي فيه دوافع التسلط والفساد والقهر.

الهوامش:

١ ـ هذه المداخلة قدمت خلال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق بحلب في سوريا حول عنوان: «جرائم الكيان الصهيوني والعدالة الدولية» في ١٧ و١٨ ماي ١ ٢٠١٠.

٢ ـ رشيد مقتدر، الإرهاب والعنف السياسي، مقاربة مفاهيمية ونظرية
http://www.aljabriabed.net/fikrwanakd/n77_02moktadir.(2).htm

٣ ـ رشيد مقتدر، نفس المرجع.

٤ ـ أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي دار الطليعة، بيروت ١٩٨٣، ص ٩ ـ ١١

٥ ـ من ابرز المنظمات الإرهابية اليهودية، هناك: منظمة هاشومير ومعناها بالعبرية «الحارس»، وهذه المنظمة هي من أوائل المنظمات الصهيونية المتخصصة بأعمال الدفاع وحراسة المستعمرات والممتلكات اليهودية في فلسطين، وقد أسستها سنة ١٩٠٩ مجموعة من المهاجرين اليهود من أعضاء الجمعية اليهودية السرية «البارغيورا» التي أوجدها اسحق بن زفي والكسندر زيد وإسرائيل شوحط سنة ١٩٠٧ لأغراض الحراسة والأعمال المسلحة، ثم تحولت إلى قوة محاربة منظمة مهمتها بادئ الأمر الدفاع عن المستعمرات الصهيونية في الجليل ثم عن هذه المستعمرات في مختلف أنحاء فلسطين. وقد واصلت هاشومير القيام بمهامها العسكرية ضد العرب والبريطانيين واشتركت في صد الهجمات عن المستعمرات الصهيونية في القدس والجليل. وفي بداية العشرينات، وحين أصبحت الحاجة ماسة إلى تأسيس قوة صهيونية محاربة كبيرة وموحدة، قررت الهاشومير حل نفسها وإعلان تأسيس عصابات «الهاغاناه» التي تعني في العبرية الدفاع، وهي منظمة عسكرية صهيونية استيطانية أسست في القدس سنة ١٩٢١ وقادت معركة إنشاء (إسرائيل) في فلسطين منذ ١٩٢١ حتى ١٩٤٨ فشكلت مع غيرها من المنظمات الصهيونية العسكرية المماثلة (جيش الدفاع الإسرائيلي).
كما أن هناك «منظمة الشباب التنقيحي» (بيتار أو بيطار)

في سنة ١٩٢٣، بقيادة «فلاديمير جابوتنسكي» (١٨٨٠ - ١٩٤٠)، ومنظمة «المنظمة العسكرية القومية أرغون تسفاي ليئومي» المعروفة «بالأرغون» بقيادة رئيس وزراء الكيان الصهيوني السابق (١٩١٣ - ١٩٨٣) وأشهر أعمالها الإرهابية كانت نسف فندق الملك داوود، مقر حكومة الانتداب، ومذبحة دير ياسين، التي نفّذتها قوات أرغون بالتعاون مع قيادة عصابات «الهاغاناه» في ٤/٩/ ١٩٤٨ ضد أهالي قرية دير ياسين، الواقعة على أطراف مدينة القدس، وأسفرت عن ذبح ٢٥٠ عربياً وجرح عدد مماثل معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ العُزّل من السلاح. كما شاركت فيها «منظمة ليهي» التي أطلق عليها اسم «لوهامي حيروت إسرائيل» أي «المقاتلين لتحرير إسرائيل»، والمعروفة أكثر في الغرب باسم مجموعة «شتيرن» (النجمة)، والرجل الثاني فيها كان هو إسحق شامير. وكذا منظمة الليحي أو «المحاربون من أجل حرّية إسرائيل» والمعروفة «بعصابة شتيرن» نسبة إلى مؤسسها أبراهام شتيرن والتي تعد من أكثر المنظمات الصهيونية شراسة وشهرة.قامت باغتيال اللورد موين، الوزير البريطاني لشؤون الشرق الأوسط في القاهرة في نونبر ١٩٤٤، كما اغتالت وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت في ماي ١٩٤٨.

وجماعة «غوش ايمونيم» ومعناها كتلة الإيمان، وتطلق على نفسها أيضا حركة التجديد الصهيوني. وقد أسسها موشي ليفنجر في مايو من سنة ١٩٧٤، وتعد من إفرازات حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، وهي حركة جماهيرية دينية متطرفة، تسعى للاستيطان في الضفة وقطاع غزة، وتعمل لإقامة الهيكل على أنقاض الأقصى، وتؤمن بالعنف لتحقيق ذلك، ومعظم أعضائها من شبيبة المدارس الدينية التابعة لحزب «المفدال» اليميني المتطرف. وبالإضافة إلى ذلك هناك حركات أخرى مثل حركة هتحيا (النهضة) وهي حركة سياسية يمينية، تظهر توجهات غير دينية، وتعد من أكثر الحركات الإرهابية تطرفا وعنصرية في الدولة العبرية، ويعود ظهورها إلى يوليو سنة ١٩٧٩،إذ انشقت عن حركة «حيروت»، احتجاجا على اتفاقات كامب ديفيد، وانضم إليها قسم من جماعة «غوش ايمونيم» و«حركة المخلصين لأرض» إسرائيل «الكاملة». وهذه الحركة معنية بالسيطرة على منطقة المسجد الأقصى، لأن ذلك يحقق لإسرائيل السيادة والقوة. وجماعة أمناء الهيكل وهي جماعة دينية متطرفة، أنشأت لنفسها عام ١٩٨٣ صندوق جمعية «جبل البيت»، أو «جبل الهيكل». وتسعى هذه الجماعة إلى تهويد منطقة المسجد الأقصى. وحركة كاخ (عصبة الدفاع اليهودية) ومعناها «بالبندقية»، وهي حركة يمينية متطرفة أسسها عام ١٩٧٢ الحاخام اليهودي الأمريكي مائير كاهانا. ويعرف كاهانا بآرائه التلمودية الداعية لطرد العرب الفلسطينيين من كل فلسطين بالقوة، لتبقى خالصة لليهود. وهو يرى أن العرب عامة والفلسطينيين خاصة مجموعة قومية متعصبة منحطة في نظر الدين (اليهودي)، وكان يمارس العنف بشتى الوسائل ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة، ويرى أنه من الواجب اضطهادهم وطردهم. ومن أتباعه جودمان الذي قام بالهجوم على الأقصى يوم ١١ أبريل ١٩٨٢ وهو ما أدى إلى استشهاد وجرح عدد من المسلمين. وحركة كهانا حي وهي حركة إرهابية يمينية متطرفة لا تختلف عن حركة كاخ، من حيث الأيديولوجية. ويقيم معظم أفرادها في مستوطنة «كفار تبوح» شمال الضفة الغربية، مع زعيمهم بنيامين، نجل الحاخام مائير كاهانا الذي يجعل من العرب أهدافا محتملة لمخططات ولهجمات وأعمال تخريب ضدهم وضد ممتلكاتهم. ويرى المنتسبون لهذه الحركة ومعظمهم من يهود الولايات المتحدة الأمريكية أن «الشعب اليهودي» مقدس، وأن أرض (إسرائيل) مقدسة.

وكذا مجموعة حشمونائيم وهي إحدى المجموعات الإرهابية الفاشية التي تتأثر بحركة كاخ، ويتزعمها الإرهابي يوئيل لرنر. وقد عرف أعضاؤها باللجوء إلى العنف الشديد، وبالخبرة العسكرية العالية، ويطالبون بطرد السكان العرب من القدس كلها. ويعد الحاخام افيغدور نفتسال رئيس رابطة التاج القديم، الأب الروحي لهذه المجموعة. ويذكر أن هذه المجموعة قامت بمحاولة تفجير قبة الصخرة في يوليو من سنة ١٩٨٢، غير أن المحاولة فشلت، عندما تم اكتشاف الشحنات الناسفة قبل انفجارها. وحركة (تسوميت) أي مفترق الطرق وهي حركة قومية متطرفة، أنشأها رئيس الأركان السابق رفائيل إيتان، وذلك في أكتوبر من سنة ١٩٨٣. لتفاصيل انظر..

http://www.qudsday.com/temple.html

6 - http://palestine-info.info/arabic/books/al_fakar/fakr2.htm

٧ - رشيد مقتدر: مفهوم العنف السياسي عند الجماعات الإسلامية: مساهمة للبحث عن جذور التطرف الإسلامي ١/,١. أسبوعية البيضاوي العدد ٥٩ الصادر في ١٩ يونيو ٢٠٠٣.

٨ - انظر..

Raymond ARON, Penser la guerre, CLAUSEWITZ, 2 tomes, Gallimard, nrf,

collection bibliothque des sciences humaines, 1976

٩ ـ الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان الشعوب من ـ المادة ٢٠١

١٠ ـ تنص المادة الثانية من الإعلان أن «هدف كل جمعية سياسية هو المحافظة على الحقوق الطبيعية وغير القابلة للتصرف للإنسان. وهذه الحقوق هي الحرية، والملكية والأمن ومقاومة الظلم والاستبداد».

١١ ـ تنص المادة الأولى من اتفاقية لاهاي بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٠٧ على أن:

قوانين الحرب وحقوقها وواجباتها لا تنطبق على الجيش فقط، بل تنطبق أيضاً على أفراد الميليشيات والوحدات المتطوعة التي تتوفر فيها الشروط التالية:

ا ـ أن يكون على رأسها شخص مسئول عن مرءوسيه.

ب ـ أن تكون لها شارة مميزة ثابتة يمكن التعرف عليها عن بعد.

ج ـ أن تحمل الأسلحة علناً.

د ـ أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وأعرافها.

في البلدان التي تقوم الميليشيات أو الوحدات المتطوعة فيها مقام الجيش، أو تشكل جزءاً منه تدرج في فئة الجيش.

١٢ ـ رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها.

13 - http://www.f-law.net/law/showthread.php?t=25898

١٤ ـ التوصية رقم ١٥١٤ حول منح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٠

١٥ ـ هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، نموذج إسرائيل، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٧، ص٢٢

١٦ ـ تنص ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه «.. ولما كان من الأساسي أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانوني إذا أريد للبشر ألا يضطروا أخر الأمر إلى اللياذ بالتمرد على الطغيان والاضطهاد..».

17 - A/RES/42/159 du 7 dcembre 1987 Mesures visant prvenir le terrorisme international qui met en danger ou anantit d'innocentes vies humaines, ou compromet les liberts fondamentales, et tude des causes sous-jacentes des formes de terrorisme et d'acte de violence qui ont leur origine dans la misre, la dception, les griefs, le dsespoir et qui poussent certaines personne sacrifier des vies humaines, y compris la leur, pour tenter d'apporter des changements radicaux

١٨ ـ هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، نموذج إسرائيل، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٧، ص٢٢ ١

١٩ ـ هناك صعوبة بالغة في تحديد تعريف موحد للمفهوم، خاصة إذا كان هذا المفهوم يثير أكثر من إشكالية، مثل مفهوم الإرهاب، والذي تعددت تعاريفه، وبلغت أكثر من مائة، بتباين الجهات التي قامت بذلك سواء رسمية أو غير رسمية، دولية أو إقليمية. أنظر... إبراهيم أبراش، الإرهاب، إشكالية في تعريفه، لا في محاربته، رؤية، العدد ١٧، آذار ٢٠٠٢، ص١١

www.alerhab.net/look/book/8.htm

٢٠ ـ خالد عبيدات، الإرهاب يسيطر على العالم.

Rsolution 1373 (28 septembre 2001): Adopte par le Conseil de scurit sur la menace la paix et la scurit internationales rsultant d'actes terroristes

http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id=2409422

٢١ ـ عبد الحسين شعبان، الإرهاب الدولي وحقوق الإنسان: رؤية عربية

Jack Baud, Encyclopdie des Terrorismes et violences organises, Edition La Vauzelle, Paris 2009 - 1278p.

برنامج العدالة الانتقالية والثورة السورية

مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان

محتويات البحث:

أولاً: البيئة السياسية والحقوقية في سوريا منذ عام ١٩٦٣-٢٠١١

ثانياً: تقييم موجز لوضعية حقوق الإنسان في سوريا قبل اندلاع الثورة

ثالثاً: تقييم موجز لوضعية حقوق الإنسان في سوريا بعد اندلاع الثورة

رابعاً: تقييم وضعية استقلال القضاء في سوريا وفقا للمعايير الدولية، وتحديد الإصلاحات المطلوبة في مؤسسة القضاء

خامساً: كيف يمكن استلهام منهج العدالة الانتقالية ومبدأ عدم الإفلات من العقاب وتعويض ضحايا الانتهاكات في سوريا؟

سادساً: ما هو المطلوب من المجتمع الدولي إزاء انتهاكات حقوق الإنسان وبرنامج العدالة الانتقالية في سوريا؟

أولاً: البيئة السياسية والحقوقية في سوريا منذ عام ١٩٦٣ - ٢٠١١

ظلت سوريا تعاني من استمرار العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية منذ عام ١٩٦٣ (حتى أعلن وقف العمل نظرياً به تحت ضغط الثورة التي انطلقت في منتصف آذار الماضي وما زالت مستمرة)، وعانت من تبعاته كتغييب الدستور وإضعاف القضاء العادي واستقلاله لصالح القوانين والمحاكم الاستثنائية، واحتكار العمل السياسي، ومنع النقابات من ممارسة دورها، وتعطيل حركة المجتمع المدني. يضاف إلى ذلك إمساك الدولة بكافة مفاصل العمل السياسي والنشاط الاقتصادي والاجتماعي وتضييق مجال المشاركة في الشؤون العامة للوطن وتغييب الرأي الآخر وحرمانه من حقه في التعبير والوجود الرسمي، فضلاً عن إضعاف المؤسسات التمثيلية وإفراغها من محتواها .

خلال العقود الخمسة الأخيرة في سورية جرى تقزيم الحياة السياسية، لتقوم تدريجياً على حزب واحد ولاعب واحد وسيطرة أحادية وشاملة على كل مقومات ونشاطات الحياة المجتمعية والمدنية والإعلامية وغيرها، دون منافسة، أو رقابة على ما يجري، خاصة مع وجود المادة الثامنة من دستور عام ١٩٧٣ التي أكدت على أن «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد للدولة والمجتمع، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب في خدمة الأمة العربية».

يضاف لذلك أن ميثاق «الجبهة الوطنية التقدمية» الذي وقعته الأحزاب آنذاك، وتعهدت فيه باستبعاد الطلاب / الشباب من دائرة نشاطها وعملها، كان بداية نهاية تلك الأحزاب، خاصة مع حرمانها من فتح مقار رسمية لها والإعلان عن برامجها ونشاطاتها، ومنعها من إصدار صحافة حزبية حقيقية، ليصبح معظمها تدريجياً مؤسسات متخشبة لا تملك إلا عدداً محدوداً من الكوادر الهرمة.

هذه الآليات حولت مؤسسات الدولة والمجتمع إلى «مساكن» لا تحتوي على أي شكل من أشكال الحياة المنتجة والمثمرة، وأعادت صياغة البشر ليكونوا، في معظمهم، دون طموح وملامح وتمايز، ولتصبح البلاد أمام مشكلة سياسية ـ أخلاقية / إنسانية تؤكد وتعيد إنتاج نفسها في كل اللحظات والمجالات.

مع الزمن أدى ذلك إلى انتشار الفساد والإفقار المتزايد للمواطنين، ليطال التهشيم كل قطاعات المجتمع التي ارتدت إلى مستوى المتطلبات الدنيا، وسادت أزمة عامة في القيم والأخلاق والتوجهات، واستشرى الانغلاق على العائلة والعشيرة والتعصب والجنوح نحو الخلاص الفردي.

هذه الأوضاع على سوئها، ثمة ما هو أدهى منها، وهو إدارة الحكومة الظهر لكل الدعوات الإصلاحية في المجتمع بدءا من العام ٢٠٠٠، فهي تعمل بتوقيتها واعتباراتها، وتشيح بوجهها عن الآراء الأخرى، ولا تسمع إلا صوتها في قراءة الأوضاع الداخلية والإقليمية .

لقد سنت السلطات السورية جملة من القوانين طوال نصف قرن شكلت الأرضية القانونية للأعمال التعسّفية، وهي بمجملها تتناقض مع القانون الدوليّ وحقوق الإنسان، ومن أبرزها:

١ ـ قانون الطوارئ الذي فرض بالأمر العسكري رقم (٢) تاريخ ١٩٦٣/٣/٨ وعطل بموجبه الدستور والقوانين المعمول بها، وكذلك تم فرض الأحكام العرفية بالأمر العسكري السابق.

٢ ـ قانون حماية الثورة، بتاريخ ١/٧/ ١٩٦٥م.

٣ ـ قانون إحداث محكمة أمن الدولة، بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٨م.

٤ ـ قانون إحداث المحاكم الميدانية العسكرية، بتاريخ ١٩٦٨/٨/١٧م.

٥ ـ قانون إحداث إدارة أمن الدولة، بتاريخ ١٩٦٩/١/١٥م.

٦ ـ الدستور الدائم، الذي فُرِضَ بتاريخ ١٣/ ١٩٧٣/٣م.

٧ ـ القانون رقم (٤٩)، بتاريخ ١٩٨٠/٧/٧م.

٨ ـ قانون تنظيم المهن، بتاريخ ٨/٢١/ ١٩٨١م.

٧ ـ القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠ الذي أقره مجلس الشعب السوري من نفس العام ويحكم بالإعدام على كل منتم للإخوان المسلمين (مجرد الانتماء وبأثر رجعي) ذروة الاعتداء على حق الرأي والعمل بالتمييز بسبب الرأي وقمع أي رأي مخالف.

٨ ـ استمرار العمل بالمرسوم التشريعي رقم ٩٣ لعام ١٩٦٢ الذي قرر سحب الجنسية من مائتي ألف شخص كردي.. وحرمانهم من حقوق المواطنة والحقوق المدنية وغيرها.

٩ ـ حماية الأجهزة الأمنية والعاملين فيها من أي ملاحقة قانونية، فقد نصت المادة ٧٤ من قانون التنظيمات الداخلية لإدارة أمن الدولة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٤٩ بتاريخ ٥/٢٥/ ١٩٦٩، على أنه «لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في إدارة أمن الدولة أو المنتدبين أو المعارين إليها أو المتعاقدين معها مباشرة أمام القضاء في الجرائم الناشئة عن الوظيفة أو في معرض قيامه بها..».

١٠ ـ تكريس نظام الحزب الواحد، فقد نصت المادة (٨) من دستور عام ١٩٧٣ على أن حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع، وهذه المادة حرمت المواطن السوري من كل حق من حقوقه الإنسانية والسياسية بحرمانه من حق المشاركة في أي تشكيل سياسي أو اجتماعي أو حتى خيري.

١١ـ مواد الدستور الحالي من (٩١-١١٤)

جعلت من رئيس الدولة مقنناً ومشرعاً وحاكماً تنفيذياً متفرداً ومستبداً لا قانون يحكمه ولا جهة تسائله.

ثانياً: تقييم موجز لوضعية حقوق الإنسان في سوريا قبل اندلاع الثورة

لقد تم التأسيس لانتهاكات حقوق الإنسان في سورية من خلال البيئة السياسية والقانونية السابقة الذكر التي فرضت على الدولة والمجتمع ومن خلال احتكار السلطة للمال والثروة، وليكون الاعتداء على حياة المواطن السوري وحريته وأمنه مصاغاً بقوانين غريبة ومدعماً بإرادة سلطوية بيدها كل الصلاحيات لتفعل ما تريد، وقد بقيت القوانين التي ترتكب باسمها انتهاكات حقوق الإنسان والتي من أهمها قانون الطوارئ، كما بقيت الأحكام العرفية والقانون ٤٩ وغيرها من القوانين سارية المفعول في عهد بشار الأسد الذي بدأ عهده بأخطر انتهاك للدستور، ففي يوم ٢٠٠٠/٦/١٠م، تم تعديل المادة ٨٣ من الدستور السوري، بإصدار القانون رقم /٩/ الذي يجعل الحد الأدنى من عمر المرشح لرئاسة الجمهورية العربية السورية (٣٤) سنةً بعد أن كان (٤٠) سنة، وذلك تطويعاً للدستور، بهدف توريث بشار الأسد الحكم بعد وفاة والده.. وقد تم ذلك خلال دقائق..

يمكن المرور سريعاً على أبرز معالم انتهاكات النظام السوري لحقوق الإنسان خلال نصف قرن من الزمن:

ـ التوقيفات غير الشرعية، والاعتقالات التعسّفية:

وهي من أهمّ الانتهاكات الملموسة المعروفة في سورية، فكل من يُشتَبَه بهم أنهم معارِضون للنظام الحاكم.. يواجهون خطر الاعتقال والإيقاف في أية لحظة، إلى درجة أنّ ذويهم ـ غالباً ـ لا يعرفون مصيرهم، ومن النادر أن تتسرّب أنباء الاعتقالات إلى وسائل الإعلام أو إلى منظّمات حقوق الإنسان.

ـ التعذيب:

حسب تقارير العديد من منظمات حقوق الإنسان وشهادات المعتقلين، فإنّ التعذيب في السجون السورية يمارَس بشكلٍ منهجيّ. أما مدته ومدى قسوته، فيتعلّقان بنوع التهم الموجّهة إلى السجين، فهو طويل المدة ومستمر بالنسبة للمعتقَلين السياسيين الذين يتعرّضون لأساليب متنوّعةٍ من التعذيب الشديد، ومن المعروف أن السلطات السورية لا تلتزم بالاتفاقات الدولية التي تمنع التعذيب.

ومما تذكره منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان في سورية، من أساليب التعذيب في السجون السورية:

ضَرْبُ جميع أنحاء الجسم باللطم والركل، والضرب بالعصا الحديدية أو الهراوات أو بالأحزمة الجلدية، وضع المعتقَل في الماء البارد ثم الساخن، قلع الأظافر، الربط إلى إطارات المركبات، الضرب بالعصيّ على أخمص القدمين، ربط المعتَقَل على ما يُسمى ببساط الريح الخشبيّ، التّعذيب بالكهرباء، الضّرب بأسلوب الشّبح، إذ يُضرَب المعتقَل أو يُصدَم بالكهرباء، بعد ربط يديه من الخلف وهو معلّق في الهواء، أو إدخال الحديد السّاخن في دُبُره، بعد إجباره للجلوس على جهازٍ خاص، تعليق المعتقل على المروحة وهي تدور في السّقف ثمّ ضربه، إخماد السّجائر على الأجزاء الحسّاسة في البدن، اقتلاع الشعر أو الجلد بالملقط، الاعتداء الجنسيّ، الصّعق بالكهرباء على الأجزاء الحسّاسة وخصوصاً الأعضاء التناسلية، كسر عظام الذّراع والسّاق، إجبار المعتقل على الانتظار على قدمٍ واحدةٍ مدّةً طويلة، أو إجباره على الركض وهو

يحمل أحمالاً ثقيلة، إجبار المعتقل على الجلوس على القنّينة وإدخالها في دُبُره، عزل المعتقل في حجرةٍ مظلمةٍ أياماً عدّة، إبقاء المعتقل تحت الضوء طوال اللّيل والنهار، التّسبّب في مشكلة ضعف السّمع بعد جعله يستمع إلى الأغاني بصوتٍ مرتفعٍ أو سماع أصوات المعذّبين وبكائهم، تهديده باغتصاب أقاربه أو كسر عظامهم أو قتلهم، إيذاء المعتقَل بمشاهدة التّعذيب للمعتقلين الآخرين أو باغتصاب أقاربه أمامه، إيذاء المعتقَل بإساءاتٍ وشتائم غليظة، إذلال المعتقَل بإجباره على خَلْع ثيابه أمام الآخرين، حرمان المعتقَل من النّوم والطعام والهواء النّظيف واستخدام الحمّامات ومقابلة زوّاره.

لقد أدّى التعذيب إلى إصابة المعتَقَلين بالأمراض المزمنة، ثم إلى الوفاة بعد حرمانهم من تَلقّي العلاج. وتفيد منظمة مراقبة حقوق الإنسان في سورية، بأنّ مئات المعتَقَلين السوريين قد لَقوا حتفهم، منذ عشرين عاماً، بسبب تعذيبهم. بينما تقوم السلطات بتزوير أسباب وفاتهم، فتلفِّق التقارير الطبية على أنهم توفّوا ـ مثلاً ـ بالأزمة القلبية أو أية أمراض أخرى.

ـ المجازر الجماعية:

شكلت المجازر الجماعية التي ارتكبها النظام ضد الشعب السوري منذ وصوله إلى الحكم بانقلاب عسكري أبرز الانتهاكات لحقوق الإنسان في سورية، وجريمة لإبادة الجنس البشري، وذلك من خلال أجهزة الأمن والميلشيات كسرايا الدفاع وسرايا الصراع، وقطعات الجيش المشكلة خصيصاً لحماية الحكم.

ومن أبرز هذه المجازر: مجزرة سجن تدمر بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٧: حيث تم إطلاق النار على المعتقلين وخلال نصف ساعة قتل جميع المعتقلين الذين بلغ عددهم حوالي ١٠٠٠ قتيل وتم دفنهم بحفر جماعية في وادٍ شرق تدمر، وقد طرح موضوع هذه المجزرة على لجنة حقوق الإنسان بالوثيقة رقم E ٢١٨/٤/١٤٦٩ تاريخ ٤/٣/ ١٩٨١.

مجزرة حماة شباط ١٩٨٢: كان عام ١٩٨٢ بالنسبة لمدينة حماة قمة الإبادة الجماعية، فالمجزرة الكبرى بدأت بتاريخ ٢ من شباط وحتى ٣/٥/ ١٩٨٢ وهي أكبر مجزرة في تاريخ سورية. وقد نجم عن هذه المجزرة مقتل ١٠٠٠٠ عشرة آلاف مواطن حسب تقدير منظمة العفو الدولية. إلا أن إحصاءات دوائر الأحوال المدنية في حماة بيّنَت أن قيود النفوس التي أزهقت نتيجة لوفاة أصحابها عام ١٩٨٢ بلغت ٤٧,٦٥٠ سبعة وأربعين ألفاً وستمائة وخمسين قتيلاً أما الأضرار المادية للمدينة فقد تم تدمير ثلث أحياء المدينة.

ولعل أهم المجازر التي حدثت في عهد بشار الأسد ما قبل انطلاق الانتفاضة السورية في منتصف آذار الماضي هي مجزرة سجن صيدنايا التي وقعت بتاريخ ٥ تموز عام ٢٠٠٨ وراح ضحيتها عشرات النزلاء السياسيين.

ـ المفقودون:

إنّ مُعَارضي النّظام السّوري تحديداً يختفون بعد اعتقالهم، وتشير تقارير منظّمة العفو الدولية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠م، بأنّ كثيراً من المواطنين السوريين، وبخاصةٍ من منتسبي جماعة الإخوان المسلمين، قد اعتُقِلوا في بداية الثّمانينيّات بدون محاكمة، ولا يستطيع أقرباؤهم الحصول على أيّ خبرٍ عنهم، وهل ما يزالون أحياءً أم أمواتاً. وهكذا، فقد وصل عدد المفقودين إلى أكثر من خمسة عشر ألف شخص، ولا توجد أيّة معلوماتٍ عن مصيرهم.

لقد تحولت هذه القضية إلى كارثة وطنية

يتداخل فيها الجانب الإنساني مع الحقوقي والسياسي؛ فضحاياها بالآلاف، وآثارها المباشرة تمتد لتشمل ما يتجاوز مليون مواطن سوري ممن جردوا من حقوقهم السياسية، وأكثر حقوقهم المدنية، فضلاً عن التدمير النفسي والاجتماعي والاقتصادي، على مدى أكثر من ثلاثين عاماً.

وتشير تقارير منظمة العفو الدولية أن جميع أقرباء المفقودين حتى الدرجة الرابعة ممنوعون من الحصول على أية موافقة أمنية، وبالتالي فهم محرومون من أي وظيفة حكومية، وأن هناك ما يقارب مليون شخص هم أقارب ضحايا الاختفاء القسري يعانون من التمييز الحكومي الممنهج منذ عام ١٩٨٠ إلى اليوم.

ـ انتهاكات حقوق الإنسان تجاه الأكراد في سورية:

يعاني الأكراد في سورية من القمع السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ، وإنّ التمييز العرقيّ الذي قام به النظام السوري ضد أكراد سورية، يجعل هذه المشكلة مستعصيةً على الحلّ. فما يقرب اليوم من ثلاثمائةٍ وخمسين ألفاً من الأكراد، من أصل مليونٍ ونصف المليون كرديٍّ سوريّ.. محرومون من الجنسية، بل يحملون بطاقاتٍ شخصيةً كُتِبَ عليها كلمة: (أجنبي)، وهؤلاء لذلك، محرومون من حق الانتخاب والتملّك والعمل في المؤسّسات الحكومية، ومن المعالجة في المستشفيات الحكومية. كما إنهم محرومون من توثيق عقود زواجهم قانونياً ورسمياً، ومن تسجيل واقعات ولادات أبنائهم وبناتهم، إذ يحمل هؤلاء صفة: (مكتوم)، أي غير مسجَّل في دوائر السجلّ المدنيّ السوريّ. كما إنهم يحتاجون دوماً إلى موافقةٍ أمنيةٍ صعبةٍ من الشعبة السياسية للمخابرات، لتسجيل أبنائهم وبناتهم في المدارس، وهو ما رفع نسبة الأمية في صفوفهم إلى نسبةٍ عالية.

وعلى الرغم من الوعود التي أطلقها الرئيس السوري لحلّ المشكلة الكردية في سورية، وذلك منذ توليه المسؤولية في عام ٢٠٠٠م.. إلا أنه لم تتمخّض عن هذه الوعود أية نتائج إيجابية وبقي التمييز ضد الأكراد قائماً إلى أن تم التجاوب جزئياً مع بعض حقوق السوريين الأكراد تحت ضغط الانتفاضة السورية.

ولقد شكلت أحداث عام ٢٠٠٤م أهميةً بالغةً في تاريخ الأكراد السوريين، إذ اندلعت اشتباكاتٌ خلال مباراةٍ لكرة القدم، وذلك إثر تبادل هتافاتٍ سياسيةٍ متعاكسةٍ بين جمهوري الفريقين اللاعبين، وخلال مدةٍ قصيرةٍ اتّسعت الاضطرابات واشتدّت الاشتباكات، مابين الأكراد من جهة، والعرب والقوى الأمنية من جهةٍ ثانية، وقد قامت السلطات السورية بقمع التمرّد باستخدام القوة المفرطة والقنابل العنقودية. ثم تجدّدت الصدامات أثناء تشييع جنازات القتلى، إذ أُحرِقَت صور الرئيس السوريّ بشار الأسد، وبدأت المداهمات من قِبَل الأجهزة الأمنية، وتمدّدت الأحداث إلى المناطق ذات الكثافة الكردية، من مثل: رأس العين، وعامودا، وعفرين، وحلب..

لقد قمعت القوى الأمنيّة السوريّة هذه الأحداث بعنف شديد، واعتقلت ألف شخصٍ تقريباً، وحُظِرَت أنشطة الأحزاب الكرديّة، وبعد عودة الهدوء، تضاربت الأنباء حول العدد الحقيقيّ لضحايا الأحداث، فهوَ (٢٥) شخصاً حسب المصادر الرسميّة السوريّة، و(٩٤) شخصاً حسب المصادر الكرديّة، و(٤٠) شخصاً حسب المصادر الغربية والتقارير المنشورة بعد الأحداث.

ثالثاً: تقييم موجز لوضعية حقوق الإنسان في سوريا بعد اندلاع الثورة

رصدت تقارير المنظمات الدولية لحقوق

الإنسان، منذ بداية ثورتها الشعبية في ١٥ مارس/ آذار، أهم الاتجاهات الغالبة على انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، إذ تحصل اليوم انتهاكات مريعة بحق المدنيين السوريين العزّل لا مجال لمقارنتها من حيث العنف والقساوة بأية أعمال سبقتها في التاريخ، ومن الأمثلة على تلك الانتهاكات:

١ ـ القتل خارج نطاق القضاء، فقد استخدمت جميع أنواع الأسلحة في الهجوم على المدنيين الآمنين في المدن والقرى والبلدات السورية، كالدبابات والمدفعية والحوامات والسلاح المتوسط والخفيف، وكذلك استخدام السلاح الأبيض في قتل المتظاهرين كالسكاكين والعصي المدببة بالمسامير والهراوات وغير ذلك. إطلاق النار العشوائي ودون سابق تحذير على جميع المتظاهرين ما أوقع أعداداً هائلة من الضحايا.

وأعلنت المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة إلى الأمم المتحدة بتاريخ ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١ أن أكثر من ٢٩٠٠ شخص قتلوا في سورية منذ بدء حملة القمع التي تشنها السلطات السورية ضد المتظاهرين المناهضين للحكومة. إلا أنها أوضحت أن هذا الرقم قد يرتفع انطلاقاً من أن عدد الأشخاص الذين اعتبروا في عداد المفقودين أكبر بكثير. كما وثقت منظمات حقوق الإنسان مقتل ٨٣ طفلاً على أيدي القوات السورية، وأن كثيرين منهم قتلوا تحت وطأة التعذيب. وكذلك قنص الحافلات المدرسية وقتل الأطفال فيها، كما حصل في معرة النعمان.

٢ـ أعمال التعذيب والمعاملة المهينة وغير الإنسانية، أي تعذيب المعتقلين حتى الموت وإجبار ذويهم على توقيع إقرارات بأن من قتلهم هو العصابات المسلحة، كما حصل في تل كلخ في أيار ٢٠١١ وذكرته منظمة العفو الدولية في تقرير لها. وكذلك اختطاف الأطفال وتشويههم وتعذيبهم حتى الموت، كما حصل مع أطفال درعا في بداية الأحداث وكما حصل مع الطفل حمزة الخطيب والطفل ثامر الشرعي من بلدة الجيزة المحاذية لدرعا. وقد استخدمت وسائل التشويه الجسدي المرعب على نطاق واسع، فالكثير من الجثث التي سلمت لذويها كان باديا عليها آثار تعذيب شديد: كسلخ الجلد واقتلاع الأعين والأعضاء التناسلية والأسنان وثقب العظام بالمقادح الآلية وحرق الجسم بالسجائر وتبتير الأطراف واجتثاث الأعضاء الداخلية كالقلب والكلى والحنجر...

٣ ـ الأعمال العسكرية ضد المدن المحاصرة، بما يصل إلى حد العقاب الجماعي ضد المدنيين، وتقطيع أوصال المدن والقرى من خلال الحواجز الأمنية المنتشرة حيث يتم اعتقال الناشطين على تلك الحواجز في حال حاولوا الانتقال من حي إلى آخر.

٤ ـ الاعتقالات الجماعية وعمليات الاختطاف والاختفاء القسري واحتجاز المدنيين تعسفياً. اعتقال الألوف المؤلفة من المواطنين ووضعهم في ظروف قاسية، كاحتجاز مئات المدنيين في ياحات المدارس بدرعا لأوقات طويلة، كما وتعرض معتقلون وسجناء للإبادة كما هو حال سجن حمص المركزي الذي أحرق بنزلائه السجناء فقتلوا جميعا. إن أكثر من ٨٠ ألف سوري عاشوا تجربة الاعتقال منذ بدء حركة الاحتجاجات في آذار (مارس) الماضي، ولا زال ما يزيد على ٣٠ ألف سوري في المعتقلات.

٥ ـ اعتقال المواطنين في ظروف سيئة للغاية من ناحية ازدحام السجون في جميع الفروع الأمنية السورية والسجون التابعة لوزارة الداخلية وتردي شروط العناية الصحية إلى ما يُقارب الانعدام وانتشار العديد من الأمراض السارية بين نزلاء

السجون جراء الاكتظاظ وانعدام الرعاية الصحية.

٦ ـ توجيه تهم جنائية إلى الناشطين السوريين من قبيل / النيل من هيبة الدولة / و / إقلاق السِلم الأهلي / لدى اعتقالهم في الفروع الأمنية وتوقيفهم بشكل تعسُفي لمدة تتجاوز الثلاثة أسابيع لديها كحد أدنى وخاصة للموظفين الحكوميين منهم ليتم طردهم من وظائفهم حسب قانون العاملين المعمول به في سورية في الوقت الراهن بسبب تغيبهم غير المبرر لمدة تتجاوز الثلاثة أسابيع.

٧ ـ قتل المسعفين والأطباء وطواقم الهلال الأحمر أينما وجدوا، وإقفال المستشفيات أو نشر القناصة على أسطحها، واعتقال الجرحى من المستشفيات أوإعدامهم. إغلاق الصيدليات الخاصة والمشافي الخاصة لمنع المصابين من المتظاهرين من إمكانية العلاج في المشافي الخاصة لإجبارهم على اللجوء إلى المشافي العامة حيث يتم اعتقالهم عقب حصولهم على الإسعافات الأولية التي تكون غير كافية في معظم الأحوال ومن ثم اقتيادهم إلى المعتقلات التي تُشرف عليها الأجهزة الأمنية في المدن والقرى السورية.

٨ ـ توظيف مرتزقة من عصابات الشبيحة (البلطجية) التابعة لعائلة الأسد في اللاذقية بأجور تتراوح ما بين ٤٠ـ١٠٠ دولار أمريكي يومياً للعمل بشكل مباشر مع العناصر الأمنية خلال عمليات قمع المظاهرات والمداهمات والاعتقالات وحرق بيوت الناشطين التي تتم بشكل واسع ومستمر في معظم المدن والقرى السورية.

٩ ـ محاصرة المدن بشكال إجرامي أي بقطع الكهرباء والماء والغذاء ووسائل المواصلات والاتصالات تماما عنها، ما أدى إلى مآس مروّعة، كعدم تمكن المرضى العاديين، كمرضى القصور الكلوي من الوصول إلى المستشفيات.

١٠ ـ استخدام الإغتصاب على نطاق واسع ضدّ المعتقلين من الأطفال والنساء والرجال، واغتصاب النساء وإجبارهن على التنقل عاريات بين الجنود والضباط، كما حصل في جسر الشغور.

١١ ـ أما معاناة الجنود السوريين فكبيرة في هذه الأزمة، إذ كشفت منظمات حقوقية ومنها منظمة هيومن رايتس ووتش في شهر تموز ٢٠١١ على أن أفرادا من الجيش والأمن السوريين يطلقون النار فورا على أي جندي يمتنع عن إطلاق النار على المتظاهرين العزّل، كما وسجّلت حالات قتل جماعي لأسر ضباط وجنود مشكوك في ولائهم للنظام وألصقت تلك العمليات بجماعات «تخريبية طائفية».

١٢ ـ اعتماد النظام على منهجية احتجاز الرهائن من أُسر الناشطين وضربهم المبرح في الفروع الأمنية لإجبار أولئك الناشطين على تسليم أنفسهم ليتم إطلاق سراح أفراد أسرهم. وتطبيق سياسة العقاب الجماعي لأسر الناشطين وذلك من خلال حرق منازلهم ومنازل ذويهم أو من يؤويهم بعد إطلاق يد الشبيحة (البلطجية) لنهب ممتلكات المنازل قبل حرقها. وقد طاول العقاب الجماعي كل من يمت بصلة للمتظاهرين، إذ تنسف بيوت أقاربهم وتعتقل عائلاتهم، وقد اتّضح تورط الديبلوماسيين السوريين في الخارج بالتقاط صور للمتظاهرين السوريين المغتربين المعارضين للنظام السوري، وإرسالها للأجهزة في سوريا لمعاقبة أقاربهم، كما حدث مع السفير السوري في واشنطن وكشف عنه في تموز ٢٠١١ .

١٣ ـ ثابرت الأجهزة الأمنية السورية، منذ انطلاق الإحتجاجات على إفقار الناس من الملكيات الخاصة (كسلب الأموال والحلي والسيارات) وتخريب الملكيات العامة لاتهام المخربين بذلك..والاستمرار في سياسة تجويع

الشعب من خلال تمنُع الحكومة السورية عن إعطاء رواتب الموظفين في القطاع الحكومي في معظم المحافظات السورية بذرائع وحجج واهية. كما تم منع الخبز والحليب عن درعا لأكثر من عشرة أيام.

١٤ ـ قمع حرية التجمع وانتهاك حرية المعلومات.

رابعاً: تقييم وضعية استقلال القضاء في سوريا وفقا للمعايير الدولية، وتحديد الإصلاحات المطلوبة في مؤسسة القضاء

إنّ الإصلاح والتغيير في سورية، يجب أن ينصبّ أولاً، على نظام القضاء والقوانين المعمول بها، لكونها تُشكل الغطاء لانتهاكات حقوق الإنسان، ولكون القضاء هو المدخل لتفعيل العدالة الانتقالية.

ـ سيطرة السلطة على القضاء في سورية

لا يمكن فهم واقع السلطة القضائية في سورية إلا إذا تم وضعها داخل بنية وجوهر النظام الدستوري والسياسي السوري. وبالرجوع إلى الدستور السوري نجد أنه ينص على سلطات ثلاث هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ويرأس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية الذي يتمتع بصلاحيات واسعة جداً ومع أن الدستور ينص على استقلال السلطة القضائية في المادة ١٣١ (السلطة القضائية مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال يعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى)، إلا إنه عاد ومنح رئيس الجمهورية سلطة رئاسة السلطة القضائية في المادة ١٣٢ منه «يرأس رئيس الجمهورية مجلس القضاء الأعلى..».

صحيح أن رئيس الجمهورية لا يتدخل في القضاء ولا في الأحكام التي تصدر عن المحاكم، ولكن مشكلة القضاء في سورية تأتي بالدرجة الأولى من قانون السلطة القضائية الذي أعطى وزير العـــدل نفوذاً واسعاً على القضاء، لاسيما في المادة ٦٥ منه، مما جعل السلطة التنفيذية حاضرة ومؤثرة في جميع الحلقات الإجرائية التي تنظم شؤون القضاة من التعين والترقية إلى التأديب والإقالة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق مجلس القضاء الأعلى المعين من قبل السلطة التنفيذية والذي تتمثل فيه بأكثرية أعضائه، وهذا ما جعل القاضي تحت رحمة وزير العدل وتعليماته. ويبرز تدخل السلطة التنفيذية في عمل القضاء لاسيما في المواضيع السياسية، حيث يلتزم القاضي غالباً بجميع التهم التي ترد في الضبوط الأمنية، ومع أن الكثير من القضاة لا يقتنعون بتلك التهم، إلا أنهم يخشون على أنفسهم إذا أصدروا قراراً بالبراءة أو إخلاء السبيل.

والوضع في القضاء الإداري والدستوري لا يختلف كثيراً عما هو عليه الوضع في القضاء العادي، فالقضاء الإداري أنشئ من أجل توفير سرعة البت في المنازعات بين المواطن والإدارة أو بين إدارة وأخرى، إلا أنه يعاني من النقص الواضح في الأطر المتخصصة وارتفاع تكاليفه، وبطء إجراءاته، والأخطر من كل ذلك هو تبعية تلك المحاكم لمجلس الوزراء، حيث تتلقى التوجيهات من رئيس الحكومة، مما يفقدها أية استقلالية وينزع صفة القضاء عنها. أما المحكمة الدستورية فبحكم تشكيلها وتبعيتها لرئيس الجمهورية فإنها هي الأخرى تبدو شبه غائبة عن الحياة العامة في البلاد.

وبعيداً عن هذه الإشكالية القانونية ـ السياسية في طبيعة القضاء السوري، فإنه يمكن القول أن الجهاز القضائي في سورية يعاني من ضعف ملحوظ في تأهيل وإعادة تأهيل القضاة واللجوء إلى الاعتبارات اللاقانونية في إصدار الأحكام، وعدم تحديث القوانين الأساسية كقوانين أصول

المحاكمات وقانون العقوبات والبينات التي مضى على إصدارها أكثر من نصف قرن، وضعف الوسائل والإمكانات المادية المنوحة للسلطة القضائية، يضاف إليها طبعاً مسألة التدخل في شؤونه من قبل السلطة التنفيذية وأجهزته الأمنية.

ـ القضاء والمحاكم الاستثنائية

الأجهزة القضائية في الدولة الطبيعية نوعان: قضاء دستوري، وقضاء مدني، ولا يصحّ أن يوجد إلى جانبهما أيّ نوعية أخرى من أجهزة تسمّى قضائية، ممّا شاع انتشاره في أنظمة استبدادية، على اختلاف الأنواع والمسمّيات، سواء في ظل حالة طوارئ أو من دونها. ويترتّب على ذلك ضرورة أن تتضمن صياغة الدستور النص القاطع على ذلك واعتبار أي جهاز قضائي يتم تشكيله خارج هذا النطاق جهازا غير مشروع ذاتيا ولا مشروعية لما يصدر عنه.

كما يترتّب على ذلك وجوب أن يشمل الدستور والقوانين التأسيسية الأولى المستمدّة منه، نصوصاً قاطعة بصدد حدود صلاحيات أجهزة القضاء الدستوري والقضاء المدني، وطريقة تكوين الأجهزة القضائية التابعة لهما، وما يتفرع عنها، وأن تشمل أيضا تثبيت سريان مفعول أحكامها على قدم المساواة على جميع أفراد الدولة وأجهزتها والمؤسسات والتنظيمات الأخرى، دون استثناء.

إن إنشاء الأقضية الاستثنائية أسلوب شاذ من أساليب النظم الشمولية التي لا تقبل اختصاص القضاء العادي في جرائم أو منازعات بعينها، ولا شبهة في أن انتزاع ولاية القضاء العادي في صدد منازعة أو جريمة بعينها يكشف عن انحياز في المعاملة، وإلا فلو كان الأمر أمر احتكام إلى القانون لما كان هناك محل لأن تشكل محاكم أو لجان خاصة، وحتى لو لم تعط هذه الجهات سلطات استثنائية يتجاوز بها حدود القانون العام وتنتهك بها ضماناته، فان تشكيل هذه المحاكم واللجان بحد ذاته يعتبر انتهاكا لمبدأ حيدة القضاء.

لقد تم إنشاء العديد من المحاكم واللجان الاستثنائية في سورية بغرض سلب القضاء اختصاصاته ومنها:

١ ـ المحاكم العسكرية التي وصفها رجال الفقه الدستوري بأنها أسلوب شاذ لا يأتلف مع قيام القضاء العادي كسلطة مستقلة كما لا يأتلف مع الأسلوب الديمقراطي في الحكم وقد أتت دساتير عديدة منها عربية على منع إنشاء مثل هذه المحاكم.

٢ ـ ومن هذه المحاكم محاكم الميدان العسكرية التي لا تتقيد بأصول ولا تتقيد بالعقوبات والقضاة فيها لا يشترط تخرجهم من كلية الحقوق ولا يربطهم بالقانون أي رابطة، والتي يكون من اختصاصها أصلا محاكمة العسكريين في حالات محددة، إلا أن مرسوماً تشريعياً قضى بتوسيع صلاحيات هذه المحاكم لمحاكمة المدنيين.

٣ ـ كذلك من هذه المحاكم محكمة أمن الدولة العليا المنشأة بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٧ لعام ١٩٦٨ المعدل وأحكام هذه المحكمة يصادق عليها رئيس الجمهورية الذي له حق تعديلها أو إلغائها أي أن أحكام هذه المحكمة خاضعة لرقابة السلطة التنفيذية وتصديقها ولا رقابة عليها لأية جهة قضائية.

كل هذه المحاكم الاستثنائية واللجان سلبت القضاء اختصاصه وحصرت عمله في نطاق محدد ونالت من حيدته وهيبته.

ـ معنى استقلال القضاء المأمول:

إنّ استقلال القضاء يعني عدم وجود أي جهة

تشريعية أو تنفيذية تملك صلاحيات تعلو على أحكام القضاء، بما في ذلك ما يُسمّى «حق العفو» الذي لا يملك طرف من السلطة التنفيذية أو التشريعية إصداره دون موافقة المرجعية القضائية..

إذا عدنا إلى نصوص قانون السلطة القضائية الحالي لوجدنا أن حصانة القاضي هي حصانة اسمية ووهمية فقد ترفع حصانة النقل عن قضاة الحكم متى أريد ترقيتهم وعن القضاة الذين أمضوا مدة ثلاث سنوات فأكثر في مراكزهم عندما تقضي الضرورة بنقلهم في حين أن التشريعات السابقة لم تكن تسمح بالنقل إلا بموافقة القاضي الخطية حتى لو كان من أجل ترقية (المادة ٧٩ من المرسوم التشريعي رقم ٨٠ لعام ١٩٤٧ والمادة ٩٦ من المرسوم الاشتراعي لعام ١٩٤٦) كما أن التشريع الحالي سمح بنقل قضاة الحكم إلى النيابة العامة (مادة ٨٣) دون موافقة القاضي وبهذا تكون حصانة القاضي هشة وعرضة للسلب. وبذا فلم تعد هذه السلطة سلطة مستقلة وإنما دائرة من دوائر الدولة يديرها وزير العدل الذي هو عضو في السلطة التنفيذية التي هي الوزارة.

ـ يتطلب استقلال القضاء في سورية:

١ ـ أن يمنح استقلالاً كاملاً عن سائر أجهزة الدولة بحيث يعتبر سلطة حقيقية لا سلطان عليها لغير القانون .

٢ ـ تفعيل الأحكام القضائية بحيث يكون تنفيذها ليس مرهوناً بأية إرادة سياسية أو إدارية.

٣ ـ أن يجري إلغاء سائر الأقضية الاستثنائية وأن يعاد إلى القضاء العادي الصلاحيات الكاملة التي انتزعت منه وأعطيت إلى القضاء الاستثنائي.

٤ ـ أن يجري تعديل القضاء العسكري بحيث تنحصر مهام المحاكم العسكرية بمحاكمة العسكريين حصراً وفي القضايا العسكرية التأديبية، وأن تبسط صلاحيات القضاء المدني لمحاكمة سائر المواطنين عسكريين ومدنيين.

٥ ـ ضبط عملية تشكيل المحكمة الدستورية العليا بحيث لا يكون للسلطتين التشريعية والتنفيذية صلاحية تُخضع تشكيلها لتقلّب تشكيل الغالبية في الجهاز التشريعي.. وتثبيت تشكيل الأجهزة القضائية ذاتيا، وتثبيت المرجعية النهائية لذلك لدى المحكمة الدستورية العليا والجهاز القضائي الأعلى.

٦ ـ تعديل نظام المحكمة الدستورية بحيث تتمكن النقابات والمنظمات والجمعيات من الطعن بدستورية القوانين إضافة للصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية ولمجلس الشعب.

٧ ـ ضبط عملية تشكيل المحاكم وتعيين القضاة، وفق نظام دستوري قانوني مفصّل، ينطوي على الشروط الموضوعية للوصول إلى منصب قضائي، وعلى الطريقة التنفيذية لتثبيت مرجعية جهاز منبثق عن القضاة (مجلس أعلى للقضاء مثلا) دون تدخل من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية..

٨ ـ الحظر الدستوري للجمع بين منصب قضائي وأي منصب يتبع لإحدى السلطتين التشريعية والتنفيذية وأي انتماء حزبي.

٩ ـ الحظر الدستوري لتشريعات تصدر عن الجهاز التنفيذي إطلاقا، أو تصدر عن الجهاز التشريعي لاستصدار قوانين أو إجراءات تعطّل جزئيا أو كليا عمل الأجهزة القضائية، الدستورية أو المدنية، في أي وقت من الأوقات، أو الالتفاف عليها بإضافة «أجهزة استثنائية» لا أصل لها في علوم الحقوق والسياسة والقانون.

١٠ ـ إصدار تشريع بأحقية القضاء العادي

بالتصدي لدستورية القوانين ولو بطريق الدفع.

١١ ـ تثبيت استمرار صلاحيات الجهاز التشريعي حتى موعد تشكيل جهاز جديد عبر الانتخابات.

١٢ ـ حظر استصدار قوانين أو إجراءات بمنزلة القوانين من جانب السلطة التنفيذية، بصورة شاملة، بما في ذلك في حالة غياب السلطة التشريعية لسبب من الأسباب.

١٣ ـ تثبيت صلاحية ذاتية لحلّ الأجهزة التشريعية نفسها تبعا للغالبية فيها، وعدم سريان مفعول إجراء بحلّها من جانب السلطة التنفيذية دون موافقة الغالبية في الأجهزة التشريعية، أو من خلال استصدار الموافقة على قرار الحلّ من جانب الجهاز القضائي الدستوري، مع تثبيت الربط بين انتخاب جهاز تشريعي جديد، بتشكيل سلطة تنفيذية جديدة.

١٤ ـ إصدار تشريع بفك ارتباط الرواتب القضائية عن رواتب الموظفين ورفع معدلاتها لتكون عاملاً في استقلال القضاة وكفايتهم.

خامساً: كيف يمكن استلهام منهج العدالة الانتقالية ومبدأ عدم الإفلات من العقاب وتعويض ضحايا الانتهاكات في سوريا؟

ـ مقدمة وتعريف:

العدالة الانتقالية هي حجر الأساس لبناء نظام تعدّدي ديمقراطي يرسي دولة القانون والمؤسسات، وهي الضامن الرئيسي للقطع مع الماضي وتجنيب البلاد أيّ نزعة للانتقام أو التشفّي، فالمسألة تتجاوز مجرّد العدالة لتشمل إعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن. إنها برنامج للتحول السلمي في مجتمع تعرض للاستبداد الشامل والتخريب الطائفي والعرقي والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان الى مجتمع تسودة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، من خلال عملية ازالة اثار حقبة الاستبداد واعادة التوازن داخل المجتمع، باعتبارها الدافع لتلاحم الجميع من أجل بناء الدولة الجديدة. إذ تؤدي تلك الانتهاكات الى فقدان التوازن داخل المجتمع، ولا يمكن البدء ببناء مجتمع جديد دون اعادة التوازن اليه عبر التعامل مع الماضي بواسطة اليات العدالة الانتقالية. وهذا التعاطي مع الماضي لا يعني بالتأكيد الانتقام أو الثار، بل إن هذه الظواهر لا تأتي إلا بسبب عدم معالجة الماضي وغض الطرف عن تحقيق العدالة.

ـ استراتيجيات وآليات تحقيق العدالة الانتقالية:

يهدف أي برنامج لتحقيق العدالة الانتقالية عادة إلى وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، التحقيق في الجرائم الماضية، تحديد المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبتهم، تعويض الضحايا، منع وقوع انتهاكات مستقبلية، الحفاظ على السلام الدائم، المصالحة الوطنية. ولتحقيق هذه الأهداف يمكن اتباع الاستراتيجيات التالية، مع ملاحظة أن هذه الاسترتيجيات لا تعمل بصورة منفصلة عن بعضها البعض، إنما تعمل وفق رؤية تكاملية فيما بينها:

١ ـ المحاكمات والتحقيق في الجرائم بموجب القانون الدولي الملزم لكافة دول العالم ومحاسبة المسئولين عنها وفرض عقوبات عليهم، ولا يشترط أن يتم ذلك في محاكم دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية مثلا، ولكن يمكن تطبيقها في محاكم محلية أو وطنية.

٢ ـ لجان الحقيقة وهي هيئات غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، وإصدار تقارير بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتعويض

الضحايا، وتقديم مقترحات لمنع تكرر الانتهاكات مستقبلا.

٣ ـ تعويض الضحايا وجبر الأضرار ويشمل ذلك التعويض المادي والمعنوي المباشر عن الأضرار ورد الاعتبار للضحايا، واستعادة ما فقد، إن أمكن.

٤ ـ الإصلاح المؤسسي ويعتبر أحد الآليات التي تحتاجها البلدان الخارجة للتو من قمع الديكتاتوريات خاصة، وذلك عبر إصلاح المؤسسات التي لعبت دوراً في الانتهاكات (غالبا المؤسسات العسكرية والشرطية والقضائية)، فضلا عن تعديلات تشريعية وأحيانا دستورية.

٥ ـ إقامة النُصُب التذكارية وإحياء الذاكرة الوطنية الجماعية كآلية لإحياء ذكرى الضحايا والتأكيد المستمر على عدم الوقوع في الأخطاء ذاتها مرة أخرى، ورفع مستوي الوعي الأخلاقي بشأن جرائم الماضي.

ـ تطبيق العدالة الانتقالية في سورية بالاستفادة من التجارب العربية والعالمية:

يختلف تطبيق العدالة الانتقالية من مجتمع لآخر تبعا للظروف الخاصة، فقد يخلف سقوط الاستبداد اعدادا هائلة من الضحايا وفسادا كبيرا في المؤسسات وأعداداً كبيرة من مرتكبي الانتهاكات، أو قد يخلف تناحراً طائفياً أو قومياً يحاول ان يضع الدفاع عن الضحايا أو الجناة من استراتيجيات الاهداف السياسية، أو قد ينجم عن سقوط الاستبداد ضعف المؤسسة القضائية أو نقص في القانون أو انعدام الامكانية المالية لتغطية تحقيق العدالة الانتقالية،، لكن فكرة العدالة الانتقالية تقوم على اساس تحقيق العدالة مهما كانت المصاعب والمبررات المذكورة اعلاه.

يمكن التأكيد على النقاط التالية في سياق تطبيق العدالة الانتقالية في سورية بالاستفادة من التجارب العربية والعالمية:

١ ـ أهمية السياقات الوطنية في تحديد مسارات العدالة الانتقالية في كل بلد.

٢ ـ الترابط القوي بين العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي وأهمية توفر الإرادة السياسية؛ والتأكيد على أهمية النظر إلى العدالة الانتقالية ليس كآلية لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فقط بل وكآلية للتغيير نحو الديمقراطية.

٣ ـ حيوية دور الفاعلين السياسيين في الانتقال إلى الديمقراطية بالمنطقة العربية.

٤ ـ مرتكزات العدالة الانتقالية المتمثلة في الكشف عن الحقيقة وجبر الضرر والمساءلة والمصالحة الوطنية وحفظ الذا يم ...

٥ ـ أهمية دور الضحايا في إنجاح تجربة العدالة الانتقالية.

٦ ـ حيوية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات المدنية في صيرورة العدالة الانتقالية.

٧ ـ أهمية الحوار بين النخب والمكونات السياسية في المجتمع كخطوة نحو الانخراط في صيرورة العدالة الانتقالية. الدخول في حِوار مع المجتمع، وخاصة من كانوا ضحية للنظام الاستبدادي السابق والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وضحايا الفساد، للتوصل إلى تحديد دقيق للمطالب والأولويات مع شرْح حقيقة استِحالة تطبيق كل آليات العدالة الانتقالية في نفس الوقت وعلى وجه السرعة، بل سيستغرق تنفيذها سنوات.

٨ ـ يجب أن يُدرك الشعب السوري أن تحقيق العدالة الانتقالية يمثِّل عملية تدريجية تستغرِق سنوات. ولنتذكَّر أن تنفيذ آليات العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا بعد انتهاء نظام التمييز العنصري،

استغرق عدة سنوات. والمُهمّ في تطبيق آليات العدالة الانتقالية، تحديد الآلية التي يراها المجتمع أولوية قصوى ثم التي تليها في الأهمية، بشرط أن يظلّ الباب مفتوحا أمام استكمال كل الآليات اللازمة لتحقيق العدالة الانتقالية وضمان زوال أسباب انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي.

٩ ـ أهمية الإصلاح السريع لبنية وتركيبة ونظم الجهاز القضائي، ولمكونات وصلاحيات الأجهزة الأمنية والرقابة المدنية المفروضة على تلك الأجهزة خلال الفترة الانتقالية.

١٠ ـ تشكيل لجنة المصالحة الوطنية التي يمكن أن يكون لها دور فاعل في تفكيك النظام القديم وإعادة الوئام والسلم ضمن المجتمع، خاصة في حال تحول النزاع الى مكونات المجتمع القومية أو الدينية أو الطائفية.

١١ ـ أهمية الوقوف ضد الدعوات التي تقول بحل حزب البعث الحاكم في سياق الدعوة لإسقاط النظام، لأن ذلك بمثابة إعادة تأسيس لمبدأ الحظر السياسي الذي طالما عانت منه مختلف الجماعات السياسية في سورية! إنها استعادة لنفس القاموس الانغلاقي الذي قامت الثورات الجديدة لفتحه وكسره.

ـ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في سورية:

تشمل المصالحة الوطنية الإجراءات والعمليات التي تكون ضرورية لإعادة بناء الهوية الوطنية على أسس شرعية قانونية وديمقراطية في الوقت ذاته. ويمكن القول إن المصالحة الوطنية هي أحد أهداف العدالة الانتقالية، وتكتسي هذه العملية أهمية شديدة في بلد متعدد الإثنيات والطوائف كسورية، خاصة وأن النظام الاستبدادي قد عزز التحاجزات بين مكونات المجتمع السوري وجر طائفة بأكملها لتكون إلى جانبه نتيجة ما زرعه لديها طوال أربعين عاماً من خوف إزاء المكونات الأخرى في المجتمع. كما تكتسي أيضاً أهمية خاصة في سورية بحكم التراكم الكبير للانتهاكات بحق السوريين أي انتهاكات نظام الأسد الأب ومن ثم نظام الأسد الإبن، وصولاً للانتهاكات الخطيرة منذ بداية الثورة السورية في مارس الماضي وحتى الآن.

فالمجتمع السوري حتى الآن لم يتخلص من آثار انتهاكات النظام وجرائمه خلال عقد الثمانينيات. فقد اتسعت آنذاك ظاهرة الإعدام دون محاكمة عادلة، وتجاوز عدد المفقودين الخمسة عشر ألفاً، وصدرت أحكام مجحفة بحق المعتقلين السياسيين لا تتوافق مع الحد الأدنى للمعايير الدولية لمبدأ المحاكمات العادلة، وترافق ذلك مع موجة عنفٍ اجتاحت الكثير من المدن والقرى السورية، كما ارتكبت في تلك الفترة عدد من المجازر كان أبرزها في مدينة حماة، حيث وعلى مدى ٢٧ يوماً بدءاً من الثاني من شباط/فبراير ١٩٨٢ قامت القوات السورية بتطويق مدينة حماة وقصفها بالمدفعية ومن ثم اجتياحها عسكرياً، وقدر عدد الضحايا ما بين ٣٠ـ٤٠ ألفاً.

ـ الإعداد المطلوب للمرحلة الانتقالية:

في ضوء التغيرات والتحديات الراهنة في سورية خلال المرحلة الانتقالية المحتملة، من الممكن اليوم إطلاق برامج تدريبية لدراسة سياسات المرحلة الانتقالية في سورية، والتي ينبغي أن تُركز على إبراز السياسات العامة التي يُمكن أن تتبعها أو تسترشد بها الحكومة الانتقالية القادمة ونشطاء المجتمع المدني وغيرهم من السياسيين والمهتمين بالشأن العام السوري من أجل أن تكون السياسات الإصلاحية في الفترة الانتقالية وما بعدها مبنية على معلومات صحيحة

ومعتمدة على آلية بحثية علمية:

١ ـ سيادة القانون: الإصلاح القضائي والدستوري والقانوني، ويتضمن إصلاح قوانين الانتخابات وفصل السلطات والمشاركة السياسية وحرية الإعلام ونظام المحكمة الدستورية.

٢ ـ المصالحة الوطنية: وضع أسس من أجل المصالحة الوطنية بما يتضمن تشكيل لجان كشف الحقائق حول الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أثناء فترة حكم حافظ وبشار الأسد وأثناء الثورة السورية، بالإضافة إلى بحث مسألة العدالة الانتقالية وتطبيقاتها في سورية وكيفية التعامل مع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

٣ ـ القوات المسلحة والأجهزة الأمنية: سياسات إعادة هيكلة القوات المسلحة وتفكيك الأجهزة الأمنية وإعادة دمج عناصر الأمن والمؤيدين المسلحين للنظام السابق في المجتمع المدني، وكذلك وضع معايير للمساءلة والمحاسبة الإدارية والقانونية التي ينبغي أن تخضع لها أجهزة الأمن المختلفة.

٤ ـ التنمية السياسية والتوعية المدنية: سياسات بناء مجتمع مدني نابض بالحياة، ودور وسائط التواصل الاجتماعية في بناء مجتمع ديمقراطي، وغير ذلك من المجالات مثل تطوير أحزاب سياسية فعَّالة ونُظم المحاسبة للعاملين في الحقل العام.

٥ ـ إصلاح النظام الصحي: تحديث القوانين المتعلقة بالمسؤولية الطبية، وتطوير الخدمات الطبية وتكاليفها والتحسين من مستوى الخدمات الطبية في القطاع الصحي الحكومي والخاص بما يخدم المواطن، وتقديم الرعاية الصحية وفقاً للمعايير العالمية، وتطوير نظام تأمين صحي شامل للجميع بالإضافة إلى تحديث السياسات الصحية العامة.

٦ ـ إصلاح نظام التعليم: تحديث نظام التعليم بكل مستوياته من الصف التمهيدي وحتى الثاني عشر بالإضافة إلى الرُّقي بمستوى التعليم الجامعي والدراسات العليا ودوائر البحوث العلمية وفقاً للمعايير العالمية. وهذا يتطلب تطوير أساليب التعليم والمناهج الدراسية في العلوم الإنسانية والطبيعية بالإضافة إلى تطوير البُنية التحتية لجهاز التربية والتعليم.

سادساً: ما هو المطلوب من المجتمع الدولي إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا؟

لقد أقامت السلطة السورية خطابها الشعبوي الديماغوجي على تقبيح فكرة تدخل المجتمع الدولي عند الرأي العام السوري، ونجحت في ذلك واطمأنت إلى أنه صار بإمكانها العبث كما شاءت بشعبها دون خوف من أن يتوجه إلى طلب النجدة والمساعدة من الخارج. وينبع هذا الخطاب من الادعاء بأنّ تدخل المجتمع الدولي، خاصة منظماته الإنسانية، يشكل خرقاً لمبادئ السيادة الوطنية، في حين أنّ السيادة الوطنية الحقة هي سيادة الشعب والمؤسسات الوطنية المنتخبة والمستندة للإرادة الشعبية الحرة والملتزمة بمبادئ حقوق الإنسان، ولا يمكن بأي حال تقليص مفهوم السيادة ليقتصر على سيادة النظام السوري، الفاقد للشرعية، وتحويلها شعاراً للاستبداد السياسي وكبت الحريات العامة.

إن الغالبية العظمى من السوريين ضد التدخل العسكري الأجنبي في سورية، جملة وتفصيلاً، لأنهم واثقون تماماً من أنه سوف يعقّد المسألة، ولن يحلها، وواثقون تماماً أنّ الشعب السوري قادر على تحقيق أهدافه بطريقة سلمية، لكن في الوقت نفسه لن يتوقف الناشطون الحقوقيون السوريون عن استخدام كل الآليات الدولية

الخاصة بحقوق الإنسان من أجل المحاسبة الدولية لأركان النظام الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية في حق الشعب السوري.

ـ لكن ينبغي أخذ النقاط التالية في الاعتبار:

١ ـ إنّ سورية عضو في الأمم المتحدة وعليها التزامات، بموجب القوانين والمعاهدات الدولية التي دخلت طرفاً فيها، يجب أن يؤدي الإخلال بها إلى مساءلة ومحاسبة. هذا واجب المجتمع الدولي تجاه السوريين، وحقنا عليهم، ومن شأن صدور موقف واضح من المجتمع الدولي تجاه النظام أن يشجع مزيداً من الشرائح التي لا تزال مترددة بالانضمام للثورة بأن تحسم أمرها، وأخيراً من شأن إحساس السوريين بأنهم لن يُتركوا وحدهم في مواجهة العنف العاري للنظام، أن يساعد في تجنب خيارات قد تدفع بالبلاد إلى المجهول.

إنّ الوضع الراهن في سورية يتطلب قراراً صادراً عن مجلس الأمن الدولي، أكثر من بيان يدين «انتهاكات حقوق الإنسان ويعبر عن القلق»، بعدما ضرب النظام الفاقد للشرعية عرض الحائط مناشدات ومطالبات وتحذيرات المجتمع الدولي.

٢ ـ دعوة كافة الدول وهيئات المجتمع الدولي إلى العمل على فرض العزلة الكاملة على النظام، إلا في المرحلة التي يكون فيها مستعداً لوضع نفسه في تصرف الشعب السوري الحر متخلياً عن السلطة لهيئة انتقالية يرتضيها الشعب السوري، تكون مهمتها الانتقال بسورية إلى وضع مستقر تستطيع فيه العمل على تأسيس دولة مدنية حرة وديمقراطية.

٣ ـ إنّ وقف قتل الأبرياء لا يتم إلا بتصعيد الضغط الدولي، بما فيه الإقليمي والعربي، على النظام وعزله، بما يتناسب مع هول الفظائع التي تشهدها كل المناطق السورية، لاسيما المدن الخاضعة لحصار واحتلال قواته (حماه، دير الزور، أدلب، حمص ..) التي يستخدم فيها أسلحته الثقيلة ضد من لا يحمل حتى حجراً. وإزاء هذه الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية يجدر بالمنظمات العربية والإقليمية والدولية مطالبة مجلس الأمن الدولي بإحالة ملف انتهاكات حقوق الإنسان في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولي، بالإضافة إلى تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

٤ ـ اتخاذ التدابير اللازمة والفعالة لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ممارسة فعلية من خلال إرسال مراقبين دوليين والضغط باتجاه دخول وسائل الإعلام إلى سورية.

٥ ـ التعاون بين المجتمع الحقوقي والسياسي السوري والامم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان من أجل وضع برنامج للعدالة الانتقالية يتناسب مع الوضع السوري، وهذا ممكن من خلال إتاحة فرص تدريب ونقل خبرات إلى المجتمع الحقوقي السوري.

ـ وهذا ممكن من خلال المساعدة في العناوين التالية:

أ ـ المساهمة في إرساء ثقافة وقيم الحوار، واحترام التعدد والتنوع والاختلاف في المجتمع السوري وترسيخ ثقافة وقيم حقوق الإنسان.

ب ـ تنمية وتمكين الوعي بمشروع العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي لدى القوى

السياسية ومنظمات المجتمع المدني في سورية، وكذلك المثقفين والكتاب ورجال الدين وجماعات المصالح وكسب تأييدهم وتحويله لبرنامج وطني.؟وكذلك التدريب على التعامل بفعالية مع الإجراءات والآليات الدولية التابعة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، والمحاكم ذات الاختصاص.

د ـ وضع الآليات المناسبة للإنصاف وجبر الأضرار والكشف عن الحقائق واثبات نوعية ومدى جسامة الانتهاكات لحقوق الإنسان التي تعرض لها الفرد في المجتمع السوري وتوثيقها، وإجراء التحريات وتلقي الإفادات، واستقاء المعلومات والمعطيات لصالح الكشف عن الحقيقة.

ج ـ إنشاء سجل دقيق وموضوعي وتاريخي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والفظائع التي تم ارتكابها منذ بداية عقد الثمانينات وحتى الآن، والبحث والتحري في ما بخص ملف المفقودين في سورية منذ ذلك الوقت، بالإضافة لتوثيق كافة الانتهاكات الجارية منذ بدء الثورة السورية في مارس الماضي وحتى الآن.

د ـ تهيئة القضايا التي تتوفر فيها قرائن كافية، تمهيدا لتحريك دعاوى قضائية إن كان على المستوى الوطني أو الدولي.

هـ ـ وضع الخطط والبرامج التي تساهم في إصلاح المؤسسات التي تنتهك حقوق الإنسان وتأهيلها.

و ـ المساعدة في التعامل مع المحاكم ذات الاختصاص الدولي، ففي بعض الدول الأوروبية، لا سيما فرنسا وبلجيكا وبريطانيا، إذا كان أحد الضحايا الذين سقطوا في الاحتجاجات يمت بصلة قرابة مباشرة إلى أحد المواطنين السوريين ممن يحمل جنسية إحدى تلك الدول، فإن النظام القضائي يخوله رفع دعوى على النظام السوري بتهم تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

مصادر البحث:

. الدستور السوري
. تقارير منظمة العفو الدولية
. تقارير اللجنة السورية لحقوق الإنسان
. تقارير وبيانات منظمات حقوق الإنسان في سورية
. كتاب الوثائق الأردنية
. مجموعة دراسات وأبحاث حول العدالة الانتقالية

فصل من كتاب

العلمانية في سوريا

كاريستين وايلند

من كتاب: سوريا: الاقتراع أم الرصاص؟ الديمقراطية والإسلامية والعلمانية في المشرق
تأليف: كاريستين وايلند، ترجمة: حازم نهار، مراجعة: رضوان زيادة
من إصدارات دار رياض الريس - بيروت - ط١، ٢٠١١

لابدّ من توضيح مفهوم العلمانية بمزيد من التفصيل، خاصة في سياق الشرق الأوسط، بما أن للأوروبيين والعرب المسلمين تجارب وأفكار مختلفة حول فهمهم لهذا المصطلح[١].

إن العلمانية في أوروبا متضمنة ضمن عملية طويلة من التطورات الفلسفية والاجتماعية والسياسية. وتعود إلى حد كبير في جذورها إلى أفكار عصر التنوير، حين كان الناس يشككون بالدوغماءات والتفسيرات الدينية، وراحوا يتحدّون بشجاعة الكهنوت المسيحي المتسلط. ومن بين الأشياء التي تطورت من أفعال التحرر هذه كانت إمكانية الاعتراف علناً بالإلحاد أو الربوبية، أي الاعتقاد بإله خاص دون تبني تفسيرات وطقوس الكنيسة، فراح الإيمان يتحول تدريجياً إلى قرار شخصي، ولو أن تحول الحرية إلى واقع اجتماعي لم يتم سوى في العقود الأخيرة. ولم يحز الفرد وتقرير المصير الحر نصرهما الحاسم سوى بعد الثورات الاجتماعية في المجتمعات الغربية عام ١٩٦٨.

والحال فإن العلمانية في الغرب أقرب إلى أن تكون جزءاً من التطور الاجتماعي والتجربة الشخصية، منها إلى الإيديولوجية السياسية، لتكون النتيجة الممكنة الوحيدة هي فصل الكنيسة عن الدولة. من الممكن أن تشتمل العلمانية بالمعنى الأوروبي أيضاً على خصخصة الدين و تلاشي الإيمان الشخصي والممارسات الدينية بين الناس[٢]. إلا أن هذه السمات الثلاث للعلمنة في أوروبا ليس من الضروري أن تحدث في كل مكان في الوقت نفسه.

فقد أصبحت ألمانيا الشرقية إحدى أكثر المناطق لادينيةً في أوروبا، إذ يعترف ٦٩ بالمئة من سكانها عام ٢٠٠٠ بعدم إيمانهم[٣]. كما أن الممارسة الدينية تتلاشى في ألمانيا الغربية أيضاً. ومع ذلك، فإن الكنيسة والدولة ليستا منفصلتين كلياً، بما أن الحكومة الألمانية هي من يتولى جبي الضرائب الخاصة لمصلحة الكنيسة. وثمة في اسكندنافيا كنيسة دولة بروتستانتية، على الرغم من أن قلة فقط من السكان تعلن تدينها. بينما في فرنسا على الطرف الآخر، فإن الفصل بين الكنيسة والدولة صارم ومتماسك، مع أن الغالبية العظمى من الشعب تؤمن بالكاثولوكية إيماناً عميقاً.

يمكن للمرء في الولايات المتحدة أن يلاحظ دوراً متزايداً للدين، والإظهار العلني للمعتقدات الشخصية في الحياة العامة خلال السنوات الأخيرة، وتحديداً مع النشاطات المتصاعدة لما يسمى باليمين المسيحي الذي غالباً ما يبدي أعضاؤه حماسةً تبشيرية وطموحات اجتماعية وسياسية، فيما يشبه الأصوليين المسلمين في أماكن أخرى. وعلى كل

حال، فإن ذكر الله الخطابي كان سائداً في الحياة السياسية والعامة في الولايات المتحدة، ويشكل جزءاً من الثقافة العامة. إذ لا ينتهي أي خطاب للرئيس دون العبارة الوطنيةـالدينية "بارك الله أمريكا!". لكن الصلاة في الوقت نفسه ممنوعة في المدارس العامة بحكم القانون، وتتواجد المنظمات الدينية مستقلة عن الحكومة. فما من ضريبة عامة للكنيسة كما في ألمانيا، مع أن الكنيسة قد تتلقى دعماً مالياً لأسباب واضحة التعريف. إن العلاقة بين الدين والدولة في الولايات المتحدة معقدة جداً، وهي متسايرة تارةً ومتناقضة تارة أخرى مع التشريعات القانونية التي تتعارض فيما بينها في الولايات المختلفة ضمن الولايات المتحدة. على الرغم من أن القوى الدينية قد أحرزت نفوذاً تحت إدارة جورج دبليو بوش، فإن مجتمع الولايات المتحدة وسياساتها معروفان بقدرتهما العالية على التصحيح الذاتي، مما يرجح بالتالي أن تنقلب الاتجاهات الحالية مرة أخرى مع الوقت.

لكننا إذا أردنا الإيجاز، فإن الفرق الأساسي بين الولايات المتحدة وأوروبا يعود بجذوره إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد كانت الممارسة الحرة للدين لدى المستوطنين والمؤسسين الأوائل في الولايات المتحدة تلعب دور إيديولوجية التحرر خلال عملية بناء الأمة الجديدة. لذا فإنها كانت تعتبر قوة تقدمية، بينما يرى الأوروبيون في الدين على العكس جزءاً من المؤسسة السياسية المستبدة التي حرروا أنفسهم منها، ليس عبر الهجرة (مع أديانهم) بل من خلال الانعتاق (من أديانهم).

تبين هذه الأمثلة مدى اختلاف التأثير العملي للعلمانية في العالم الغربي. إذ يصعب تحديد أي البلدان هي أكثر علمانية أو أقل علمانية من غيرها. إن العلمانية في العالم الغربي مفهوم مرن يفسح المجال للدين أيضاً. إلا أن قاسماً مشتركاً ما يزال موجوداً على الرغم من الفروقات، فالعلمانية هي تجربة ثقافية، وحركة فكرية واجتماعية تتداخل فيها وتتزامن تطورات الديمقراطية الليبرالية، والدستورية، والحريات الفردية، وحقوق الإنسان، بمعزل عن الإيمان الشخصي أو القناعة الدينية.

أما في العالم العربي، فالعلمانية شيء آخر تماماً. فقد قدِمت أفكار نظام التعليم الحكومي، والأشكال الحديثة للإدارة، والفصل بين الدين والدولة إلى المنطقة العربية من أوروبا. وكانت مصر أول من احتك بأفكار الثورة الفرنسية عندما حط نابليون فيها في حملته عام ١٧٩٨. ثم بودر بإصلاحات جذرية عام ١٨٠١ من قبل محمد علي، الضابط الألباني الذي ذهب إلى مصر بتكليف من الامبراطورية العثمانية للتخلص من المماليك، إلا أنه أعلن نفسه فيما بعد حاكماً على النيل. وسرعان ما أصبحت البلاد أول دولة قومية علمانية حديثة في المنطقة[٤].

ومع ارتفاع مد القومية العربية بعيد انهيار الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ما فتئت العناصر العلمانية أن دخلت الخطاب ثم السياسات في الشرق الأوسط العربي ـ انظر الفصل «هل أفلست البعثية؟». إلا أن هذا المفهوم كان يعاني من علة مزمنة: فقد قدم بمعية الاستعمار الأوروبي. وبعيداً عن التجارب السلبية العديدة الأخرى، فإن القوى الغربية قلما طبقت في الأقاليم المستعمَرة القيم التي كانت تعليها وتحققها في أوطانها، الأمر الذي يفسر السلوك الرفضي لكثير من المسلمين الذين يرفضون أفكاراً لمجرد أنها قادمة من الغرب. (وهو سلوك موجود بالطبع في الاتجاه المعاكس أيضاً).

إن العلمانية، كما خبرها الكثير من العرب، تعني استبدال استبداد بآخر، وهي إيديولوجية مستوردة يتم تطعيمها تطعيماً مشوهاً في المجتمعات

التي لديها خلفيات من الخبرات مغايرة كلياً. لقد ارتبطت العلمانية بالإمبريالية، ومن ثمّ بالنظم الاستبدادية المرتبطة بالغرب، ومع نظم اشتراكية الدولة(*) Etatism، والتشتت الثقافي، وغالباً مع انتهاك حقوق الإنسان والحريات الشخصية. العلمانية هي أداة للنخب ذات التعليم الغربي لشرعنة حكمها دون أن تلتزم بالركائز الفكرية والسياسية للعلمانية الغربية(٥).

لقد تم الحط من شأن العلمانية لتصبح عبارة عن أداة سياسية وواجهة إيديولوجية فارغة، وهو ما يفسر مقايضة العلمانية بسهولة بالشعبية الإسلامية في العراق. فما إن شعر صدام حسين بحاجته إلى علماء الدين والمؤمنين السنة بعد كارثة حرب الخليج عام ١٩٩١، حتى سارع إلى التحول من العلمانية البعثية إلى الإسلام. فاستكتب عبارة "الله أكبر" على العلم العراقي بحروف خضراء، ومنع الكحول والنوادي الليلية، وقيّد حقوق المرأة. من الصعب تصور إمكان حدوث ردة كهذه في بيئة علمانية غربية. ويكمن الخطر في العراق في حقيقة أن الأولى لم تكن علمانية حقيقية، ولا الثانية كانت إسلاماً حقيقياً.

بشكل مختصر فإن علمانية أصيلة نمت في الغرب منسجمة مع التطلعات الفلسفية والاجتماعية والأخلاقية، بينما يمكننا على النقيض اعتبار أن علمانية مفروضة هي التي انتشرت في العالم العربي.

ما من علمانية بالمعنى الأوروبي في سوريا. فقد كان آباء العروبية العلمانية، والإيديولوجية البعثية من بعدها، يرون أن القومية العربية والإسلام (بوصفه عاملاً ثقافياً على الأقل)، مكونان متلازمان(٦). أما العلمانية السورية فهي جزء من إيديولوجية الدولة، ناهيك بوجود تقليد عريق للتسامح والتعددية الدينية في البلاد يتجاوز إلى حد بعيد الاستيلاء على السلطة من قبل عناصر من حزب البعث الاشتراكي والعلويين كطائفة شيعية ليبرالية. فقد انتشرت وجهات النظر العلمانية على نطاق واسع بعد حصول سوريا على استقلالها عن فرنسا عام ١٩٤٦. حتى أن رئيس الوزراء كان مسيحياً في منتصف الأربعينيات والخمسينيات. «لقد فقد الإسلام إلى حد بعيد وظيفته السياسية وجزئياً وظيفته الاجتماعية أيضاً قبل الثامن من آذار من عام ١٩٦٣ عندما وصل حزب البعث إلى السلطة، بوقت طويل»، كما يستنتج هانس غونتر لوبمير Hans Gunter Lobmeyer(٧).

صحيح أن الأفكار الاشتراكية سادت بحيث أثرت في السياسة الاقتصادية، خصوصاً بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٠ حين كان الجناح اليساري للحزب (البعثيون الجدد) في السلطة، إلا أن إصلاحات اجتماعية شاملة ـ وهي تبعة لا محيد عنها للإيديولوجية الماركسيةـاللينينية الملحدةـ لم تحدث. لقد كانت القوى التقليدية أقوى من ذلك، وأصبحت الاشتراكية لا تعدو كونها شاخصة للسياسية الخارجية تشير باتجاه موسكو.

وهكذا فإن حزب البعث كان قد أمضى ثماني سنوات في السلطة عندما أصبح حافظ الأسد رئيساً عام ١٩٧١، ومع مجيئه، قام الكثير من العلويين بتقوية مواقعهم في السلطة. وكان معظمهم من الفلاحين الفقراء في الجبال المحيطة باللاذقية، الذين كانوا قد خبروا تقدماً اجتماعياً نتيجة السياسة الاستعمارية الفرنسية. (فيما يناقض تماماً فهمهم للدولة على أنها ديمقراطية المواطنين في بلادهم، كان الفرنسيون يستغلون وجود طوائف مختلفة في مستعمراتهم ويحركون الطوائف، إحداها ضد الأخرى ضمن استراتيجية (فرّق ـ تسد)(٨). لم تكن تلك «ثورة علوية»، بل مجرد أن علوياً أثبت أن لديه ما يكفي من القسوة والتجرد

من المبادئ الأخلاقية ليوجه مكائد عصره وصراعاته في صالحه. إلا أن الخلفية العلمانية الشخصية للأسد لعبت دوراً. لذا لم تكن إيديولوجية (غربية) ـ أي الاشتراكية ـ وإنما عاملاً في غاية التقليدية، أي الانتماء الديني، هو الذي رجّح كفة التحرر الاجتماعي بسبب تعاليمه الدينية، وطبقه وحافظ عليه حتى اليوم على الرغم من المعارضة.

لم يكن حزب البعث الاشتراكي بنفسه، وإنما الأسد العلوي، هو من شرع بالإصلاحات العلمانية ومنح المزيد من الحقوق للمرأة. حتى أنه عام ١٩٧٣ كان يريد أن يحذف شرط أن يكون الرئيس مسلماً من الدستور، في محاولة منه للحصول على المزيد من الدعم من الأقليات[٩]، ليثير بذلك معارضة شديدة من قبل الإسلاميين.

مأخوذاً بالفزع، تراجع الأسد ووضع اقتراحه جانباً، وقام بالعديد من التنازلات الطويلة المدى. فلتهدئة المسلمين المحافظين بدأ يذهب إلى المسجد على نحو استعراضي وأسس مدارس لتحفيظ القرآن باسم النظام تحمل اسماً متناقضاً وطريفاً: «معهد الأسد لتحفيظ القرآن». يؤكد النقاد العلمانيون في دمشق أن المماليك، الذين حكموا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، والعلويين في ظل الأسد، قد بنوا من الجوامع أكثر من أي حكام آخرين في تاريخ سوريا. وقد كان لكليهما الهدف نفسه، فبصفتهما منشقين سابقين سياسياً ودينياً، كانوا يريدون أن يثبتوا إيمانهم أمام الغالبية السنية متجنبين بالتالي البلبلة العامة. فتم تأميم الممتلكات التي تحت الوصاية الإسلامية (الأوقاف)، التي كانت تدير عملية بناء المساجد بتمويل من الأموال العامة والخاصة، في ظل البعثيين ووضعت تحت تصرف وزارة حكومية. وهذا مثال واضح على أن نظاماً علمانياً رسمياً ومؤسساتياً ـ أي الفصل بين الكنيسة والدولة ـ لا يستلزم بالضرورة علمانية اجتماعية.

يمكن إيجاد تناقضات على جميع المستويات. فبعد أن أصبح رئيساً بوهلة، أعاد تطبيق قَسَم ديني على استلام المناصب، كان البعثيون قد أبطلوه قبل عامين. وشرّع حظراً على تناول الطعام العلني في فترة الصيام في رمضان ولم يكن ينفر من تضمين خطاباته تعابير دينية.

كان الأسد البراغماتي يضمر كرهاً عميقاً للمحافظة الدينية ولتسييس الدين. وكان يطالب بتحرير الإسلام من "الوجه القبيح للتعصب"، وكان يؤكد على أن القيم الأخلاقية، وليس الدين، هي التي يجب أن تكون المادة المحورية لتنمية المجتمعات[١٠]. وفي تنظيراته الموجهة ضد الإخوان المسلمين، كان الأسد يشدد على أنه «ما من حق أي حزب أن يحتكر الإسلام، أو أي دين آخر». كما أنه قال أيضاً: «إن حزب البعث العربي الاشتراكي حزب وطني اشتراكي لا يفرق بين الأديان[...]. ولولا أن سوريا كانت دائماً فوق الطائفية، لما كانت موجودة اليوم»[١١].

لم يعد الإخوان المسلمون في السبعينيات والثمانينيات على كل حال يستخدمون حججاً دينية، بل حججاً معادية للعلوية، محاولين بذلك استغلال كون العلويين العمود الفقري للنظام. وتم اغتيال العديد من العلويين في ذلك الوقت، فقد قدمهم الإخوان المسلمون على أنهم طائفة غير مؤمنة كانت تنتهك البلاد وتضطهد المؤمنين السنة. لقد حطّ الإخوان المسلمين من العلمانية البعثية، معتبرين إياها مجرد بدعة علوية[١٢].

ما تزال الورقة العلوية تستخدم في نظام الولاء السوري، وأصبح الانتماء إلى دين معين جزءاً من لعبة البوكر السياسية على نحو متزايد. إلا أنه من غير المبرر كما ذكرنا سابقاً الحديث عن «حكم

علوي»، فما من عمالة محصورة بالعلويين أو لصالحهم في سوريا. وحزب البعث ليس حزباً علوياً، فقاعدته تتكون من مختلف المجموعات الاجتماعية وليس الدينية. والعلويون لا يسيطرون على المجتمع، ناهيك بالأعمال، ولا هم مدعومون من منظور البنية التحتية. ولا يجني العلويون أفضل مما يجنيه أبناء المجموعات الأخرى في سوريا[١٣]. كان معظم مؤيدي الأسد من السنة، من بينهم مصطفى طلاس الذي تقاعد عام ٢٠٠٤ بعد أن حقق رقما قياسياً بسنواته الاثنتين والثلاثين كوزير دفاع. لقد تزوج بشار الأسد، في حركة سياسية ذكية، من امرأة سنية، وهو متلهف لتحقيق توازن في آلة السلطة. كما أنه ثمة عداوة بين العشائر العلوية، وعدد كبير من العلويين يقبع في السجون لمعارضته للحكومة. وغالباً ما يكيل لهم النظام أحكاماً أقسى مما يناله أبناء الديانات الأخرى.

كان الإخوان المسلمون يسعون وراء أهداف سياسية محددة، تتمثل في إسقاط حافظ الأسد و«العصبة العلوية». واستُخدم الإسلام كإيديولوجية تعبئة للوصول إلى هذه النهاية. إلا أن كلا الطرفين استخدما الخطاب الإسلامي، مدّعين أن الآخر يسيء استغلال الإسلام لأهداف سياسية. وتصاعد النزاع ولم يعد بإمكان الأسد تهدئة الإسلاميين بأفعال دينية رمزية وتجميلية، فقد كان انعدام الثقة بين الطرفين في غاية العمق.

استمر امتحان القوة بين النظام و الإسلاميين السنة على مدى أعوام عصيبة، وهو لم يكن خلافاً دينياً. كان الأسد مدعوماً من قبل شرائح واسعة من الشعب، كالفلاحين، وطبقة ذات عقلية متحررة من التجار السنة وخصوصاً في دمشق، والأكراد، والقبائل البدوية السنية، والأقليات الدينية كانت جميعها تقف في صفه. «كانت هذه القوى المتضافرة قادرة تماماً على منع أسلمة البلاد»، كما يقول المؤرخ عبدالله حنا. «كانت الفرص متساوية»[١٤]. قدم الأسد تكتيكياً تنازلات كبيرة لرجال الأعمال السنة في حلب، سلموا بعدها المزيد والمزيد من الإخوان المسلمين من أحيائهم إلى السلطات. كما أن الأسد نجح في تحقيق الصفقة المذكورة آنفاً مع العربية السعودية، موقفاً الدعم السعودي للجناح العسكري من الإخوان المسلمين.

تحقّق الانعطاف الحاسم في الأحداث من قبل الجيش أخيراً. ففي عام ١٩٨٢، وضع الأسد نهاية دامية للحرب الأهلية عبر مجزرة حماه الذائعة الصيت. ومن المرجح أن عشرات الآلاف قضوا خلال قصف بالقنابل واقتحام المدينة القديمة التي كان الإخوان المسلمون يتحصنون فيها بين السكان. منذ ذلك الوقت، لم يعد بوسع الإسلاميين الراديكاليين أن يحظوا بموطئ قدم في الحياة العامة في سوريا مرة أخرى.

إن ثمناً باهظاً لا بد من دفعه للحفاظ على الوضع الراهن. وما يزال حتى المنتقدين للنظام السوري لا يتجرؤون على المجازفة بالاستقرار الحالي، نظراً للأسلمة السياسية والاجتماعية التي تطوق سوريا.

الهوامش

١ ـ التفسير التالي مرتكز على محاضرة من قبل الكاتب في معهد الدراسات الإسلامي للمعارف الحكمية في بيروت. انظر: Wieland (٢٠٠٤)، في: المحجة (al-Mahajjah).

٢ ـ من بين الآخرين، أحدث تيودور هانف هذا التميز خلال المؤتمر الدولي، «حكم الله وحكم قيصر: استكشاف الفراغات بين الحكومة الدينية والعلمانية»، في بيبلوس Byblos، لبنان، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣ ـ الإحصائيات صادرة عن الكنيسة البروتستانتية في ألمانيا (EKD) وكونغرس الأساقفة الكاثوليك.

٤ ـ طيبي (١٩٧١)، ص ٦٤ وما بعدها، ٨٣.

٥ ـ المزيد حول هذه التجارب المختلفة مع العلمانية في أوروبا والعالم العربي، انظر: Esposito and Keane, in: EspositoLTamimi (2000).

(*) Etatism = State Socialism وتعني اشتراكية الدولة، وهي نظام اقتصادي تتحقق فيه بعض الأهداف الاشتراكية عن طريق العمل السياسي التدريجي (المترجم).

٦ ـ هينبوش (٢٠٠١)، ص١، ٧٠ وما بعدها؛ داويشا (٢٠٠٣)، ص ص ٢٩٥-٢٩٦؛ قدوري (Kedouri) (١٩٩٢)، ص ٣٢٥ وما بعدها؛ مانسفيلد Manfield (٢٠٠٣)، ص٣٢٣؛ زيني Zeine (١٩٦٦)، ص١٥٠، ١٥٥-١٥٦.

٧ ـ لوبمير (Lobmeyer) (١٩٩٥)، ص ١١٥.

٨ ـ المزيد حول سوريا تحت الانتداب الفرنسي، انظر: خوري (١٩٨٧)؛ مفتي (١٩٩٦)، ص٤٤ وما بعدها.

٩ ـ لوبمير (Lobmeyer) (١٩٩٥)، ص ١٩٣ وما بعدها، شويزر (Schweizer) (١٩٩٨)، ص٢٧٨.

١٠ ـ سيل Seale (١٩٨٨)، ص١٧٣.

١١ ـ فان دام Van Dam (١٩٨١)، ص١١٠.

١٢ ـ لوبمير (Lobmeyer) (١٩٩٥)، ص ١٩٩.

١٣ ـ لوبمير (Lobmeyer) (١٩٩٥)، ص ٢١١، ٢١٩ وما بعدها؛ باتاتو Batatu (١٩٩٩)، ص٢٢٧-٢٢٩، ٣٢٧؛ بيرثس (١٩٩٩)، ص ١٦؛ بيرثس في: الشرق Orient (١٩٩٠)؛ فان دام Van Dam (١٩٨١).

١٤ ـ مقابلة مع الكاتب بدمشق في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

قواعد النشر في المشكاة

ترحب هيئة تحرير المشكاة بمساهمات الكتاب العرب في المواضيع والمحاور التي تعلن عنها المجلة، سواء أكانت بتكليف منها، أو بمبادرة شخصية من الكاتب، لكن مع مراعاة قواعد النشر والالتزام بها:

١ ـ إرسال المقالات والدراسات إلى عنوان البريد الالكتروني للمجلة، مع ذكر رقم التلفون والعنوان البريدى وإرفاق صورة شخصية وسيرة ذاتية للكاتب.

٢ ـ أن تراعى الأعراف الأكاديمية عند توثيق المصادر بذكر الكاتب وعنوان الكتاب ومكان النشر والناشر وسنة النشر.

٣ ـ أن يكون حجم الدراسة أو البحث بحدود ٥٠٠٠ ـ ٨٠٠٠ كلمة، والمقال بحدود ١٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ كلمة.

٤ ـ أن يكون المقال أو البحث المرسل منقحاً وخالياً من الأخطاء اللغوية والإملائية.

٥ ـ المواد المرسلة تراجع من قبل هيئة تحرير المشكاة، والمجلة غير ملزمة بإبداء سبب رفض أي مادة لا تتناسب مع أهدافها، كما لا تلتزم بإعادتها.

٦ ـ تحتفظ هيئة تحرير المشكاة بحقها في نشر المادة وفق خطة التحرير.

٧ ـ للمجلة الحق في إعادة نشر موادها المنشورة ضمن أوعية معلومات أخرى (كتب، مواقع إنترنت... الخ) دون الرجوع للكاتب.

٨ ـ المساهمات الموقّعة تعبِّر عن وجهة نظر كتابها، ولا تعبّر بالضرورة عن آراء و مواقف المجلة أو مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان وعلى الكاتب أن يرفق سيرته الذاتية مع عنوانه واضحاً.

٩ ـ تقدم مكافأة مالية رمزية لكتاب المقالات أو الأبحاث التي اعتمدت.

* * *